مُحمّد سَمراوي

الإسلاميّون والعسكر

سنواتُ الدّمِ في الجزائرِ



الإسلاميّون والعسكر

سنوات الدّم في الجزائر

هذا الكتاب وثيقة غاية في الخطورة؛ فمؤلِّفُه ليس مُجرَّد شاهد عيان، بل هو فاعل أصيل وجُزء لا يتجزأ من روايتِه، ورُبَّما كان هذا -بنظر البعض- دافعًا لردِّ شهادته التاريخيَّة، إمَّا باعتباره موتورًا، أو باعتباره جُزءًا من الواقع التاريخي المعاصر؛ ومن ثمَّ فهو ما زال محجوبًا بحجاب المعاصرة، وغير قادر على تجاوز التجربة للحُكم عليها.

وهذا كُلُّه مردودٌ عليه بأن أهميَّة الشهادة التي يَضُمُّها هذا الكتاب تتجاوز قيمتُها السرديَّة المباشرة إلى ما وراء ذلك بكثير؛ إلى الأنماط التي يُمكن تجريدها منها، فهذه الشهادة تصلُح كنواة لنموذج تفسيري لعلاقات العسكر والإسلاميين، فيما بين المحيطين، وذلك مُنذ بدء حقبة الانقلابات العسكريَّة أواخر الأربعينيَّات.

وإذا كان تاريخ الحركات الإسلاميَّة ما بين السبعينيَّات والتسعينيات لم يُكتب بشكل جاد بعدُ، فإن هذا الكتاب يُمكن اعتبارُه توثيقًا لنمط مُتكرر وبارز، لا يُمكن بدونه فهم علاقات الإسلاميين والعسكر في الثُّلث الأخير من القرن العشرين.

وبهذا المنظور، فالكتاب ليس فقط تأريخًا لما سُمِّي بالعشريّة الحمراء في الجزائر، ولا هو عن جبهة الإنقاذ التي انقلب عليها "جنرالات فرنسا" فحسب، ولا هو مُخصص لأزمة الإسلاميين مع الممارسة الديمُقراطيَّة، بل هو فوق كُلِّ ذلك، وقبله وبعده؛ عن علاقة الإسلاميين بالعسكر.

مُحمَّد سمراوي

ضابط مُخابرات جزائري سابق، شغل وظائف عدَّة بأجهزة أمنيَّة مُختلفة في الفترة ما بين عام ١٩٧٨ وحتَّى استقالتِه من منصبه عام ١٩٩٦ احتجاجًا على جرائم النظام الحاكم التي ارتُكبت بعد انقلاب العسكر على الديمقراطيَّة (عام ١٩٩٢). وهو لاجئ سياسي في ألمانيا منذ استقالته، وقد أسس حركة "رشاد" المعارضة للنظام الجزائري في عام ٢٠٠٧.



ISBN 978-977-5015-16-7



تصميم الغلاف: رامي حسين

الإسلاميّون والعسكر

سنوات الدّم في الجزائر

عومريّة سلطاني؛ كاتبة ومترجمة وباحثة جزائريّة في العلوم السياسية. نالت إجازة العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة وهران، وهي مهتمة بحركات الاسلام السياسي. نشرت عددًا من المقالات، وترجمت أبحاثًا ودراسات لعدد من المؤسسات مثل: مرصد الأديان بسويسرا، مؤسسة قرطبة بجنيف، ومكتبة الإسكندرية بمصر. شاركت بالبحث والترجمة، مع الراحل حسام تمام؛ في التأسيس لدورية مراصد التي تصدرها مكتبة الإسكندرية، والتي أصدرت من ترجمتها عددًا من الدراسات لباحثين غربيين في الظاهرة الدينية الإسلاميّة.

عبدالرحمن أبوذكري؛ أديب ومفكر ومترجم وناشر مصري. وُلِد بالقاهرة، وتخرَّج في كلية الآداب بجامعتها. نشر عدة مقالات وأوراقًا بحثية في موضوعاتٍ متنوعة؛ تصُب جميعًا في استعادة مركزية الوحي الإلهي وتجديد الاجتهاد في الفكر والحركة الإسلاميين. مُهتمٌ بالنقد الأدبي. ويمكن اعتباره امتدادًا لمدرسة «تجديد الدرس الكلامي الإسلامي» التي دشّنها سيّد قطب، ورسّخها علي عزت بيغوفيتش، وأثراها عبد الوهاب المسيري. نشر له كتاب: «أفكار خارج القفص»، وله عدة كتب وترجمات في طريقها للطبع، منها: «طير بلا أجنحة»، و«في أصول التصوّر الإسلامي».

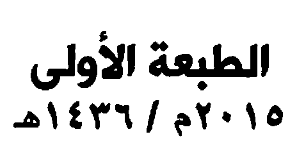
محمد سمراوي



نقله إلى العربية
عومرية سلطاني

المراجعة والتحرير
عبدالرحمن أبوذكري





الطبعة الأولى

٢٠١٥م / ١٤٣٦هـ

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٩٣٤٩ / ٢٠١٤

ISBN 978-977-5015-16-7



هَذِهِ هِيَ التَّرْجَمَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْكَامِلَةُ لِكِتَابِ

Chroniques des années de sang: Mohammed Samraoui.



ص ب ٥٦١١ - كود ١١٧٧١

هليوبوليس غرب - القاهرة - مصر

البريد الإلكتروني: info@dartanweer.com

dartanweereg

www.dartanweer.com

بسم الله الرحمن الرحيم

"ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله
وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين"

صدق الله العظيم

(فصلت : ٣٣)

الإهداء

إلى أمي التي لم أرها منذ سبتمبر ١٩٩٣م، والتي أخشى ألا أراها أبدًا بسبب الجنرالات المجرمين الذين يحكمون الجزائر اليوم.

إلى روح الجنرال «فضيل سعدي»، والعقيد «عاشور زهراوي»، وكل من الرائدين «فاروق بومرداس»، و«جابر بن يمينة»؛ ضحايا النذالة والغدر وافتراء الجنرالات المفسدين المتوحشين!

إلى «عبد الحي بليردوخ»، الصحفي الشُّجاع صاحب القلم الجريء؛ الذي ضحّى بنفسه لفضح ومحاربة مُحتالي الجمهورية وأشرارها.

إلى السيد «محمود خليلي»، المناضل الصلب المقدام؛ المدافع عن حقوق الإنسان، والذي طالما تعرَّض لتعسُّف مُغتَصِبي السلطة في الجزائر.

إلى كل المدنيين والعسكريين، الجزائريين والأجانب؛ الذين ذهبوا ضحية تآمر الجنرالات على مبادئ ورموز ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤م.

المحتويات

القسم الأول

(١٩٩٠- ١٩٩١م)

التلاعُب بالإسلاميين

القسم الثاني

«الجماعات الإسلامية للجيش» والعشرية الحمراء

تمهيد

العلاقة الوطيدة بين جهاز

«الأمن العسكري» الجزائري وجهاز المخابرات الفرنسي

ذات يوم من شهر سبتمبر عام ١٩٩٥م، فتحت باب غرفة تقع في الطابق الأول من فندق «رينال Rheinallee»، وهو نزل متواضع يقع في وسط مدينة بون؛ لألتقي من جديد برئيسي السابق الجنرال «إسماعيل العماري» المعروف بـ «إسماعين»، الذي قَدِمَ مُتخفيًا. إنه الرجل الثاني في جهاز المخابرات الجزائرية المعروف بـ «الأمن العسكري»؛ رجل قصير القامة ذو وجهٍ بزوايا حادة، وعينان سوداوان يعلوهما صلعٌ متقدم. وما أن رأيته، حتى بدا لي أنه بصدد اتخاذ قرار خطير. وقد كان برفقته زميلاي الملحقان العسكريان السابقان بسفارة الجزائر بألمانيا، اللذان استُقدما خصيصًا من الجزائر، وهما العقيدان «رشيد لعلالي» و«علي بن قدة» المكَنّى بـ «إسماعين الصغير»، وكلاهما ضابطان في الأمن، معروفان بإخلاصهما الكبير وولائهما للجنرال «إسماعين».

من اللحظة الأولى، وبلا مقدمات؛ فاتحني «إسماعين» في موضوع ذلك الاجتماع «السري» المثير للاستغراب؛ لقد طلب مني تدبُّر عملية تصفية لاثنين من المعارضين الإسلاميين الجزائريين اللاجئين في ألمانيا: السيدان «رابح كبير» و«عبد القادر صحراوي»، وهما من الشخصيات العامة والمعروفة جدًّا. صحيح أنهما مُعارِضان للنظام الحاكم في الجزائر، ولكنهما لا يُمثّلان أيّ خطر يمكن أن يُصنَّف في خانة ما يوصف بـ «الإرهاب».

وأمام دهشتي من جدوى القيام بعملية كهذه؛ أكد «إسماعين» بقوله: «يجب تصفية هؤلاء الأوغاد، الذين يُغرقون الجزائر في الدم والنار، ويعوقون حصولنا على المساندة الدولية. إنّ شبح الأصولية، وقيام جمهورية إسلامية في الجزائر؛ من شأنه أن يُزعزع الاستقرار في البلدان المغاربية قاطبة، ويمثّل قاعدة صلبة ومنطلقًا للهجوم على الغرب. ويبدو أن هذا لا يُقنع شركاءَنا الأوروبيين؛ لذلك لا بد من هزة قوية توقظ ضمائرهم، مثلما كان الحال مع الفرنسيين».

سألت: «ماذا لو حدث طارىء؟».

فأجاب: «اطمئن، لن يلحقك أي أذى. وإذا طردت من هنا؛ سأُعيِّنُك في مكانٍ آخر».

قلت: هذه دولة قانون، وليس عندكم أي فرصة للنجاح. وزيادةً على ذلك، لا يمكنكم الاعتماد، مثلما هو الحال في فرنسا؛ على أصدقائكم في «مديرية مراقبة الإقليم» [جهاز المخابرات الفرنسي] أو وزارة الداخلية، ليهُبّوا لمساعدتكم عند الحاجة. هنا في ألمانيا لا يوجد «باسكوا Pasqua» [وزير الداخلية]، ولا «بوني Bonnet» [رئيس جهاز مكافحة التجسس]، ولا «باندرو Pandraud»، أو «مارشياني Marchiani».

أجهض رفضي العملية برُمّتها، ومَثّل في الوقت ذاته القطيعة النهائية مع أصحاب القرار في الجزائر، وهو ما دفعني لاتخاذ قرار الانسحاب من الجيش بعد ذلك ببضعة أشهر.

تجدُر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي كنا نعقد اجتماعنا في مدينة بون، كانت فرنسا تتزلزل بموجة من العمليات المنسوبة إلى الإسلاميين، والتي أسفرت عن عدد من القتلى وعشرات من الجرحى. ورغم عدم حصولي على معلومات دقيقة وقاطعة حينها، فإني أشك في أن للجماعات الإسلامية، المُستغَلّة أو المَدسوسة منذ زمن بواسطة العقيد «لحبيب» نظيري في «الأمن العسكري» في باريس؛ صلةً بتلك العمليات.

إن «الأمن العسكري» في فرنسا أقوى منه في ألمانيا. كما أن له فيها تقاليد قديمة في مراقبة الجالية الجزائرية المهاجرة (بموافقة الحكومة الفرنسية، أيًا كان لونها السياسي)، وخاصة من خلال مكاتب وفروع «وداديّة الجزائريين» في أوروبا[1]، وكذا القنصليات الثماني عشرة الموزعة على التراب الفرنسي؛ والتي تضطلع بمهمة رعاية شؤون أفراد الجالية في كل أرجاء فرنسا.

لقد استطاع «الأمن العسكري» دائمًا أن يعتمد، وفي إطار أقل رسمية؛ على العملاء الذين يوجدون أساسًا في مكاتب تمثيل الخطوط الجوية الجزائرية، وفي الشركة الوطنية للملاحة البحرية، والمركز الثقافي الجزائري بباريس، والوكالة الجزائرية للخدمات الإعلامية، وفي مسجد باريس أيضًا. كما يعتمد الجهاز في فرنسا على شبكة واسعة من أصحاب المهن والوظائف المتنوعة (محامين، مديري فنادق، أصحاب حانات أو مطاعم، تجار). ويعتمد أيضًا على سائقي سيارات الأجرة في كبريات المدن الفرنسية، وعلى بعض «تجار الشنطة»؛ الذين يُهرِّبون البضائع والمواد الممنوعة، ويحصلون نظير خدماتهم على تسهيلات لدى الجمارك الجزائرية.

ابتداءً من عام ١٩٩٣م، كان عدد الضباط وضباط صف «الأمن العسكري»، ومحافظي الشرطة المتواجدين في فرنسا، وبدون احتمال الوقوع في الخطأ؛ يُقدَّر بمائة فرد عامل (ما لبث العدد أن أخذ في الارتفاع بعد ذلك بصورة ملحوظة)، ويُضاف إلى هذا الرقم بضع مئات من المتعاونين والمخبرين. وبهذا يتضح حجم المراقبة التي تتم ممارستها على أفراد الجالية الجزائرية في فرنسا، وكذا مستوى تعاون الدولة الفرنسية في هذا الخصوص. وهذا بلا شك من الحالات النادرة في العالم التي تقبل فيها دولة بوجود عناصر شرطة أجنبية، بمثل هذا العدد؛ على ترابها الوطني وبصورة دائمة.

(١) هي جمعية أنشأتها جبهة التحرير الوطني عشية الاستقلال، وكانت تضطلع برعاية شؤون الجاليات الجزائرية في البلدان الأوروبية؛ لا سيما في المجال التعليمي والثقافي. (المترجم)

ويمكن هنا الحديث، ليس عن غض الطرف والقبول فحسب؛ بل عن التواطؤ الصريح والكامل، والذي كانت ركيزته الأساسية هي التعاون والتقارب الشديد بين جهازَي «الأمن العسكري» الجزائري و«مديرية مراقبة الإقليم» الفرنسية، لا سيّما منذ منتصف الثمانينات؛ وهي الفترة التي قَدَّم فيها ضُبَّاط «الأمن العسكري» -ومن بينهم «إسماعيل العماري»- خدمات جليلة لنظرائهم الفرنسيين[١] وهو الأمر الذي أكده المدير السابق للمخابرات الفرنسية السيد «إيـف بوني Yves Bonnet»، في مذكراته[٢]؛ التي وصفَ فيها العلاقة الوطيدة التي تربط جهاز الأمن الجزائري بمصالح الأمن الفرنسية بقوله: «إن فرنسا محظوظةٌ جدًّا؛ لأنها تستطيع الاعتماد على شريك كهذا: شريكٌ كُفء؛ وعلى دراية تامة بواقع الشرق الأوسط. إن دليلنا في القضايا العربية هي الجزائر»[٣]. ويُضيف قائلاً: «لم يتكهّن أحد بصعود التيار الإسلامي، ولا بالخطر الكبير الذي سيُمَثِّلُهُ بالنسبة للجزائر، بل ولفرنسا أيضًا. ما كان أحد ليشك أنه علينا التعاون (...). في المرحلة الأولى؛ كنّا نتبادل الانطباعات والعموميات، ثم سرعان ما أصبح الحوار بيننا يرتكز على مجال العمليّات(...)؛ فقد كان لدينا معلومات دقيقة وموثوقة عن معارضيهم»[٤].

«حوار في مجال العمليّات»؛ إن هذه العبارة في لُغة مصالح الأمن تعني القيام بعمليات مشتركة، والتدبير المشترك لعمليات «قذرة». وبالفعل، فابتداءً من انقلاب عام ١٩٩٢م في الجزائر؛ انتقل تعاون الجهازين نوعيًّا من مستوى «القضايا العربية»، إلى إدارة مُشتركة لمراقبة واستغلال عنف الإسلاميين الجزائريين في فرنسا، كما سيظهر ذلك في بعض المحطات التي سأوردها في الفصل التاسع من هذا الكتاب.

---

(١) لا سيّما في قضية الرهائن الفرنسيين المحتجزين في لُبنان، وكذا أثناء العمليات التي هزت باريس عام ١٩٨٦م.

(2) Yves Bonnet, Mémoires d'un Patron de la DST, Calmann-Lévy, 2000.

(3) Ibid, P. 320.

(4) Ibid, P. 339.

كان «إسماعيل العماري» هو عصب هذه الشراكة، فقد كانت علاقته بمدير جهاز الأمن الفرنسي مباشرة، وما تزال بالمتانة نفسها حتى لحظة كتابة هذه السطور.

ما أقدّمه هنا هي شهادة تُثبِت متانة العلاقة بين الجهازين. أذْكر أنني عندما كنت أشغل منصبي في بون بألمانيا، كثيرًا ما سافرت إلى فرنسا بدون تأشيرة، مع العلم أنها كانت إجبارية للجزائريين. وللحصول على هذا الإعفاء، كان يكفي لنظيري في باريس، العقيد «لحبيب»؛ أن يخطر الأجهزة المعنية لتمنحني رخصة خاصة من شرطة الحدود؛ أتمكّن بموجبها من الإقامة على التراب الفرنسي، وعند المغادرة أُعيد الوثيقة في المطار؛ ليختفي كل أثر لإقامتي على الأراضي الفرنسية.

وبالتأكيد، فإن العلاقات المتينة والمتميزة بين «الأمن العسكري» والمخابرات الفرنسية، لا تعني بالضرورة أن الأخيرة كانت على علمٍ بأن الأجهزة الأمنية الجزائرية سوف تُقْدِم على تفجير القنابل في باريس؛ بغرض إرغام المسؤولين السياسيين الفرنسيين على تأييد سياسة الاستئصال التي مارسها جنرالات الجزائر ضد الإسلاميين، والتي أسفرت عن عشرات الآلاف من القتلى منذ عام ١٩٩٢م.

وعلى كلٍّ، فإن هذه العلاقة الخاصة قد لعبت بدون شك دورًا أساسيًا في تلك الحرب، حتى وإن كانت المسؤولية الأكبر تقع -قطعًا- على عاتق رؤسائي السابقين، الذين استغلوا، وبدرجة تفوق الخيال؛ العنف الإسلامي لتحقيق أهدافهم، وهو الموضوع الأساسي الذي يتمحور حوله هذا الكتاب.

«يوجد نوعان من التاريخ: تاريخ رسمي كاذب، وهو الذي لُقِّنَّاه في المدارس؛ وتاريخ سري يتعين علينا البحث عنه، وفيه تكمن الأسباب الحقيقية للأحداث؛ وهو تاريخٌ مخجل حقًّا».

«هونري دو بلزاك Honore de Balzac»

«كيف يمكننا استيعاب هذا الدّرَك البوليسي المجنون لحالة التعفُّن العام والفوضى العارمة، التي تجعل بعض الضباط يفقدون رشدهم تدريجيًّا، في تدهورٍ أخلاقي ومهني؛ من جرّاء اللجوء الآلي إلى التعذيب والقتل، وينحطون إلى هذا المستوى اللامعقول من القسوة؟

وكلما غاص هؤلاء في هُوّة الوحشية والخسة؛ كلما تدهورت قدراتهم العسكرية الحقيقية، وتدنَّت إمكانياتهم في المواجهة الفعلية مع عدوٍ واحدٍ على أرض معركة حقيقية، وأمام جنود منظمين مُحكمي القيادة، ويطلقون نيرانًا حقيقية».

«العقيد برودانسيو جارسيا[1] Colonel Prudencio García»

---

(1) Prudencio García, El Drama de la autonomía militar, Alianza Editorial, Madrid, 1995.
هذا الكتاب الملفت للنظر لضابط إسباني متقاعد. خُصص لسلوك قوات الجيش الأرجنتيني في ظل ديكتاتورية الجنرال «خورخي رافائيل فيديلا Jorge Rafael Videla» (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣م)، وهو نموذج قمعي مستوحى مباشرة من أساليب الجيش الفرنسي إبّان حرب التحرير الجزائرية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢م)، وهو نفس النموذج الذي استلهمه جنرالات الجزائر إبان «سنوات الدم» منذ ١٩٩٢م.

مقدمة

أنا ضابط سامٍ في جهاز المخابرات بـ «الجيش الوطني الشعبي» الجزائري، وقد شاركت في الانقلاب الذي أطاح بالرئيس «الشاذلي بن جديد» في شهر يناير ١٩٩٢م. وكان لي دورٌ في الحرب المعلنة ضد شبكات الأصوليين الإسلاميين المسلحة في أوائل التسعينات؛ لأنني كنت أرى، حينذاك؛ أنّ من واجبي المساهمة في إنقاذ الوطن من الخطر الذي يتهدده. غير أن تطورات الأحداث أظهرت لي بوضوح أني كنت متواطِئًا مع جلادي الشعب الجزائري، كما أظهرت لي أنني لم أكن في حقيقة الأمر مُشاركًا في الدفاع عن مصالح الشعب الجزائري كما ظننت، وإنما كنت أدافع عن مصالح عُصبَةٍ ليس لأعضائها هَمٌّ سوى الاستحواذ وبكل الوسائل-الهدم، والنهب، والكذب- على مقدرات البلاد، وفرض إرادتهم التي لا تعدو كونها شكلًا منحرفًا وملتويًا من أشكال الحكم الشمولي.

لقد حاولت في بداية الأمر الاستدلال بالعقل، وإقناع رؤسائي بضرورة تغيير الإستراتيجية التي كانت تسير في الاتجاه المضاد لطموحات ومصالح الشعب الجزائري، والتي ما كان لها في النهاية إلا أن تُسفِر عن نتائج وخيمة. ولمّا لم أجد أية آذان مُصغِية؛ اتخذت موقفًا مُغايرًا منذ عام ١٩٩٢م. وابتداءً من ١٩٩٦م، كنت واحدًا من أوائل الضباط الذين رفضوا مُسايرة هذا الانحراف؛ مُتخذًا قراري الحاسم والنهائي، بترك العمل في مؤسسةٍ أصبحت أداة قمع بين الأيادي الإجرامية لأعداء الجزائر.

لماذا الانسحاب من الجيش؟

شعورًا مني بواجب إظهار الحقيقة، وتكريمًا لضحايا هذه الحرب التي لا أساس لها؛ قررتُ أن أفضح وأُشهِّر بكل الفاعلين الحقيقيين، صانعي المأساة الطاحنة والفظيعة التي يصطليها وطني. إنها «حربٌ قذرة» بكل المقاييس، قادها جنرالات عديمو الكفاءة، متعطشون للسلطة، يتوارون عن الظهور في صدارة المشهد؛ لإخفاء خسّتهم وبناء سلطتهم برويّة، وعلى أشلاء أبناء وطنهم.

إن كل ما أوردته إما وقائع حقيقية، أو تصريحات لأطرافٍ ذات صلة بالأحداث التي كنت شاهدًا عليها من خلال وظيفتي. لقد حرصت على توثيق المعلومات التي ذكرتها، متوخيًا أقصى درجات الدقة؛ بحيث يُساهم هذا الكتاب في إظهار الحقيقة التاريخية. كما آمل، في الحين ذاته؛ أن يكون هذا العمل الموثق من بين وثائق الإثبات في المحكمة التي سَتُقام يومًا لمحاكمة المسؤولين المتسببين في هذه المأساة.

انخرطتُ في صفوف «الجيش الوطني الشعبي» في شهر يوليو من عام ١٩٧٤م. وبعد حصولي على شهادة الهندسة في الكيمياء الحيوية عام ١٩٧٧م، اجتزت دورة تدريبية لتكوين الضباط (من شهر أكتوبر ١٩٧٨م إلى يونيو ١٩٧٩م). وبعد تخرُّجي، وكنت الثاني على دُفعتي؛ عُيِّنتُ مُدَرِّسًا في مدرسة «الأمن العسكري»[١]، الواقعة في «بني مسوس» من ضواحي العاصمة. ثم شغلت بعدها عدة مناصب، في «الأمن العسكري»؛ في كلٍّ من قسنطينة ثم قالمة ثم تيبازة.

وابتداءً من مارس ١٩٩٠م إلى يوليو ١٩٩٢م، عُيِّنتُ في «الجزائر» العاصمة مسؤولًا عن «مصلحة البحث والتحليل» في إدارة مكافحة التجسس. وبالتوازي مع وظيفتي الأساسية، كنت مُدرسًا بمدرسة ضباط «الأمن العسكري» في «بني مسوس»، كما كنت عنصرًا مشاركًا في إدارة حالة الحصار التي أُعلنت في يونيو عام ١٩٩١م، ثم بعد ذلك في إدارة حالة الطوارئ ابتداءً من يناير ١٩٩٢م (وإن

(١) جهاز المخابرات التابع للجيش.

كانت الطوارئ لم تُعلن رسميًّا إلا في شهر فبراير). وخلال صيف عام ١٩٩٢م، ونتيجة لعدم التفاهم بيني وبين رؤسائي حول الطريقة التي حورب بها العنف المسلح؛ طلبت إعفائي من مهامي الوظيفية، غير أن طلبي قوبل بالرفض القاطع. وفي ظروف سأذكرها تفصيلًا فيما بعد؛ قبلت تعييني في سفارة الجزائر بألمانيا، حيث شغلت منصب الملحق العسكري بالسفارة، من سبتمبر ١٩٩٢م إلى يناير ١٩٩٦م؛ وفي نفس الوقت كنتُ مسؤولًا عن فرع «الأمن العسكري»، برتبة رائد ثم مقدّم.

وبرغم الشكوك التي كانت تراودني منذ عام ١٩٩٢م، فقد كنت مُقتنعًا بأني أشارك في إنقاذ وطني. ولكن مع حلول العام ١٩٩٥م، كان شكّي قد زال تمامًا، بفعل أدلةٍ قطعيةٍ لا يرقى إليها الشك؛ لأدرك المؤامرة التي تُحاك ضد الشعب الجزائري. لذلك، وبدافع من ضميري وبكامل إرادتي؛ اتخذت قراري بالقطيعة النهائية مع النظام القائم. لقد اعتبرتُ أني كنت أضع نفسي في خدمة الجزائر، وليس في خدمة زُمرة لا يهمها إلا الحفاظ على امتيازاتها ومصالحها الخاصة بكل الوسائل الممكنة. عصابة لا تتردد في تحريض الجزائريين ضد بعضهم البعض، واغتيال الأبرياء؛ من أجل الإبقاء على تلك الأوضاع، ولإحكام قبضة حديدية على الوطن ومقدّراته السياسية والاقتصادية.

ونتيجة لمواقفي المعارضة لممارسات رؤسائي؛ تمّ استدعائي إلى الجزائر العاصمة في ٢٦ يناير ١٩٩٦م.

لقد حاول رئيس جهاز الأمن، الجنرال «محمد مدين» المعروف باسم «توفيق»؛ أن يشتري سكوتي، فعرض عليَّ منصبًا داخل مؤسسته، واقترح عليّ في الوقت ذاته ترشيحي لرُتبة عقيد، برغم أن اسمي كان مُدرجًا أصلًا على لائحة المرشحين للرتبة في يوليو ١٩٩٦م. لكنني كنت أعرف جيدًا قيمة تلك الوعود، ولذلك لم أمكث في الجزائر سوى أسبوع واحد بعد وصولي إليها في الرابع من فبراير، وقفلت راجعًا إلى ألمانيا في الثاني عشر من نفس الشهر، عن طريق خط الجزائر- بروكسل. كنت أعرف أن بقائي في الجزائر، وقبول المنصب الجديد؛ يعني حتمًا المشاركة في قتل جزائريين

آخرين، وزيادة معاناة ومآسي وآلام الشعب بالاعتقال والإذلال، وهو ما يتعارض كُلّيًا مع ضميري وقناعاتي، ويتناقض أيضًا مع اليمين التي أقسمتها عند انخراطي في صفوف «الجيش الوطني الشعبي». كما لم أشأ خيانة شعارنا الثلاثي، الذي اقتنعنا به وتشرّبناه وطبقناه طوال سنوات التكوين والخدمة: «الإخلاص، الشجاعة، اليقظة».

لقد فكرتُ مَليًّا في كيفية تفادي المشاركة في هذه الحرب المنافية للعقل؛ هل أُقدّم استقالتي كما اقترح عليّ بعض الأصدقاء؟ إن الإقدام على ذلك لم يكن ممكنًا؛ ذلك أن تقديم الاستقالة وقت «الحرب» سيُصنف قطعًا باعتباره «خيانةً»، ويُعرّض صاحبه للعقاب. إن العديد من الضباط، ذوي الضمير الحي والحسّ الوطني والمهني الرفيع؛ الذين رفضوا التورُّط في الجريمة قد اغتيلوا في ظروف غامضة، وفي غياب أي تحقيقاتٍ جدية تكشف الفاعلين الحقيقيين. كان اغتيالهم يُنسب دومًا إلى «الجماعات الإسلامية المسلحة»، في حين أن عمليات التصفية كانت، في الحقيقة؛ من تدبير وتخطيط رؤسائهم الأنذال، بذريعة امتناع هؤلاء الضباط عن تطبيق التعليمات الإجرامية، أو حتى احتمال امتناعهم.

فكرت كثيرًا في كيفية التصدي لانحراف هذه الزُمرة المجرمة، فلم أجد أمامي خيارًا سوى الانسحاب من الجيش. وهذا ما فعلتُه؛ فقد قدّمت طلبًا باللجوء السياسي إلى ألمانيا، وحصلت عليه؛ حيث أعيش هناك منذ ذلك التاريخ.

انحراف الإسلاميين

بصفتي قد عايشت الأحداث في قلب النظام، أستطيع التصريح بأن الحرب الطاحنة التي تمزق بلدي، منذ ١٩٩٢م؛ هي أكثر تعقيدًا مما تصوغه بعض التحليلات السائدة في أوروبا، والتي تصوِّر هذه الحرب باعتبارها صراعًا بين عسكريين جمهوريين ومتعصبين إسلاميين. لذا، فإنّ هدفي هو المساهمة في إظهار الحقيقة للتاريخ دون مجاملة أو تحيُّز.

إني، في هذه الشهادة؛ أتهم وأُدين قادة الجيش الذين يُسيّرون ويستغلّون عُنف الجماعات الإسلامية منذ سنوات. قد يعتقد البعض أني أتخذ بذلك موقف المدافِع عن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» أو عن الإسلاميين، لذلك أحرص منذ البداية على تأكيد عدم انتسابي نهائيًا إلى أي تنظيمٍ سياسي، كما أنه ليس في نيتي مُطلقًا أن أبرّر أو أنفي الجرائم الفظيعة التي ارتكبها بعض الإسلاميين، والتي وردت وقائعها مُفصّلة في العديد من الكتابات. وبغض النظر عن كون مرتكبي تلك الجرائم أدواتٍ لغيرهم مغررًا بهم، فإنهم في كل الأحوال مجرمون، ويجب أن يُحاكموا يومًا ما لينالوا جزاءَهم. وإذا كانت هناك حرب؛ فحتمًا يوجد طرفان متعارضان ومتصارعان، وهذان الطرفان في نظري هُما الجنرالات من جهة، وقادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» من جهة أخرى؛ فلكُلٍّ منهُما دورٌ في المأساة الجزائرية الراهنة.

بعد الانتصار الذي تحقق للأيديولوجية الإسلامية في عام ١٩٨٩م؛ تاق أصحابها إلى تجسيد قيم ومبادىء الإسلام، محاولين غالبًا فرض ذلك بالقوة. وبرغم أنّ قاعدة هذا الحزب كانت غير متجانسة، إلا أن بعض قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» شجّعوا هذا الانحراف التسلُّطي، مما أدى إلى ظهور تيار متطرف مناهض لأي تقدُّم أو مسايرة للعصر. وقد طوّر هذا التيار خطابًا مُعاديًا للديمُقراطية يتجلى بوضوح في بعض الشعارات المرفوعة آنذاك: «الديمُقراطية كفر»، أو «الدستور الوحيد هو القرآن». وكان أصحاب هذا الاتجاه يدعون إلى تطبيق الإسلام بالقوة: إكراه النساء على ارتداء الحجاب، أو تطبيق الحدود الشرعية، وكذا أخذ الجزية «الثورية» التي تحولت خلال «سنوات الدم» إلى «ضريبة الجهاد». إن هذا التيار المتطرف هو الذي دفعه «الأمن العسكري»، بالوسائل التي سنتحدث عنها فيما بعد؛ إلى التشدُّد والمواجهة المسلحة التي جرّت جيلًا كاملًا من الشباب إلى حمل السلاح والالتحاق بالجبال، وتبنّي لُغة العُنف.

ثم ما لبثت الحسابات السياسية لقادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وتلاعُبات «الأمن العسكري» واستفزازاته؛ أن دفعت بالحركية المتولِّدة عن هذا الحزب إلى الصدام، مما أدى أكثر فأكثر إلى استحالة التعايُش بين الإسلاميين والنظام. لقد حاول الرئيس «الشاذلي بن جديد» كثيرًا تحقيقَ نوعٍ من التوازن، بحرصه الشديد على المصالحة بين أصحاب الاتجاه الديمُقراطي بمن فيهم المنتمون لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وبين الجنرالات «أصحاب القرار» المعادين للإسلاميين، الذين كانوا يُطالِبون بمحاسبة المسؤولين وتولي الرقابة على الدخل (التجارة الخارجية، وصادرات البترول والغاز). وكان ثمن موقف الرئيس «الشاذلي بن جديد» هو فقد منصبه في ١١ يناير ١٩٩٢م.

وابتداءً من ذلك التاريخ المشؤوم، اتخذ جنرالات الظل من وقف المسار الانتخابي، وإلغاء نتائج دورته الأولى؛ ذريعةً للزجّ بآلاف الجزائريين في أتون حرب أهلية فظيعة. جنونٌ غير مسبوق أصاب الشباب الذين حُرِّضوا ضد بعضهم البعض بواسطة نظام حُكمٍ مكياڤيللي، في حين لم يكن هؤلاء الشبان يحلمون إلا بالحرية والعدالة والكرامة.

لم يبرُز الإسلام «الثوري» أو «الحركي» إلى الوجود من العدم. فالبؤس الاجتماعي، وتهميش النُخَب التوّاقة إلى مواكبة العصر، وكذا رفض أي حراكٍ اجتماعي يسمح بتكوين تركيبة مُتناسقة تجمع بين الحداثة والتقليد، يُضاف إلى ذلك غياب الحريات الديمُقراطية، وتفشّي الرشوة والفساد في كل مكان؛ كُلُّ هذه العوامل والظروف مجتمعةً أدت إلى ظهور الحركة الإسلامية في الجزائر خلال الثمانينات. هذا الظهور الذي يندرج في سياق جيوسياسي، تميَّز بتحول واسع وعميق شهده العالم[1]. كذا كان ظهور الحركة الإسلامية نتيجة منطقية لتدني مستوى «أصحاب القرار»، الذين رفضوا تسليم المشعل للأجيال اللاحقة. كما كان نتاجًا لفساد «شبه النخبة» التي تتعيّش على الريع، والتي عكست صورة نظام متغطرس تنخره الرشوة، وتشله اللامبالاة، ويقتُله التبذير.

(١) سقوط جدار برلين، وأفول نجم الشيوعية، ونهاية الحرب الباردة وعالم القطبية الثنائية، وظهور فكرة العولمة.

لم يُدرِك هؤلاء المسؤولون أو القادة أن وضع العالم قد انقلب جذريًّا، وأن الإسلام السياسي كان يفرض نفسه، كبديل للهيمنة الأمريكية؛ منذ انهيار الإمبراطورية الشيوعية. لقد كانوا يريدون مواصلة تسيير الأمور على الطريقة القديمة التي عفا عليها الزمن. وهذا يفسر عدم إدراكهم لما يحدُث في البداية، ثم دهشتهم اللاحقة، وأخيرًا مقاومتهم الشرسة لكل محاولات الإصلاح التي أعقبت «الانفتاح السياسي من أعلى» منذ بداية عام ١٩٨٩م.

لقد لاحظت البلدان الأوروبية هذه التحولات دون أن تُدرِك التوازنات الفعلية، مُترددة بين الرضا بما يَعِد به الانفتاح الديمُقراطي، وبين التوجُّس من إمكانية قيام ديكتاتورية إسلامية على أعتاب أوروبا. إن احتمال ظهور دولة دينية على النمط الإيراني غير وارد في حساباتهم، فضلًا عن أنه غير مقبول. وهذا يُفسّر تخاذُل الحكومات الأوروبية وصمتها، عندما أوغل الجنرالات في ممارستهم للقمع والاضطهاد ابتداءً من انقلاب ١٩٩٢م.

لقد كرّسَ الانقلاب سلطة الجنرالات ودعمها، وبسطَ نفوذهم على البلاد كليًّا منذ ذلك الوقت. هؤلاء الجنرالات هم: «خالد نزار»، «العربي بلخير»، «محمد تواتي»، «محمد العماري»، وآخرون. هؤلاء الذين يُسَمّون عادة بعصابة «الفارّين من الجيش الفرنسي»، بل إن بعضهم، كالجنرالَيْن «محمد العماري» و«محمد تواتي»؛ لم يلتحقوا بمراكز الجيش الوطني خارج الحدود الجزائرية إلّا في ١٩٦١م؛ أي قبل بضعة أشهر فقط من الاستقلال، فلم يُشاركوا قط في أي معارك ضد المحتل الفرنسي.

وواضحٌ أنَّ قِسمًا كبيرًا من قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» قد أخطأ نتيجة قلة الخبرة السياسية، ولأن الجناح المتطرف داخل الجبهة قد انفلت عقاله؛ فتجاوزهم. إذ كثيرًا ما كان يُحركه جهاز «الأمن العسكري». وبذلك تكون «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» قد ساهمت، بقسط وافر؛ في إنجاح حيل وألاعيب الجنرالات «الفارّين من الجيش الفرنسي» للاستئثار بالسُّلطة.

ابتكار الأطروحة الخارقة للعادة: «من يقتل من؟»

دفعت المذابح الكبرى، التي ارتكبت في خريف عام ١٩٩٧م؛ الرأي العام العالمي ليُعير الملاحظين آذانًا مُصغِية. خاصة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، والصحفيون، وخبراء الأزمة الجزائرية؛ الذين ظلّوا لفترة يجأرون بالشكوى، بلا جدوى؛ من تورط قوات الأمن في العنف المنسوب للإسلاميين. إن تصور قيام قوات تابعة للجيش بارتكاب أو المشاركة في جرائم مماثلة، هو بكل تأكيد صعب التقبُّل والتصديق. خاصةً وأن الجرائم بلغت في بشاعتها درجة غير معقولة. إذ لا يمكن أن يجمح الخيال بالإنسان لتصور مواطنين بسطاء (أطفال، نساء، وشيوخ طاعنون في السن) يُخطفون، ويُشوهون، ويُغتصَبون، ويُقتلون، أو يُذبحون، بتحريض ممن يُفترض بهم القيام بحمايتهم.

ومع ذلك، كما سنرى؛ فإن كل المناورات والمؤامرات التي سبقت عنف الإسلاميين، والتي كُنتُ شاهدًا عليها؛ كانت مؤشرًا مُسبقًا على هذه الفظائع. وإذا كان من الثابت قطعًا أنه ابتداءً من سنة ١٩٩٢م وحتى ١٩٩٦م؛ قامت جماعات إسلاميّة «مستقلة» بارتكاب جرائم وفظائع مريعة، فإن القسم الأكبر من الاغتيالات والمذابح الجماعية المنسوبة إلى الإسلاميين، منذ عام ١٩٩٢م؛ وبصفة أخص منذ عام ١٩٩٧م، هي في الحقيقة أعمالٌ قامَ بها، مباشرة أو غير مباشرة؛ رجالٌ تابعون نظاميًّا للأجهزة الأمنية.

وهذا ما سأنكب على توضيحه والبرهنة عليه عبر فصول هذا الكتاب، وذلك بهدف المساهمة في إظهار حقيقة هذه «العَشريّة الحمراء»؛ التي أسفرت عن أرقام مُفزعة: مائتا ألف قتيل، ومائة وعشرون ألف مفقود، وعشرات من مراكز التعذيب، وثلاثة عشر ألف معتقل، وأربعمائة ألف لاجئ، وأكثر من مليون نازح. ونتجَ عن هذه النكبة، التي ضربت اقتصاد البلد؛ إفْقار قطاع كبير من الشعب.[1] كما ظهرت من جديد أمراض وأوبئة سبق القضاء عليها من عشرات السنين

(١) طالت البطالة أكثر من ثلاثين بالمائة من الأيدي العاملة، وتذهب تقديرات بعض المنظمات الدولية غير الحكومية إلى أن حوالي خمسة عشر مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر، وهو أمر يتناقض تمامًا مع واقع بلدٍ غني كالجزائر.

(التيفويد، السُل، الطاعون)، وتفشت الآفات الاجتماعية (الرشوة، اللصوصية، الدعارة، الانتحار).

يهدف هذا الكتاب للحيلولة دون وقوع تزييف آخر وتشويه جديد لتاريخ الجزائر، على غرار ما حدث لتاريخ حرب التحرير؛ الذي أعاد كتابته دجّالون جعلوا من أنفسهم أبطالًا. إن الرأي العام العالمي ما زال بعيدًا جدًّا عن إدراك المدى الذي بلغته المؤامرات والمناورات الشيطانية التي قام بها «الأمن العسكري»[1]، لا سيّما تلك المتعلقة بأخبار الحرب؛ حين تُستبدل بها تلقائيًّا، وبمهارة فائقة؛ وفي «بثّ حيّ ومباشر»: أخبارٌ زائفة.

لعل التجسيد الأكثر إثارة للدهشة لسياسة التشويه هو ذلك الابتكار العجيب لأطروحة «من يقتل من؟». فبعد المذابح الرهيبة المرتكبة في ضواحي العاصمة أواخر عام ١٩٩٧م؛ صمّم المناضلون الجزائريون لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، على تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة لتقصي صحة الشكوك التي حامت حول قوات الأمن وتورّطها في العنف المنسوب للجماعات الإسلامية. وهذه المرة بدأ صوتهم يُسمَع لدى «المجموعة الدولية»؛ إلى درجة تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة الأمريكية، «جيمس

(١) سمعة «الأمن العسكري» الأسطورية لم تتغير رغم كل التغييرات التي طرأت على التسمية: «المديرية المركزية لأمن الجيش»، و«المندوبية العامة للوقاية والأمن»، و«المندوبية العامة للتوثيق والأمن»، والتسمية الأخيرة منذ سبتمبر ١٩٩٠م: «قسم الاستعلام والأمن».
ينحدر جهاز «الأمن العسكري» من «وزارة التسليح والاتصالات العامة MALG»، التي كانت تمثل الاستخبارات التابعة لـ«جبهة التحرير الوطني»، والتي حُلت غداة الاستقلال عام ١٩٦٢م. «الأمن العسكري» الذي ظل حاضرًا بالكليّة منذ ذلك الوقت داخل مخابئ الدولة والحزب (إبّان فترة الحزب الواحد، الذي كان يخدمه كشرطة سياسية)؛ أعيدت هيكلته سنة ١٩٨٠م تحت اسم: «المديرية المركزية لأمن الجيش»، والتي أخلت مكانها سنة ١٩٨٣م لـ«المندوبية العامة للوقاية والأمن» التابعة لرئاسة الجمهورية، والتي استُبدلت بدورها بعد «الموجة» الديمقراطية في أكتوبر ١٩٨٨م، بـ«المندوبية العامة للتوثيق والأمن» التابعة لرئاسة الجمهورية وليس لوزارة الدفاع الوطني. وقد حُلّت «المندوبية العامة للتوثيق والأمن» رسميًّا في يونيو ١٩٩٠م بدون أن يلحق ذلك أي تأثير على عناصرها وفعاليتها ووسائلها. وفي سبتمبر ١٩٩٠م (وسأعود إلى هذا)؛ أصبح «الأمن العسكري» يحمل اسم «قسم الاستعلام والأمن»، ووُضع تحت إمرة الجنرال «محمد مدين» المدعو «توفيق». وبرغم مرور الزمن وتعاقُب الأجيال والتغيرات الطارئة على التسمية؛ إلا أن اسم «الأمن العسكري» ما زال متداولًا لاشعوريًّا لدى الكوادر والمواطنين، موسومًا بسنوات من الرعب والقمع.

روبين James Robin»؛ يوم ٥ يناير ١٩٩٨م، بأن حكومة بلاده ترغب في تشكيل لجنة تحقيق دولية لمعرفة المسؤولين عن تدبير وارتكاب هذه المذابح[١].

لمواجهة هذا التهديد؛ ابتكرت مصلحة الدعاية في «قسم الاستعلام والأمن»[٢] شعارًا غاية في الفعالية والخطورة، واستعملت عملاءَها الإعلاميين في الجزائر وخارجها (خاصةً في فرنسا؛ حيث يزيد عددهم عن الحاجة) للترويج له، والإيحاء بأن المنظمات الدولية والشخصيات التي تُساندِها قد أجرموا بالتجرؤ على طرح سؤال: «من يقتل من؟»، والإشارة إلى أن هذه الصيغة لم يسبق أن استعملها المدافعون عن حقوق الإنسان. وقد وصف التساؤل تلقائيًّا بأنه «فظيع»[٣]، طالما أن «كل هذه الجرائم قد تبنتها الجماعات الإسلامية المسلحة»؛ ناسينَ التحقُّق من وجود بيانات رسمية لهذه الجماعات تتبنى تلك الجرائم أصلًا، ومدى صحتها إن وُجدت. وخلال السنوات اللاحقة، وحتى اليوم؛ فإن كل من يُشير إلى دور قوات الأمن في الاغتيالات والمذابح، التي ما زال الغموض يكتنفها حتى الآن؛ يُتهم بأنه «من أنصار أطروحة من يقتل من».

وما يجدر ذكره أن مصلحة الدعاية التابعة لـ «قسم الاستعلام والأمن» وبعض الصحف، يتكفّلون بمتابعة والتشويش على أي محاولة للتشكيك في مصداقية الخطاب الرسمي. وأقل تلميح أو أبسط تساؤل، ولو على استحياء؛ يُدان في الحين ويُتّهم بأنه «محاولة لتبرئة الإسلاميين من جرائمهم»، وذلك ترسيخًا للتفسير الرسمي

---

(1) Daily Press Briefing released by the Office of the Spokeman, US Department of the state, 6 janvier 1998.

(٢) طوال «الحرب الجزائرية الثانية» وإلى يومنا هذا، لعبت هذه المديرية دورًا رئيسًا في تشويه المعلومات. كانت تسمى: «مصلحة الصحافة والتوثيق»، ثم أصبحت في يناير ١٩٩٣م: «مصلحة العمل النفساني»؛ رأسها العقيد «جيلالي مراو» المدعو «صالح»، ثم العقيد المشئوم «طاهر زبير» المدعو «الحاج» (عوّض هذا الأخير بالعقيد فوزي نهاية ٢٠٠١).

(٣) وهو اللفظ نفسه الذي استخدمه كل من الفيلسوفين الفرنسيين «أندريه غلوكصمن André Glucksmann»، و«برنار هنري ليفي Bernard-Henri Lévy».

السائد: شرعية الحرب التي يخوضها الجيش الجمهوري اللائكي[1] ضد «مجانين الله الإرهابيين». وقد أتاح هذا التبسيط المخل للأمور تبريرًا لكل الجرائم، وحصر المأساة في صراعٍ ثنائي وهمي، وتجاهل أطرافًا أخرى أكثر أهمية؛ على رأسها الشعب ذاته.

إن الممارسات التي تُغذّي الخلط والتضليل قد بلغت في تفنُّنها من الإتقان، ما يجعل الشك يُساور أكثر الناس حنكة وفطنة ودراية. ولكي يوهموا الرأي العام بأن المذابح المرتكبة في حق المدنيين هي من أفعال الإسلاميين؛ قام «قسم الاستعلام والأمن» بابتكار وسيلة جهنمية لا تكاد تخطئ الهدف، وهي الزجّ بإسلاميين حقيقيين ضمن الجماعات التي شكّلها القسم، والمكلفة بتنفيذ مثل هذه العمليات[2]. وساعة ارتكاب المذبحة؛ يتم تجاوز المنازل الأولى من الحي أو القرية المستهدَفة، وتعمُّد عدم قتلهم، بحيث يُصبحون في اليوم التالي شهودًا يتعرفون على إسلاميين بين مُهاجميهم. ولا داعي للإشارة للبديهي، وهو أن وجوه الإسلاميين الذين يستخدمون كدليل «دفع التهمة» تبقى مكشوفة، بينما تظل وجوه بقية قوات الأمن ملثمة. هذه هي الظروف التي ظهرت فيها وتطوّرت أطروحة: «من يقتل من؟».

«الأمن العسكري» في قلب السلطة

أذكر وأنا أختار «الأمن العسكري»، لحظة انخراطي في «الجيش الوطني الشعبي» يوم ٧ يوليو ١٩٧٤م؛ وكنت أبلغُ حينها واحدًا وعشرين سنة، أذكر أن طموحي وغايتي كان تقديم مساهمتي المتواضعة في بناء دولة قانون قوية، ديمُقراطية، ومؤسسة

---

(١) «اللائكية» هي العلمانية اللاتينية التي ظهرت في سياق كاثوليكي، وولدت من رحمها الثورة الفرنسية، وهي معادية للدين بطبيعتها.
أما «السكولاريزم» فهي العلمانية الأنغلوسكسونية التي ظهرت في السياق البروتستنتي وتمخضت عن الثورة الصناعية، وهي توظف الدين وتستخدمه، ولا تعاديه بالضرورة. وفي ذلك يكمن اختلاف الأنظمة ما بعد الكولونيالية والفارق بين مستعمرات اللاتين ومستعمرات الأنغلوسكسون كما يتجلى في الفارق بين علمانية عبدالناصر وعلمانية بورقيبة. (الناشر)

(٢) وهم أفراد من الإسلاميين قد اعتقلوا من قبل، وتم إكراههم؛ سواء تحت التعذيب أو عبر إغرائهم بوعود تخفيف عقوباتهم، أو الإعفاء من جرائم سبق ارتكابها.

على مبادئ وقيم نوفمبر[1] واحترام الحريات وخيارات الشعب. وبمرور الزمن، وبفعل الوظائف والمسؤوليات التي كان لي شرف تقلُّدها، وكنتيجة للتجربة والخبرة التي توفرت لديّ خلال سنوات الخدمة التي نيَّفت على العشرين؛ أستطيع الجزم أن «الأمن العسكري» هو «قلب» السلطة في الجزائر. إنه دولة داخل الدولة، يتمتع بصلاحيات وإمكانيات ووسائل لا حدود لها. وقد اكتسب هذا الجهاز الأمني بحق سُمعة «صانع الملوك»؛ ذلك أنه يُعيِّن أو يعزل مديري العموم للمؤسسات العمومية، والولاة، والقناصل والسفراء، ونواب البرلمان، والوزراء، بل وحتى رؤساء الجمهورية.

ولسوء الحظ، فقد تأكدتُ خلال سنوات التسعينات من حقيقة أخرى؛ هي أن هذه المؤسسة لا تضع إمكاناتها الهائلة، ووسائلها الجبارة للعمل؛ في خدمة البلد والشعب، بل تستخدمها ضد الجزائر والجزائريين. إن رؤساء قسم «الاستعلام والأمن»: «محمد مدين»، و«إسماعيل العماري»، و«كمال عبد الرحمن»، ذريعة إنقاذ الوطن من «التهديد الأصولي»؛ قد نظموا، بتواطؤٍ مع عصابة الجنرالات وبعض «الدمى المدنيين»؛ عملية نهب ثروات البلد، وارتكاب جرائم بشعة ضد مواطنيه، فلم ينجُ منهم لا إسلاميون ولا ديمُقراطيون ولا المثقفون ولا حتى العسكريون. فالشعار الوحيد لهؤلاء المتعطشين للنهب هو تسيير البلد وفق أهوائهم، دون السماح بأدنى شكل من أشكال الاحتجاج.

لقد اصطلى الشباب الجزائري، ابتداءً من عام ١٩٨٨م، وبصفة خاصة بعد ١٩٩٢م، وبعد ثلاثين سنة من انتهاء حرب التحرير؛ مُعسكرات الاعتقال (المسماة كناية «بالمراكز الأمنية») الصحراوية، كما جربوا الاختطاف، وذاقوا التعذيب (المستعمل بكثرة لاستخراج المعلومات، وإذلال المعتقلين)، وكذا التصفيات الجسدية، والاغتيالات السياسية (محمد بوضياف، قاصدي مرباح، عبد الحق بن حمودة، عبد القادر حشائي)، والمحاكم الاستثنائية، وحظر التجوال، و«مواطني

(١) مبادئ وقيم مُفجّري ثورة التحرير في الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤م.

الدرجة الثانية»[1]، والميليشيات المسلحة، وجماعات «الدفاع الذاتي»، بشكل يُذَكِّر الجميع بممارسات جيش الاحتلال (مثل استخدام المجندين، والاستعانة بالجنود الإضافيين كالحرْكي، والمخازنية، والقومية[2]). لا عجب إذن من اعتبار الجزائريين لسياسةَ جنرالات اليوم، امتدادًا أو استمرارًا لسياسة عساكر الاحتلال في خمسينات القرن الماضي.

لا يمكنني السكوت وليس لي الحق في ذلك؛ لأن السكوت يُعتبر تواطؤًا مع هذه السُلطة المجرمة. ولذلك، فإن هدفي من تأليف هذا الكتاب هو تقديم شهادتي على أحداث بعينها؛ سواء عايشتها كفاعلٍ مُنَفِّذ أو كمُلاحِظ مُطَّلِع. وإني أقوم بهذا عن قناعة تامة؛ شعورًا مني بالواجب، وحتى لا يُزوَّر تاريخ الجزائر المعاصر بأيدي الدجّالين والمتآمرين الدمويين. كما أقوم بهذا العمل أيضًا وفاءً لذكرى العديد من ضحايا جرائم هذه العشرية، على أمل أن يُسهم جهدي المتواضع في استعادة الشعب الجزائري لسيادته وحريته واستقلاله، الذي دفع مُقابله ثمنًا باهظًا.

سوف يتناول الكتاب اختراق «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» تنظيميًّا، وزعزعة استقرار حكومة مولود حمروش (الذي بادر صادقًا بإجراء إصلاحات اقتصادية) بين سنوات ١٩٩٠ و١٩٩١م. كما سيتطرق لتكوين «النواة الصلبة» للحركة الإسلامية الراديكالية في الجزائر، وكذا توقيف المسار الانتخابي(يناير ١٩٩٢م)، والذي استهدف «إطلاق العنان» للعنف، وقيام أجهزة المخابرات بتكوين

---

(١) هذا المصطلح مستعمل في مجتمع العاصمة للإشارة إلى المجالس المعينة وقاطني المنازل التي توفرها الدولة لأصحاب السلطة (كالمكان المعروف بنادي الصنوبر)؛ وهو يشير إلى النظام الذي أقامته فرنسا الاستعمارية سنة ١٩٤٧م، والقاضي بإنشاء هيئة ناخبين «الدرجة الثانية»، مخصص للأعيان من «الأهالي». وبلا شك، فإن أصحاب «الدرجة الأولى» كانوا هم المستعمرون الفرنسيون (حيث يُحتسب صوت الواحد منهم بعشرة أمثاله من «الأهالي»).

(٢) هذه تصنيفات الجزائريين الذين تعاونوا مع السلطات الكولونيالية الفرنسية؛ ويبدو أن عددهم كان كبيرًا بحيث تتحدث المصادر عن مائتي ألف حرْكي عشية الاستقلال. فرق الحرْكى كانت مهمتها الأساسية تعقب المجاهدين في جيش التحرير الوطني. ومع حلول العام ١٩٥٩م صار دورها هجوميًا(ومنها تصنيف الحرْكي المهاجِم)، حين تم تشكيل فيالق مستقلة (كوماندوز) قوامها حرْكى جزائريون يقودهم ضباط فرنسيون؛ حيث يتم جمع المعلومات عن جيش التحرير، ومن ثم المبادرة بالهجوم بدعمٍ من الجيش الفرنسي(المترجم)

«الجماعات الإسلامية المسلحة» التي مثلت خير حليف للسلطة. ذلك أنه في تلك السنوات بالذات (١٩٩٠-١٩٩٢م)؛ نبتت البذور الأولى للمأساة التي تُدمي الجزائر إلى اليوم.

سأتطرق أيضًا بالتفصيل لدور «الجماعات الإسلامية للجيش» (وهي التسمية التي أطلقها عليها الشارع الجزائري)؛ سأفضح دورها في المذابح والاغتيالات الأكثر درامية، وكذا في تصفية الشخصيات السياسية والعسكرية. وسأذكر هدف توجيههم واستغلالهم بواسطة «الأمن العسكري»؛ لضمان استمرار «الحرب القذرة»، وكذا محاولات اغتيال المعارضين في الخارج واستعمال تلك الجماعات ضد «المصالح» الفرنسية، وخاصة خلال تفجيرات باريس عام ١٩٩٥م.

إن القارئ غير المطَّلِع سيُفاجَأ عند قراءة هذه الصفحات بالطابع المعقد، والمدى الذي يصعُب تصديقه، والذي بلغه الاستخدام القذر لأحط الوسائل والتلاعب بالإسلاميين. لكن ممارسات قيادات الجيش هذه، والأجهزة التي توجه سياسة البلاد في الظل منذ ١٩٨٨م؛ لا تُمثل ابتكارًا، بل هي تقاليدُ «عريقة» في التسيير السياسي بواسطة «الضربات الدنيئة»؛ تقاليدُ تعود إلى استقلال الجزائر عام ١٩٦٢م، بل تعود إلى سنوات حرب التحرير. وبرغم أن هذا ليس موضوع الكتاب، لكن يجب التذكير بأن السلطة الفعلية كانت قد صودِرَت بالفعل عام ١٩٦٢م بواسطة حفنة من الضباط خريجي مدرسة المخابرات السوفييتية، والذين اتخذوا من التلاعُب والتآمر منهجًا للتحكُّم والسيطرة على الشعب. فـ«أصحاب القرار» اليوم، ومن خلال استغلالهم للعنف الإسلامي كقناع لـ «إرهاب الدولة»؛ لم يقوموا بأكثر من التمادي في استخدام الأساليب التي ورثوها عن أسلافهم.

وأخيرًا، يجدُر التذكير بأن إعداد هذا الكتاب لم يكن هيِّنًا؛ إذ زاد في صعوبته جهودي المضنية للتذكُّر استحضارًا للأحداث التي وقعت منذ أكثر من عشر سنوات. لذا، فلا مفرّ من وجود بعض الثغرات. لقد توخيت الدقة قدر الإمكان، لدرجة تجاوزي عن ذكر بعض الأسماء والتواريخ التي لم أكن متأكدًا منها. والتزام

هذه الصرامة المنهجية احتياطٌ لا بدّ منه؛ حتى لا أترك أية ثغرة للجنرالات وعملائهم، ليطعنوا في ما ذكرت من حقائق، ويصفوها «بالقذف».

ولأنني مثل العديدين الذين عايشوا «سنوات الدم»، ثم قطعوا الصلة معها بلجوئهم خارج البلاد؛ يستحيل عليَّ ماديًّا- حتى لحظة كتابة هذه السطور- برهنة وإثبات، بالمعنى القضائي للكلمة؛ مجموع الوقائع التي أنقلها. في حين أن الطاعنين في أقوالي تسمح لهم مواقعهم بـ «فبركة» وتلفيق الأدلة، واستحضار الشهود. ولذا، اخترتُ ألا أذكرَ إلا الفاعلين المؤكدين في هذه الحلقات المأساوية، حتى إذا غامروا برفع دعوى قذف ضدي أمام القضاء الفرنسي؛ أكون حينها قادرًا على تقديم «أدلة» لن يستطيع محاموهم دحضها على الإطلاق.

ملاحظة أخيرة؛ أعرف مُسبقًا أن هذه الصفحات ستتعرض للنقد الشديد بواسطة «أصحاب القرار» في الجزائر، وذلك من خلال «جهاز العمل النفساني» التابع لقسم «الاستعلام والأمن»، وأدواته الإعلامية المعروفة. وقد سبق وأُخطرت بذلك بعشرات الطرق، لا سيّما حين أدليتُ بشهادتي أمام المحكمة العليا بباريس في الثالث من يوليو عام ٢٠٠٢م، لصالح الضابط السابق في القوات الخاصة الجزائرية، «الحبيب سواعدية»؛ الذي كان مُلاحقًا قضائيًّا بتهمة «القذف» في حق وزير الدفاع السابق الجنرال «خالد نزار»؛ بسبب الحديث الذي أدلى به ضد «أصحاب القرار» في الجزائر، للقناة الخامسة الفرنسية؛ على إثر صدور كتابه: «الحرب القذرة»[1].

وبعد الإدلاء بشهادتي؛ صرَّح الجنرال «خالد نزار» للمحكمة قائلًا: «غادر السيّد سمراوي الجزائر منذ عام ١٩٩٢م، ستة أو سبعة أشهر بعد توقيف المسار الانتخابي؛

---

(1) Habib Souaïdia, La Sale Guerre, La Découverte, Paris, 2001.

وقد خسر الجنرال نزار قضية القذف. وقد تم توثيق النص الكامل لوقائع المحاكمة، التي دامت أكثر من خمسة أيام؛ في كتاب نشره نفس الناشر الفرنسي بعنوان:

Le Procès de «La Sale Guerre», La Découverte, Paris, 2002

وبعد اثني عشر عامًا توجد تطورات لا أظنه مُلِمًّا بها»[1]. ولاحِظ أن السيد «خالد نزار» تحدث عام ٢٠٠٢م عن «اثني عشر سنة»؛ فهو يعتبر أن «الأوضاع» التي كان هو أحد المسؤولين عنها، قد بدأت عام ١٩٩٠م، وليس مع انقلاب ١٩٩٢م، وهنا يَكمُن أحد مفاتيح فهم خلفيات الفاجعة التي يصطليها وطني منذ ذلك التاريخ. وهي مسألة جوهرية سأحاول تناولها بالتفسير في هذا الكتاب، وخاصةً أنني أحسبني أجدت «الإلمام بكل العناصر» التي تحدث عنها السيد «نزار»، وهو ما سأترك حكمَه للقارئ.

(1) Souaïdia, Le Procès de «La Sale Guerre», Op. Cit., P.245.

القسم الأول
(١٩٩٠ - ١٩٩١م)
التلاعُب بالإسلاميين

(١)

زعزعة استقرار «مولود حمروش»

في شهر مارس ١٩٩٠؛ عُيِّنتُ رئيسًا لـ «مصلحة البحث والتحليل» التابعة لـ «المندوبية العامة للتوثيق والأمن»، وهي إحدى فروع جهاز «الأمن العسكري» الجزائري، وذلك بعد قضائي فترة بسيطة في نيابة «مديرية الجاسوسية المضادة». كانت البلاد حينئذٍ في حالة غليان، ورؤساؤنا يستعدّون ليعهدوا إلينا بمهامٍ خاصة جدًّا لمواجهة هذه المستجدات. وقبل الشروع في تفصيل ذلك، عليَّ العودة إلى الوراء قليلًا لاستعراض المناخ الذي كان يسود صفوفنا، حينذاك.

«الأمن العسكري» وصدمة أكتوبر ١٩٨٨م

في شهر نوفمبر ١٩٨٧م، قام رئيس الجمهورية «الشاذلي بن جديد» -بإيعاز من رئيس ديوانه الجنرال «العربي بلخير»؛ الذي سأعود للحديث عنه بالتفصيل- بإعادة تنظيم جهاز «الأمن العسكري» جذريًّا، باعتباره العمود الفقري للسلطة منذ استقلال الجزائر عام ١٩٦٢م. حيث تمّ تقسيم الجهاز إلى كيانين منفصلين تمامًا، ومستقلين وظيفيًّا: «المندوبية العامة للوقاية والأمن» وتتبع رئاسة الجمهورية، وقد أُسندت إلى الجنرال «مجدوب لكحل عياط»، الذي كان يُدير «الأمن العسكري» منذ ١٩٨١م؛ و«المديرية المركزية لأمن الجيش» التي سيُديرها، مُذّاك؛ الجنرال «محمد بتشين»، وهي الجهاز الذي يتكفل حصرًا بالمسائل العسكرية.

كانت مهمّة «المندوبية العامة للوقاية والأمن» تتمثّل في محاربة التجسُس، والأمن الداخلي، و«الوقاية الاقتصادية»؛ أي مكافحة الآفات التي تنخُر المجتمع: الاختلاسات، والرشوة، ونهب أموال الدولة، وكذا متابعة إنجاز الصفقات العمومية، ومراقبة الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر. كان كل ما يخص الحياة المدنية يدخل ضمن صلاحيات هذا الجهاز.

عُرِفَ كلّ من «لكحل عياط» و«بتشين»، على الرغم من أنهما لا ينحدران من جهاز «الأمن العسكري» ولم يكن لديهما مؤهلات خاصة في مجال الاستخبارات؛ بكونهما عسكريين جيدين، ويكاد مسار خدمتهما العسكرية يكون مُتطابقًا؛ حيث تدرّجا من قيادة لواء إلى قيادة ناحية عسكرية، وإن كان لكلٍّ منهما طابعه الخاص.

كان الجنرال «لكحل عياط»، المتحدر من عائلة ميسورة الحال من «عين رقادة» بالقرب من «واد الزناتي»، شخصًا محترمًا جدًّا؛ فهو رجلٌ مرح، يتميز باعتدالٍ يصل أحيانًا إلى درجة التراخي. وكان قد فوض جزءًا كبيرًا من صلاحياته إلى مرؤوسيه الذين كان يثق فيهم ثقة تامة، تلك الثقة التي استغلوها لينقلبوا عليه. إن الجنرال «لكحل عياط» من الضباط القلائل في «الجيش الوطني الشعبي» الذين قبلوا طواعية دور كبش الفداء لأجل الآخرين؛ فآثر التضحية بنفسه لأجل رفاقه في «الديوان الأسود»، وهذه نزاهة أخلاقية فوق الشكوك.

أما الجنرال «محمد بتشين»، فقد تميّز بأنه كان أكثر حذرًا وذا شخصية قوية، عُرف في قسنطينة - مدينته الأصلية- كمشجعٍ متحمّسٍ لفريقها النادي الرياضي القسنطيني؛ وهو نادي كرة القدم الذي شغل منصب رئيسه الشرفي. يضاف لذلك أنه مُلاكم قديم، وطني حتى النخاع، ورجلٌ حازم؛ فأوامره لا تقبل أي نقاش.

من نوفمبر ١٩٨٧م إلى أكتوبر ١٩٨٨م، كان جهاز «الأمن العسكري» يراوح مكانه في حالة انتظار؛ فقد أمضى الجنرالان «لكحل عياط» و«محمد بتشين» السنة يتنازعان حول اقتسام وتوزيع الأفراد والوسائل. بينما قضى رجال كِلا المصلحتين

جزءًا كبيرًا من الوقت في مراقبة بعضهم بعضًا (كما كان الحال في زمن النزاعات والمناوشات الداخلية في التسعينات). في ذلك الوقت، كان الرئيس «الشاذلي بن جديد»، بمشورة الجنرال «العربي بلخير»؛ يعتزم تدشين انفتاح اقتصادي قابل للتطور والتكيُّف مع المستجدات؛ إذ لم يكن واردًا لديهم إجراء أي انفتاح سياسي، بل فقط بعض الحرية داخل «جبهة التحرير الوطني»؛ الحزب الوحيد في البلاد منذ الاستقلال عام ١٩٦٢م.

فكر معسكر«بلخير» في استغلال هذا المعطى الجديد لأجل التخلُّص من الضباط الذين كانوا يُعارضون هذه السياسة، خاصة ضباط «الأمن العسكري»؛ وهو ما يفسر «إعادة الهيكلة» التي أخضع لها «الجيش الوطني الشعبي»، والتي شُرِعَ فيها منتصف الثمانينات؛ توقيًّا لوقوع انقلاب عسكري[١] من جهة، ولإبعاد جيل كامل من الضباط المتحدرين من «جيش التحرير الوطني» الجزائري من جهة أخرى، خصوصًا أنصار الحزب الواحد المتحمسين له وللأيديولوجية الاشتراكية. وقد كان هذا التطهير فرصة للجنرال «العربي بلخير»، وهو الرجل القوي فعليًّا؛ لتركيع «الأجهزة الأمنية»[٢]، أو على الأقل إضعافها؛ وغرس من يُنفِّذون تعليماته بحذافيرها.

أستطيع أن أذكر عشرات الحالات الخاصة بالضباط الذين تم إبعادهم، وخاصة المديرين الإقليميين لـ«الأمن العسكري» مثل: الرواد «حاج عمر جرمان»، «معروف»، «عبد العلي»، «محمود»، وأيضًا[٣] النقباء «محمد بوقلاب» من قسنطينة،

---

(١) أنشئت بهذه المناسبة القوات الجوية، والقوات البحرية، والقوات البرية، وكانت وحداتهم تابعة نظاميًّا لكل رئيس ناحية عسكرية، ولكنها لا تستمد أوامرها العملياتية إلا من رئيس أركان «الجيش الوطني الشعبي». وهكذا لا يمكن لأي رئيس ناحية أن يعطي أوامر لوحدات من «الجيش الوطني الشعبي» بالتوجه إلى العاصمة. لقد تشكلت مراقبة مزدوجة: الأولى على مستوى الناحية حيث توجد وحدات القتال، والأخرى على مستوى مقر العمليات.

(٢) بعد إعادة هيكلة «الجيش الوطني الشعبي»، كان جهاز «الأمن العسكري» يُعتبر أحد ألوية الجيش، تمامًا مثل البحرية، والطيران، والمدرعات، والمدفعية، والمشاة، والصحة، ولكن بدون شارة خاصة به.

(٣) سأقتصر على ذكر من أعرفهم شخصيًّا على مستوى الناحية العسكرية الخامسة؛ لأن الأسلوب نفسه قد اتُبع في النواحي العسكرية الأخرى.

«علي عميرش» من سطيف، «خان» من القلّ، «بلقاسم مناسل» من باتنة، «عبداوي» من سطيف، «محمد الصالح» المدعو «فليو» من عزابة. وكذلك رؤساء مكاتب أمن القطاع؛ كالملازم «عبد الله صحراوي» من عنابة، و«بلقاسم درموني» من تبسة، و«الصديق» من خنشلة، و«عمور» من سكيكدة. أصبح «الأمن العسكري» يعاني بعدها أزمة حقيقية، ويتخبّط في المشاكل المصطنعة جرّاء النزيف الذي أصابه بعد إحالة العديد من الضباط الأكفاء إلى التقاعُد، وبالتالي عجزت كوادره عن إدراك خلفيات أحداث أكتوبر ١٩٨٨م.

شكلت هذه الأحداث مُنعطفًا حاسمًا في تاريخ بلادنا بعد الاستقلال، فمن الخامس إلى العاشر من أكتوبر؛ شهدت البلاد احتجاجًا شعبيًّا غير مسبوق، رُمي بمئات الآلاف من الشباب في شوارع وكُبريات المدن؛ يهاجمون كل رموز النظام (مقرّات جبهة التحرير الوطني، الوزارات، البنوك، المحلات التجارية التابعة للدولة). وكان القمعُ شرسًا؛ فبعد إعلان حالة الطوارئ، لم يتردد الجيش، تحت قيادة الجنرال «خالد نزار»؛ في إطلاق النار على الحشود، فأوقع أكثر من خمسمائة قتيل، وأُلقي القبض على آلاف المتظاهرين الذين عذّبوا بوحشية[1].

وسرعان ما عرفنا بأن تلك المظاهرات كانت مدبّرة من «أصحاب القرار»؛ زمرة «العربي بلخير». لقد نظّموا عن عمد غياب بعض السلع الاستهلاكية الأساسية من السوق، ليُشعلوا الفتنة كان هدفهم الأساسي كسْر مقاومة رفاقهم في «جبهة التحرير الوطني»؛ ليشرعوا في انفتاحٍ سياسيٍ «محكوم»، يخدم سبقهم إلى السلطة والثروة.

---

(1) Abed Charef, Algérie 88, un chahut de gamins?, Laphomic, Alger, 1999.

والكتاب الذي حرره «سيد أحمد سميان»:

Sid Ahmed Semiane, Octobre, ils parlent, Editions Le Matin, 1998.

راجع كذلك:

Souaïdia, Le Procès de «La Sale Guerre», Op. Cit., P.491.

كان وضع «الشاذلي بن جديد» حينها غاية في الضعف؛ وذلك جرّاء فضيحة رشوة تورَّط فيها ابنه «توفيق» (معروفة بقضية «موحوش»)، ونظرًا لرغبته في الفوز بفترة رئاسة ثالثة؛ فلم يكن أمامه أي خيار سوى التغطية على الدسائس التي يُدبِّرها مستشاره «العربي بلخير». وقد دفعت العديد من الشخصيات السياسية والعسكرية، التي كانت تُشكِّلُ إزعاجًا؛ فاتورة هذه الأحداث «العفوية». بدءًا برئيس الحكومة الدكتور «عبدالحميد براهيمي»، الذي أُعفي من مهامه في ٩ نوفمبر ١٩٨٨م، وعُوّض بالرئيس السابق لـ«الأمن العسكري» «قاصدي مرباح»[1]، ثم «محمد الشريف مساعدية» الأمين العام لجبهة التحرير الوطني. لكن المصير نفسه لاقاهُ رئيس «المندوبية العامة للوقاية والأمن»؛ كبش الفداء الذي سيتحمّل مسؤولية القمع الوحشي. فمع نهاية أكتوبر ١٩٨٨م؛ أُقيل الجنرال «لكحل عياط»، وعُيّن مكانه الجنرال «محمد بتشين» رئيس «المديرية المركزية لأمن الجيش»، والذي ترك منصبه القديم للجنرال «محمد مدين» المدعو «توفيق». كان الأخير مسؤولًا آنذاك عن تنسيق مصالح الأمن برئاسة الجمهورية، وقد ورث «على طبق من فضة» إدارةً تتحكم في وسائل مادية هائلة؛ كان الجنرال «بتشين»قد عانى في تكوينها، وجلبت عليه الكثير من المتاعب والخصومات.

تطلّب السياق السياسي وقتها وجودَ رجلٍ قوي على رأس أقوى فروع «الأمن العسكري»، وفي الوقت ذاته وفيًّا لزمرة «أصحاب القرار»، وهي بالضبط الصفات التي توفرت في «توفيق». لم يكن الجنرال «محمد بتشين» رجل المرحلة، فقد فرضته الظروف الصعبة، كما كان الحال بالنسبة لـ «قاصدي مرباح»؛ حيث لزمَ اختيار رجل نزيه لقيادة الحكومة بعد شلال الدم الذي سال في أكتوبر ١٩٨٨م. وقد تبين أن تكتيك «العربي بلخير»، العقل المدبر للرئيس «الشاذلي بن جديد»؛ كان ناجحًا،

(١) اسمه الحقيقي «عبد الله خالف»؛ مسؤول «الأمن العسكري» في عهد الرئيس «بومدين». عُزِل من الجيش الوطني الشعبي في يناير ١٩٨٢م، بعد فترة وجيزة شغل فيها منصب نائب وزير الدفاع للصناعات الحربية. ثم تولى حقيبة وزير الصناعات الثقيلة من ١٩٨٢م إلى ١٩٨٤م في حكومة «محمد بن أحمد عبد الغني»، ثم حقيبة الفلاحة والصيد من ١٩٨٤م إلى ١٩٨٦م في حكومة «عبد الحميد براهيمي»، وفي ١٩٨٩م أسس حزبه السياسي: «الحركة الجزائرية من أجل العدالة والتنمية».

فالجنرال «محمد بتشين» الذي أفرغ «المندوبية العامة للوقاية والأمن» من أكثر عناصرها الممتازة لصالح «المديرية المركزية لأمن الجيش»؛ وجد نفسه على رأس نفس الهيكل «المدني» المُنهَك -الذي أُعيد تسميته لاحقًا «بالمندوبية العامة للتوثيق والأمن»- والذي كان قد قام، للأسف؛ بتقطيع أوصاله قبلها.

لكن بالنسبة إلينا لم يتغير أي شيء على الإطلاق؛ فمهامُّنا وصلاحياتُنا لم يطرأ عليها أي تغيير بتغيُّر المسميات؛ فداخل الجهاز بقي نفس الأشخاص في أماكنهم، يقومون بالمهام نفسها وبنفس الهيكل التنظيمي عمليًّا. وواصل الجميع استعمال تسمية «الأمن العسكري» عند الحديث أو الإشارة إلى أجهزة الأمن، فعبارة «المندوبية العامة للتوثيق والأمن» لم تكن تُستَخدم إلا في التقارير أو الأوراق الرسمية.

آمال حكومة حمروش وصعود «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»

مثَّل أكتوبر ١٩٨٨م زلزالًا شديدًا للنخبة السياسية الجزائرية. أذكر جيدًا الانتقادات العنيفة التي كان يوجهها المحافظون السياسيون في «جبهة التحرير الوطني» في الولايات، للرئيس «الشاذلي بن جديد»، ونعته «بالخائن»؛ كونه خضع لـ«حزب فرنسا»، وهي أبشع سبة في الجزائر. كان أكثر قادة الحزب الواحد يتخوفون من الانفتاح الذي أخذت تتحدد معالمه، ولا يفهمون موقف الرئيس؛ الذي بدا كأنه يشن حربًا ضد «جبهة التحرير الوطني»؛ رمز الثورة.

وبالفعل، عاشت البلاد وقتها انقلابًا عجيبًا في الأوضاع؛ فالدستور الجديد، المصادق عليه في ٢٨ فبراير ١٩٨٩م؛ يُجيز تعدُّد الأحزاب ويعترف مبدئيًّا - ولو بكثير من التحفُّظ - بالتعددية بكل أشكالها (السياسية، النقابية، الثقافية). وقد أثار هذا زُعماء «جبهة التحرير الوطني»، وخاصة أولئك الذين كانوا يستغلون اسم الحزب للمنفعة الخاصة، والسطو على أملاك الدولة والرشوة والمحسوبية. وهو أمرٌ يعتاده مَن تذوق السلطة وامتيازاتها، لا سيّما أن مفهوم إعادة توزيع الدخل لم يكن جُزءًا من ثقافة هؤلاء السدنة، كما لم تكن الديمُقراطية معروفة لديهم.

كان القرار هو تدشين انفتاح «محكوم». ذلك أن المناورات التي عجّلت بأحداث أكتوبر ١٩٨٨م؛ كانت تعني إدراك العسكريين «أصحاب القرار» أنه لا يمكن المحافظة على السلطة إلا بهذا الثمن. أعَدَّ «العربي بلخير» وحلفاؤه، باستخدام المبدأ الاستعماري العريق: «فرِّقْ تَسُدْ»؛ مُخططًا بسيطًا يقوم على اقتسام الواجهة السياسية، وليس السلطة؛ بين التيار الإسلامي والتيار الوطني مُمثلًا في «جبهة التحرير الوطني»، والتيار المسمّى «ديمُقراطي» مُمثلًا في جبهة القوى الاشتراكية والشيوعيين وحزب الحركة البربرية: «التجمُّع من أجل الثقافة والديمُقراطية»، والذي اعترفت به الحكومة في فبراير ١٩٨٩م. وكما أُعلِمنا لاحقًا؛ فإن حساباتهم كانت تقوم على تقسيم الأصوات على الأقطاب الثلاثة بنسبة ثلاثين بالمائة لكل فريق، وترْك هامش عشرة بالمائة للمناورة يُقدَّم عند الاقتضاء لِلِيبراليين أو المستقلين أو التكنوقراط. المهم أن تظل القواعد الشعبية لهذه الأقطاب محدودة، فلا يستطيع أيها فرض نفسه على الساحة السياسية منفردًا.

لقد كان الهدف المتوخَّى - وغير المعلن بطبيعة الحال - هو أن لا تُسفِر «ديمُقراطية الواجهة» هذه عن أية أغلبية مطلقة، على أن تُفسِح لعبة التحالفات والائتلافات اللازمة للحكم، الطريق لـ«محرِّكي الدّمى»، لمواصلة التسلُّط بفضل البيادق المزروعة داخل التشكيلات السياسية.

ولم يُدرك هذه الحسابات -آنذاك- إلا نُدرة؛ فقد كان وقتًا حماسيًّا تُستعاد فيه روح ثورة الاستقلال. لقد كان جيل الفاتح من نوفمبر (الذي فجّر ثورة التحرُر الوطني) الذي يُجسِّدُه «ديدوش مراد»، و«مصطفى بن بولعيد»، و«زيغود يوسف»، وغيرهم من المجاهدين الصادقين؛ يرمُز إلى أسمى أنواع التضحية في سبيل الاستقلال. وقد كان ذلك مثلًا أعلى عملتُ على احتذائه عندما انخرطتُ في الجيش، فإذا كان أسلافنا الميامين قد سقطوا في ميدان الشرف من أجل تحطيم قيود الاستعمار؛ فإن دور جيلنا هو التضحية لإقامة دولة عصرية وقوية تسودها العدالة، وترتكز على مبادىء نوفمبر ١٩٥٤م، ليعيش الجزائريون في عزة وكرامة وازدهار.

أدرك أصحاب هذه القناعات، قبل ١٩٨٨م؛ أن تشييد دولة «مثالية» يتطلب الكثير من الوقت والجهد، وأن القصور في مواضع كثيرة كان دائمًا يُعزى لنقص الخبرة، وعدم وجود نخبة قادرة على وضع خطة حقيقية لإعادة بناء الدولة. كنا نجد دائمًا الذرائع لتبرير عجزنا الذي تمثّلناه في التراخي والمجاملة، بينما لم نكن نجرؤ على ذكر أسباب كنقص الشفافية، وغياب الحرية، وضعف روح المبادرة. غير أني لم أفقد الأمل. وخلاف الكثيرين من زملائي؛ كنت مطمئنًا عندما شقّ الرئيس «الشاذلي بن جديد»، تحت ضغط الشارع وبعض «مستشاريه»؛ طريق الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية، بعد القمع الشديد الذي رافق أحداث أكتوبر ١٩٨٨م.

وزادت ثقتي ورَبَا أملي يوم ٩ سبتمبر ١٩٨٩م؛ عندما أُسندت الحكومة إلى «مولود حمروش»، وهو رجل شابٌّ كفءٌ ونشيطٌ[1]. كان «مولود حمروش» ابنًا لشهيد. شغل منصبًا في «الجيش الوطني الشعبي»، وكان مرافقًا للرئيس الراحل «هواري بومدين»، قبل أن يتدرَّج في سُلَّم المسؤولية؛ رئيسًا لديوان الرئاسة، ثم أمينًا عامًّا للرئاسة، فرئيسًا للحكومة. وكان على عاتقه مسؤوليات العمل على جبهتين: الشروع في الإصلاح الاقتصادي، وإعادة بناء المؤسسات لتلائم مُتطلبات الديمُقراطية.

وعندما استلمت وظيفتي، كرئيس «مصلحة البحث والتحليل» التابعة لـ «المندوبية العامة للتوثيق والأمن» في مارس ١٩٩٠م؛ كان البلد مُقبلًا على أول انتخابات تعدُّدية في تاريخه. كان موعد الاقتراع قد حُدد يوم ١٢ يونيو؛ للتنافُس على المجالس الشعبية للبلديات والولايات. وطوال شهور، ظهر في الساحة مُعطى جديد شوَّش على أهل «الحل والعقد» من العسكر، وسبَّب اضطرابًا لـ «الإصلاحيين» في حكومة حمروش أيضًا. كان هذا المعطى هو صعود «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، التي أسسها «عباسي مدني» و«علي بن حاج» وحصلت على الاعتراف الحكومي يوم ٦ سبتمبر ١٩٨٩م؛ فقد حَجَبَتْ التشكيلات السياسية الأخرى، وكادت تفرض نفسها كبديل لـ«جبهة التحرير الوطني»؛ الحزب الحاكم منذ الاستقلال.

---

(١) لم يكن «قاصدي مرباح» قد أمضى في المنصب أكثر من عشرة أشهر.

سجلت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» نقاطًا ثمينة إبّان زلزال نوفمبر ١٩٨٩م الذي ضرب منطقة تيبازة؛ حيث هبّ مُناضلوها لتقديم المساعدة وإسعاف المنكوبين، وكانوا يُردِّدون بسخرية آنذاك بأن «الابن أفضل من الصهر»؛ في إشارة إلى اختصار اسم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بالحروف اللاتينية (.F.I.S)، التي تعني في اللغة الفرنسية: «ابن»، قاصدين إلى أن هذا «الابن» فعل ما لم يفعله «الصهر»، في إشارة واضحة إلى والي تيبازة الذي كان بالفعل «صهرًا» للرئيس «الشاذلي بن جديد». وفي الوقت الذي صرَّح مدير الإدارة المحلية بالولاية للتلفزة الوطنية بأنه: «عاجز عن تقديم يد المساعدة للمتضررين من الزلزال»[1]، كان مناضلو «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» يعملون، بدون انقطاع؛ لتزويد المنكوبين بالمواد الغذائية والبطاطين في قوافل متتالية.[2]

إن هذه الحماسة في العمل التطوعي بقدر ما كانت تخدم غرضًا انتخابيًّا، كانت تُناقِض انشغالات كبار المسؤولين في الولاية؛ الذين جنّدوا إمكاناتهم لإزاحة أكوام الحجارة والأنقاض عن الطريق المؤدية إلى الفيلا التي يملِكها الجنرال «محمد عطايلية» بمدينة «شنوة»، برغم أنها لم تكن مسكونة!

الحماسة التي أبداها الإسلاميون أظهرت بشكل صارخ جمود موظفي الإدارة المحلية. كما أن الأسواق «الإسلامية» التي مكنت المحرومين ومحدودي الدخل من الحصول على الخضر والفواكه بأسعار معقولة في شهر رمضان لعام ١٩٩٠م، كانت أيضًا من عوامل زيادة حجم القاعدة الشعبية لهذا الحزب. إضافةً إلى أن قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الذين اتخذوا من الإسلام، الداعي إلى إصلاح الأخلاق

---

(١) مع العلم أن المخابز الصناعية في مدينة «الشراقة» لم تكن تبعُد سوى ٣٠ كم عن مكان الزلزال، وكان بإمكانها المساهمة بشكل فَعّال في توفير الخبز للمنكوبين.

(٢) كان نظام مبارك أكثر ذكاءً من «جنرالات فرنسا»؛ إذ فتح الباب على مصراعيه للنشاط الاجتماعي والإغاثي للإسلاميين، فقد أدرك أنهم بذلك يخففون العبء عن دولته المنهوبة، ويفرغون التوتر الاجتماعي والطبقي؛ الذي أدى إليه تخلي الدولة عن مسئولياتها بالكلية منذ ١٩٧٧م؛ بغير تحقيق مكاسب حقيقية. لقد أدرك مبارك أن نشاطهم، بل وجودهم ذاته؛ يطيل من عمر نظامه. (الناشر)

والتقوى؛ أساسًا لحركتهم كانوا قد أحسنوا استغلال أخطاء المسؤولين المحليين، فضلًا عن الشعور بالإقصاء الذي عاناه شباب بلا أفقٍ مستقبلي، في ظل البطالة وأزمة السكن.[١]

صراع العصابات في القمة

كانت الأمور واضحة بالنسبة لي؛ إذ اعتبرت خلافتي للرائد «حاج لرباع» في رئاسة «مصلحة البحث والتحليل»، وهو من ذيول/ فلول النظام القديم؛ تجسيدًا للتغيير، وكنت أرى من واجبي نفخ روح التجديد هذه في نفوس رجالي.

ومن باب النزاهة، أرى من واجبي الإقرار بأن التعليمات لم تكن تصُب في هذا الاتجاه؛ فالخطأ الرئيس المرتكب من جهازنا في عهد الجنرال «بتشين»-الذي دام إلى سبتمبر ١٩٩٠م- تمثَّل في اختراق الأحزاب السياسية رغم أنها كانت تمارس نشاطها في إطار الشرعية[٢]. لم ينجُ من هذا الاختراق أي حزب سياسي مؤثر، وكانت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، و«جبهة القوى الاشتراكية» أهدافَنا الرئيسة. تجدر الإشارة هنا إلى أننا لم نكن قد اكتسبنا تجربة التعاطي مع الديمُقراطية في ذلك الوقت؛ فمعظم ضباط «الأمن العسكري» واجهوا للمرة الأولى معارضين يملكون حق النقد العلني والصريح للنظام، في حين كان رؤسائهم لا يزالون على ولائهم لـ«جبهة التحرير الوطني». لم يكونوا قادرين على التمييز بين المعارِض والعدو؛ بحكم طبيعة مهامهم طوال سنوات خدمتهم التي اقتصرت على مطاردة المعارضين، الذين اعتبروا «أعداء الثورة».

---

(١) الحقيقة التي لم يستطع حكامٍ أكثر الدول ما بعد الكولونيالية استيعابها، وإن أدركها الغرب ووظفها؛ أن النشاط «الإسلامي» من هذا النوع لا يمثّل تهديدًا للنظام بحد ذاته وإن مثل تهديدًا لبعض شخوصه. ذلك أن أقصى مكسب قد يجنيه الإسلاميون من وراء هكذا نشاط هو تزايد أعداد مقاعدهم في البرلمان، وليس تغيُّر بنية الاجتماع السياسي أو وجهته. (الناشر)

(٢) ومن هنا جاء مصطلح «الشرطة السياسية»، الذي استعمله المعارضون الحقيقيون في الإشارة إلى «الأمن العسكري».

لقد تمحورت صلاحيات «مصلحة البحث والتحليل» حول أربع مهام رئيسة هي:

١- مكافحة الجرائم الاقتصادية، أو ما يُعرف «بالوقاية الاقتصادية».

٢- إجراء «التحريّات المُسبقة» التي تتم قبل تعيين أصحاب المناصب العليا للدولة.

٣- الجاسوسية المضادة.

٤- «الأمن الداخلي»، ويعني مراقبة الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية (النقابية، والطلابية)، ومراقبة الصحافة، وكذلك بعض «الأماكن الحساسة» مثل المحاكم، الموانىء، المطارات، الفنادق، ومتابعة التجمُّعات والمؤتمرات والاجتماعات والمظاهرات، والمشاركة في الأعمال الإدارية بالولايات والدوائر والبلديات، وكذلك إعداد التحليلات الاستشرافية اللازمة للقيادة؛ لدعم عملية اتخاذ القرار.

بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨م، أصبحت «المندوبية العامة للتوثيق والأمن» منحصرة في الجزء الأكبر لما عُرف سابقًا بـ «الأمن العسكري»؛ وهي مجموع الإدارات العاملين مع الجنرال «بتشين»: الإدارة العامة، والمفتشية، والوسائل، والمالية، والقسم التقني، وقسم مكافحة التدخُّل الخارجي(الذي يضم شعبتين: الأمن الداخلي، والجاسوسية المضادة)، والمراكز الستة للبحث والتحقيق (الموجودة في كل ناحية عسكرية)، و«مصلحة البحث والتحليل»، وكذلك «المركز الرئيس للعمليات».

قِسْم مكافحة التدخُّل الخارجي كان يُديره الرائد «عبد القادر حداد»، المدعو «عبدالرحمن» والمعروف باسم مستعار آخر هو «النمر»؛ وقد أخذ عليه أعداؤه وبعضُ الصحف مُغالاته في الاستجوابات العنيفة أثناء أحداث أكتوبر ١٩٨٨م. وبالرغم من ذكائه الحاد وكفاءته العالية، فقد ذهب الرائد «عبد الرحمن» ضحية المرحلة. لكنني أحتفظ له بصورة رجل محترف مخلص لوطنه.

أثناء ربيع ١٩٩٠م، كانت «المندوبية العامة للتوثيق والأمن» في قلب المعركة القائمة بين العصابات في قمة هرم السلطة. فعمَلُ الجنرال «محمد بتشين»، المتمثّل في إعلام الرئيس «الشاذلي بن جديد» مباشرة بالأوضاع على أرض الواقع؛ كان يُبلبِلُ مخططات «العربي بلخير» وزملائه[1]. فتقارير «المركز الرئيس للعمليات» كانت تصل مباشرة إلى رئيس الجمهورية عن طريق الجنرال «بتشين»؛ مما أكسب الأخير ثقة الرئيس بفعل مصداقية المعلومات التي كان ينقلها إليه بلا أدنى تأخير. كان هذا أشبه بقدحٍ في الذات الملكية لعرّاب «الديوان الأسود»، الذي كان يطمح لـ«السيطرة» على كلّ صغيرة وكبيرة. وذلك بالإضافة إلى حنق «العربي بلخير» على «مولود حمروش»، الذي حاول من خلال عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي التي باشرها؛ الحدّ من العمولات الخفية على واردات السلع الاستهلاكية، التي يتقاضاها أصحاب السلطة، وهو ما سأفصله لاحقًا.

ولو كان هذا الوضع استمر طويلًا؛ لتعرّضت سيرة «العربي بلخير» المهنية حتمًا للخطر. وثأرًا لهذه «الإهانة» المزدوجة، سيضرب «بلخير» عصفورين بحجر واحد، وذلك بإثارة ضغائن الضابطين القديمين في «جيش التحرير الوطني»، «حمروش» و«بتشين»؛ وتحريضهما ضد بعضهما البعض؛ ليتمكّن من التخلُّص من «إزعاجهما» معًا، وبفارق شهور فقط بين الأول والثاني.

أثناء هذه الحملة، ظلّ الجنرال «محمد مدين» داخل «المندوبية العامة لأمن الجيش»، بعيدًا عن الصراع بين «العربي بلخير» و«محمد بتشين»؛ يستعد خِفية للظفر بـ «قسم الاستعلام والأمن»، بعد أن أحاط نفسه بمعاونيه «المستقبليين» الذين اختارهم مُذّاك.

(١) الذين كانوا يقومون بجمع معلومات «انتقائية» لتبليغها إلى الرئيس.

«الإصلاحيون» يُثيرون القلق!

عندما باشرت مهامي الجديدة رئيسًا لـ «مصلحة البحث والتحليل»؛ لفت انتباهي عُنصران متناقضان: الكفاءة العالية لغالبية الأفراد الذين كانوا تحت قيادتي، والوزن الهائل لثقافة الشللية والعصابات التي كانت سائدة بينهم. وقد لاحظتُ أن أغلبية الضباط المدعومين كانوا من قدامى ضباط الصف الذين جُنِّدوا طبقًا لنظام «الكفالة»، وقد ترك هذا التقليد آثارًا لا تُمحى داخل جهاز «الأمن العسكري»؛ فهذا ضابطٌ عُرِفَ بأنه رجل «العقيد فلان» وذاك يتبع «العقيد علان».

لقد عُين الضباط الأربعون، الذين كانوا تحت قيادتي، كلهم تقريبًا في مهام تَخُص البحث والتقصي. كانوا مغروسين في الإحدى والعشرين بلدية التابعة للعاصمة، وفي الوزارات، والمناطق الصناعية... إلخ. كان الأمر أشبه بنسيج عنكبوت يُغطي مجموع النشاطات السياسية والاقتصادية والإدارية (مدارس، جامعات، مساجد، محاكم، شركات، مؤسسات التنمية الاجتماعية، صحافة، إذاعة، تلفاز). وكان عملي هو تحريك وتوجيه وتنسيق عملية جمع المعلومات، وإعداد الخلاصات والتحليلات عن الأوضاع، ليتم تقديمها للقيادة.

لم أتمكّن، نظرًا لزحام العمل؛ من ترتيب الأمور وتنظيف المناخ داخل المصلحة بالكيفية التي أرغبها. فقد تمنيتُ - في ضوء الوضع الجديد الذي أفرزته التعدُّدية السياسية- أن أُبعِد منها أولئك الذين يتبعون مصالحهم الخاصة، وكذا عديمي الكفاءة وكل من لم يكونوا، في نظري؛ جديرين بالانتساب إلى هذه النخبة لأسباب أخلاقية تتعلق بالاستقامة والأمانة والنزاهة. ولم يُشطب من صفوفي، استجابة لمبادرتي هذه؛ سوى ضابطين اثنين أحدهما هو النقيب داود[1].

(١) أُعيد فيما بعد بواسطة المقدم «إسماعيل العماري» (المدعو «إسماعين» وهو شخصية أساسية سأفصل في الحديث عنه طول الكتاب)؛ حيث سيُرشّحه لمنصب رئيس دائرة في إحدى ولايات الجنوب سنة ١٩٩١م. تلك هي طريقة تطور العلاقات القائمة على شبكات المصالح في الجزائر، التي تنسجها العصابات الإجرامية: نقيب مطرود من صفوف «الجيش الوطني الشعبي» بسبب عدم الكفاءة؛ سيجد نفسه رئيسًا لدائرة! (الدائرة هي وحدة إدارية وسيطة بين البلدية والولاية ضمن التقسيم الإداري في الجزائر - المترجم)

لم يكن لديّ الوقت الكافي؛ فقد كان الوضع غاية في الصعوبة، وكنّا نعمل على جميع الجبهات. كان رؤساؤنا يعبّئوننا لمراقبة الرياح التي هبت على الساحة السياسية الجزائرية: الأحزاب تنشأ كل يوم مثل الفطر، وكذلك الصحف. والإصلاحات التي بدأها «مولود حمروش» ووزير اقتصاده «غازي حدوسي» كانت دائمًا تحت نيران هذه الصحافة الجديدة المسماة «مستقلة»، والتي كانت كلها تصدر باللغة الفرنسية[1] ويجب التذكير بأن حكومة حمروش هي التي شجعت، بدءًا من عام ١٩٨٩م؛ ازدهار هذه الصحف الخاصة عبر التكفل بثلاث سنوات من رواتب صحفييها. وقد بقيت هذه الصحف «المستقلة» تابعة كُليًّا للدولة في مجال التزوّد بالورق والطباعة، فضلًا عن الإشهار؛ الذي يُعتبر ضروريًّا لبقائها. وهي ورقة الضغط التي استخدمها «قسم الاستعلام والأمن»، سواء بتعليمات من «العربي بلخير» أو من محافظين سابقين في «جبهة التحرير الوطني»[2]؛ وذلك لشحن الرأي العام ضد الإصلاحيين «الحمروشيين».

كان الإصلاحيون ضُعفاء بالفعل، لكنهم استطاعوا استغلال هامش المناورة الضيق الذي تُرِكَ لهم ، بشجاعة؛ لإجراء إصلاحات هيكلية للخروج بالبلد من دائرة اقتصاد العمولات والفساد. ففي الوقت الذي انخفضت فيه الأرصدة الخارجية إلى حدها الأدنى؛ تعيّن عليهم الاستمرار في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، التي كانت حكومة «قاصدي مرباح» ابتدأتها؛ بُغيةَ الوصول إلى اتفاق متوسط المدى، مع الإيطاليين ومع البنوك الدائنة؛ لإعادة جدولة الديون الخارجية التي كانت تخنق البلاد. وإذا صحّ أن المسؤولين الرئيسين في الحكومة، الذين وصلوا لمجال الأعمال لأول مرة في سبتمبر عام ١٩٨٩م؛ كانوا مستقيمين وأمناءً، فإن قلة منهم فقط هي التي جازفت باستنكار أو إدانة شبكات النهب التي عملت تحت

---

(١) مثل: «ليبدو ليبرتيه L'Hebdo Liberté»، «لوجون إنديبوندن Le Jeune Independant»، «ألجيري أكتواليتي Algérie Actualité»، «لو سوار دالجيري Le soir d'Algérie».

(٢) ممن أبعدهم الأمين العام للحزب «عبد الحميد مهري»، الذي كان يدعم الإصلاحات.

إشراف «العربي بلخير» وبعض قدامى «المجاهدين»[1]؛ حيث كان ذلك يُعرِّض من يجرؤ على النقد لـ «أخطارٍ» حقيقية. وهذا بالضبط ما حاق بالملتزمين منهم؛ إذ سمح لي موقعي بالاطلاع على «المؤامرات الدنيئة» التي ذهبوا ضحيتها.

إن الثمانية أشهر الأولى لحكومة «حمروش»، حتى يونيو ١٩٩٠م؛ كانت مُخصصة لمراقبة الأوضاع بشكلٍ مُحايِدٍ. كانت العصابات الاقتصادية مقتنعة بأن عملية الإصلاح لن تُسفِر إلا عن المزيد من الصفقات وجنْي الأرباح والفوائد، لشاغلي المناصب المهمة في الدولة. إنّ أول صفعة تلقتها تلك العصابات هي القانون الخاص بالنقد والقرض، وإصلاح آلية صنع القرار المالي باستبعاد مؤسسات الإدارة. وسرعان ما بدأت مقاومة «أصحاب القرار»؛ فقد سرّبوا، عبر قنوات عدة؛ أخبارًا «سريّة» ضد الإصلاحيين، وأوعزوا للأحزاب «المجهرية» الجديدة، التي كانت تتبع تلك الشبكات الاقتصادية؛ باستجواب الحكومة في المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) بهذا الشأن.

ظن الإصلاحيون أنفسهم مركز قوة بما لديهم من الأوراق الرابحة (توفير فرص عمل للشباب، تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة... إلخ)؛ فلم يُعيروا هذه الهجمات الاهتمام الكافي. تلك الحرب الشرسة التي ستستمر حتى انتهاء عملية الهيكلة، والإصلاح المالي الحقيقي، وتحرير التجارة. فحين اتضح مسار الإصلاح الاقتصادي، الذي قام به «مولود حمروش»؛ نحو تجفيف منابع الفساد ومصادر الإثراء التي اعتادها هؤلاء الوحوش، كان رد الفعل عنيفًا؛ إذ بدأ نشر الأكاذيب الملفقة عن الإصلاحيين في الصحافة «المستقلة».[2]

---

(١) المحاربون القدامى في ثورة التحرير، ويشكل بعض مسؤولي «منظمة قدامى المجاهدين» مجموعة ضغط اقتصادي قوي، «لوبي»؛ في قلب السلطة الجزائرية!
(كأني به يتحدث عن قوة حرس الثورة الإيراني الاقتصادية! - الناشر)

(٢) راجع دور الصحافة «المستقلة» في التحريض على «محمد مرسي» وحكم الإخوان في مصر. (الناشر)

شرعت الإصلاحات بالفعل تكشف الطفيليين، وتسحب البساط من تحت أرجُل الوسطاء الفاسدين، الذين سيطروا على شبكات استيراد وتسويق السلع الاستهلاكية الأساسية؛ كالسّكر، والبنّ، والأدوية، والحبوب. لقد أقلقت مساعي «مولود حمروش»، للقطيعة مع الأسلوب القديم؛ أصحاب العمولات من رؤوس «المافيا» السياسية والاقتصادية في البلاد. وقد استخدمت الصحافة «المستقلة» هذه الكناية لتفادى ذكر المسؤولين الحقيقيين؛ وهم حفنة من الجنرالات المرتشين الذين ما فتئوا يستنزفون الاقتصاد الوطني منذ الثمانينات. لقد تهددت «العمولات» التي يحصلون عليها بالزوال؛ العمولات التي يتقاضونها جرّاء عمليات الاستيراد، والتي يتراوح حدها الأدنى بين ١٠ و١٥٪ من إجمالي الصفقات المبرمة، وهو مصدر الإثراء الحرام الذي لا يقل حاصله عن مليار دولار في السنة.

ردود فعل رؤساء العصابة

وهكذا تعرَّض «مولود حمروش»، من مايو ١٩٩٠م؛ لحملةٍ منظمة لزعزعة استقرار حكومته. حملة مدبرة من بعض الأجهزة، خاصة الإدارات الإعلامية التابعة «للأمن العسكري»، التي كان يُشرف عليها العقيد «جيلالي مراو» المدعو «صالح»، وتلك التابعة للرئاسة التي كان الجنرال «توفيق» قد تركها للجنرال «حسان بن جلطي» (المدعو «عبد الرازق» أو«حسن تيطوان»). واستعملوا لهذا الغرض جريدة «لو نوفال إيبدو Le Nouvel hebdo» التابعة لـ «محمد مقدم»؛ المدير السابق للإعلام بالرئاسة، والصديق الشخصي للجنرال «توفيق»[1]. لقد أخذت الأجهزة تسرب «الأخبار» و«الملفات» للصحافة «المستقلة»، التي تكفلت بالطعن في مصداقية حكومة «مولود حمروش» وتشويه صورتها.

وقد تعرّض وزراؤه، لا سيّما وزيرَا الاقتصاد والداخلية؛ لهجوم متواصل، فاتُّهِمَ الأول بأنه «بخسَ قيمةَ» الاقتصادِ الوطني، ووُصف الثاني بأنه مظلي سابق

---

(١) الاثنان أصولهما من ناحية مدينة «برج بوعريريج».

في الجيش الفرنسي وموالٍ للإسلاميين. ولكن وزير الاقتصاد «غازي حدوسي» كان المستهدَف بصفة خاصة، وقد رُوِّجت ضده إشاعة بأنه يهودي، بسبب تعامله مع يهودي مغربي يُدعى «ريمون بن حاييم»[١]، وهو عضو مكتب دراسات فرنسي (ACT)؛ ليساعده في إعادة تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية. لقد انحصر عمل هذا الأخير في العقود التي أبرمتها «المؤسسة الوطنية للمواد الغذائية» مع المؤسسات الأجنبية؛ وهي المؤسسة التي تمثِل احتكار الدولة لاستيراد السلع الاستهلاكية الأساسية (كالسكر مثلًا). فلمَ مثَّل مكتب الدراسات الفرنسي مصدرَ قلقٍ؟ إن فحص ذلك المكتب، بطلب من الحكومة؛ لفائض التجارة الخارجية والعقود المبرمة مع المصدرين الأجانب، ساعدَ الحكومة على كشف مصادر العمولات الخفية (مثل التلاعب في الفواتير)، وهو ما يهدد مباشرة مصالح المنتفعين من الفاسدين.

بدأ إصلاح «المؤسسة الوطنية للمواد الغذائية»، التي أمست مستقلة؛ يؤتي أُكله[٢]، وتوسعت التجربة لتشمل شركة النقل البحري، واستيراد السيارات (منها المفاوضات مع شركات: بيجو، رينو، فيات). كان الرهان غاية في الأهمية؛ فإذا انخفضت التكلفة وتحسنت الخدمات في هذه المؤسسات، كانت عملية التحديث ستمتد لتشمل عمليات الاستيراد الاحتكارية الأخرى (كالحليب، والدواء). ولهذا السبب تركزت الهجمات على «المؤسسة الوطنية للمواد الغذائية» ومكتب الدراسات الفرنسي؛ اللذين أعانا الوزير «غازي حدوسي» في إصلاحاته. ولهذا اتهمته الصحافة بأنه «عميل» لإسرائيل، واتُّهِم مكتب الدراسات الفرنسي بأنه المؤسسة الغربية الخفية؛ التي تدعم وتمول تلميع وتصعيد «حمروش».

وهناك قضية أخرى ذات دلالة على المناخ الذي ساد تلك الحقبة، وهي تخص غُرف التجارة. فبتعليمات من رئاسة الجمهورية، كانت هذه الغرف ستُصبح

(١) كان مُعارضًا لنظام الحسن الثاني، ومحكومًا عليه بالإعدام.

(٢) انعكس ذلك في انخفاض الأسعار، وتحسُّن طريقة التموين.

مستقلة؛ تديرها مجالس منتخبة. كان الهدف مزدوجًا؛ قطع الصلة بين القطاع الخاص ووزارة التجارة، ودفع أرباب العمل الحُرّ للاضطلاع بمسؤولياتهم دون انتظار أيّ امتيازات. وقد أعطت حكومة «حمروش» لمجالس إدارات غرف التجارة صلاحية الإدارة المباشرة لعملية التموين الخارجي للقطاع الخاص، في انتظار حرية تنقُّل رؤوس الأموال. لقد كان انتخاب هذه المجالس، أوائل عام ١٩٩٠م؛ حماسيًّا. إذ نتج عنه هزيمة لمافيا العمولات المرتبطة بزمرة «العربي بلخير»، والذين فقدوا بذلك السيطرة على القطاع الخاص؛ ففقدوا جُزءًا من العمولات التي كانوا يتقاضونها عن التجارة الخارجية. وقد حاولوا، دون جدوى؛ اتهام خصومهم بتلقّي رشاوى، بل وحتى لجنة التحقيق التي أوعزوا بها لـ«المجلس الشعبي الوطني» لم تجد ملفات فساد إلا داخل الغرف التي أخفقت في انتخاب مجلس إدارة، وبالطبع لم تتم أبدًا المتابعات التي طلبتها اللجنة.

وفي أواخر عام ١٩٩٠م، بدأ الإصلاحيون يُثيرون خوف عصابة الجنرالات، الذين لاحظوا أن أساليبهم المعتادة لم تعد مُجدية، وأن الإصلاحيين استطاعوا الحدّ من الرشوة. وبدأت الفترة الثانية من عهد «مولود حمروش»، والتي اتسمت بالتصلُّب من كلا الطرفين؛ فقد اشتعلت الحرب بينهما على جميع الجبهات وانتهت، في يونيو ١٩٩١م؛ بإقصاء «مولود حمروش» على يد عصابة «العربي بلخير». وسأعود إلى هذا الموضوع لاحقًا.

قبل ذلك، كان «العربي بلخير» يُريد التخلُّص من رئيس «المندوبية العامة للتوثيق والأمن»؛ الجنرال «محمد بتشين». لقد بدأ «بتشين»، سليل «جيش التحرير الوطني»، المعادي بالتالي لعصابة الجنرالات الفارّين من الجيش الفرنسي؛ يكسب ثقة الرئيس «الشاذلي»، ليُعرِّض الموقع الذي يحتله «العربي بلخير»، مدير ديوان الرئيس؛ للخطر. كان «بلخير» يريد أن يظل المصدر الوحيد للمعلومات التي تُنقل لرئيس الدولة؛ حتى يظل قادرًا على مراقبته والتحكم فيه. وقد لجأ «العربي بلخير» لمكائِد مختلفة؛ ليُفقد «بتشين» مصداقيته لدى الرئيس «الشاذلي»، مُستَعمِلًا في الوقت

ذاته كلّ ما يملك من وسائل لتسميم العلاقة بين رئيس «المندوبية العامة للتوثيق والأمن»، ورئيس الحكومة «مولود حمروش».

وأبعد الجنرالات رئيس الحكومة؛ فأضحت كل تقارير وزارة الدفاع و«المندوبية العامة للتوثيق والأمن» تُرسَل إلى رئيس الجمهورية، أو إلى الجنرال «العربي بلخير»؛ دون إرسال خلاصة عنها أو تقرير منها إلى مكتب «مولود حمروش». وعندما كان الجنرالات يَمُنّون عليه ببعض المعلومات؛ لم يكن ذلك إلا لتضليله بأخبار مغلوطة قصد إفقاده مصداقيته لدى الرئيس، وليبدو شخصًا ضعيفَ الاطلاع على الأوضاع، أو غير قادرٍ على إدارتها والسيطرة عليها. لقد فعلوا كل شيء للإضرار بـ«مولود حمروش» وإبعاده عن الرئيس؛ لإضعافه أكثر فأكثر.

لقد كانت المكيدة الأكثر دناءة هي تزويده بتوقعات مغلوطة عشية الانتخابات المحلية، التي جرت في يونيو ١٩٩٠م؛ توقعات تُفيد بأن «جبهة التحرير الوطني» ستحصُل على نسبة ٨٠٪ من الأصوات. لقد وصل حقد «الأمن العسكري» على «حمروش» درجة أن زودوا الرئيس «الشاذلي بن جديد» بتقرير يشي بوجود شِبه تمرُّد ينظمه «مولود حمروش» في «مسيلة». وأستطيع أن أُدلي هنا بشهادتي في هاتين العمليّتين، اللتين اعتمدتا على تشويه الأخبار؛ حيث كانت لي صلة مباشرة بهما.

التوقُّعات المغلوطة عن انتخابات يونيو ١٩٩٠م

أثناء اجتماعات التحضير للانتخابات التي عُقِدت في أواخر مايو ١٩٩٠م، على مستوى ولاية الجزائر؛ فوجئت بعدم اكتراث السلطات المحلية، خاصة الوالي «هاشمي جيار» وأقرب مساعديه، الذين لم يكونوا أصلًا يسيطرون على الوضع. لا الوالي ولا رؤساء الدوائر، ولا حتى «حاج صدوق» رئيس أمن ولاية الجزائر؛ لا أحد منهم كان قد توقع صعود «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وبما أن الانتخابات كانت دائمًا تُزوّر، فقد اعتقد الجميع أن «جبهة التحرير الوطني» ستستعيد سيطرتها من جديد، وأن نتائج الانتخابات «ستُصحح» كالمعتاد. في حين كانت تعليمات

رئيسنا الجنرال «محمد بتشين» واضحة: ليس من الوارد، على الإطلاق؛ التدخُّل في التصويت أو إجراء أي تغيير في نتائج الاقتراع بأية وسيلة من الوسائل. كانت أول انتخابات تعدّدية تجري في الجزائر، ويحق فيها لممثلي الأحزاب السياسية الإشراف على العملية الانتخابية والسهر على شرعيتها. وأجزم بأن انتخابات يونيو ١٩٩٠م وديسمبر ١٩٩١م؛ هما الحالتان الوحيدتان في تاريخ الجزائر المستقلة، اللتان لم تلجأ فيهما الإدارة إلى التزوير. حتى إن البعض من ضباطي[١] الحاضرين في عمليات فرز الأصوات، قد منعوا العبث بصناديق الاقتراع أمام ذهول المسؤولين المحليين.

عشية الانتخابات، كنت مُكلفًا من الرائد «عبد القادر حداد» المدعو «عبد الرحمن»، رئيس «قسم مكافحة التدخل» التابع لـ «المندوبية العامة للتوثيق والأمن»؛ بإعداد تقرير مصالح الأمن عن النتائج المحتملة للاقتراع، والذي يُرفع لرئيس الجمهورية. وبعد العديد من الاجتماعات مع الأفراد الميدانيين، ونظرًا لحالة اللامبالاة التي طبعت سلوك مُرشحي حزب «جبهة التحرير الوطني»، الذين فضّلوا الاستجمام على الشواطئ بدلًا من التعبئة والحشد؛ كنّا مقتنعين بانتصار الإسلاميين. كانت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» تحظى بجاذبية شديدة لدى الشباب والمواطنين المهمّشين، وكذا لدى الطبقات الأكثر فقرًا، دون تجاهُل دور المساجد التي تحوّلت لمنابر لهذا الحزب.

وشعورًا مني بأن القيادة لا ترغب في التوقُّعات «الكارثية»؛ بذلتُ جهدًا لأترك موضوعيتي جانبًا، ولأمنح ٤٠٪ فقط من الأصوات لـ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، و٣٠٪ لـ «جبهة التحرير الوطني»، و٢٠٪ لبقية الأحزاب[٢]، كما قدرت ١٠٪ لما يُسمى بالمرشحين «المستقلين». أما أحزاب «الحركة من أجل الديمُقراطية في الجزائر» (للرئيس الأسبق أحمد بن بلة)، و«حزب الطليعة الاشتراكية» (الحزب

(١) مثل «محمد بوزارة» في بئر مراد رايس، و«سفيان لحلوح» في حسين داي، أو الملازم «حاجي» في الدار البيضاء.

(٢) مع وضعي في الاعتبار نسبة مكذوبة لـ«التجمع من أجل الثقافة والديمُقراطية» في منطقة القبائل، بحكم استفادته المتوقعة من مقاطعة «جبهة القوى الاشتراكية» للانتخابات.

الشيوعي الجزائري سابقًا)؛ فقد انضموا إلى «جبهة القوى الاشتراكية»[1] في الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات التعدُّدية الأولى في تاريخ الجزائر المستقلة.

غير أنّ هذا التقرير المكون من حوالي عشرين صفحة، والذي يُبيّن الأسباب التي دعتنا لهذه الاستنتاجات؛ أُستُقبِل استقبالًا سيئًا من رئيس «قسم مكافحة التدخل»، الذي كان الساعد الأيمن للجنرال «محمد بتشين». ونظرًا للاحترام المتبادل بيننا، فقد طلب مني «إعادة النظر» في تحليلي الاستشرافي؛ إذ كان يرى أن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» لا يمكن أن تحصل على هذه النسبة، وأن تقديري لم يضع في الحسبان أصوات «الهيئات الرسمية»[2]، الذين يُفضّلون تقليديًّا التصويت لصالح «جبهة التحرير الوطني». ونظرًا لتحفظي؛ عهد الرائد «عبد الرحمن» إلى النقيب «السعيد لوراري»، بتحرير التقرير المذكور؛ فلم يتردد الأخير في منح «جبهة التحرير الوطني» نسبة ٨٠٪. وقد أصابتني قراءة التقرير الجديد بالذهول، وثبطت عزيمتي. إذ لم يتغير في التقرير سوى النسب الخاصة بالنتيجة، وليس النص الذي يُبرر هذه الأرقام.

حُررت النسخة النهائية خلال الليلة السابقة للاقتراع، وفي اليوم التالي، الذي صادف الأربعاء ١٠ يونيو ١٩٩٠م؛ طلب الجنرال «بتشين» التقرير الذي لم يكن قد انتهي تحريره إلا في الساعة العاشرة صباحًا[3]. وكنتُ أنا مَن ذهب بسيارة الجنرال «بتشين»، وهي بيجو ٥٠٤ سوداء اللون؛ لأسلّم التقرير المزيف إلى «العربي بلخير»، مدير ديوان «الشاذلي بن جديد»؛ الذي كان ينتظره بلهفة على درج مدخل الرئاسة بالمرادية.

(١) التي يقودها «حسين آيت أحمد»، وهو أقدم حزب معارض في الجزائر منذ استقلالها عام ١٩٦٢م.

(٢) مثل «الجيش الوطني الشعبي»، والشرطة، والحماية المدنية.

(٣) كنّا وقتها حديثي العهد بإدراج نظام العمل بالحاسب في مقرات عملنا، ولم نكن نتحكم فيه جيدًا؛ فكنا نحرر النص يدويًّا، ثم يدخل الكاتب المعطيات ويصحح الأخطاء بعد ذلك، لينتهي بطبعه وتسجيله. إنه عملٌ ممل ومرهقٌ للأعصاب.

حصل الجنرال «العربي بلخير» بهذه الوثيقة على الدليل القاطع على «عدم كفاءة» رئيس «المندوبية العامة للتوثيق والأمن»، والذي كان قد أبلغ «مولود حمروش» قبل أيام قلائل بتوقعاته الخاطئة، التي تعجَّل الأخير بإبلاغها إلى الرئيس. وعند إعلان نتائج الاقتراع[1]، كان رئيس الدولة غاية في الاستياء، وانتقد علانية نقصان الانضباط لدى أجهزة الأمن. وهكذا، اتضح كيف أمكن تضليل أعلى سلطة في البلاد.

إن الرغبة في النيل من «مولود حمروش» لإفقاده مصداقيته لدى الرئيس، وإيهام الأخير بأن رئيس وزرائه لا يُسيطر على الوضع الميداني؛ أدّى لإقحام البلاد برُمّتها في «مغامرة» استهدفت إضعاف «جبهة التحرير الوطني»، لكبح مسارها نحو التجدُّد الحقيقي، والمراهنة على «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» -مع إبقائها تحت المراقبة- من أجل الحفاظ على امتيازاتهم.

لقد لعبتِ السلطةُ بالنار. ولتغطية هزيمتها؛ راحت تتحدث عن «الانتخاب العقابي»، الذي تعرضت له «جبهة التحرير الوطني». وحقيقةً، فإن الجبهة كانت ضحية تخريبٍ منظم؛ فبإثارة قسم كبير من نوابها ضد «حمروش»، واعتبار هؤلاء أن «الشاذلي بن جديد» قد خانهم؛ انتهت مؤامرات عصابة الجنرالات إلى إجهاض محاولات الوزير الأول لتجديد الحزب. وبدلًا من تذليل العقبات، وإتاحة الفرصة للشباب في قيادة الحزب، والالتزام الجاد بالبحث عن حلول للمشاكل المزمنة التي يصطليها المواطنون؛ انغمس زُعماء «جبهة التحرير الوطني» في صراعاتهم الداخلية وانشغلوا بمصالحهم الخاصة؛ فابتعدوا عن هموم الجماهير.

في هذا السياق المضطرب، فإن «مولود حمروش»، الذي ذهب ضحية تضليل وتآمُر الجنرالات الفارّين من الجيش الفرنسي وحلفائهم؛ قد صار في وضعٍ يستحيل معه إدراك الفخّ الذي يوشك على الوقوع فيه.

---

(١) أسفرت أول انتخابات نزيهة في تاريخ البلاد عن فوز ساحق لمرشحي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، حيثُ حاز هذا الحزب على ٤٧٢, ٣٣١, ٤ صوتًا (ما يعادل ٢٥, ٥٤٪ من الأصوات الصحيحة)، ونال ٦, ٤٥٪ من المجالس الشعبية البلدية، و٥٥٪ من المجالس الشعبية بالولايات.

قضية «التمرد الزائف» في «المسيلة»

كان ادعاء وجود تمرد مسلح بـ «المسيلة»، التي تقع حوالي ١٥٠ كم جنوب شرق الجزائر العاصمة؛ شيئًا أغرب من الخيال، وقد جرت وقائعه على النحو التالي:

في أغسطس عام ١٩٩٠م؛ أعلنت التلفزة الوطنية (الصوت الرسمي للسلطة) عن مصادرة قوات الأمن لكمية من الأسلحة لدى متمردين بـ «المسيلة»، وقالت إن وراءهم «أحد المسؤولين الكبار في الجزائر، والهدف هو زعزعة استقرار البلاد». كانت أجهزة الأمن تعني رئيس الحكومة «مولود حمروش» ذاته.

وبصفتي مُشاركًا في هذه القضية؛ فإني أستطيع الشهادة بأن المسألة برُمّتها هي مجرد مؤامرة موغلة في الدناءة دبّرها «العربي بلخير»، بتواطؤِ بعضِ عناصرِ «الأمن العسكري». وعلى رأس العناصر المتورطة في هذه العملية الرائد «عبد الفتاح»؛ مدير «مركز البحث والتحقيق» بالبليدة[1]. فحين كنت في منصبي بتيبازة أوائل عام ١٩٩٠م حدث خلاف بيننا[2]، وتوترت العلاقات وبلغت درجة من السوء حتّمت على أحدِنا تركَ منصبِه؛ فطلبتُ حينها إذنًا لمقابلة رئيس «المندوبية العامة للتوثيق والأمن» الجنرال «محمد بتشين»، وعندما استقبلني الأخير باح لي بهذا السر: «آسف لترجيح هذا الاختيار، لكن عبد الفتاح يُتابع حاليًا قضية ذات أهمية كبرى تمسّ أمن الدولة، ولذلك ستُنقَل أنت». وهكذا تم نقلي للجزائر العاصمة، في أبريل ١٩٩٠م؛ لدى الرائد «عبد الرحمن» مسؤول «قسم مكافحة التدخل»، ثم عُيِّنتُ بعد ذلك بشهر على رأس «مصلحة البحث والتحليل».

وأثناء صيف ١٩٩٠م؛ استدعاني الرائد «عبدالرحمن» إلى مكتبه، ليطلب مني المشاركة في «بعثة» تضم ضبّاطًا آخرين من «قسم مكافحة التدخل»، وعناصر من

---

(١) مدينة تقع حوالي ٤٠ كم جنوب غرب العاصمة.

(٢) رفضتُ تلبية رغبته بوضع منزل صيفي تحت تصَرفه، لقضاء العطلات الأسبوعية على الشاطئ؛ مع إعفائه من دفع أي مقابل مادي.

«مجموعة التدخُّل الخاصة»[1]. واختصر الرائد «عبد الرحمن» القول في أن التحرُّك سيكون منتصف ليل يوم الخميس باتجاه «المسيلة».

وفي ساعة الصفر، تعجبت لرؤية عناصر «مجموعة التدخل الخاصة» على متن شاحنات عسكرية؛ في حين أن لهم سياراتهم الخاصة (من نوع دوكاطو الإيطالي). وعند وصولنا إلى «المسيلة»؛ حططنا الرحال في ثكنة كان قد سبقنا إليها عناصر من «مركز البحث والتحقيق» للبليدة، بقيادة الرائد «عبد الفتاح». كان الكل، بمن فيهم الجنرال «محمد بتشين»؛ حاضرين ليلتها في «المسيلة».

في السادسة صباحًا عقدنا اجتماعًا سريعًا لعرض أهم النقاط. كان الأمر مُتعلقًا بالقضاء على شبكة تسلُّح. وقد شرح لنا الرائد «عبد الفتاح» أنه، بفضل المليون دينار التي وُضِعت تحت تصرُّفه من «المندوبية العامة للتوثيق والأمن» (كان مبلغًا مُعتبرًا آنذاك)؛ قام أحد رجاله -برُتبة مساعد- باختراق هذه الشبكة، بواسطة مخبرين لشراء أسلحة؛ وقد اشتروا درزينة من القطع من شخص يُدعى «أحمد العود»؛ «العقل» المدبِّر لمجموعة الاتجار في السلاح وتهريبه. وبفضل هذه الأدلة، التي «لا تقبل الدحض»؛ علم أن هذه الشبكة ستزود جماعة مُتمرِّدة نظّمها «مسؤول كبير»[2]، وتفكيك هذه الشبكة.

(١) أُنشئت هذه البنية التابعة لـ«الأمن العسكري» عام ١٩٨٧م، على شاكلة الوحدات المضادة للألوية الحمراء الإيطالية، أو مجموعات التدخل التابعة للدرك الوطني الفرنسي(GIGN). كانت مهمتها الأولى «هجومية» (تحرير الرهائن، الاقتحام)، وكانت مكونة من ٣٠٠ رجل تقريبًا. وعندما لاحظ الرئيس «الشاذلي بن جديد» هذا العدد غداة توقيع مرسوم إنشاء المجموعة؛ تلفظ بما يشبه النبوءة قائلًا: «لماذا كل هذا العدد؟ أتريدون القيام بانقلاب؟». وقد أسر لي الرائد «مصطفى غمري»، رئيس «مجموعة التدخل الخاصة» بين ١٩٨٨ و١٩٨٩م؛ لعدم فهمه لجدوى وجود هذه التركيبة التي كانت تقوم بعمل مزدوج مع «مجموعة التدخل السريع» للدرك الوطني، ووحدات التدخل «للمديرية العامة للأمن الوطني». وبجهله لسبب خلق هذا الجهاز المضاد للإرهاب، برغم أنه لم يكن ثمّ إرهاب في تلك الحقبة. كان الجنرالات «الاستشرافيون» ومن دون شك يعدون العُدّة للقتال.

(٢) كان أول ما فكرت فيه ساعتها أن هذا «المسؤول الكبير» هو بالضرورة الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، الذي عاش في «المسيلة» بعد إطلاق سراحه عام ١٩٨٠م.

وبعدما رُفع الاجتماع؛ قامت عناصر من «مجموعة التدخل الخاصة» بتوقيفاتها الأولى. كان المعتقلون الأوائل عرايا كما ولدتهم أمهاتهم، وقد أُشبعوا ضربًا، إذ كان الضباط المكلفون بالاستجواب (مصطفى، زياد، سعود، عزالدين)؛ يريدون انتزاع اعترافات بأية وسيلة. كُنت أراقب ما يجري مذهولًا؛ فبمجرد أن «يلفظ» أحدهم باسمٍ ما، حتى يُسارع رجال «مجموعة التدخل الخاصة» إلى إحضاره في الحال. وقد بادرني الرائد «عبد الرحمن» مُتسائلًا: «ألن تُشارِك في الاستجواب؟!»؛ فأجبت: «كلا؛ سأنتظر حتى يأتوني بالملف لأعدّ أسئلتي، فليست لدي أدنى فكرة عن طبيعة القضية». وقد شحب وجه «عبد الفتاح» لحظتها. ثم إني ألححت في طلب الملف أكثر من مرة. في أثناء ذلك، تبيّن أن ستة أشخاص في الناحية يحملون اسم «أحمد العود». كانت ذراع أحدهم مقطوعة؛ وبرغم ذلك تعرَّض لنفس «المعاملة» التي تعرض لها الآخرون.

وعندما أحسّوا إصراري؛ أحضروا لي الملف في العاشرة صباحًا. لم يتطلب فحصه الكثير، لأكتشف أن الأمر برمته مُلفَّق؛ فلا وجود أصلًا لأيّ اتصال بين رجل «عبدالفتاح» -الذي كان مُكلفًا بالتفاوض على شراء السلاح - وتاجر السلاح المزعوم، والوارد اسمه في القضية. ورغم امتلاك «مركز البحث والتحقيق» في «البليدة» وسائل للتنصُّت والمراقبة، لم يكن في الملف أي أثر لتسجيل صوتي، بل ولم يكن في الملف أي تقارير مكتوبة، أو سند أو إيصال يَدُلّ على المعاملة التجارية التي تمت بين الطرفين. لا شيء إطلاقًا... لا شيء. مع أن «عبد الفتاح» لم يكن مبتدئًا.

وبدلًا من المشاركة في استجواب الموقوفين، طلبتُ الاستماع إلى المساعد الذي كُلِّف بالعملية. وبما أن المحققين الجلادين لم يقبضوا على المتهم الرئيس، الذي تبخَّر «فجأة»[1]؛ فقد طلبتُ من المساعِد إيضاح أسباب اختفاء المتهم الرئيس، فكانت إجابته غير مقنعة، ولا تتناسب مع الأهمية المفترضة للقضية. فقد قال إن لقاءَه بالمشتبه به، رئيس الشبكة المزعومة؛ كان قبل ذلك التاريخ بيوم. وأن الرجل

(١) لم يتم العثور عليه أبدًا، وأجهل حتى ما إن كان هؤلاء الموقوفون قد قُدموا إلى العدالة.

شك في وجود «تسرُّب» فتوقف عن التعامل، بل استشعرالخيانة فامتنع عن تسليم الأسلحة خوفًا من انكشاف أمره. ثم أقسم المساعد على ذلك. فجاء جوابي جافًا: «أنت تكذب!»؛ فارتجف الرجل وتلجلج ووجم عندما قلت له: «في أوساط تجار في السلاح أوالمخدرات لا يمكنك أن تُفلت ممّن ختنَه؛ هذه الأوساط لا تعرف: الله وكيلك، خاصة وأنك - كما تزعم - كنت وحدك ليلًا في الجبل، وتحمل حقيبة بها مبلغ نقدي ضخم. إنها حكاية لا يصدقها عاقل».

في غضون ذلك، لم يُحقِق الجلاّدون أي تقدُّم؛ فالموقوفون لم يكونوا سوى مهربين صغار لا وزن لهم ولا أهمية. لقد تبيّن أن حصيلة العملية برُمتها هي بضع مسدسات آلية من النوع الرديء، مصنوعة في ليبيا؛ ولم يكن عددها يتجاوز العشرة، وهو ما لم يكن يهدد أمن الدولة في شيء كما أراد البعض أن يشيع، ومنهم يومية «المجاهد» الناطقة بالفرنسية. وفي الحادية عشرة شرحت الخدعة بكُل تفاصيلها للرائد «عبد الرحمن»، الذي أبلغ الجنرال «محمد بتشين» في الحين؛ قائلًا: «لقد اكتُشف السر». ولم تمضِ عشر دقائق حتى تلقينا الأمر بحزم أمتعتنا والعودة إلى الجزائر العاصمة.

حين اكتُشفت المؤامرة، ظننت في البداية أنها خدعة مدبرة من «عبد الفتاح»؛ للحصول على بعض المال. وعندما رأيت وجه الجنرال «بتشين» لحظة اكتشافه أنه «خُدع»؛ توقعت اتخاذه إجراءات عقابية، وبالفعل عُزل رئيس مركز البحث والتحقيق بـ «البليدة» من منصبه فورًا[1]. لكنني لم أتصور أن ينشر التلفاز والصحافة المكتوبة كلامًا كبيرًا عن «زعزعة الاستقرار»؛ نظرًا لسخافة الموضوع. لم تتطرق الصحافة للفحوى الحقيقي لهذه القضية، ولم يُنشر عنها أي شيء حتى هذه اللحظة.

كانت مفاجأتي أعظم عندما علمتُ، بعد ذلك بقليل؛ أن الجنرال «بتشين» قد رفع تقريرًا للرئيس «الشاذلي» عن القضية؛ يتّهم فيه رئيس الحكومة «مولود

---

(١) وعُوض بشخص يدعى «مهنى جبار»، الذي كان يشغل نفس المنصب في «ورقلة».

حروش» بتكوين وتسليح عناصر تمرُّد في «المسيلة». إذ عندما ذكر الرائد «عبد الرحمن»، في بداية القضية، تورُّط مسؤول كبير، اعتقدتُ بصدقٍ أن الرئيس «أحمد بن بلة» هو المستهدَف بهذه المؤامرة. ولم أكن بعيدًا عن الحقيقة كما سيتبين؛ إذ إن الهدف في آخر الأمر أصبح «مولود حمروش» ذاته. ولقد أكد لي ذلك فيما بعد وزير الاقتصاد السابق، «غازي حدوسي»؛ إذ أطلعه الرئيس «الشاذلي» على تقرير الجنرال «بتشين» الآنف الذكر. كان هدف الجنرالات «أصحاب القرار»، من وراء إلصاق التهمة برئيس الوزراء؛ إيهام الرئيس «الشاذلي» بأن «حمروش» يُعِدّ للاستيلاء على السلطة (وهو بالضبط ما اتهموه به بعد ذلك بعام). أما الهدف الرئيسي فكان الوقيعة بين رئيس الحكومة والجنرال «محمد بتشين».

ولقد علمت فيما بعد، أن القضية بأكملها كانت من عمليات الجنرال «العربي بلخير» القذرة؛ حِيكت تحت إشرافه (دون علم الجنرال «محمد بتشين»)، وقام بتنفيذها ثلاثة أفراد من «الأمن العسكري» وهم: الرائد «عبد الفتاح»، والملازم «رضوان»[1]، ومساعِد نسيت اسمه؛ الذي قام بدور الوسيط مع تُجّار السلاح. وكان الدور الوحيد للأخير خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٩٠م مقتصرًا على دفع المال، واستلام السلاح الذي سيُستَخدَم كـ «دليل إثبات» فيما بعد. أما الملازم «رضوان» فكان له قريب يعمل تحت إِمْرة الجنرال «العربي بلخير» مباشرة، مما يسّر استخدامه. بينما كان الشره الذي اشتهر به الرائد «عبد الفتاح»، هو ما جعله الرجل الأمثل للقيام بمثل هذه العمليات؛ فقد ربح فعلًا من وراء الصفقة بضع عشرات من ملايين السنتيمات.

ينبغي التأكيد على أن «بلخير» لا يهاجم أبدًا من يريد التخلص منه وجهًا لوجه؛ فهو محنّك في الضرب تحت الحزام، وتكتيكه المفضَّل هو خلق الخصومة، وإذكاء التوتر، وتحريض هذا المسؤول ضد ذاك، ثم يتقدم بعد ذلك في دور «مصلح ذات البين» الذي يجمع بين الأصدقاء المتشاحنين. وفي الحالة السالفة، كان

(١) وهو من أهل الثقة ويتبع «عبد الفتاح» في «مركز البحث والتحقيق» بـ«البليدة».

الهدف في البداية هو إزعاج «بن بلة»؛ إذ اعتقد أن حزبه الجديد - «الحركة من أجل الديمُقراطية في الجزائر» - سيزيد من قوته. وبواسطة «عبد الفتاح»، اقتنع «بتشين» وتورَّط شخصيًّا في القضية؛ لأنه صدَّق بوجود تمرُّد مسلح. وكان صادقًا عندما أخبرني أن الرائد «عبد الفتاح» يعمل في قضية كُبرى تمسّ أمن الدولة، خاصة وقد أخطر الرئيس بذلك. وعندما أدرك الرجل أنه خُدع، لم يَعُد بإمكانه التراجُع خشية أن يبدو سخيفًا أمام الرئيس، بما قد يؤدي إلى إضعاف مصداقيته، فكان لا بد من تغطية الفشل بكبش فداء؛ ولهذا قَبِلَ اقتراح «العربي بلخير» بإعداد تقريره ضد «حمروش». وحين أدرك «بلخير» بأن مخططه الأصلي ضد «بن بلة» قد كُشِف[1]؛ قرر أن يَمدّ «طوق النجاة» إلى «بتشين»، وفي الوقت ذاته تدبَّر «بلخير» أمر التسريب لرئيس الحكومة بواسطة «غازي حدوسي». وقد نجحت هذه المكيدة تمامًا في إحداث القطيعة بين «بتشين» و«حمروش»، وتحوّل الجفاء بينهما إلى تباغُض وعداء شديدين.

لقد حرصت على شرح هذه المؤامرة بالتفصيل، حتى يقف القارئ على نفسية هذا الرجل المنحرفة، هو وأصدقاؤه «أصحاب القرار»؛ وهو ما سيفسر ارتكابهم جرائم أخطر خلال السنوات التالية.

المنعطف الحاسم لصيف ١٩٩٠م

أجهل سبب انجراف وتورُّط الجنرال «بتشين» في هذه المؤامرة، مع أنه صديق لـ «مولود حمروش»، وقد ظل مُخلصًا له وأمينًا معه حتى تلك الواقعة. لعل ذلك وفاءً منه لـ «رفاق السلاح» العسكريين؛ «العربي بلخير» و«خالد نزار»[2]. على كل حال، فإن انقلابه ضد «حمروش» نجح؛ حيث أجبره رؤساء العصابة على تقديم استقالته

(١) كنت قد أفسدت الأمر دون علمٍ بما يُدبر.

(٢) بالرغم من أنه لم يكن هو نفسه من الجنرالات الفارين من الجيش الفرنسي(وهي ملاحظة تتناقض مع ما أثبته المؤلف قبلها، بل تشوبها سذاجة - الناشر).

في أواخر أغسطس ١٩٩٠م، تلك الاستقالة التي ستتزامن مع منعطف خطير في الحياة السياسية للبلاد.

سجل صيف ١٩٩٠م تتويج العمل التقويضي الدؤوب الذي قادته، على مدى سنوات؛ زمرة «الفارين من الجيش الفرنسي»، بقيادة «العربي بلخير»، وذلك لإقصاء الضباط المتحدرين من «جيش التحرير الوطني». وكانت سلبية «الشاذلي بن جديد»، الذي وقع في قبضة مدير ديوانه؛ من العوامل المساعدة التي سمحت لهذا الأخير والمتواطئين معه، بحرمان رئيس الدولة من دعم الضُباط الأوفياء له[١].

في عام ١٩٨٧م، تم إزاحة العميد الركن «محمد بلوصيف»، الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني؛ برغم علاقته القوية بالرئيس، بإجباره على التقاعد في أعقاب قضية «تحويل أموال» دبرها «العربي بلخير» والمتواطئون معه، بمساعدة جهاز الاستخبارات الفرنسي[٢]. وفي الوقت نفسه، تم إزاحة ضباط آخرين أمثال «بولطيف»، «هبيري»، و«بدر الدين بخوش»؛ وهم على التوالي: مدير الموظفين والقضاء العسكري، ومدير المالية، ومدير الخدمات الاجتماعية. وبعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨م، كان دور الجنرالات قد حان: «مجدوب لكحل عياط»، و«محمد علاق»، و«علي بوحجة»، و«الهاشمي هجرس»، و«زين العابدين حشيشي» وآخرون.

وفي ١٩٨٩م، إبان تعيين الجنرال «خالد نزار» رئيسًا لأركان «الجيش الوطني الشعبي»[٣]؛ شُنّت حملة إقصاء جديدة شملت الجنرال «عبد الله بلهوشات»، الذي شغل «نزار» مكانه؛ ونائبي رئيس الأركان الجنرالين: «اليمين زروال»، و«كمال عبد الرحيم»، والجنرال «عبد المجيد شريف» القائد السابق للقوات البحرية وقائد

---

(١) يبدو المؤلف وكأنه كان يتمنى «ثورة تصحيح» ساداتية! (الناشر)

(٢) الحقيقة أنه قد أُقصي بسبب رفضه إعطاء أوامر لـ«الجيش الوطني الشعبي» بقمع أعمال الشغب التي اندلعت في قسنطينة وسطيف عام ١٩٨٦م.

(٣) وهو عضو بارز في زمرة «بلخير»، والمسؤول الرئيس عن القمع الدموي في أحداث أكتوبر ١٩٨٨م، التي وقعت في العاصمة.

الأكاديمية بـ «شرشال». وأخيرًا، جاء دور الجنرال «محمد عطايلية»، المفتش العام للجيش؛ في عام ١٩٩٠م.

وقد اقتُرِحَ على هؤلاء المُبعدين، الذين أبدوْا تكيُّفًا؛ مناصِب شرفية، وذلك مثل «زروال» و«حشيشي»؛ اللذين عُيِّنا سفيرين في كل من رومانيا وبلغاريا. وأصبح الجنرال «الهاشمي هجرس» عُضوًا في المكتب السياسي لـ«جبهة التحرير الوطني»، وهو منصب شكلي بالنسبة لجنرال في مثل مكانته. أما بعض الذين حاولوا المقاومة، فقد تم شراؤهم بقروض واعتمادات مالية، أُعفوا من تسديدها؛ مكنتهم من التحول إلى عالم الصفقات والأعمال. أما «كمال عبد الرحيم»، ذو الشخصية القوية؛ فقد بدأ، دون دعمٍ أو سند؛ مشروعًا لصناعة المحاقن.

وخلال فترة لم تتجاوز الثلاث سنوات، ساعد هذا التطهير، والذي قام به «الضبّاط الفارون من الجيش الفرنسي» وحلفاؤهم لصالح رجالهم المخلصين داخل «الجيش الوطني الشعبي» وقيادة الأركان؛ على إخلاء كل المناصب الحساسة، بمهارة فائقة. وسيكتمل انتصارهم في ٢٧ يوليو ١٩٩٠م، بتعيين الجنرال «خالد نزار» وزيرًا للدفاع الوطني في حكومة «مولود حمروش» (الذي لم يكن أمامه سوى القبول). لقد مثل هذا الأمر نقلة نوعية مهمة للغاية؛ إذ إنه منذ انقلاب ١٩ يونيو ١٩٦٥م[1]؛ ظلت هذه الحقيبة الإستراتيجية دائمًا بين يدي رئيس الجمهورية ذاته.

وبعد أن خلا الطريق تمامًا؛ أصبح بالإمكان إعادة تنظيم جهاز «الأمن العسكري»، والذي صار قلب السلطة؛ على الشكل الذي يخدم عصابة «بلخير». وبالفعل، ففي ٤ سبتمبر ١٩٩٠م؛ اختفت «المندوبية العامة للتوثيق والأمن»، التي كنت أتبعها، ليتم دمجها في «قسم الاستعلام والأمن»: الاسم الجديد للمصلحة المُوحَدَّة. ولم أكُن واعيًا حينها بأن دوّامة العنف الرهيب كانت قد بدأت.

(١) حين أطاح وزير الدفاع، آنذاك؛ «هواري بومدين» بالرئيس «أحمد بن بلة».

(٢)

الانحرافات الأولى

بعد انتصار «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الانتخابات المحلية التي جرت في يونيو ١٩٩٠م، بدأ «جنرالات فرنسا»، الذين أحسوا بالخطر يُهدد مصالحهم؛ بتوجيه «آلة درس» فعلية لتحييد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بعد أن تمكنوا قبلها من «تحرير» مركز القرار من الضُباط «العروبيين»[١]، الذين كانوا يستطيعون إفشال مخططاتهم. وهو ما جعل صيف عام ١٩٩٠م علامة على تحوّل عميق في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال.

تشكيل«قسم الاستعلام والأمن»؛ الذراع العسكري للجنرالات (سبتمبر ١٩٩٠م)

بالنسبة للثنائي «بلخير-نزار»، فإن إعادة تنظيم الأجهزة الاستخباراتية للجيش تحت مُسمّى جديد هو«قسم الاستعلام والأمن»؛ كانت باديء ذي بدء تسعى لعزل الرئيس «الشاذلي بن جديد»، كجزء من التغييرات التي كانا قد خططا لها. وفيما عدا التسمية الجديدة، فالتغيير الوحيد الجدير بالذكر هو أن «قسم الاستعلام والأمن»[٢] قد نقلت تبعيته لوزير الدفاع الوطني، في حين كان جهاز «الأمن العسكري» مُلحقًا برئاسة الجمهورية. استهدف هذا «التغيير الكلي» بالأساس؛ تضليل الرئيس «الشاذلي»، وقطع صلته بمصادر معلوماته.

---

(١) التصنيف الذي يقوم على معيار وحيد هو اللغة.

(٢) عُهد به آنذاك إلى الجنرال «محمد مدين»، المدعو «توفيق»؛ الذي كان يرأس حينها «المديرية المركزية لأمن الجيش».

أصبح «قسم الاستعلام والأمن» يُشرف على ثلاث مديريات رئيسية[1]؛ هي: «مديرية الجاسوسية المضادة»، و«المديرية المركزية لأمن الجيش»، و«مديرية التوثيق والأمن الخارجي»، وهوالتنظيم الذي ما زال معمولًا به حتى كتابة هذه السطور. ومن الأهمية بمكان تفصيل الحديث بشأنه لأنه سيُصبح قلب آلة الرعب التي ستقمع بلدي لأكثر من عشر سنوات.

عُهِد بـ «مديرية الجاسوسية المضادة» للمقدم «إسماعيل العماري»، المدعو «إسماعين»؛ الذي استُقدِم من «المديرية المركزية لأمن الجيش». وهو من مواليد «عين بسام»، وكان ضابطَ صفٍ سابقًا في البحرية الفرنسية ثم انخرط في الشرطة إبّان الستينات. هذه الشخصية الكارثية العاطلة عن المواهب، مدينة بسيرتها المهنية لعلاقات المصالح التي اعتمد عليها دائمًا. لم يسمع أحد به خلال سنوات الستينات والسبعينات والثمانينات، وحين كلفه الجنرال «لكحل عياط» بملف الشرق الأوسط في منتصف الثمانينات؛ تمكّن من شق طريقه عبر التقرُّب لكوادر«مديرية مراقبة الإقليم» الفرنسية، و«العملاء» الفلسطينيين. وبفضل هؤلاء اكتسب خبرة كبيرة في التضليل وتشويه الأخبار والتآمر. وتحت حماية «العربي بلخير»؛ أصبح الصوت المفضل لدى المخابرات الفرنسية منذ عام ١٩٨٥م، إلى درجة أن العديد من الضباط كانوا يشكون في أنه عميل لـ «مديرية مراقبة الإقليم» الفرنسية!

وترأس المقدم «كمال عبد الرحمن»، «المديرية المركزية لأمن الجيش». وهو من مواليد «سور الغزلان»، وكان ضابط صف سابقًا في الجيش الفرنسي. وبما أنه كان ضمن «القوات المحلية»[2] في مارس ١٩٦٢م؛ فقد ظل مجرَّد مُساعد مغمور في الأكاديمية العسكرية بـ«شرشال» حتى عام ١٩٧٤م، ثم ترقّى نقيبًا أثناء أحداث

---

(١) فضلًا عن المديريات الملحقة به مثل: الإدارة، والوسائل، والتنصُّت، والتقنية.

(٢) أُنشئت هذه «القوات المحلية» في نهاية حرب التحرير في مارس ١٩٦٢م، طبقًا لمعاهدة إيفيان؛ كقوة وسيطة تكفُل احترام وقف إطلاق النار بين «جيش التحرير الوطني» والجيش الفرنسي. وقد جُنّد فيها كثير من الجزائريين الذين التحقوا بمعسكر الاستقلال في آخر لحظة، وأُطلق عليهم اسم «المارسيين» نسبة إلى شهر مارس.

أكتوبر ١٩٨٨م؛ إذ اقتضت الأسطورة قيامه «بعمل بطولي»، وتعريض حياته للخطر؛ لإنقاذ دبابة هاجمها أحد المتظاهرين بالمولوتوف. وقد صعد بعدها بسرعة البرق، بفضل رعاية الجنرال «توفيق»؛ الذي يملك ملفات تُدينه ضَمِنَ بها ولاءه.

وعهد أخيرًا بـ «مديرية التوثيق والأمن الخارجي» إلى المقدم «فضيل سعيدي»، المعروف بـ «عبد الحميد». وهو رجلٌ ذكي شديد التواضع، وضابط قديم في «جيش التحرير الوطني». من مواليد «الميلية»، وكان مسؤول الاستخبارات العسكرية. وقد اغتالته عصابة الجنرالات في يونيو ١٩٩٦م[١].

أخبرنا رؤساؤنا، في اجتماعات مختلفة، بأن إعادة التنظيم ليست إلا مرحلة نحو تغيير أشمل؛ يستجيب لمتطلبات التحول الديمُقراطي. وقد اعتدنا على تغيُّر التسميات[٢]؛ فقد كنا نشعر بأن الأمر مجرَّد مناورة لإسكات المنتقدين، ومنح بعض الضمانات للديمُقراطيين الحقيقيين. لا سيّما للسيد «حسين آيت أحمد»، رئيس «جبهة القوى الاشتراكية»؛ الذي اتخذ من المطالبة بتقليص نفوذ «الشرطة السياسية» معركة يُفرغ فيها طاقته. وقد كان وجود الجنرال «توفيق» أو «الرجل ذي السيجار»، كما كُنَّا نسميه؛ كأحد قدامى المؤسسة، ممن يُعرفون بالقوة والمقدرة؛ يُشكِّل ضمانة لنا.

كانت الأمور تتغير بكُل تأكيد، فقد عانى «الأمن العسكري» طويلًا من الصراعات الداخلية ومن نقص كفاءة الجنرالين «لكحل عياط» و«محمد بتشين»، فيما يتعلق بعمل المخابرات؛ إذ كُنَّا نعتبرهم «دخلاء»، بما أن خلفيّتهم المهنية لم تكُن «الأمن العسكري». غير أن الضباط الذين ابتهجوا لهذه التغييرات سرعان ما استفاقوا من أوهامهم؛ فابتداءً من سبتمبر ١٩٩٠م، سيُحرمون من عطلات نهاية الأسبوع. إذ تعيّن عليهم مراقبة الإسلاميين خلال صلاة الجمعة، بالحضور في كل مساجد العاصمة؛ وهو الأمر الذي استحال تحقيقه، مما اقتضى انتقاء المساجد

---

(١) راجع الفصل الثامن.

(٢) فهذه هي التسمية الرابعة خلال أقل من عشر سنوات.

الأكثر أهمية: مسجدي «السُنَّة» و«كتشاوة» في «باب الواد»، مسجد «ابن باديس» في «القبة»، مسجد «الأرقم» في حي «شوفاليي»، مسجد «كابُل» في حي «بلوزداد»، ومسجد «المحمدية» في «الحراش»، ومسجد حي «الجبل».

دلنا ذلك على مدى الكُره الذي يُضمره مسؤولو الجيش للإسلاميين. وهو ما كان بالنسبة لنا شيئًا غير مفهوم؛ فالإسلاميون عمومًا، و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» على وجه الخصوص؛ لم يمثلوا تهديدًا جديًّا. فالسعي للسلطة عن طريق الانتخابات هو أمرٌ طبيعي ومشروع. أما الخطب «النارية» التي ألقيت في بعض المساجد فكانت ردّ فعل على الكبت والرقابة والاضطهاد إبّان فترة الحزب الواحد. وقد استجاب قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»غير مرة - بمن فيهم «علي بن حاج»- لـ«أوامر» المسؤولين السياسيين والعسكريين لتخفيف حدة خطاب الأئمة المتشددين. ولو كانت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» قد مثلت تهديدًا؛ فإن رئيس الدولة يملك السلطة القانونية لكدحها، وذلك عن طريق حلّ البرلمان، أو عقد مشاورات جديدة، أو اقتراح تعديل دستوري. فضلًا عن استخدام سلطة مصالح الأمن في مواجهة العناصر المتطرفة التي تتجاوز القانون، فالدستور واضح في هذا الشأن.

خارج دائرة القادة العسكريين، الذين جعلوا من «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» فزاعة؛ كان أمثالي من الضباط يرون انه لا يجب التدخُّل إلا عند الضرورة القصوى، وكانوا ضد الأعمال التي قد تؤدي إلى مواجهة لم يكن لا الجيش ولا الشعب مهيئين لها. أو على الأقل؛ كان هذا رأينا قبل قيام القادة العسكريين بحملة «تعبئة» واسعة.

فقد زار الجنرال «نزار»، برفقة الجنرال «توفيق»؛ مدرسة «الأمن العسكري» في «بني مسوس» مرتين، لعقد اجتماعاتٍ لتخويف الضباط لم تخلُ من التناقُض. ففي الوقت الذي كان «نزار» يقول لنا: نحن مع «جبهة التحرير الوطني»؛ كنا نتلقى التعليمات من العقيد «إسماعيل العماري»[1]؛ بالعمل على خلق وتكريس الانقسام

(١) الذي كان في نزاع مع «عبد الحميد مهري»؛ الأمين العام الأسبق للحزب الواحد.

بين «شيوخ» الجبهة الكبار[1] و«الذئاب الصغار» الذين يمثلون الموجة الجديدة من كوادر الحزب[2].

في ذلك الوقت شرع الثنائي «بلخير - نزار» بإعداد مخططهما لمواجهة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والحد من تأثيرها؛ بعد أن وجد خطابها صدًى واسعًا في أوساط الجماهير. فقد استعاد هذا الحزب «مبادئ أول نوفمبر» لحسابه بعد أن تخلى عنها النظام، وذلك مع الإلحاح على كون ثورة ١٩٥٤م قامت باسم الإسلام؛ مؤكدين على أن تخلي السُلطة عن العقيدة الإسلامية قد شجّع الفساد والانحراف والظلم.[3]

وفي عام ١٩٩٠م، لم يتم إحياء ذكرى اندلاع ثورة التحرير في الفاتح من نوفمبر بالحماسة المعهودة. ولم يَبدُ على الأغلبية منَّا الانشغال بالتغييرات التي طرأت على نمط الحياة. وإن كان بعض الضباط، الذين شعروا بالحنين إلى الماضي؛ يحرصون على تأكيد وجود هذا التغيُّر. لقد بات بعيدًا ذلك الزمن الذي عرفنا فيه الإعجاب بالاستعراضات العسكرية، والدبابات، والطيران، والمغاوير[4]، والمشاة الذين يقومون باستعراضات في الشوارع الرئيسية بالمدن الكبرى، حيث كان الجميع يشعرون بفخرٍ يَعجَزُ الإنسان عن وصفِهِ. ناهيك عن المسيرة بالمشاعل، وفتيات الاستعراض، والاثنتي عشرة طلقة في منتصف الليل؛ التي كانت تُجدد ذكريات اندلاع ثورة نوفمبر ١٩٥٤م.

(١) كانت الصحافة تُطلق عليهم اسم «الديناصورات».

(٢) أمثال «علي بن فليس»، و«كريم يونس»، و«علي صديقي».

(٣) لاحظ التشابه البنيوي بين هذا الخطاب وخطاب أكثر التيارات الإسلامية المسيّسة؛ الإخوان وانقلاب ١٩٥٢م في مصر، والعدالة والتنمية والكمالية في تركيا، مجرد مثالين. وهو خطابٌ أيديولوجي حداثي بامتياز؛ يفرغ أيديولوجية الخصم من محتواها سعيًا للاستيلاء عليها من الداخل، بدلًا من المواجهة المكلّفة! (الناشر)

(٤) تسمية لفرقة في الجيش، سواء من قوات برية أو المظليين؛ ممن يشكلون نخبة العسكريين من حيث التكوين الذين يخضعون له، إذ يتدربون على حروب العصابات والقتال في الأماكن الوعرة. وتسمى أيضًا بالقوات الخاصة أو قوات الاقتحام والتدخل(المترجم)

الهدف الأول لمصالح الأمن هو إسلاميو «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»

كنَّا في أول نوفمبر ١٩٩٠م، ولم نحفل بإحياء ذكرى هذا التاريخ. كنت مرتبكًا حيال الوضع العام، بيد أنّي لم أجرؤ على الحديث عن «انحراف» ما. قبل ذلك بيومين أو ثلاثة استدعاني المقدم «إسماعيل العماري»، رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة» الذي أصبح رئيسي في العمل؛ برُفقة الرائد «عمار قطوشي» مسؤول «المركز القيادي للعمليات»[1]؛ ليُطلعنا على التعليمات الجديدة الواردة من القيادة العسكرية. وقد وجه حديثه إليَّ أولًا بصفتي مسؤولَ «مصلحةِ البحث والتحليل»؛ فقال: «ابتداءً من الآن، فالهدف الأول للمصالح هو إسلاميو الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ لأنهم سيقطعون رؤوسنا إذا ما استولوا على السلطة. سيفعلون مثلما فعل الإيرانيون مع السافاك (SAVAK)؛ لذا يجب سد الطريق أمامهم بأي ثمن. إنها أوامر القيادة»، واستطرد سائلًا: «ما هي الملفات التي بحوزتكم؟»؛ أجبت بأننا نتعامل مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» مثل كل الأحزاب المعتمدة من وزارة الداخلية. وأننا نطبق التعليمات التي تلقيناها سابقًا من الجنرال «بتشين» ، والتي تقضي بمتابعة قادة الأحزاب السياسية، ومراقبة اجتماعاتهم، وأعمالهم الميدانية، وتأثيرهم على الجماهير، وتحالفاتهم المحتملة مع تنظيمات أخرى. لم أذكر له إلا الخطوط العامة؛ إذ لم أستطع إخبارَه بأنّا كنا «نلهو» باختراق الأحزاب التي نالت الشرعية منذ ١٩٨٩م، كما هو الشأن مع «جبهة القوى الاشتراكية» لـ «حسين آيت أحمد» (العدو اللدود لرؤسائنا)، و«التجمع من أجل الثقافة والديمُقراطية» لـ«سعيد سعدي»، و«الحزب الاشتراكي الديمُقراطي» لـ«عبد الرحمن عجريد»، و«الحزب الوطني للتضامن والتنمية» لـ«رابح بن شريف». واستمرارًا لميراث عهد الحزب الواحد؛ اتخذنا هذه المبادرة دون انتظار للأوامر من رؤسائنا -الذين تركوا لنا حرية التصرف- وذلك

---

(١) «المركز القيادي للعمليات» يشبه نظيره في كل الأجهزة الاستخباراتية في العالم. كان وحدةً من وحدات «قسم الاستعلام والأمن»، وهو مكلّف بالعمليات التي لا تخضع للقانون؛ مثل: المراقبة، والتتبع، والتفتيش، والتوقيفات، والخطف، والاستنطاقات، وزرع أجهزة التنصت، وشهادات الزور... إلخ. ويقع مقره في «مركز عنتر» في «بن عكنون»، حيث كانت تصدر البيانات الملفقة المنسوبة لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» ابتداءً من يناير ١٩٩١م.

للتحري عن «الجمعيّات ذات الطابع السياسي». كنت راضيًا عن عمل ضباطي، وكان رؤسائي، قبل مجيء الجنرال «إسماعيل»؛ راضين جدًّا عن نتائج أعمالنا، فلم تبدُر منهم أي شكوى.

وبعدها اتجه إلى زميلي: «وأنت يا عمَّار؟»، الذي أجاب: «ليس عندي أي شيء. لقد خلفت لتوي النقيب عبد العزيز، الذي لم يترك أي ملف؛ هو رجل الجنرال بتشين، ولا شك أنه كان يتحرّى عنكم»[1]. قال له إسماعيل: «هيّئ نفسك يا عمَّار؛ فسوف يكون لديك عمل كثير لتقوم به»، ثم التفت نحوي طالبًا إعداد تقييم للوضع، وكذا للوسائل المادية والبشرية المطلوبة لإعادة تنظيم مصلحتي؛ لتوائم متطلبات العمل الجديد.

كانت «مصلحة البحث والتحليل»، التي أديرها؛ تضم حوالي أربعين ضابطًا، وعشرة ضُباط صف، ومدنيين مُدْمَجِيْن، ومجموعة من العملاء. كان مجموع هذه الكوادر موزعًا على خمسة هياكل:

١ - **الأمن الداخلي**: عُهِد به للنقيب «سعيد لوراري»، المدعو «سعود». وكان مجاله الأحزاب السياسية، وأعمال التخريب (لم يكن مصطلح «الإرهاب» قد استُعمل وقتها)، والأنشطة السياسية بصفة عامة، وخاصة على مستوى البلديات؛ لأننا كنّا قد لاحظنا استحواذ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» على أغلبية المجالس الشعبية البلدية منذ يونيو ١٩٩٠م.

٢- **الجاسوسية المضادة**: عُهِد بها للنقيب «مصطفى»، وكانت تختص بشئون الأجانب، والأفراد والبعثات الدبلوماسية، والشركات الأجنبية، والمركز الثقافي الفرنسي.

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن الجنرال «بتشين»، الذي كان يشك أن «إسماعين» عميل للمخابرات الفرنسية؛ قد أبعده منذ فبراير ١٩٩٠م، بل واقترح طرده من الجيش قبل أن «يستعيده» الجنرال «العربي بلخير». وفي وقت «فقدان الحظوة»؛ كان «إسماعين» خاضعًا لمراقبة عناصر مصلحة العمليات التي كان يقودها النقيب «عبد العزيز»؛ لذا استبعدت الإدارة الجديدة في «مديرية الجاسوسية المضادة» كل الضباط وضباط الصف الذين كانت لهم علاقة بهذه القضية.

٣- **الوقاية الاقتصادية**: عُهِد بها للنقيب «فاروق شطيبي»، ولم تكن تُعنى سوى بمكافحة الجرائم الاقتصادية، وما يتصل بالاقتصاد من شئون اجتماعية (نقابات، إضرابات ... إلخ). وضباط هذا الفرع يقومون بمتابعة ما يسمّى بـ«المساعدين في الأمن الوقائي»؛ وهم العملاء المبثوثون في كل مؤسسة من مؤسسات الدولة كالوزارات، والمنشآت العمومية، والمؤسسات الجامعية، والفنادق، وغالبًا ما يكونون من كوادر الوزارات، والبرلمانيين، والصحافيين، والمحامين ... إلخ.

٤- **تحقيقات التقصي والتأهيل**: عُهِد بها إلى النقيب «جمال».

٥- **متابعة الصحافة**: عُهد إلى النقيب «دحمان بن دحمان» بالصحافة الناطقة بالعربية، وإلى النقيب «عنتر» بالصحافة الناطقة بالفرنسية.

كانت التوجُّهات الجديدة تتطلب كوادر ذات خبرة وكفاءة، ومن ثمّ أعلمت «إسماعين» بانعدام خبرة الضباط الذين عُيّنوا في فرع البحث والتحليل في سبتمبر ١٩٩٠م، والذين وجدوا صعوبة في الاندماج في البلديات؛ إذ كان معظمهم قد أنهوا تدريبهم في يوليو ولم يكن لأيهم خبرات ميدانية. ولدعم إدارتي؛ اتخذ رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة» قرارًا باستدعاء الواحد وعشرين ضابطًا الذين نُقلوا خارج العاصمة في إطار التغييرات التي أجريت صيف عام ١٩٩٠م. وكان لهذه المساعدة القيمة أثرها على عملية البحث؛ إذ تم استعادة علاقات الكوادر القديمة بالعاملين، وبمصادرهم لاستقصاء الأخبار والمعلومات. وقد أعيد توزيع هؤلاء الضباط بمعدل عنصر واحد في كل بلدية من بلديات العاصمة. كانوا «يتجاوزون» سلطة «رئيس المجلس الشعبي البلدي» لمراقبة نشاط «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في إدارة البلديات.

وألحّ المقدم «إسماعيل» أيضًا على ضرورة تركيز كل الجهود على هذا الهدف، حتى لو تطلب الأمر «التخلّي» عن نشاطيْ الجاسوسية المضادة والوقاية الاقتصادية. زدْ على ذلك أنه بعد وقت قصير اتصل بي المقدم «رشيد لعلالي»، مدير ديوان الجنرال «مدين»؛ ليطلب مني مُلخّصًا عن نشاط «الوقاية الاقتصادية»، وأن أُسلمه

بعض الملفات الاقتصادية الحساسة التي كنت منكبًا على دراستها؛ كتلك المتعلقة «بالمؤسسة الوطنية للمواد الغذائية»، والغرف التجارية. وهما ملفان خطيران كنت قد تحدثت عنهما سابقًا، وعن استخدام «قسم الاستعلام والأمن» لهما في زعزعة استقرار «مولود حمروش»، الذي كان يُهدد مصالح عصابة الجنرالات بإصلاحاته الاقتصادية. كما تلقيت أمرًا بمُتابعة نشاط «ريمون لوزوم Raymond Louzoum»؛ وهو يهودي جزائري كان يملك متجرًا للبصريات في شارع «ديدوش مراد». وقد تكفل الملازم «بلقاسم» بهذا الملف بتجنيد خادمة منزله، والحصول على معلومات مُفصّلة عن تنقّلاتِه في فرنسا وتونس[١].

أما بالنسبة للرائد «عمار قطوشي»، فقد تلقى أوامرَ بوضعِ قائدي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، «عباسي مدني» و«علي بن حاج»؛ تحت المراقبة. وقد أُعْطِيَ لهما كودان شفريان هما: «رقم١» و«رقم٢». لقد كانا محل تتبُّع مُستمر، وخضعت مكالماتها الهاتفية لتنصُّتٍ دائم. وكذا كان الأمر بالنسبة لقيادات الحزب الأكثر تأثيرًا. أمثال «علي جدي»؛ الذي كان مُعلمًا في مدرسة أشبال الثورة بالقليعة[٢]. و«يخلف شراطي»، و«نور الدين شيغارة»، و«عبد القادر بوخمخم»، و غيرهم. وكان النقيب «جعفر خليفاتي»، وهو ضابط جاد وكفء وتقي جدًا[٣]؛ هو المكلف بنقل المكالمات وتلخيصها لـ «قسم الاستعلام والأمن»، ولغرض تهيئته نفسيًا وتشجيعه على العمل السيكولوجي المضاد لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ منحه العقيد «إسماعين» شقة في «بوزريعة».

(١) في يناير ١٩٩٤م، بينما كنت أشغل منصبًا في ألمانيا؛ علمت من الصحف بأن «ريمون لوزوم Raymond Louzoum» قد قُتل على أيدي الإسلاميين. وبرغم عدم امتلاكي لأدلة، فقد راودني الشعور حينها، لمعرفتي باستهتار مسؤولي «قسم الاستعلام والأمن»؛ بأن هذا الاغتيال يتماشى مع هدف عصابات الجنرالات في تأجيج العداوة بين المواطنين اليهود والإسلاميين، وقطع الطريق أمام أي دعم دولي محتمل (لا سيّما من الولايات المتحدة الأمريكية) لصالح أنصار الحكم الإسلامي.

(٢) كان يُعتبر وقتها الرقم الثالث في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

(٣) حتى إنه كان موضع شك في فترة ما، بأنه متعاطف مع الإسلاميين.

بدأت الحرب ضد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بقوة. وقد أخبرني «إسماعين»، بوجوب نقل مقر «مصلحة البحث والتحليل» من «حديقة صوفيا»، التي تقع بالقرب من ساحة البريد المركزي بالعاصمة؛ إلى مركز «عنتر» الواقع بالقرب من حديقة الحيوانات، حيث يقع «المركز الرئيسي للعمليات»[1]. فقد كان يرى أن موقع «حديقة صوفيا» لم يعد يتوفر على الضمانات الأمنية اللازمة. هكذا، وفيم، كنَّا وقتها، نوفمبر ١٩٩٠م؛ نتطلع إلى الديمُقراطية، كان بعض القادة العسكريين يستعدّون لـ«شنّ الحرب».

«الله»؛ هو المصدر الوحيد للسلطات

بعد أسبوع من هذا الحوار، شرع رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة»، العقيد «إسماعيل»؛ بالعمل. فطلب منّي «تلغيم» مكتبه في «حديقة صوفيا» بالكاميرات وأجهزة التنصُّت؛ لتسجيل لقاء مع مدير جريدة «لوجون أنديبوندن Le Jeune Indépendant». كنت قد أعددت نفسي لاستقبال «شخصية» من الصحافة المستقلة، لأفاجأ بـ«غلام» لا يتلاءم مظهره ولا إمكاناته الفكرية مع منصبه. حرص العقيد «إسماعين»، بمجرد خروج ضيفنا، وبينما لا يزال شريط الفيديو في يدي؛ على تذكيري بتعليمات القيادة العسكرية، التي تجعل من«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» أهمّ أولوياتها.

مثّل ذلك الحزب السياسي، في نظر العقيد «إسماعين»؛ «حركة احتجاج اجتماعية تستغل فقر وجهل الشعب، وتستعمل الدين لإضفاء الشرعية على خطابها، ومطية تصل بها إلى السلطة»، ويُضيف: أصبحت المساجد منابر للمتطرفين؛ يوجهون منها تهديداتهم بالقتل. وليست «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» إلا نسخة من «جبهة التحرير الوطني»؛ لأنها ستَحُول دون تداول السلطة، وتُعيد إنتاج نموذج الحزب الواحد؛ ذلك أنها تعتبر من يُعارضها مُعارِضًا لله. ستُغرق «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» البلاد

(١) وقد تم الانتقال بالفعل بعد خمسة أشهر.

في دكتاتورية جديدة، بل في حرب أهلية. إن تركهم يصلون إلى السلطة يعني الرجوع للخلف؛ الرجوع أربعة عشر قرنًا إلى الوراء.[١]

بدا لي الجزء الأول من تحليله، بالنسبة لطبيعة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ صحيحًا إلى حدٍ ما؛ ذلك أن خطاب الإسلاميين وقتها كان ناريًا تعبويًا وعلى رأسه خطب «علي بن حاج» كل جمعة[٢]. وكانت مسيرات استعراض القوة التي تضم عشرات الآلاف من المتعاطفين مع الجبهة؛ تُنظِّم كل يوم خميس في «الجزائر» العاصمة، لتشهد لهم بالقدرة على الحشد والتجييش، وتثير مخاوف منافسيهم لدرجة أصبحت تُمثل تهديدًا حقيقيًا لمصالح الطبقة الحاكمة.[٣]

كان قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» قد صعّدوا لهجة خطابهم، مُغتنمين ضعف السلطات قبل حرب الخليج الثانية. وكشاهِد على ذلك، نورد مُقتطفًا من مقابلة أجراها «علي بن حاج» مع صحيفة «لوريزون L'Horizon»، وقد نُشرت في ٢٣ فبراير ١٩٨٩م؛ حيث يقول: «إن التعددية الحزبية مرفوضة لأنها صادرة عن تصوّرٍ غربي؛ فلو تحزَّب الشيوعيون والبربر، وغيرهم أيضًا؛ لأصبح بلدنا ميدانًا للمواجهة بين مختلف الأيديولوجيات المتعارِضة مع دين شعبنا. لا توجد ديمُقراطية، لأن مصدر السلطات الوحيد هو الله؛ وهذا ما يُقرره القرآن، وليس للشعب سُلطة تغييره. فإذا انتخب الشعب ما يتعارض مع شريعة الله، فهذا كفرٌ بواح؛ يُبيح قتل الذين يسعون لاستبدال شريعة الله وسنته، بقانونهم وسلطتهم». وكذلك المقابلة

---

(١) برغم نبرة العداء الواضحة للإسلام في إشارة «العماري» لرجعية «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والتي «ستعيد البلاد أربعة عشر قرنًا إلى الوراء»... إلا أن كلامه يطوي كثيرًا من الحق. على سبيل المثال قوله أنها ستعتبر من يعارضها معارضًا لله، وأنها ستعيد إنتاج نموذج الحزب الواحد. وما ذلك إلا بسبب طبيعة النسق الحزبي نفسه، وانغلاقه وصلابته، فهي ليست خاصية إسلامية بل خاصية حزبية! (الناشر)

(٢) في مسجدي «ابن باديس» في «القبة»، و«السنة» في «باب الوادي».

(٣) يمكن اعتبار وضع «الاغترار الحزبي» الذي عاشته الجبهة في تلك الآونة: ثورة منقوصة باصطلاح الراحل «كليم صديقي»؛ «ثورة» أكثر تنظيمًا من أن تعبر تعبيرًا حقيقيًا عن تغيير قيمي - اجتماعي، مثلما عبرت عن «نفعية جماهيرية» انفضت مع أول رصاصة. وهذه إحدى آفات المشاركة السياسية التي ابتلي بها الإسلاميون؛ فاستعراضات القوة تشي بالرغبة في المغالبة التي لا طاقه لهم بها! (الناشر)

التي أجرتها «ألجيري أكتواليتيه Algerie Actualité» مع «عباسي مدني»، في عددها الصادر يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩م؛ حيث قال: «إذا كانت الديمُقراطية إطارًا للحوار واحترام الرأي، فنحن مُتفقون مع هذا المفهوم. بيد أنّنا لا نقبل بأن يختار الناخبون ما يتناقض مع الإسلام وشريعته وقيمه». وابتداءً من صيف ١٩٩٠م، وفي سياق غزو العراق للكويت؛ تنامى التوتر، فـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» ساندت «صدام حسين» وأخذت على القادة الجزائريين تقاعُسهم عن دعم العراقيين، وأدانوا النظام بشدّة واتهموه بـ«العلمانية» و«التخلي عن الإسلام».

ورغم ذلك كله؛ فلم يكُن الوضع بالخطورة التي ادّعتها «مديرية الجاسوسية المضادة»، حتى لو كانت الديمُقراطية لم تزل في مهدها. صحيح أن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» نجحت في الانتخابات البلدية قبل ذلك بستة أشهر، لكني، وكثيرون غيري؛ كنا نرى في ذلك الانتصار تعبيرًا عن رغبة الجزائريين العميقة في القطيعة مع النظام أكثر منها رغبة في «استبداد إسلامي». وهو الشيء الذي لم يفهمه الجنرالات، بل لم يستسيغوه على الإطلاق.[١]

إن ما صدمني في كلام «إسماعين»، هو كونها المرة الأولى التي أسمع فيها من مسؤول في «الجيش الوطني الشعبي» عبارة «الحرب الأهلية»؛ التي كانت حينئذ غائبة تمامًا عن خطابنا. لا جدال في أن بعض النساء استُهدِفن لمحاولات «تطبيق الشريعة»، كما أن استفزاز كوادر «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» للمُجتمع كان زائدًا عن الحد، كما لم تكن تصريحات قادتهم النارية مستساغة شعبيًّا؛ لكننا كنّا بعيدين جدًّا عن التفكير بأن ثمة كارثة تختمر.

---

(١) هذا صحيح إلى حد كبير، وينطبق على حالات أخرى مثل مصر. إذ أن فوز الإسلاميين غالبًا ما كان «نكاية شعبية» في الأنظمة ما بعد الكولونيالية، بأكثر منه حماسًا لأيديولوجية إسلامية. وهذا أحد أسباب «الثورة المنقوصة» التي عبرنا عنها في الهامش السابق. ويبدو أن الإسلاميين لم ولن يفهموا ذلك حتى الآن، فقد استوعبوا تمامًا في منظور السلطة ومنطقها. (الناشر)

منشورات إسلامية مزيفة!

لمواجهة نشاط «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ سعينا لاستغلال الانشقاقات داخلها، ولجأنا للصحافة «المستقلة» لتبث في الرأي العام الشعور بخطر «التهديد الإسلامي». ولأن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» لم تكُن تُشكِّل كتلة متجانسة بقدر ما كانت طيفًا مُنقسمًا لعدة تيارات، تتراوح من أقصى الاعتدال إلى أقصى التطرف؛ غالبًا ما لا يكون بينها أي اتفاق. لذا كان من السهل استغلال التصريحات المتشدِّدة لبعض قادتها، لإحداث حالة من الخلط والتهويل؛ وتشجيع «المثقفين» على إدانة «التطرف الإسلامي». لكن ذلك كله بدا غير كافٍ في نظر رؤسائنا؛ الذين ما فتئوا يطلبون «المزيد».

لقد شهدَتْ هذه الفترة أيضًا، ظهور «جماعة التكفير والهجرة»؛ وهو تنظيم صغير لا تربطه أية صلة بـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وسأعود لهذا الموضوع لاحقًا. هذه الجماعة الهامشية، التي ليس لأفكارها المتطرفة بذور في تقاليدنا العريقة؛ كان عمادُها المجاهدين الإسلاميين العائدين من جهاد السوفييت في أفغانستان[1]. وقد وصل الانحدار بذلك التيار، الذي أعلن عن نفسه بوصفه تيّارًا «سلفيًّا»[2]؛ إلى درجة الترخُّص في قتل الوالدين والإخوة الذين لا يلتزمون بالمبادىء الإسلامية. وقد انتشرت هذه الجماعة بالفعل، لكن ليس إلى الحد الذي يجعل منها تهديدًا خطيرًا؛ فبتعزيز جهود الأحزاب الإسلامية، وتكثيف التدابير الأمنية الصارمة؛ كان بوسع القضاء والأجهزة الأمنية تقويض تلك الظاهرة كليًّا.

وللأسف! لم يكن هذا النوع من التدابير يتماشى مع مخططات الجنرالات. ففي الفترة نفسها، كان عناصر «مديرية الجاسوسية المضادة» مُنكبين على إعادة تأسيس «الحركة الإسلامية المسلحة»؛ وهو تنظيمٌ تم تفكيكه تمامًا قبلها بسنوات (وسأعود

---

(١) والذين نطلق عليهم اسم «الأفغان».

(٢) يدعو التيار السلفي إلى إسلام سياسي عالميّ ومحافظ، وهو ما يتعارض مع تيار «الجزأرة» ذي الطابع القطري التحديثي الذي يختص بالجزائر.

إلى هذا الموضوع في الفصل التالي). كان الجنرالات يستخدمون «قسم الاستعلام والأمن» لصبّ الزيت على النار، ولترسيخ الانطباع بأن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بكاملها تسعى لفرض «دكتاتورية إسلامية».

وهكذا، تكفّل ضُباطي بتوزيع البيانات والمنشورات، على الصحفيين والجمعيات النسوية[1]؛ التي كانت تحمل توقيع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وكان محررها النقيب «جعفر خليفاتي». هذه الفتاوى التي تضمّنتها البيانات المزيفة، الصادرة عن «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ كانت تدعو «إخوة الإيمان» للتخلص من الطواغيت الذين يحكمون البلاد، ورفض الديمُقراطية الغربية «المنحطة». وغالبًا ما كانت تلك المنشورات تدعو للجهاد، وللعصيان، ورفع السلاح ضد النظام إذا لم يحترم قانون الانتخابات والإرادة الشعبية. كما كانت تُطالِب بفتح مُعسكرات لتدريب مُجاهدي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذين يرغبون بالمشاركة في الحرب إلى جانب القوات العراقية في الخليج، ناهيك عن إقامة نظام حكمٍ ديني، وتطبيق الشريعة الإسلامية.

كان الهدف الرئيس من هذه المنشورات المزيفة، التي كانت تُزايد على البيانات الحقيقية، المتطرفة أصلًا؛ الصادرة عن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، كان هدفها شق صفوف القادة الإسلاميين، وإثارة الخلاف بين «عباسي مدني» و«علي بن حاج» بصفة خاصة، لدفع كل منهما للشك بالآخر؛ واتهامه بتحرير بيانات دون تشاوِرٍ مُسبق. وابتداءً من يناير ١٩٩١م، بدأت البيانات المنسوبة لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» تُقرأ في نشرات أخبار الثامنة مساءً على التلفاز. وبنجاح «قسم الاستعلام والأمن» في زرع الشك في صفوف مجاهدي الجبهة، فقدْ أصاب الأهداف المرسومة. إذ أن قادةَ الحزب الإسلامي، الذين لم يُشكّلوا في الأصل تنظيمًا مُتجانسًا؛ أصبحوا غيرَ قادرين على مواجهة المخططات، وساهموا بذلك في إكساب البيانات المزيفة مصداقية خلطت بينهم وبين المتشددين؛ مع أنهم كانوا يعتبرونهم «أعداء».

---

(١) وتعليقها وإلصاقها داخل المساجد، والأحياء الجامعية في «بوزريعة» و«دالي براهيم»، والمدينة الجامعية في «باب الزوار» وفي الجامعة المركزية.

لقد أصبح الهدف واضحًا، من حينها؛ لرؤسائنا، وكذا أضحت التعليمات الموجهة إلينا واضحة: شيطنة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وتحويلها لـ«فزّاعة»، وتكوين «جبهة» مدنية ضدها؛ لتُضفي الشرعية على تدخُّل الجيش فيما بعدُ.[1]

الجنرال «نزار» و«مخطط العمل الشامل»

في ديسمبر ١٩٩٠م، أطلعنا وزير الدفاع الجنرال «نزار»، أثناء اجتماع في «بني مسوس» دُعيَ إليه مسؤولو «الأمن العسكري»؛ على تدابير مواجهة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». لقد صرّح لنا بأنه لن يُسَمح لهم بالوجود إلا في حال عدم تجاوزهم نسبة ٣٠٪ في الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها في ٢٧ يونيو ١٩٩١م، وإلا اضطرّ «الجيش الوطني الشعبي» للتدخل. وفي حال نجاح «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ سيضطرّ الجيش إمّا للاستيلاء على السلطة مباشرة، أو لتنصيب قيادة جماعية بواجهة مدنية. ولم يكن المرء يحتاج لذكاء لاستنتاج أن الخيار الثاني سيحظى بالتفضيل؛ فالخيار الأول تعترضه الكثير من العقبات[2]. كان مخطط منع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» من الوصول إلى الحكم مُعدًّا منذ ديسمبر ١٩٩٠م، ولم يتبق سوى خلق الظروف المناسبة لوضعه موضع التنفيذ.

كان ذلك هو الهدف من «مخطط العمل الشامل» الذي دبَّر له الثنائي، «العربي بلخير» و«خالد نزار»، وحرّره مستشارو الأخير[3]. وقد عُهِدَ بتنفيذ المخطط إلى مسؤولي «قسم الاستعلام والأمـن»؛ الجنرال «توفيق»، والعقيدين «إسماعيل العماري» و«كمال عبد الرحمن». وفي الوقت نفسه، عُرِضَ «مخطط نزار» على رئيس

---

(١) وهي الخطة التي اتُّبِعَت بنجاح وتكررت في كل البلدان التي «عانت» من صراع الإسلاميين والعسكر. لكنَّ الإسلاميين لا يتعلمون! (الناشر)

(٢) مثل المسؤولية أمام الرأي العام العالمي، وردود فعل البلدان الغربية الرافضة، واحتمال فرض حظر على الدعم المالي الدولي.

(٣) الجنرالان: «محمد التواتي»، و«عبد المجيد تاغيت»، وكان الأخير وقتها قائدًا للقوات البحرية.

الجمهورية والوزير الأول للمصادقة[1]. وقد تضمَّن المخطط عددًا من صور التمييز القمعية مثل:

١- إبعاد كل الإسلاميين، باستثناء المتعاونين مع «الأمن العسكري»؛ من المناصب الحساسة.

٢- إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، لحرمان التشكيلات المتشددة من الفوز بأقل التكاليف.

٣- دعم ومساندة «جبهة التحرير الوطني» بشتى الصور.

٤- دعم التشكيلات الحزبية الديمُقراطية، وإفساح المجال الإعلامي أمامها، لا سيما على التلفاز.

كان هذا هو تصوّر العسكر عن «الديمُقراطية»؛ تصورٌ يعني فقط ضمان بقاء السلطة في أيديهم. إن تداول السلطة يعني بالنسبة لهم إعادة إنتاج «جبهة التحرير»، أو القبول، في أسوأ الظروف؛ بحزبٍ «ديمُقراطي» مُدجَّن سهل الانقياد.

وعندما تطرَّق لمسألة محاربة «المتطرفين»؛ أوصى الجنرال «نزار» بشق صف التيارات الدينية من خلال استغلال تناقُضاتهم، وإذكاء الخلافات بينهم، وذلك على النحو التالي:

١- تشويه صورة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وموقفها من الحريات الديمُقراطية، والحريات الفردية.

٢- استغلال جهل الإسلاميين المتطرفين بالعلوم السياسية، والعلوم العصرية.

---

(١) بالرغم من عدم موافقتهما، فقد دخل المخطط لاحقًا حيز التنفيذ بدعم «نزار» ورفقائه. وبعد تسع سنوات، تباهى الجنرال «نزار» بعصيان الأوامر في مذكراته (منشورات الشهاب، الجزائر، ١٩٩٩م؛ التي نسجها على منوال مخططه بالضبط، وعنونها:

- Mémoire sur la situation dans le pays et point de vue de l' Armée nationale Populaire.

والتي يصفها بـ«المسيرة السياسية ذات الطابع العسكري». وقد أعاد «خالد نزار» نشرها من جديد في فرنسا في يونيو ٢٠٠٢م، على هامش قضية القذف التي رفعها ضد الملازم السابق «حبيب سواعدية»:

- Ali HAROUN et alii, Algérie, arrêt du processus électoral, enjeux et démocratie, paris, 2002, pp.131-149.

٣- التشكيك الإعلامي في قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ بنشر الصور والتصريحات والخطب التي تُثبِت عجزهم عن معالجة المشاكل الاقتصادية الكبرى.

٤- تطويع الإعلام واستخدامه لإشاعة الخوف من الإسلاميين، بإشراف إعلاميين محترفين.

كان ذلك انحرافًا خطيرًا؛ فبأيّ حق يسول وزير الدفاع لنفسه تحريض الجيش للخروج على القانون؟ ما هو سبب إعداد «برنامج عمل نفساني»؟ وإذا كان الإسلاميون قد ارتكبوا جُنحًا؛ أليست مُلاحقتهم قضائيًّا ممكنة؟ وإذا كان الأمر يتعلق بالمتطرفين؛ أليس من الصواب اعتقالهم؟ لقد أطلعت العقيد «إسماعيل العماري» على بعض التحفّظات التي سجلتها على المخطط «الخاص»[1] وسألته: لماذا هذه الإجراءات المتعارِضة مع الديمُقراطية، طالما كان بوسع السلطات ألا تمنح الموافقة للجبهة الإسلامية عام ١٩٨٩م؟ وطالما أعطى دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩م لرئيس الدولة صلاحية حلّ البرلمان؟ فكان خلاصة جواب رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة» أنه ينبغي تنفيذ الأوامر دون طرح الكثير من الأسئلة، فلا ينبغي للجزائر أن تسقُط في قبضة الأصوليين. «أنتم المستقبل؛ ستكونون قادة الغد، لذا يجب إزاحتهم تمامًا من طريقكم إذا أردتم السيطرة على مقاليد البلاد».

لقد تشبثت كوادر «قسم الاستعلام والأمن» بهذه الفرصة، وتحمسوا لوضع «مخطط العمل الشامل» موضع التنفيذ، لا سيّما أنه مثّل ترقية سهلة، وميزانية غير محدودة، ووعودًا بامتيازاتٍ متنوعة[2]. لقد كان إضعاف «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، كهدف عُهِدَ بتحقيقه إلى «قسم الاستعلام والأمن»؛ يتطلب وجود ضباط قادرين على إنفاذ الأوامر دون اعتراض. فكان من أولى النتائج التي أسفر عنها بدء تنفيذ مخطط الجنرال «نزار»؛ إبعاد الضباط المتعربين، فطُرِدَ بعضهم مثل النقيب «حسين

---

(١) لكونه لا يستهدف إلا «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

(٢) تمت مضاعفة علاوات عناصر «مجموعة العمليات الخاصة»، واستفاد المرؤوسون بالحصول على شقق سكنية.

وشطاطي»، أو هُمِّشوا في مهامٍ لا علاقة لها بكفاءاتهم واختصاصاتهم؛ كتعيينهم في وحدات «الجيش الوطني الشعبي»، أو في وظائف تبعث على السخرية[1].

وكعسكري منضبط، فحتى لو لم أكن مُقتنعًا بالحاجة إلى مُخططٍ كهذا؛ إلا أني التزمت به. لقد نجح الرؤساء في إيهامنا بأن الجمهورية في خطر، وأن الإسلاميين مدعومون ماليًّا وسياسيًّا من قوى أجنبية، وأنهم سيذبحون كل رجال «الأمن العسكري» إذا ما استولوا على الحكم، وأنهم يسعون لزعزعة استقرار البلاد وتعريض مؤسساتها لخطرٍ داهمٍ. باختصار؛ استطاع الاستقطاب الأيديولوجي تعبئة العسكريين، والتأثير على قطاع عريض من المواطنين.

وقد آتت حملة التسميم أُكلها؛ إذ سرعان ما احتشد جُلّ الضباط وراء القيادة، بل وفي الخطوط الأمامية. فالأمر، كما كُنَّا نقول؛ يتعلّق «بالدفاع عن مؤسسات الجمهورية والشرعية الدستورية». لقد أضحت الحرب ضد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» حقيقة[2].

كانت أولى مهمات «قسم الاستعلام والأمن» هي تنفيذ توصية «مخطط نزار»؛ بتشجيع «تقسيم التيارات الدينية بالاستفزاز أو بالاستغلال، وإبراز تناقُضاتهم، وإذكاء الخلافات بينهم». ففي أواخر عام ١٩٩٠م أُعيد الرائد «عبد الرحمن بن مرزوقة»[3] للخدمة لهذا الغرض. فقد كلفه الجنرال «توفيق»، باسم «التحالف ضد الأصولية» (أي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»)؛ بفتح قناة اتصال مع الشيخ «محفوظ نحناح»، رئيس «جمعية الإصلاح والإرشاد الخيرية»؛ لكي يحولها إلى حزبٍ سياسي

---

(١) وذلك مثل النقباء: «سمير» رئيس سابق لمكتب أمن القطاع في «باتنة»، و«شرقي» رئيس سابق لمكتب أمن القطاع في «برج بوعريريج»، و«دحمان بن دحمان» رئيس سابق لمكتب أمن القطاع في «سطيف»، و«عبد الحميد خروفي»، و«لطفي» وغيرهم.

(٢) أؤكد هنا أن الحرب كانت ضد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وليست ضد الإسلاميين جُملةً. وسأعود لتفصيل هذا الموضوع لاحقًا.

(٣) كان نائب مدير سابق في «الأمن الداخلي» مكلفًا بالتحليل، وقد تم تهميشه بعد إزاحة الجنرال «بتشين»، بتهمة أنه كان مقرّبًا منه!

لمواجهة التأثير المتصاعِد لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وقد قَبِلَ الشيخ نحناح الاقتراح بإنشاء حزب «حماس» (الذي سيُصبح فيما بعد «حمس» أو «حركة مجتمع السلم»)[1]، وذاك برغم اعتراض نائبه الشيخ «محمد بوسليماني»؛ الذي رأى أن «السياسة تُدَنِّس الضمير»، وفضَّل البقاء على رأس «جمعية الإرشاد والإصلاح»، بعيدًا عن «دسائس السياسيين»[2].

لم نعِ وقتها أن خطة «الحفاظ» على الوطن، التي أُطلِقَت في ١٩٩٠م لتفادي وقوع البِلاد في أسْر «الظلامية»؛ ستُغرِق الجزائريين في أهوال حرب أهلية دموية.

إنشاء هيكل «غير قانوني» بداخل «مديرية الجاسوسية المضادة»

لم يعد العسكريون «أصحاب القرار» حريصين على العمل النفساني والتضليل الإعلامي فحسب؛ بل شرعوا، جَهَارًا نَهَارًا؛ في القيام بعمليات تميَّزت بخروجها الصارخ على القانون. وبعد وقتٍ قصيرٍ من حديثي معه في أواخر أكتوبر ١٩٩٠م؛ أنشأ «إسماعيل العماري» ما سُمّي: «شعبة حماية» داخل «المركز الرئيسي للعمليات». لم يكن لهذه البنية أي وجودٍ قانوني، ولم يكن منصوصًا عليها في هيكلة «مديرية الجاسوسية المضادة»، وذلك بالإضافة لافتقادها لمبررات الوجود، إذ أنّ مهمة حماية الشخصيات والممتلكات كانت منوطة بمصالح الأمن في «مصلحة الأمن الرئاسي»، و«مجموعة التدخُّل الخاصة»، و«المديرية العامة للأمن الوطني»، و«الدرَك الوطني».

وقد عُهد بـ «شعبة الحماية» هذه إلى الملازم «معاشو»، وكانت تشمل في البداية حوالي ثلاثين عنصرًا، وتتلقى أوامرها مباشرة من «إسماعيل العماري». وللتمويه

(١) وبتفحُّص أرشيف «قسم الاستعلام والأمن» من ١٩٩١ إلى ١٩٩٢م؛ اكتشفت أن الرائد «عبد الرحمن بن مرزوقة» كان مكلفًا أيضًا بالكتابة في مجلة تُصدرها «حماس»، وكان يتردد على مقرات الحزب في «المدنية». إذ كان بمثابة المستشار الخفي للشيخ «محفوظ نحناح».

(٢) سيتم اغتياله هو الآخر، للأسف؛ في يناير ١٩٩٤م بعد عملية اختطاف تبنّتها كلٌّ من «الجماعة الإسلامية المسلحة»، و«منظمة الشباب الجزائري الحر»؛ وهي سرية كوّنها «قسم الاستعلام والأمن» (راجع الفصل السابع). (بعد قراءة هذا الهامش؛ ألا يجد القارىء تشابهًا مع عمليّة خطف واغتيال الشيخ «الذهبي» في «مصر»، والتي سُمّيت الجماعة التي «ارتكبتها» إعلاميًّا بجماعة «التكفير والهجرة»؟ - الناشر)

على الأهداف الحقيقية لهذا الجهاز[1]، فإن رجاله (وكلهم ضباط صفٍ محنكون) كانوا مُعينين رسميًا كحُراس شخصيين، أوسائقين لدى الجنرالات «خالد نزار»[2]، و«العربي بلخير»، و«عبد المالك قنايزية» وغيرهم. لكنّهم كانوا يقومون أيضًا بحماية الشخصيات المقربة من الأجهزة الأمنية، وكذا العملاء الموثوقين في صفوف القضاء، وفي داخل الأحزاب السياسية[3].

وقد فُوِّضَتْ للملازم «معاشو» بعدها صلاحيات جديدة؛ إذ بات عناصر هذه الشعبة «الشبح»، من غير المعينين لحماية الشخصيات؛ حاضرين في كل مكان: في ميناء «الجزائر»، ومطار «الدار البيضاء»، والفنادق الضخمة بالعاصمة. كانت مهمتهم مراقبة الحاويات، وإدخال أشخاص وإخراجهم بدون أوراق هُوية من الميناء أو المطار، وحجز الغرف في الفنادق، ومرافقة «الزوار»[4]. كان هؤلاء الأفراد يعرضون تقاريرهم مباشرة على «مديرية الجاسوسية المضادة»، دون أن يخطروني أو الرائد «قطوشي». كنّا لا نفهم لأي غرضٍ أنشأ «إسماعين» هذا الجهاز؛ فكل الأنشطة المتعلقة بالمراقبة (حاويات، فنادق، زوار)، كان بإمكان مصالحنا الرسمية الاضطلاع بها.

---

(١) التي سيُشكل، ابتداء من مارس ١٩٩٢ م؛ مصدر إلهام لـ«سرايا الموت» التابعة لـ«المديرية المركزية لأمن الجيش». وسأعود إلى ذلك في الفصل السابع.

(٢) كان سائقه المساعد عيسى، واسمه الحقيقي «هنان بوعمر»؛ عضوًا قديمًا في «مصلحة المراقبة».

(٣) أمثال «عبد المالك السايح» المدعي العام في محكمة «الجزائر» العاصمة، و«أحمد مراني» أمين المخزن السابق في معهد «باستور» بمدينة «الجزائر» العاصمة، والإمام السابق الذي صار مسؤول لجنة الشؤون الاجتماعية في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». لقد كان «أحمد مراني» عميلًا للجنرال «توفيق»، ومدسوسًا على مجلس شورى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، كما أكد مخطط الجنرال «خالد نزار». وقد حصل «مراني» مقابل خدماته على فيلا في «عين البنيان»، على الشاطئ الغربي للجزائر العاصمة؛ وسيارة. وقد ظهر على شاشة التلفاز في يونيو ١٩٩١م، رفقة «بشير لفقيه» و«الهاشمي سحنوني»؛ لاستنكار ممارسات «عباسي مدني» و«علي بن حاج» واتهامهما بإثارة الفتنة، وهي التصريحات التي اتخذها الجنرالات ذريعة لإلقاء القبض على زعماء «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وقد عُيّن «مراني»، بعدها بشهر؛ مستشارًا لرئيس الحكومة الجديدة «سيد أحمد غزالي». وفي يناير ١٩٩٦م؛ كوفئ بحقيبة وزارة الشؤون الدينية في حكومة «أحمد أويحي» (تُرى كم «مرّاني» و«خرباوي» قد جال بخلدك، بعد أن عرفت كيفية اصطناعهم؟ - الناشر).

(٤) رجال أعمال لا يمرّون على مراقبة شرطة المطار أو الحدود، ومستشارون أجانب، ومبعوثون من طرف العقيد «محمود سواميس»، مسؤول «قسم الاستعلام والأمن» بباريس؛ وأفراد ذوو هُويّات لا ينبغي أن تُعرف رسميًا.

وكان الجواب، الذي لم أعرفه إلا متأخرًا؛ أن رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة»، بدعم من الجنرال «توفيق»؛ قد انتقى عناصر موثوقة تُطيع ما يُطلب منها دون تفكير؛ رجالٌ ينفذون المهمات الموكلة إليهم دون أي تردُد أو وخزٍ من ضمير! كان ضباط الصف هؤلاء أصحاب خلفيات ثقافية دون المتوسط ويتصرفون كالمرتزقة؛ كانوا مشدودين بإغراءات وترقيات وحسابات بالعملة الأجنبية. وسيلعب هذا الجهاز، أثناء سنوات الحرب التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي في يناير ١٩٩٢م؛ دورًا خطيرًا، سأعود إلى تفصيله لاحقًا.

إسلامي «مرتزق» في خدمة «الأمن العسكري»

أبدى المقدم «إسماعيل العماري»، منذ استلام وظيفته الجديدة على رأس «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ عزمه التدخل مباشرة ليس لاختراق الإسلاميين فحسب، ولكن لاستعمالهم والتلاعُب بهم. ولعل قضية «ب»، التي لم يُعلن عنها أبدًا، هي خير مثالٍ على ذلك. إذ سيُصبح هذا الإسلامي «مرتزقًا» عميلًا متعاونًا مع «مديرية الجاسوسية المضادة» (مع «إسماعين» حتى أكون دقيقًا)، في سعيه لتحسين مستواه الاجتماعي.

في يوليو ١٩٩٠م، رُفِعَ إليّ تقرير من الملازم «عبد المالك»، الذي كان يُغطي منطقة «الدار البيضاء»؛ عن نشاط أحد الإسلاميين ويُدعى «ب»، وهو أحد عناصر «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في شرق العاصمة، والذي كان مسؤولًا عن استيراد أجهزة الاتصالات اللاسلكية لصالح الإسلاميين في منطقة «برج الكيفان»؛ معقل جماعات «التكفير والهجرة».

وعند قراءة التقرير؛ لاحظت أن الاسم مألوفٌ. ثم تذكرت أنني خلال الفترة التي مكثتها نائبًا لـ«مديرية الجاسوسية المضادة» في «المندوبية العامة للتوثيق والأمن»، فبراير ١٩٩٠م؛ أُخطرت بواسطة مصلحة الاستخبارات الإيطالية بأن هذا الشخص اشترى سلاحًا من «إيطاليا» وحاول إدخاله «الجزائر». وحينما

طلبت فحص حالة «ب»، اتضح أن شكوكي في محلها؛ فأثناء تفتيش مسكنه ضبطنا سلاحًا ناريًّا ووثائق تورِّطُهُ (إيصالات شراء أسلحة، فواتير... إلخ)، وتُثِبت دوره على رأس شبكة تزويد بالأسلحة. وكانت «مصلحة الشرطة القضائية»، التابعة لـ«المديرية العامة للأمن الوطني»؛ تسعى هي أيضًا للقبض عليه في إطار تحقيق أُجري في سبتمبر ١٩٩٠م بشأن السيارات الفخمة المسروقة في الخارج؛ لأن «ب» كان يستخدم في تنقُّلاته سيارة «بيجو ٦٠٥» تايوان[1].

تطلَّب الأمر شهرًا من البحث والتقصّي؛ لجمع الأدلة وتكوين الملف القضائي. وفي بداية سبتمبر ١٩٩٠م، ألقت «الشرطة القضائية»، التابعة «للأمن العسكري»؛ القبض على «ب». وفي الوقت الذي تقرر لتقديم «ب» إلى المحاكمة، كان الجنرال «محمد بتشين»، رئيس «المندوبية العامة للتوثيق والأمن»؛ قد استقال من منصبه وأُعيد تنظيم الأجهزة الأمنية لإنشاء «قسم الاستعلام والأمن». وعندما عُيِّنَ «إسماعيل العماري» على رأس «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ تولّى قضية «ب» بنفسه. وبدلًا من تقديمه إلى المحاكمة، عرض عليه طيّ ملفه، والسماح له باستئناف نشاطه التجاري في «الاستيراد والتصدير» بأمان؛ مُقابِل التعاون مع «الأمن العسكري»، وهو ما قبِله «ب» بسهولة.

وعرفانًا بالجميل، أهدى «ب» سيارةً من نوع «سيتروين بي إكس» بُنِّية اللون لـ«إسماعيل العماري»، وكانت أول سيارة مصفحة يملكها ضابط جزائري. كان «ب» سخيًّا لدرجة «إعارة» سيارته «بيجو ٦٠٥» لضباط «الأمن العسكري»، سواءً للقيام بمهام محدودة أو تلبية لاحتياجاتهم الخاصة؛ وذلك بدءًا من يناير ١٩٩١م. وقد أبْلَغتُ وقتها النقيب «عمر مرابط»، رئيس ديوان «إسماعين»؛ والرائد «عمار قطوشي» برفضي لهذه التصرفات. إذ تأكدت حينها فقط بأن «ب» قد جُنِّد بالفعل

---

(١) تشير لفظة «تايوان»، في العامية الجزائرية، إلى كل المنتجات المزيفة أو المزورة. وسيارات «تايوان»، هي في أغلب الأحيان سيارات مسروقة من أوروبا؛ يتم تغيير معالمها وإدخالها إلى الجزائر بأوراق مزورة. وتنشط الشبكات التي تستوردها بفضل الرشاوى التي تنخر الجمارك الجزائرية والإدارة الحكومية.

لحساب رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة». لم أكن موافقًا على قيام «إسماعين» بالتفاوض مع أشخاص تحوم حولهم الشكوك، لاستعمالهم كعملاء؛ بدلًا من ترك العدالة تأخذ مجراها، لينال كلٌّ جزاء ما ارتكبه. وبالطبع لم أتلقّ أي ردّ على احتجاجي السالف.

لقد أضحت نوايا «أصحاب القرار»، في نهاية ١٩٩٠م؛ واضحة، فلمواجهة الاحتجاجات؛ كان لا بد من تحييد واستعمال القيادات، إما باستمالتهم سياسيًّا[1]، وإما بإثرائهم بالمتاجِر والشركات والصفقات التجارية[2]. وسأعود للحديث عن شبكات المصالح التي أنشأها «إسماعيل العماري»، عندما أتناول، في الفصل السادس؛ المرحلة التي سبقت تكوين «الجماعة الإسلامية المسلحة».

(١) مثل حالات كل من «الساسي لعموري»، و«محفوظ نحناح»، و«سعيد قشي».

(٢) أمثال «سرار» في «سطيف»، «زبدة بن عزوز» و«أحمد مرّاح».

(٣)

«الأمن العسكري» يسيطر على الجماعات الإسلامية المتشددة (١٩٩١م)

كنت شاهدًا مباشرًا على ما حدث في الشهور الأولى من عام ١٩٩١م؛ حين تبلورت رغبة «أصحاب القرار» في استخدام الإسلاميين المتطرفين، للتشويش على «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وإفقادها مصداقيتها على الساحة الوطنية. كان ذلك استمرارًا وتطويرًا لإستراتيجية أُعدَّت مُسبقًا؛ بحيث باتت كوادر «الحركة الإسلامية الجزائرية-MIA»، التي تكوّنت في بداية الثمانينات؛ والمعروفة بـ«البويعليين»، هي الهدف الأول في هذه الإستراتيجية.

كيف أحيت أجهزة الأمن «الحركة الإسلامية المسلحة»؟

أنشأ «مصطفى بويعلي» «الحركة الإسلامية الجزائرية»[1] عام ١٩٨٢م. كان «بويعلي» من قُدامى مُجاهدي حرب التحرير، ثم مسؤولًا عن الصحة والأمن في «الشركة الوطنية لصناعة الأجهزة الكهربائية» بمدينة «العاشور». كان حانقًا على انحراف النظام نحو الشمولية. ونتيجة تحرُّش «الأمن العسكري» به بسبب آرائه السياسية؛ فقد انتقل للعمل السري بإنشاء حركة مسلحة جنوب غرب «الجزائر» العاصمة، وذلك بنواةٍ تضم حوالي ثلاثين رجلا[2]. وقد كانت هذه الحركة كابوسًا

(١) أُعيد تسمية الحركة في عام ١٩٨٦م، لتصبح: «الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة».

(٢) من بينهم «عبد القادر شبوطي»، و«عز الدين بعة»، و«أحمد مرّاح»، و«ملياني منصوري».

اصطلاه كلٌّ من «الدرك الوطني» و«الجيش الوطني الشعبي»، قرابة خمس سنوات كاملة. وفي ٣ يناير ١٩٨٧م؛ لقي «مصطفى بويعلي» مصرعه نتيجة وشاية، واعتُقِلَ معظم رفقائه وحوكموا، في السنة نفسها؛ بمحكمة أمن الدولة بـ«المدية»، حيث تراوحت أحكامهم بين الإعدام والسجن المؤبد. وذلك قبل أن يشملهم العفو العام الذي أصدره الرئيس «الشاذلي بن جديد» في أواخر عام ١٩٨٩م؛ حين بدأ الانفتاح الديمُقراطي.

كان إنشاء «الحركة الإسلامية الجزائرية» وقتها، تعبيرًا عن الاحتجاج الذي لم يجد قناةً سياسية للإفصاح عن وجهة نظر مختلفة داخل «جبهة التحرير الوطني»[1]، إذ لم يكن أمام المعارضين سوى اللجوء للعنف، لتسجيل مواقفهم السياسية المخالفة للسلطة.

وفي خريف ١٩٨٩م، مع بداية الانفتاح الديمُقراطي من أعلى؛ قرر الجنرال «محمد بتشين» رئيس جهاز «الأمن العسكري»، استخدام «البويعليين» المسجونين للتحكُّم في الفريق الأكثر استعصاءً على المراقبة والسيطرة في رقعة الشطرنج السياسية الجديدة؛ الإسلاميين. لذا فتح ضباط «الأمن العسكري» قنوات اتصال مع رفاق «مصطفى بويعلي» من المسجونين[2]. وقد نجحت عملية تجنيد «البويعليين» بهدف

(١) سبقه «جبهة القوى الاشتراكية» لـ«حسين آيت أحمد»، أحد القادة التاريخيين لحرب التحرير، والذي رفض هيمنة جبهة التحرير كحزب وحيد عام ١٩٦٣م.

(٢) اضطلع بهذه المهمة الروّاد: «عبد الرحمن بن مرزوقة»، و«محمود سواميس»، و«عبد القادر حداد» المدعو «عبد الرحمن النمر». وقد شغل الضباط الثلاثة مناصب هامّة تحت إشراف «بتشين»: عوض الرائد «عبد الرحمن بن مرزوقة» في مارس ١٩٨٨م الرائد «شفيق» في منصب نائب رئيس «مديرية الأمن الداخلي»، وشغل الرائد «عبد القادر حداد» منصب رئيس «قسم مكافحة التدخل»، وكان عمليًّا مساعدًا لـ«بتشين»؛ وكان الرائد «محمود سواميس» رئيسًا لـ«مصلحة البحث».

استباقيٌّ وحيد؛ هو استخدامهم لاحقًا للسيطرة على التيارات الراديكالية[1] في الحركة الإسلامية.

لقد تطلب الأمر إخراجهم أولًا من السجن. كان الجنرال «العربي بلخير» وعصبته[2] قد ألحوا على الرئيس «الشاذلي بن جديد»، لإعلان عفو عام يشمل الإسلاميين وجلاديهم. يشمل في الوقت نفسه ضباط «الأمن العسكري» الذين مارسوا التعذيب الوحشي على نطاق واسع في حق الشباب الموقوفين، إثر أحداث أكتوبر ١٩٨٨م[3]. ولقد تحقق مرادهما في أول نوفمبر ١٩٨٩م؛ فغسل العفو الشامل كل المُذنبين من جرائمهم، سواء الإسلاميون من جماعة «بويعلي» المسلحة، أو جلَّادو أكتوبر ١٩٨٨م؛ وسقط نهائيًا حق ملاحقتهم قضائيًّا.

وهكذا، وَجَدَ قُدامى «البويعليين»، خصوصًا المنتشرين في منطقة «المتيجة»؛ أنفسهم أحرارًا في ٢٩ يوليو ١٩٩٠م[4]. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، قرّر «توفيق» و«إسماعين»، الرئيسان الجديدان «للأمن العسكري» (الذي أصبح «قسم الاستعلام والأمن»)؛ استخدام «البويعليين» لتحقيق أهداف أكثر «قذارة». فلم يعُد الأمر

---

(١) تأكدت فعليًّا من وجود تلك الاتصالات، سنة ١٩٩١م؛ عن طريق الرائد «عمار قطوشي» (وكذا بواسطة بعض ضباط «مصلحة البحث» العاملين تحت إمرتي، والذين كانوا تابعين للرائد «سواميس» بين ١٩٨٨ - ١٩٨٩م، قبل تعيينه في روما). ومنذ مارس ١٩٩١م؛ استقرت «مصلحة البحث والتحليل» في «مركز عنتر» في «بن عكنون»، حيث يوجد مقر «المركز الرئيس للعمليات» و«مصلحة الشرطة القضائية». ولكون مكتبي محاذيًا لمكتب الرائد «عمار»، فقد كانت لي عدة أحاديث معه بسبب المهام التي كُنّا نقوم بها معًا؛ إذ كانت «مصلحة البحث والتحليل» تتحكم في مصادر جمع المعلومات، في حين يعمل «المركز الرئيس للعمليات» بمقتضى أوامر «قسم الاستعلام والأمن». كما أكد «أحمد مرّاح»، وهو ملازم سابق لدى «بويعلي»؛ حدوث هذه الاتصالات، وذلك في كتابه «قضية بويعلي»؛ الذي نُشر في الجزائر لحساب المؤلف في أبريل عام ٢٠٠٠م.

(٢) ومن بينهم الجنرال «خالد نزار» و«حسن بن جلطي».

(٣) وبالطبع شمل العفو كل المسؤولين عن القمع الذي أدى لوفاة بعض المتظاهرين، وعلى رأس هؤلاء «العربي بلخير» و«خالد نزار» نفساهما. وللمزيد من الإيضاح حول هذه الأحداث الأليمة؛ أدعو القارئ للرجوع إلى «الكتاب الأسود»، حول أحداث أكتوبر ١٩٨٨م؛ والمنشور بواسطة «الهيئة الوطنية المناهضة للتعذيب»:
Comité National Contre la Torture, Cahier noir d'Octobre, Entreprise nationale des arts graphiques, Alger, 1989.

(٤) سبعة أشهر من إطلاق السراح المشروط، كانت ضرورية لإقناع من لا يزال «يقاوم» منهم بالتعاون مع النظام، في حين أفرج عن كل الإسلاميين الآخرين منذ نوفمبر ١٩٨٩م.

يقتصر على استخدامهم لاختراق الجماعات الإسلامية المتطرفة، والسيطرة عليها فحسب؛ بل بعث «الحركة الإسلامية الجزائرية» من جديد تحت اسم: «الحركة الإسلامية المسلحة»[1]، وخلْق جماعة مسلحة «مزيفة»، بهدف تقويض مصداقية «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

كان احتواء قادة هذه الحركة هو أحد الخيارات المطروحة، وخاصة: «شبّوطي»، و«بعّة»، و«مرّاح». كان «عبد القادر شبوطي» خطيبًا مفوّهًا، وكانت خطبه النارية ضد «النظام الفاسد» محل اهتمام الكثيرين ممن جذبهم خطابه. وقد حظي «شبوطي»، الذي أعلن نفسه «زعيمًا»؛ بتعاطُف كبير من كل سكان «التيتري»[2]. وبالنسبة لـ«عزالدين بعّة»، فقد احتفظ بشبكة قوية في «المتيجة». أمّا «مثقف» التنظيم «أحمد مرّاح»، فقد امتد تأثيره حتى مناطق القبائل.

وابتداءً من صيف ١٩٩٠م، كان «أحمد مرّاح» الوحيد بين هؤلاء الثلاثة الذي يظهر مع مسؤولي «الأمن العسكري»، ويلفت الانتباه بتردُّده على «إسماعيل العماري» و«عمار قطوشي». كانت زياراته المتعددة تتم علانية، لصرف شكوك قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»[3] عن«عبد القادر شبوطي»، الذي استُخدم هو الآخر بغير علمه في الغالب؛ فقد كان أكثرُ المقربين منه، ومنهم سائقه الخاص؛ ممن تظاهروا بالهروب من الجيش، لكنهم ظلوا على تعاونهم مع أجهزة الأمن.

---

(١) في بداية ١٩٩١م، كان «المركز الرئيس للعمليات» لا يزال يدرس مسألة تسمية «ح.إ.ج»: «الحركة الإسلامية الجزائرية»، والتي يقابلها بالفرنسية: «MIA». وبعد إجراء بعض التعديلات على تنظيم «بويعلي» في أروقة «قسم الاستعلام والأمن»؛ تحول من «ح.إ.ج؛ الحركة الإسلامية الجزائرية MIA»، إلى «ح.إ.ج.م؛ الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة MIAA»، ثم إلى «MIA» أي «الحركة الإسلامية المسلحة»، حيث حول حرف «A» الفرنسي من «الجزائرية» إلى «المسلحة» . وقد كَلَّف رئيس «قسم الاستعلام والأمن» كلًا من «أحمد مرّاح»، ونقيب من «قسم الاستعلام والأمن» يُدعى «طارق»؛ بنشر مقالات أسبوعية في جريدة «ألجيري أكتواليتي»، التي كانت تمثل لسان حال «أصحاب القرار»؛ لتُعيد إحياء ذكرى «ح.إ.ج» لتخويف المواطنين من «الخطر الإسلامي» الذي يتشكل في الأفق، وترسيخ وجود جناح راديكالي للجبهة جاهز للجوء إلى العمل المسلح، في حال فشل إستراتيجية صناديق الاقتراع في الوصول بهم إلى السلطة.

(٢) وهي النواحي المحاذية لـ«المتيجة»، والتي تمتد نحو الجنوب الغربي وتشمل «المدية»، و«قصر البخاري».

(٣) كان يعلم أن أمره قد افتضح، ولم يكن يخفي عداءه للإسلاميين.

استمرّت الاتصالات غير الرسمية بين «قسم الاستعلام والأمن» وهؤلاء الثلاثة؛ سواء مباشرة كما هو حال «أحمد مرّاح» الذي قَبِل التعاون بدون مواربة، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة عملاء وعلاقات مع أشخاص «موثوقين». وقد تولى أحد ضباط الصف التابعين لـ«مركز البحث والتحقيق» بـ«البليدة»، بعد تظاهره بالفرار من الجيش؛ مراقبة «عزالدين بعّة». في حين كان «خالد بوشمال»[1] هو حلقة الوصل مع «عبد القادر شبوطي» منذ أوائل عام ١٩٩١م. كان «بوشمال» من رجال «الأمن العسكري» الذين انقلبوا لسياسيين بعد التحول الديمُقراطي، عام ١٩٨٩م؛ بهدف اختراق الأحزاب السياسية التي لم تكن قد اختُرِقَت بواسطة «قسم الاستعلام والأمن»، مثل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، و«جبهة القوى الاشتراكية».

في أوائل ١٩٩١م، لم يكن عدد أعضاء «الحركة الإسلامية المسلحة» يتجاوز العشرين فردًا. لكن بتشجيع من «إسماعين» وزبانيته، أخذ «البويعليون» القُدامى يجوبون البلاد طولًا وعرضًا لتجنيد الإسلاميين المتطرفين، خاصة «المجاهدين الأفغان» الذين عادوا لتوهم إلى «الجزائر»، بالإضافة للمتشددين أنصار الدولة الإسلامية، وبعض الساخطين على النظام، والمحرومين المهمشين من الطبقات الدُنيا، بل وبعض أصحاب السوابق الذين «تحوّلوا» إلى الأصولية؛ بتأثير الخطاب الذي يدعو إلى تمجيد الأخلاق الإسلامية والعدالة والتكافُل الاجتماعي.

سيارات «قسم الاستعلام والأمن» تحت تصرُّف الإسلاميين المتطرفين!

واعتبارًا من أوائل ١٩٩١م؛ تزايد التعاون بين المخابرات وقادة «الحركة الإسلامية المسلحة» بشكل ملحوظ. وطلب مني العقيد «إسماعيل العماري» أن أضع تحت تصرفهم أربع من سيارات «مصلحة البحث والتحليل»، من نوع «رينو ٩»؛ بحجة أن منحهم سيارات «فيات ريجاتا» جديدة سوف يلفت الانتباه إليهم. وقد

---

(١) كان رئيسًا لمجلس بلدية «رايس حميدو» ونائب «كمال قمازي»؛ العضو النافذ في قيادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في المجلس البلدي لبلدية «الجزائر» العاصمة.

أفهمني أن هذه السيارات مُجهّزة بآلات تنصُّت ومراقبة تمكننا من متابعة تحرُّكاتهم واتصالاتهم، فضلًا عن التعرُّف على «المتطرفين» الإسلاميين القابلين للاستمالة و«الاسترجاع». وبالفعل صدّقته، ولم أكتشف إلا بعد حين؛ أن تشجيع الإسلاميين المتطرفين على العمل المسلح استهدف إقناع الرأي العام بتبني الإسلاميين للعنف، لتبرير قمعهم؛ وحظر نشاط «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» لاحقًا. وبرغم وضع تلك السيارات تحت تصرُّف قادة «الحركة الإسلامية المسلحة»، إلا أنها ظلت تابعة لـ«المركز الرئيس للعمليات» في أمور الصيانة والإصلاح، والتزوّد بالوقود. وقد استُبدِلَت وثائقها العسكرية، بأخرى مدنية «مزورة» صادرة عن ولايتَي «الجزائر» و«تيزي وزو». لقد خدمتني هذه المبادرة بحصولي على سيارات جديدة من نوع «فيات ريجاتا» و«فيات أونو»، بدل السيّارات الأربع القديمة «رينو٩»، والتي كنت أشكو من «ترهُّلها».

السيارة «رينو ٩» الرمادية التي كان يستخدمها الملازم أول «سفيان لحلوح»، وُضِعَتْ تحت تصرُّف «عبد القادر شبوطي»[١]، وهو ما مَكّنَنَا، بفضل إفادات سائقه، ومن الأجهزة التقنية، وموصلات الصوت المثبتة داخل السيارة؛ من متابعة جولاته في «تبسة»، و«البرواقية»، و«غليزان»، و«قصر البخاري»، ومعرفة كل من زارهم. وقد أمست كل الاتصالات التي أجراها مسجلة في ملف خاص[٢]. مكنتنا المتابعة اليومية للملف وتحديثه من معرفة بؤر التمرُّد التي كانت قيد التكوين بواسطة «الحركة الإسلامية المسلحة»، وفرز المتشددين من عناصرها، ممن كانوا على درجة

---

(١) وكان «خالد بوشمال» هو الوسيط في ذلك.

(٢) لهذا كنت أعتبر جماعة «عبد القادر شبوطي» تعمل لحساب «قسم الاستعلام والأمن»، حتى وإن لم تكن العلاقة مباشرة. ورغم أن ضباطًا منشقين، أمثال «أحمد شوشان»؛ أكدوا لي فيما بعد ـ ٢٠٠١، ٢٠٠٢م ـ بأن «شبوطي» ذاته لم «يعمل» أبدًا لحساب المخابرات عن قصد. وبما أني كنت المسئول عن منح السيارات والبطاقات الرمادية لمسؤولي «الحركة الإسلامية المسلحة»، وكانت تحت يدي تقارير حول «المهام» الموكولة إليها، بعد إعادة هيكلتها لتصبح «الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ ومن ثمّ فليس أمامي سوى افتراضين: إما أن «عبد القادر شبوطي»، الذي لم ينتمِ إلى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» كحزب سياسي؛ كان يعرف جيدًا كيف يخفي أوراقه ويتعاون في الوقت نفسه بمحضِ إرادته (على نحو ما فعل «أحمد مرّاح» مثلًا)، وإما أنه استُخدِم بواسطة «الأمن العسكري» بغير أن يُدرِك ذلك؛ ظنًا منه أنه يعمل لأجل «القضية الإسلامية»؛ في حين كان في حقيقة الأمر ينفذ تعليمات «إسماعيل العماري».

من «المرونة» تسمح باستمالتهم. لقد كُنَّا في «المركز الرئيس للعمليات» نتندر برجال «الدرك الوطني» الذين انطلت عليهم خدعة الأوراق المزورة،[1] أثناء فحص أوراق السيارات على الطرق؛ تلك الأوراق التي مكّنت «إرهابيينا» من التنقُّل بحرية.

أما السيارة الزرقاء التي كان يستعملها النقيب «بوعلام»، فأُعطيت لأحد رجالنا المسرَّبين؛ العريف «تُوّام» من «مركز البحث والتحقيق» بـ«البليدة»، والذي تظاهر بكونه فارًّا من الجيش؛ فتمكن من التقرُّب من «سعيد مخلوفي»، الذي كان ملازمًا أول سابقًا في المحافظة السياسية للجيش، لكنَّهُ طُرد من «الجيش الوطني الشعبي» عام ١٩٨٦م أو ١٩٨٧م بسبب أفكاره الدينية وتعاطفه مع «البويعليين» وقتها. ويَرِد اسمه ضمن قائمة القادة الخمسة عشر المؤسسين لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والتي قُدِّمَت لوزارة الداخلية في مارس ١٩٨٩م؛ لطلب الترخيص. كان «مخلوفي» ينتمي للاتجاه السلفي داخل الحزب، ومسؤولًا عن صحيفة «المنقذ» لسان حال «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وهو من حرّر كُتيِّب «العصيان المدني» (نُشر في فبراير ١٩٩١م)، الذي سيلعب دورًا هامًّا أثناء الإضراب الشهير الذي قامت به «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» عام ١٩٩١م[2].

كان وجود «سعيد مخلوفي» (المستعمل دون علمه) في صفوف «الحركة الإسلامية المسلحة»، مُهمًّا لـ«قسم الاستعلام والأمن»؛ إذ سيُسهِم لاحقًا في تأكيد دعاوى النظام بأن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» تقف وراء العنف المسلح؛ خروجًا على القانون، وتهديدًا لمؤسسات الجمهورية، وسعيًا للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح. وقد أفدنا من تخصيص سيارة لأحد المقربين من «سعيد مخلوفي» معلوماتٍ ثمينة جدًّا[3].

---

(١) التي كنت أمنحها في «الجزائر» العاصمة، ويصدرها الرائد «رشيد» في «تيزي وزو».

(٢) راجع الفصل التالي.

(٣) خصوصًا تحديد مخابئ هذه الجماعة في «البليدة»، و«الشريعة»، و«بوفاريك»، و«الحراش» (حيث يملك «مخلوفي» سكنًا بالحي الديبلوماسي)، و«عين طاية»، و«برج الكيفان».

أُعطيت السيارتان الرماديتان الأخريان لـ«أحمد مرّاح»؛ الذي كان يتلقى تعليماته من «إسماعيل العماري» شخصيًّا، ويوجهه الرائد «عمار قطوشي» عندما يتعلق الأمر بالعمليات، أو النقيب «عمر مرابط» عند تسليم وثيقة أو معلومة[1].

غير أن علاقة «مرّاح» بكل من «شبوطي» و«مخلوفي» و«بعّة» و«منصوري» كانت سطحية، برغم كونهم رفاق كفاح في صفوف «الحركة الإسلامية الجزائرية» لـ«بويعلي» (باستثناء «سعيد مخلوفي»)، كما تعرضوا جميعًا لإيذاء السلطة؛ إلا أنّ الاحتراز وعدم الثقة كانا سيد الموقف. لقد كان لكل منهم تصوره الخاص لطريقة الكفاح المسلح. فـ«ملياني منصوري»، مثلًا؛ كان يريد دائمًا العمل مُنفردًا، فيجند رجاله من أفراد عائلته ومحيطه المباشر، وهو الأمر الذي عَقَّدَ المسألة بالنسبة إلينا[2].

---

(١) لقد أكد «أحمد مرّاح» بعد ذلك بإحدى عشرة سنة، كيف تم توجيه وتحويل «البويعليين»، بواسطة «قسم الاستعلام والأمن»؛ وذلك بعد الحديث المتلفز الذي أجريته يوم ١ أغسطس ٢٠٠١م في برنامج «بلا حدود» لقناة «الجزيرة». إذ قام مرّاح بدوره بإجراء حوار مع «لو كوتيديان دورون Le Qotidien d'Oran» في ٢٠ أغسطس ٢٠٠١م؛ فأكد أهم ما ورد في أقوالي، بتفصيل لم أستطعه بسبب قصر وقت البرنامج؛ حيث قال: لقد قام «الأمن العسكري» بالتخطيط للإرهاب باستعمال الإسلاميين، بمن فيهم أنا نفسي منذ ١٩٨٩م، وذلك بهدف تقويض المسار الديمقراطي. وذكر عملية «قمار» في نوفمبر ١٩٩١م كدليل على ذلك، وإطلاق سراح «شبوطي» و«منصوري ملياني» وآخرين، في ٢٩ يوليو ١٩٩٠م؛ غداة الفوز الساحق الذي حققته «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الانتخابات البلدية. وأضاف قائلًا: كان «سمراوي» على علم بذلك بحكم عمله، ونتيجة حادث وقع لي مع رجال الشرطة أثناء إحدى مهامي عام ١٩٩١، وعرف أن شخصًا ينتمي إلى «البويعليين» خُص بسيارة من نوع «رينو٩» رمادية، ثم خص بثانية، قبل أن يخص بواحدة أخرى مماثلة مسجلة في «تيزي وزو»، باسمي الشخصي؛ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩٠م. ومن أجل الحصول على السيارة مع بطاقتها التي تحمل اسمي -يواصل «مرّاح»- اخترت مدينة «تيزي وزو» لغياب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في مكاتب هذه الولاية، التي كان أغلبيتها من «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»؛ لتجنب مخاطرة اكتشاف الأمر.

ولإدراكي لطرق عمل «قسم الاستعلام والأمن»؛ أستطيع الجزم بأن الجنرالين «توفيق» و«إسماعين» لم يكن بإمكانهما المخاطرة بالرد المباشر على تصريحاتي في قناة «الجزيرة»، فكلفا ناطقًا باسمهما للقيام بذلك نيابة عنهما؛ لتقويض مصداقيتي. وقد أدى «مرّاح» ما عليه حسب طبخة «قسم الاستعلام والأمن» المجربة، والتي تمتزج فيها الحقيقة بالكذب (الاعتراف بشكل عام بالتوجيه والتحكم الذي كان يلعبه «قسم الاستعلام والأمن»، خاصة فيما يتعلق بكوني قد خرجت من الجيش بسبب استدعائي للعودة إلى «الجزائر»، وبالتالي فـ«وشايتي» بالجنرالات ما هي إلا نتيجة «حزني وخيبة أملي» المزعومة).

(٢) ولكن ليس بالنسبة لرئيس «مديرية الجاسوسية المضادة، فإستراتيجيته كانت مبنية على استغلال الشقاق بين المسؤولين الإسلاميين؛ لتشتيتهم وتفتيت صفوفهم.

الجيش يبني المخابئ «لإرهابيي» المستقبل

في المرحلة الأولى[1]؛ كانت المهمة التي كُلّف بها «أحمد مرّاح» هي تنظيم حركة تمرُّد مسلحة في شرق «الجزائر» ومنطقة القبائل، وتجنيد الشبان الإسلاميين والدفع بهم إلى «فوهة المدفع». وقد كنتُ أجهل ذلك تمامًا حتى وقعت حادثة بدت لي في غاية الغرابة.

ففي إحدى ليالي يوليو ١٩٩١م، قام الرائد «عمار قطوشي»، برفقة «أحمد مرّاح» وفرقة من «مجموعة التدخل الخاصة»؛ بتمشيط ناحية «أعمر» بولاية «بومرداس»، على بُعد حوالي خمسين كيلو مترًا من العاصمة؛ أو على الأقل هذا ما أخبرني به قبل ذهابه. لكن في اليوم التالي أخبرني ملازم في «مجموعة التدخل الخاصة»، كان من طلابي أثناء فترة تدريبه؛ بعدم ارتياحه لرؤية شخص مدني ملتحٍ -يقصد «أحمد مرّاح»- في مخيم «الجيش الوطني الشعبي». وكشف لي أن فرقة «مجموعة التدخل الخاصة» المرافقة للرائد «قطوشي»، كانت على موعد مع كتيبة من «الجيش الوطني الشعبي» مُكلفة بحفر بعض «المخابئ»، رغم الظلام الحالك[2].

كان وراء الأكمة ما وراءها. فأقوال الرائد «عمار» كانت تُناقِض كلام ضابط «مجموعة التدخُّل الخاصة»؛ فعمليات التمشيط لا علاقة لها بحفر «المخابئ» (ملاجئ تحت الأرض). ولأني لم أفهم شيئًا على الإطلاق؛ فقد طلبت بكل سذاجة من «عمار» أن يوضح ما استعصى عليّ فهمه وقتها. وحسب روايته؛ كانت عملية مشتركة مع الجيش، وسيتحتم على فرقة الهندسة العسكرية مواصلة عملها لعدة أيام متتالية؛ حتى تطرد كل الإسلاميين من الناحية. وأضاف أن وجود «مرّاح» سببه معرفته الجيدة بالمنطقة، حيث كانت ملجأ لـ«البويعليين» في الثمانينات.

---

(١) وحتى تاريخ نقلي من فرع «البحث والتحليل»، في يوليو ١٩٩٢م.

(٢) لم يكن يوجد سوى كشاف واحد لإضاءة المنطقة!

كان ذلك كافيًا وقتها لتبديد شكوكي. ففكرة قيام نظام على «الطريقة الإيرانية»، كما ادّعى رؤساؤنا؛ كانت قد استحوذت علينا جميعًا. كنت بعيدًا جدًّا عن إدراك الحقيقة، التي لم تتجلّ لي إلا بعد مُدَّة طويلة؛ فالرائد «عمار»، بتواطؤ «مرّاح»؛ كانا يُعِدَّان لحركة التمرُّد الإسلامية المزيفة في جبال القبائل! كان جنود الهندسة العسكرية يُعدِّون المخابئ لإرهابيي المستقبل. كُنَّا حينها في يوليو ١٩٩١م، أي قبل توقيف المسار الانتخابي بمدة طويلة.

أثناء تلك الفترة العجيبة؛ اعترضتني أمورٌ غريبة من هذا النوع. وقد صدمتني وقتها دون أن أدرك بأنها تتفق مع مخطط استخدام وتوجيه العنف «الإسلامي» من المسؤولين في أعلى هرم السلطة. وأستطيع أن أذكر الكثير من الحالات، غير أني سأقتصر على حالتين بالغتي الدلالة في هذا الخصوص.

إسلاميون منشقون، وعملاء مزدوجون

أثناء عملي كرئيس لقسم البحث بـ«مديرية الجاسوسية المضادة»، كان الملف الأكثر أهمية لديّ هو المتعلق بمتابعة «تنظيم التكفير والهجرة»؛ الذي سبق أن تحدثت عنه. تكوّن هذا التنظيم أواخر الثمانينات، وكان نشاطه محدودًا. وفي مارس ١٩٩٠م، كان يضم حوالي مائة فرد ينتشرون خاصة في ناحية «برج الكيفان»، وحي «بلوزداد»، و«القبة»[1]. ويتميز أتباع هذا التنظيم بخطاب عنيف «يُكفِّر» كل من لا ينتمي لمذهبهم.

أعضاء «تنظيم التكفير والهجرة» هم غالبًا من العائدين من أفغانستان؛ يدعون إلى إسلام راديكالي رافض لكل ما يُخالف الأخلاق الإسلامية - حسب فهمهم- فهو يدخل في عداد المحرمات والمحظورات: فيحرُم على الفتيات الذهاب إلى المدارس، ويحرم على النساء الخروج بدون حجاب وبدون محرم، وكذا تحرُم مشاهدة التليفزيون، وحضور الحفلات الموسيقية، بل نصَّب بعض أعضاء هذه الجماعة

---

(١) وهو الحي الذي يسكن فيه «علي بن حاج».

أنفسهم كقضاة للتأكُّد من علاقات الأزواج الشبان، ووصل بهم الأمر لقطع إرسال الهوائيات الخاصة باستقبال القنوات الفضائية فوق أسطُح العمارات السكنية.

لم تكن توجد أية علاقة تنظيمية بين «جماعة التكفير والهجرة» و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والتي كان التكفيريون يعترضون على مشاركتها السياسية؛ فالديمُقراطية عندهم مفهومٌ مستوردٌ من الغرب، وبالتالي يجب استبدالها بمجلس شورى. والحكومة الجزائرية غير شرعيّة؛ لأنها تحكم البلاد بقوانين «غربية»، وليس بالشريعة الإسلامية. ومن هنا، كان اختلافهم مع تيار «الجزأرة»؛ وهو الصراع الذي حاول النظام استغلاله لإذكاء الخلاف بين الإسلاميين. وبدلًا من العمل على تحييد هذا التنظيم - وقد توفرت لنا الوسائل لتحقيق ذلك - فضَّل أصحاب القرار اختراقه وتشجيعه؛ لتُنسب أفعاله المتطرفة لاحقًا إلى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

تكفل بهذا الملف ثلاثة من ضباطي الذين تمكنوا، بفضل شبكة من المخبرين الأكفاء؛ من معرفة هيكل التنظيم جيدًا، ومراقبة كل حركاته وسكناته. وفي أواخر عام ١٩٩٠م، عندما تلقينا التعليمات بأولوية متابعة الحركات الإسلامية، ولاحظنا أن أتباع «تنظيم التكفير والهجرة» أصبحوا أكثر عدوانية تجاه السلطة[١]؛ حينها أطلقت التسمية الرمزية على الملف «الساخن» الذي صُنِّفَ «سري للغاية»؛ بحيث لم يعد الاطلاع عليه مسموحًا لمن لا يشتغل به؛ وذلك لكونه يحتوي على معلومات حساسة جدًّا: تقارير العملاء، والرقابة والتنصُّت.

تميز هذا التنظيم «التكفيري» بتقسيم العمل بين المسؤولين والمنفذين. يعمل المسؤولون في الكواليس؛ فيجتمعون سرًّا في أماكن خاصة، أو في مصليات صغيرة[٢]. أما النشاط الحركي فقد كان منوطًا به أعضاء ثانويون، ممن أبدوا حماسة ليصنعوا لأنفسهم شهرة في أحيائهم؛ طمعًا بخلافة رؤسائهم يومًا ما!

---

(١) خطبهم النارية، ودعوتهم لتجنيد الشباب، وتدريباتهم شبه العسكرية على الشواطئ الساحلية الشرقية.

(٢) تعرفنا في «الجزائر» العاصمة وضواحيها على حوالي عشرين مكانًا؛ يحتمل أنها كانت مقرًّا لمثل هذه الاجتماعات.

من بين العناصر التي تميزت بحركية عالية، الأخوان «بودشيش»؛ اللذان فرضا قانونهما الخاص على سكان بعض الأحياء الشعبية في العاصمة. فكانا يُرغمان النساء على ارتداء الحجاب، والشباب على أداء الصلاة، بل ويفرضان غلق الحانات وقاعات الألعاب واللهو، ويمنعون التلفاز وهوائيات استقبال القنوات الفضائية، ويحظرون الاختلاط وذهاب الفتيات إلى المدارس... إلخ. وقد شكلت هذه «الأسْلمة» القسرية فعلًا مناهضًا للنظام الجمهوري، وكانت بالنسبة لي تصرُّفًا صادمًا في ظل ديمُقراطيتنا الوليدة. ورغم ذلك، فإن المصلحة التي أُشرف عليها لم تُقدِم على أي رد فعل إزاء تلك التصرفات؛ فقد كنت أرى، طبقًا للقانون؛ أن الشرطة والدرك هما المنوطان بفرض احترام قوانين الجمهورية، وليس «الأمن العسكري»؛ المعني بالاستخبارات فقط. كانت تلك سذاجة مني بكل تأكيد؛ فقد لقي قراري ترحابًا من «إسماعيل العماري»، الذي كان لا يدخر وسعًا في سبيل تأزيم الوضع.

وفي ربيع ١٩٩١م، تجمعت لديّ أدلة قاطعة ضد أكبر الأخوين «بودشيش»؛ فقد كان يُرهِب السكان، ويتنقّل مُتشقًا سيفًا، ويشارك في تدريبات شبه عسكرية[١]، بل ويصنع قنابلَ بدائيّةً حصلتُ على نموذج منها بواسطة عميل داخل التنظيم، كان مُتصلًا بالنقيب «فاروق شطيبي».

كان الرجل مُصنَّفًا لدينا باعتباره «إسلامي خطير جدًا»، وحين بدأت فترة الحصار في يونيو ١٩٩١م؛ اعتقله «المركز الرئيس للعمليات» مع حوالي العشرين من رفقائه من «تنظيم التكفير والهجرة». وبعد ثمان وأربعين ساعة من اعتقاله[٢]، إذا بأحد الضباط من مصلحتي يُهاتفني ليخبرني بأن «بودشيش» على رأس عشرة من مُثيري الشغب؛ يعيثون فسادًا في مدينة «برج الكيفان»، وقد أضرموا النار

(١) توفر لدينا شريط بالصوت والصورة؛ يظهر تدريبات الإسلاميين باللباس العسكري.

(٢) كنت حينها مُكلّفًا بخلية الأمن على مستوى قيادة القوات البرية بـ«عين النعجة»، وهو المكان الذي كنّا ندير منه حالة الحصار: إعداد القوائم، وتنظيم وسائل الإمداد، وإعداد توجيهات للولاة، وتحضير المهام لكل سلك من أسلاك الأمن.

في حافلتين، وفي شاحنة تابعة لـ«الشركة الوطنية للنقل البري». فأجبته بأن هذا مستحيل؛ فقد اعتقل منذ يومين. فأكّد لي بصوت مختنق: «أنا أراه بأم عيني. لقد أحرق حافلتين جديدتين، وخرب شاحنة. أرجوك لتفعل شيئًا، فالجماهير ثائرة!». وبمجرد انتهاء المحادثة، راجعتُ قائمة المعتقلين؛ فوجدت «بودشيش» ضمنها بالفعل. فقال النقيب «مازاري»، وهو ضابط من «مديرية الجاسوسية المضادة» كان بين العاملين معي: «رُبما خيّل إليه أنه رأى بودشيش!». وحتى لا تمسي جدية هذا الضابط موضع شك؛ هاتفت الرائد «عمار قطوشي» لكي أتأكد ما إذا كان «بودشيش» لا يزال مُعتقلًا عنده في مركز «عنتر»، أم نُقل إلى مكان آخر أو حتى هرب![1] وكانت المفاجأة هي إجابة عمار: «أطلقتُ سراحه!»، فكان ردّي الوحيد: «هل جُننت يا عمار؟ إنه شخص خطير جدًّا». ثم اتصلت في حينها بالمقدم «صادق آيت مصباح»[2]، لأحيطه علماً بتفاصيل القضية وبتصرفات «بودشيش»، الذي كان يعيث فسادًا؛ وأخطرته بما ظننته وقتها عملَ هواةٍ أو إهمالًا من «زملائنا»، ثم تبيّن لي فيما بعد أنه مخططٌ حُبِكَ بإتقان.

وافقني المقدم «صادق»، وقد اقتنع بخطورة بقاء «بودشيش» مطلق السراح؛ فأمر الرائد «عبد العزيز شاطر»، «مسؤول الدرك الوطني» بالعاصمة؛ باعتقاله فورًا، وهو ما تم في نفس اليوم. وبعد يومين، تلقيت محضر استجواب «بودشيش»، الذي بَيّن فيه أن إطلاق سراحه كان نظير قبوله التعاون مع «الأمن العسكري»، وأنه قد أضرم النار في الحافلتين؛ لإبعاد شكوك رفاقه عن سبب الإطلاق المبكر لسراحه. وقد أقرّ «بودشيش» تحت التعذيب بأنه خطط لاستدراج الملازم أول «وهيب»، الضابط المكلف بمراقبته والذي جنده قبلها بثلاثة أيام؛ واعترف بأنه كان ينوي قتل الضابط والاستيلاء على سلاحه.

---

(١) وهو أمر مستبعد جدًّا بسبب يقظة «الأمن العسكري»، ناهيك عن حرج الوضع الذي لم يكن يسمح بأي تراخٍ أو استرخاء.

(٢) مسؤول «قسم الاستعلام والأمن» المكلف بالإشراف والتنسيق على مستوى حالة الطوارئ.

ذكرت المثال السابق كمؤشر على طبيعة العلاقات آنذاك بين الإسلاميين (الذين سيصبحون لاحقًا أعضاءً في «الجماعات الإسلامية المسلحة») وبعض كوادر «قسم الاستعلام والأمن»، الذين كانوا يستخدمونهم. كان التهاون هو سمة عمليات استخدام الإسلاميين، لدرجة فقدان «قسم الاستعلام والأمن» السيطرة على «عملائه» تدريجيًّا؛ فصار عاجزًا عن التمييز بين العميل الذي انقلب على رفاقه فعلًا والعميل المزدوج. ولقد تفاقم الوضع بعد ذلك؛ لأن كل مصلحة من مصالح الأمن كان لها عملاؤها، ووصل التشوش والتخبُّط حينها إلى اعتقاد كل مصلحة أنها تتعامل مع إرهابيين حقيقيين، في حين كان هؤلاء الإرهابيون عملاء لمصلحة أخرى في «قسم الاستعلام والأمن». وهكذا؛ وجد كلٌّ من الإرهابيين الحقيقيين و«أصحاب القرار» ضالّتهم في هذه الفوضى العارمة.

قضية النقيب «بوعمرة» واختراق الجزائريين «الأفغان»

وحالة «أحمد بوعمرة»، هي مثال أكثر كشفًا لتآمُر «أصحاب القرار»؛ الذين كانوا يسعون للسيطرة على «قسم الاستعلام والأمن»، وتوجيه الحرب ضد الإرهاب بما يخدم مصالحهم.

في أوائل الثمانينات، بدأت «جماعة الإخوان المسلمين»[1]، بدعم ماليّ من المنظمات والجمعيّات الخيرية السعودية والكويتية؛ بتنظيم عملية إرسال الشباب الجزائري لجهاد الجيش الأحمر في «أفغانستان». وابتداءً من عام ١٩٨٧م، اضطلعت «جماعة التكفير والهجرة» بهذا الدور، ثم تلاها سلفيو «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في ١٩٨٩م. وفي يونيو ١٩٩٢م، كنَّا نُقَدِّر عدد الجزائريين الذين شاركوا في الجهاد الأفغاني بثلاثة آلاف أو ثلاثة آلاف وخمسمائة. ومن الصعب معرفة عدد الذين عادوا

---

(١) كان «محفوظ نحناح» (الذي أصبح زعيمًا لحزب إسلامي معتدل «حمس ـ حركة مجتمع السلم») هو ممثل هذه الحركة في «الجزائر»، وقد استُقبِل على الأقل خمس أو ست مرات بواسطة مسئولي الحركة في ألمانيا ـ أثناء وجودي طوال ثلاث سنوات ـ والذين كانوا يتكفلون بإيوائه، وتنظيم كل اجتماعاته ولقاءاته.

إلى «الجزائر» (المئات على أقل تقدير)، وذلك لجهلنا بعدد ضحايا «الحرب» منهم، أو أولئك الذين اختاروا الهجرة إلى بلدان أوروبية، أو البقاء في «باكستان»[1].

لكنّا كُنَّا نعرف، من خلال استجواب «الأفغان» العائدين؛ أن المحاربين كانوا يُغادرون «الجزائر» إمَّا باتجاه «سوريا» (التي لا تفرض تأشيرة على الجزائريين)، وإما إلى «السعودية» (لأداء العمرة[2]). ولاحقًا، نُظمت شبكات أخرى للذاهبين إلى «أفغانستان» من «فرنسا» و«ألمانيا» وبلاد أوروبية أخرى.

كانت المرحلة الأولى تتم في «باكستان»، حيث يتم تشكيلهم عقديًّا؛ وبعدها يوجه المجاهدون إلى «أفغانستان»، ليجتازوا تدريبًا عسكريًّا مُكثفًا (استعمال الأسلحة، تقنيات حرب العصابات... إلخ). وكانت الفترة الجهادية تتوقف على رغبة المتطوِّع؛ فيختار بعضهم من ستة إلى ثمانية أشهر، والبعض الآخر يختار من سنة إلى سنتين. إذ لم يكن ثمة أي إكراه على هؤلاء المتطوعين.

وفي البداية، لم تُثِر مشاركة الشباب الجزائري في الجهاد الأفغاني أيّ ردود فعل من قادتنا. لكن في أواخر الثمانينات، وبعد هزيمة «الاتحاد السوفيتي» في «أفغانستان» وانهيار الشيوعية، والذي صادف صعود «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وعودة «الأفغان»؛ انبعث الإسلام السياسي في الجزائر مُجددًا، مما جعل المسؤولين ينتبهون للخطر الذي يتهدد مصالحهم. لقد أدرك الجنرالات استحالة منافسة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» على الصعيد السياسي؛ فالشعب الجزائري مُتمسكٌ بالإسلام. لهذا قرروا تفتيت السديم من الداخل، وكان استخدام «الأفغان» من أولى الوسائل التي استعملت لهذا الغرض.

(١) في يونيو ١٩٩٢م، حينما كنت في مهمة بپيشاور؛ أعلمني مسؤولو جهاز الاستخبارات الباكستاني (ISI) أنهم يُقدِّرون عدد الجزائريين المتواجدين وقتها في باكستان وأفغانستان بحوالي ألفي شخص.

(٢) كان بإمكانهم السفر إلى «المملكة العربية السعودية» في أي وقت من السنة بداعي العمرة، وذلك على عكس الحج الذي تتطلب التحضيرات له جهدًا أكبر؛ كون فترة أدائه محدودة زمنيًّا كما يستلزم جوازَ سفرٍ خاصًا.

في ديسمبر ١٩٩٠م، كلَّف الجنرال «محمد مدين» العقيد «كمال عبد الرحمن»، رئيس «المديرية المركزية لأمن الجيش»؛ بانتقاء ضابط من القريبين للتيار الإسلامي للقيام بمهمة محددة: الذهاب إلى «باكستان» لاختراق الجزائريين «الأفغان»، وسيكافأ بترقيته إلى رتبة عسكرية أعلى، مع ضمان ترقّيه في المناصب «المدنية» لاحقًا[1]. كان هذا النوع من الاختراق جديدًا؛ إذ في سنوات الثمانينات اقتصر الاهتمام على معرفة الشبكات، ومعرفة أيها تدعمه الاستخبارات الأجنبية، فلم يكن ثمة تهديد يواجه «الجزائر» وقتها؛ لذا اقتصر الأمر على كشف المحركين الجزائريين الذين كانوا وراء هذه الشبكات، وتحديد المنظمات التي ترعى المجاهدين. ليظل من المحتمل استخدام المعلومات المتحصَّل عليها «كعملة تبادل»، في إطار التعاون مع أجهزة المخابرات الأجنبية وبصفة خاصة السوفيتية (KGB)؛ وإن كنت لا أستطيع الجزم بهذا الشأن. أما بعد حرب الخليج، وصعود «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ فقد تغيرت المعطيات، ولم يعد الأمر قاصرًا على جمع المعلومات فحسب، ولكن امتد إلى استغلالها عملياتيًّا.

وقع الاختيار في بادىء الأمر على النقيب «حسين بوراوي»، وهو طبيب في المستشفى العسكري بـ«عين النعجة»، لكنه لم يحظَ بالقبول بسبب شقيق له ضابط برتبة مقدم مختص في أمراض القلب ويعمل في المؤسسة ذاتها، والذي لم تنطبق عليه«المعايير المطلوبة»؛ إذ لم يكن يصلي، كما كان يشرب الخمر!

ثم وقع الاختيار على الملازم أول «أحمد بوعمرة»، طبيب من ناحية «بوفاريك»؛ والذي تميز بثلاث خصال جعلت منه الشخص المناسب للمهمة: فهو تابع للاستخبارات أصلًا، وله عدد من الأقارب في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والصفة الثالثة أنه يُمارِس الرياضات القتالية. وبعد الحصول على خطاب تسريحه «الصوري»

---

(١) بما أن الضابط المختار مُلزمٌ بالتظاهُر بأنه قد عُزل من الجيش؛ فليس بإمكانه ارتداء البزة العسكرية بالمرة، لكي لا يُكشف أمره. لكن عند انتهاء مهمته؛ يتم توظيفه في منصبٍ مدني (مدير شركة عمومية، قنصل، والي ولاية... إلخ) ليواصل تعاونه مع الاستخبارات.

من «الجيش الوطني الشعبي» بسرعة البرق[1]؛ سافر برتبة نقيب في مهمة خاصة ومحددة إلى «بيشاور» في أكتوبر أو نوفمبر ١٩٩٠م. وبفضل كفاءته؛ استطاع أن يكتسب سمعة حسنة، ويخترق ليس فقط «تنظيم التكفير والهجرة»، بل والجمعيات الخيرية العاملة في «بيشاور»، والتي كانت تموِّل المجاهدين الأفغان.[2]

وحين بدأ الجزائريون «الأفغان» يعودون إلى الوطن عام ١٩٨٩م، بعد انتهاء الجهاد؛ كانوا تحت المراقبة. ففي عام ١٩٩٠م، وُقِّعتْ اتفاقية بين مسؤولينا والأمن الفرنسي؛ تقضي بمنحنا معلومات عن كل القادمين إلى «تونس» من «كاراتشي»، عن طريق الخطوط الجوية التونسية[3]. فكان هؤلاء «الأفغان» يستقلون الخط الجوي (تونس/ الجزائر)؛ لتستقبلهم الشرطة في مطار «هواري بومدين» الدولي.

ويحجز العائدون لمدة أربع وعشرين ساعة في مقرات الشرطة، قبل إرسالهم لـ«المركز الرئيس للعمليات»، التابع لـ«الأمن العسكري»؛ في «مركز عنتر». وبعد عدة أيام من التعذيب الذي تحفل به جلسات الاستجواب؛ إما أن يتم تجنيدهم أو وضعهم تحت المراقبة، أو سجنهم بلا محاكمة[4].

وعلى نفس الخط («إسلام أباد»- «كاراتشي»- «تونس»- «الجزائر»)؛ عاد «أحمد بوعمرة» إلى «الجزائر» مع بعض رفقائه في أبريل ١٩٩١م. وبسبب انتمائه إلى الحركة الإسلامية؛ كان اسمه معروفًا لدى «مديرية الجاسوسية المضادة» و«مديرية

---

(١) يتطلب ذلك في العادة شهورًا، بل سنواتٍ.

(٢) من المؤكد أن «بوعمرة» لم يكن ضابط المخابرات الوحيد الذي زرعته «الجزائر». وبذات الدرجة من اليقين يمكننا الجزم بأن كلًا من المخابرات «المصرية» و«السعودية»، باعتبار مواطنيها أهم المشاركين العرب في الجهاد؛ قد غرست ضباطها، الذين صاروا «شيوخًا» فيما بعد... إن التنقيب في ماضي الإسلاميين منذ ذلك الجيل كارثي النتائج بلا جدال! (الناشر)

(٣) وهي الخطوط التي كان يفضلها المجاهدون الجزائريون؛ لانخفاض سعر تذاكرها بقيمة النصف عن شركات الطيران الأخرى.

(٤) من المعلومات التي حصلت عليها فيما بعد بواسطة النقيبين «ميلود» و«جعفر»، أنه ابتداءً من يونيو ١٩٩٢م، تم تصفية بعضهم بدم بارد، سواء بسبب رفضهم التعاون، أو لكونهم يمثلون خطرًا محتملًا؛ إذ لو أحيلوا للمحاكمة لم يكن في ملفاتهم من التهم ما يسمح قانونًا بحبسهم لمدة تتجاوز الشهرين.

التوثيق والأمن الخارجي»[1]. ولهذا كان من الطبيعي أن يُعتقل بمجرد نزوله من الطائرة. وكانت المفاجأة التي أذهلت الشرطة القضائية في «مركز عنتر»؛ هي تلقيها أمرًا مباشرًا من الجنرال «توفيق» بإطلاق سراح «بوعمرة» فورًا. وبما أن التقاليد العسكرية تقضي بتنفيذ الأوامر دون تعليل أو أسباب؛ فقد أخلوا سبيله دون مناقشة.

وبعد مدة قصيرة من عودته، تمكّن النقيب «بوعمرة» من تحقيق إنجازٍ كبير؛ فأصبح «أميرًا» وإمامًا لمسجد «السُنَّة» بحيّ «بلوزداد»، وهو يقع على بعد مائتي متر من مسجد «كابُل» (شارع «محمد بولدون»). وقد صار هذا المسجد معقلًا لعناصر «جماعة التكفير والهجرة» أثناء الإضراب الذي قامت به «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في يونيو ١٩٩١م. وفي المسجد الذي تخصص في التلقين الأيديولوجي للشباب، وتجنيد المنحرفين وأصحاب السوابق؛ تم تخزين الأسلحة والذخائر استعدادًا للجهاد. ومن هذا المكان أيضًا؛ صدرت الفتوى التي تُبيح المخدرات[2]. وفي هذا المسجد أيضًا؛ تمّ حجز الرهائن العسكريين في يونيو ١٩٩١م.

فبعد أعمال الشغب التي أعقبت هجوم قوات الأمن على المتظاهرين والمعتصمين؛ اختطف إسلاميون ضابطي صفّ من «مصلحة المراقبة» التابعة «للمركز الرئيسي للعمليات»، بالقرب من مركز «غرمول» مقر «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ واحتجزوهم لأكثر من أربع وعشرين ساعة. وكنت موجودًا في مكتب الرائد «عمار قطوشي» عندما اتصل بـ«علي بن حاج»، زعيم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ ليطلُب منه التوسُّط لإطلاق سراح المختَطَفين. وهو ما تم بالفعل؛ حيث استعاد رجالي، برفقة النقيب «عبد القادر خيمان» من «مجموعة التدخل الخاصة»؛ المختطفين في الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي، وذلك بالقُرب من مستشفى «مصطفى باشا»

---

(١) مع جهلهم طبعًا بأنه «ضابط مخابرات» مدسوس بواسطة «قسم الاستعلام والأمن»؛ لأن الأمر كان وما يزال سريًّا.

(٢) بحيث يُتيح الاتجار فيها الحصول على مداخيل معتبرة، كما يمنح استهلاكها الشجاعة لأنصارهم من الشباب لينطلقوا في أعمال العنف. «كأني به يتحدث عن طائفة الحشاشين! -الناشر»

الجامعي وسط العاصمة. وبعد ذلك، قمنا بعملية تمويه لجسمي ووجهي ضابطي الصف؛ ليُعرضا مساء نفس اليوم على شاشات التلفاز قصدَ خداعِ الرأي العام بأنهما قد اعتُدي عليهما وعوملا بوحشية بواسطة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ التي تسعى للاستيلاء على السلطة بالعنف! وقد مكنت هذه القضية «أصحاب القرار» من تلفيق التهمة لـ«علي بن حاج»، الذي اعتُبر تدخله لإطلاق سراح العسكريين دليل تواطؤ مع متطرفين؛ لهذا تم اعتقاله في ٣٠ يونيو ١٩٩١م، كضحية الألاعيب الخسيسة المحببة لنفوس الجنرالات[1].

تم بعد ذلك اعتقال «أحمد بوعمرة» ومجموعة مسجد «السُنَّة» بحي «بلوزداد»، في يوليو ١٩٩١م؛ وذلك بواسطة وحدات «خاصّة» تابعة لـ«قيادة القوات البرية»، والتي سلَّمَتهُم لـ«المركز الرئيس للعمليات». وقد أُطلق سراح أغلبهم ما عدا «أحمد بوعمرة»، الذي أُبقي عليه في مكان سري بـ«مركز عنتر».

أتاحت لي هذه الفرصة الاطلاع على عملية الاختراق برُمّتها؛ ذلك لأن بعض رجالي كانوا هم المكلفون باستجواب «أحمد بوعمرة». ولتحضير الأسئلة؛ تلقيت مُلخصًا عن الموضوع من رئيس «المديرية المركزية لأمن الجيش»، العقيد «كمال عبد الرحمن»؛ الذي شرح لي كيفية تكليف الجنرال «توفيق» لـ«أحمد بوعمرة» بتنظيم الشُبّان الأصوليين باسم الإسلام، وتحت راية الجهاد، وتدريبهم على حرب العصابات، والإسعافات الأولية، وكيفية جمع المعلومات عن «الأهداف» المحتملة. وقد علمتُ بعد ذلك، من عدة مصادر؛ أن «أحمد بوعمرة» قد أُودع السجن العسكري بـ«البليدة»، حتى اختُطِف منه في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٥م؛ ليُقتَل ويتم

---

(١) لا ترجع قدرة العسكر على التلاعب بالإسلاميين لورع الأخيرين أو شهامتهم ونجدتهم فحسب، بل إلى سذاجتهم التامة وجهلهم المطبق. إذ يبدو أن ذاكرة هؤلاء تُمحى وهم يزحفون على البطون باتجاه صناديق الاقتراع! لقد أسست المخابرات تنظيمها «الإسلامي» المسلح، واختطفت بواسطته بعض كوادرها، ووسطت الشيخ لتوقع به بين المطرقة والسندان... رحم الله عمرًا القائل: لست بالخب ولكن الخب لا يخدعني ... أما هؤلاء فقد خدعهم الأراذل، ولا حول ولا قوة إلا بالله! (الناشر)

التخلص من خطره نهائيًا[1]. وعندي ما يشبه اليقين أن هذا الضابط قد رفض، منذ يونيو ١٩٩١م؛ الاستمرار في مهمته الخطيرة، بل وامتنع عن الإفصاح عن الشبكات التي كان قد شكلها في «بيشاور» و«باكستان».

«قسم الاستعلام والأمن» يُعد للتمرد في الجبال، ويستهدف المثقفين!

في شهر أبريل ١٩٩١م، وقبل شهرين من الانتخابات التشريعية[2]؛ كلف «إسماعيل العماري» الرائد «عمار قطوشي»، في حضوري؛ بتشكيل خلايا إسلامية كنواة خاضعة لرجال «قسم الاستعلام والأمن»، وكانت الفكرة تقضي بأن يقود كل عميل مجموعة تتكون من خمسة إلى عشرة أفراد. وقتها لم يكن الهدف هو خلق مجموعات مسلحة[3]، ولكن تكوين شبكات لمراقبة أفراد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المستعدّين للانخراط في «العصيان المدني»، الذي كان يدعو إليه «متشددو» الحزب، كـ«سعيد مخلوفي»؛ وبعض الشبان الإسلاميين المتطرفين المناهضين للخط السياسي لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والذين بدأ بعضهم ينتقل إلى السرية تمهيدًا للالتحاق بالمقاومة المسلحة في الجبال.

قُسِّمت الجزائر إلى خمس مناطق، على غرار تنظيم «جيش التحرير الوطني» أثناء ثورة التحرير؛ ناحية «جيجل» في الشرق، وناحية «سيدي بلعباس» في الغرب، وناحية «شلف-عين الدفلي»، وناحية «المتيجة»، وناحية بلاد القبائل. وقد ظلت حدود هذه المناطق رخوة أكثر من اللازم وخاضعة في تقسيمها لكثافة الوجود الإسلامي. وفي النواحي العسكرية الرئيسة الثلاث، ساهم رؤساء المكاتب الفرعية المحلية لـ«مركز البحث والتحقيق»، التابع لـ«مديرية الجاسوسية المضادة»؛ بنشاط

---

(١) جزاء سنمار! (الناشر)

(٢) التي كان مقررًا إجراؤها في ٢٧ يونيو، ثم أُرجئت إلى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١م في أعقاب إضراب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وإعلان حالة الطوارئ على إثر ذلك.

(٣) كانت هذه طريقة «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ لكن التغيرات السريعة ستُعمِم هذه السياسة لتصل إلى «المديرية المركزية لأمن الجيش».

واضح في تشكيل نواة هذه المجموعات الإسلامية. كانت معظم هذه الكتائب، المكونة من ستة إلى اثني عشر رجلًا؛ تحت قيادة «أمراء» من ضباط الصف المنتمين لـ«مصالح الأمن»، أو عملاء «قسم الاستعلام والأمن» من الإسلاميين.

وابتداءً من ربيع ١٩٩١م؛ أخذت أولى مجموعات المقاومة الإسلامية، سواء التي يديرها رجال «الاستعلام والأمن» دون علم أعضائها أو المجموعات الحقيقية؛ بالتكوّن واجتذاب العناصر التي اختارت العمل السري. وباستثناء بعض المبادرات الفردية، فإن هذه المجموعات لم تَقُمْ بأية عمليات مسلحة قبل مارس ١٩٩٢م. إذ تطلب إقامة نظام «المقاومة المسلحة» شهورًا من الإعداد؛ فالشخص المكلف يبدأ أولًا بتجنيد «مُساعديه»، ثم ينتقل لمرحلة التلقين الأيديولوجي «للمرشحين»، ثم إعدادهم بدنيًّا ونفسيًّا؛ قبل وضعهم موضع الاختبار.

في الفترة ذاتها، مايو وأوائل يونيو ١٩٩١م؛ وفي خِضم اشتعال الحملة الانتخابية، ظهرت في العاصمة منشورات غريبة موقعة من جماعات إسلامية مجهولة أو بأسماء مُستعارة؛ ساذجة وخيالية. كانت هذه الجماعات أول الأمر تُدين قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» ومسارهم الانتخابي، وتؤكد رغبتها في إقامة جمهورية إسلامية بقوة السلاح وليس عن طريق الانتخابات، ثم ظهرت بعد ذلك منشورات أخرى تحمل تهديدات بالقتل للمثقفين والصحافيين المناهضين لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وسرعان ما علمت من سكرتير رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة»، بأن الأمر ما هو إلا ألعوبة من ألاعيب العقيد «إسماعيل العماري»؛ تهدف لكسب ما يُدعى «تجوّزًا» في الجزائر بـ«المجتمع المدني»[1] في صف الجنرالات؛ لذا قرروا إرهاب هذا «المجتمع المدني» بالمنشورات التي تزايد على الخطاب العنيف لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

(١) أي الطبقات المتوسطة الفرنكفونية، المكونة من أصحاب مهن حرة، وموظفين، وصحافيين، وفنانين، ومثقفين... إلخ؛ ممن يدورون في فلك السلطة.

أولى المنشورات «الإسلامية»، المطالبة بالاستيلاء على السلطة بالسلاح؛ كانت صادرة من «ثكنة عنتر» في «بن عكنون»، وهو مقر «المركز الرئيس للعمليات». أما «القوائم السوداء» الشهيرة والمنسوبة إلى الإسلاميين[1]؛ فقد تم إعدادها في مقر «مديرية الجاسوسية المضادة». وقد حرر هذه المنشورات الضباط «عمر مرابط»، و«سعيد لوراري»، و«عزالدين عويس». وقد كُلفَ عناصر من «فريق الحماية» وسائقي المديرية بوضعها في صناديق بريد الأشخاص «المستهدفين».

أدت هذه الحملة لاستنفار الأحزاب السياسية اللائكية المقرّبة من «أصحاب القرار»، مثل «حزب الطليعة الاشتراكية»[2]، و«التجمع من أجل الثقافة والديمُقراطية»، ناهيك عن الصحافة المسمّاة «مستقلة».

شيطنة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وخلق الفوضى العارمة

أستطيع الآن الجزم بأن «الأمن العسكري» بدأ بتنظيم التمرد المسلح في الجبال منذ ١٩٩١م، وذلك بمشاركة بعض الإسلاميين المنشقين. لقد ظننتُ أن تلك الجماعات «النواة» قد شُكلت لتزويدنا بالمعلومات عن العمليات قبل وقوعها، للحيلولة دون حدوثها؛ لكني لم أتخيّل على الإطلاق أن تُستعمل كأداة في أيدي مُجرمة لإزهاق أرواح بريئة.

ومنذ أوائل ١٩٩١م؛ بدأ «الأمن العسكري» يدفع بالإسلاميين المتطرفين إلى ممارسة العنف تجاه المجتمع، بهدف تقويض مصداقية «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» كحزب سياسي. لم يكن الإسلاميون المسلحون قد ظهروا بعد، ولا تم توقيف المسار الانتخابي، ولا انتشر الإرهاب. إن الأعمال التي خططت لها مصالح الأمن لإطالة عمر النظام هي ما أشعل فتيل القنبلة. إن استقبال الجنرال «خالد نزار»،

(١) هل تذكر القوائم الشبيهة التي نسبت للإخوان أيام ناصر، بل وبعد رابعة؟! (الناشر)

(٢) الحزب الشيوعي الجزائري، الذي غير اسمه في عام ١٩٩٣م، ليُصبح «التحدي»؛ والذي سيتحول عام ١٩٩٨م إلى «الحركة الديمقراطية والاجتماعية».

وزير الدفاع «الجمهوري»؛ لشخص مثل «علي بن حاج»، في خضم حرب الخليج؛ وهو يرتدي بزة عسكرية[1]، ليُطالبه بفتح معسكرات التدريب أمام المتطوعين من حزبه، للمشاركة في الحرب إلى جانب العراق، يعني أنه منذ ديسمبر ١٩٩٠م كان كل شيء مُعدًّا لتحويل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» لحيوان متوحش في أعين الرأي العام؛ وذلك ليس فقط بتشجيع ميلها «الطبيعي» للغلوّ، بل واستدراجها لارتكاب الخطأ تلو الآخر، ثم تجاوزها والمزايدة عليها بجماعات أكثر تطرُّفًا صنعت في «قسم الاستعلام والأمن».

لقد سارت عملية احتواء واستخدام التيار الإسلامي، منذ نهاية ١٩٩٠م حتى منتصف عام ١٩٩١م؛ بواسطة «قسم الاستعلام والأمن» على أربع مراحل؛ هي كما يلي:

- مواصلة «المفاوضات السياسية» مع قائدي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»: «عباسي مدني» و«علي بن حاج»، وهي المهمة التي اضطلع بها حصرًا الجنرالان «توفيق» و«إسماعين»؛ بقصد تضليلهما وإلهائهما حتى تتشكل «حركات التمرد المزيفة»، وتصبح قادرة على العمل الميداني. تميَّز ربيع ١٩٩١م باتصالات مكثفة بين مسؤولي «قسم الاستعلام والأمن» و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وبحضور رئيس الحكومة «مولود حمروش»، في بعض الأحيان؛ الذي كان يجهل كونها مفاوضات للتضليل وكسب الوقت.

- توجيه «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بواسطة بعض قياداتها أمثال «أحمد مراني»، «سعيد قشي»، «بشير فقيه»، «علي نسيم بوعزة»، «الهاشمي سحنوني»، «زبدة بن عزوز»؛ الذين كانوا في حقيقتهم عملاء لـ«الأمن العسكري». وذلك لخلق وتكريس مناخ التطرف والاختلاف الممزِّق داخل الحزب، وتشجيع الشيخين «القائدين» على تبني خطاب أكثر تطرفًا.

---

(١) راجع تصريح «مهدي عاكف» لمجلة نيوزويك عن قدرة الجماعة الإخوانية على تجنيد عشرة آلاف مقاتل لنُصرة غزة بشرط موافقة نظام «مبارك»... ذرية بعضها من بعض! (الناشر)

- اختراق المجموعات المتطرفة التي تختلف مع أطروحات «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (لا سيّما بإعادة تكوين وبعث «الحركة الإسلامية المسلحة»). وتجنيد «متطرفين» وتنصيبهم أمراءً في الأحياء، وهو العمل الذي كان من صلاحيات «مديرية الجاسوسية المضادة».

- بناء شبكة من الإسلاميين المتطرفين الذين يمارسون العنف، وهي المهمة التي عُهِدَ بها لـ«المديرية المركزية لأمن الجيش». حيث قام بعض الجنود بتمثيل الهروب من الجيش، بالعتاد والسلاح؛ بما يحقق لهم شهرة تمكّنهم من التغلغُل، ثم السيطرة على الجماعات السرية، واستدراج الإسلاميين؛ سواء للتخلص منهم أو لاستعمالهم في عملياتٍ مضادة. وهو ما قاموا به ابتداءً من ١٩٩٢م؛ للقضاء على المقاومة المسلحة الحقيقية أو لمهاجمة أهداف قد كلفوا بها.

وقد واكبت هذه العمليات حملة دعائية أدارها «قسم الاستعلام والأمن» بعناية، واستهدفت إبراز وتشويه خطاب قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الأكثر غلوًّا؛ كقولهم إنّ الديمُقراطية كفرٌ، أو كون الجبهة ستُعيد النظر في علاقة الجزائر بالبلدان الغربية. وقد استخدم «قسم الاستعلام والأمن» ما يُسمىً بـ«الصحافة المستقلة» لتسليط الضوء على الانحرافات الحقيقية لبعض قطاعات «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ الذين استعجلوا، سواء عن قناعة أو انتهازية؛ فرض رؤية دينية تجاوزها الزمن[1]. أما «المحاكم الإسلامية» و«الشرطة الإسلامية الموازية»؛ فلم تكن إلا من ابتكارات «الأمن العسكري».[2] كانت مهمة ضباط «مصلحة البحث والتحليل» هي نشر هذه الأفكار، وحثّ عوامّ الإسلاميين وقواعدهم على التصرف بموجبها، مُستدلين ببعض الحالات الفردية. وطبعًا، كان عملاؤنا الصحفيّون في الجرائد «المستقلة» يتكفلون بإبراز هذه الأحداث؛ بمقالات تُنذِر بالخطر الداهم.

---

(١) تأمل! (الناشر)

(٢) تذكر ما سمي بـ«هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» التي ظهرت في مصر بعد أحداث ٢٠١١م ونسبت للتيار السلفي؛ ثم تبخرت كأن لم تكن! (الناشر)

إن حلّ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» كان هو قلب «مخطط عمل نزار» منذ دشّن في ديسمبر ١٩٩٠م. كان القرار يحتاج فقط إلى الذرائع التي تبرره. وكدليل على ذلك، طلب مني العقيد «إسماعيل العماري»، منذ فبراير ١٩٩٠م؛ أن تقوم مصالحي بتحديد مسؤولي مجلس شورى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، ومسؤولي المكاتب التنفيذية في البلديات ولجان الأحياء، وكذا الأئمة المتشددين أصحاب الخطب النارية... إلخ.

إن خطة عمل الجنرال نزار، لتشتيت التيارات الإسلامية وتقويض مصداقيتها، وتشويه «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ قد طُبقت كُلّها حرفيًّا بواسطة «قسم الاستعلام والأمن». لقد كان المتطرفون، خصوصًا «تنظيم التكفير والهجرة»، والجزائريين «الأفغان»، وكذا العناصر المتمردة داخل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ كانوا كلّهم مستعدين للانخراط في دوامة العنف. وبدلًا من نزع فتيلها، وهو ما كان بمقدورنا؛ فقد دفعناهم دفعًا للعنف، بفعل الاستفزاز والتحرُّش والضغط، الذي أدى للانفجار المروع[1].

هناك جانب هامّ ومكمّل لمخطط نزار - تفادى الجنرال التعرُّض له في مذكراته - يتعلق بـ «جبهة القوى الاشتراكية»، وهي أقدم حزب معارض في «الجزائر»، ويرأسه «حسين آيت أحمد»؛ أحد أعلام حرب التحرير الوطنية. لقد بذل «أصحاب القرار» كل ما في وسعهم لإضعاف حزب «آيت أحمد»، للقضاء على احتمالات تحوله لـ«خيار ثالث» قد ينقذ البلاد من الاستقطاب الذي شكلته ثنائية الإسلاميين/ العسكر؛ تلك الثنائية التي سعوا جهدهم ليختزلوا فيها الساحة السياسية.[2]

---

(١) منذ خريف ١٩٩٠م، تم سحب كل صلاحيات البلديات (خاصة المتعلقة بميزانيات مخطط الإنعاش والتطوير)؛ وتفويضها لرؤساء الدوائر غير المنتخبين. وخلال شهرَي فبراير ومارس ١٩٩١م؛ بدأ التحريض على الإضراب على مستوى البلديات، ثم تبعه استفزاز وطرد الإسلاميين من بعض المؤسسات، والقيام بتوقيفات تعسفية.

(٢) وكذا فعلت كل الأنظمة ما بعد الكولونيالية في العالم الإسلامي! (الناشر)

ومنذ «الانفتاح الديمُقراطي»، أوائل ١٩٨٩م؛ كان تحجيم «جبهة القوى الاشتراكية» والقضاء على مصداقيتها هو أحد أولويات السلطة. وقد كان إنشاء حزب «التجمع من أجل الثقافة والديمُقراطية» للدكتور «سعيد سعدي»، المنشق عن «جبهة القوى الاشتراكية»؛ بمساعدة «العربي بلخير»، و«توفيق مدين»، و«أبو بكر بلقايد» (وزير الداخلية في حكومة «قاصدي مرباح») في فبراير من نفس السنة؛ يخدم هذا الهدف. لقد تم الدفع بالموجة الجديدة من «الديمُقراطيين الليبراليين» المدافعين عن الثقافة الأمازيغية، في مواجهة «الاشتراكيين» الذين كانوا يناضلون ضد الدولة الأصولية والدولة البوليسية في آن واحد.[١]

وبعد شهور من النزاع، كان هذا الحزب آخر التشكيلات السياسية التي اعتمدتها السلطة رسميًّا، ١٣ نوفمبر ١٩٨٩م؛ بعد اعتماد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بشهرين. وبما أنهم لم يستطيعوا تفادي الاعتراف بحزب «آيت أحمد» نظرًا لثقله السياسي؛ فقد سعوا لتقسيم «جبهة القوى الاشتراكية»، فتمّ إنشاء حزب «جبهة القوى الديمُقراطية» بواسطة منشقّين عن «جبهة القوى الاشتراكية» على رأسهم «عبد الحفيظ ياحَة»؛ أحد رموز الثورة وضباط «جيش التحرير الوطني». وقد التقيت به شخصيًّا لتدارُس وسائل إضعاف «جبهة القوى الاشتراكية» ورئيسها صاحب الشخصية الكاريزمية، والمساعدة التي يمكننا تقديمها للحزب الجديد الذي وُلد شبه ميت، ولم يكن له أي أثر يُذكر في الساحة.

وبعد سنة من ذلك التاريخ، يناير ١٩٩١م، قرر «العربي بلخير» منح «آيت أحمد» مقرًّا لحزبه؛ وهو عبارة عن فيلا كبيرة[٢] كانت تابعة لـ«الأمن العسكري»، وتم التنازل عنها مجانًا لصالح «جبهة القوى الاشتراكية». كان آخر شاغل للمكان هو الرائد «منير بومديري»، والذي لم يعجبه أن يقدم «قسم الاستعلام والأمن» هدية

---

(١) وقد حدث في مصر -أيام مبارك- ما يشبه ذلك؛ فقد تم الدفع بمرتزقة الحداثيين من عبيد السلطة والرأسمالية، لإزاحة المؤدلجين من اليسار العلماني الأكثر جدية. (الناشر)

(٢) تقع بالقرب من فندق «الجزائر»؛ سانت جورج سابقًا.

بهذه القيمة لـ«جبهة القوى الاشتراكية» لشراء ولائها، حتى لو كان رئيس الحزب هو «آيت أحمد»؛ أحد القادة التاريخيين للثورة. بيد أن «آيت أحمد» استمر في تصلّبه، فلم تتوقف تحرُّشات ومؤامرات «قسم الاستعلام والأمن» ضد «جبهة القوى الاشتراكية» لإضعافها، وإن ظلّت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» هي هدفنا الأساس.

(٤)

انتخابات على وتر مشدود

في أوائل عام ١٩٩١م؛ كانت خطة الجنرال «خالد نزار» تتقدَّم بسرعة. فخلال الأسابيع الأولى من السنة، صار قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، سواء بسبب قلة خبرتهم أو بسبب ثقتهم في النجاح الذي بات قاب قوسين؛ يتورطون أكثر فأكثر في الشَّرَكِ المعدِّ لهم.

الجنرال «توفيق» يلعب على كل الأطراف!

كانت تظاهُرات الشارع تتكرر في نهاية كل أسبوع؛ لتُثير توجُّس رؤساء «قسم الاستعلام والأمن» من استعراض إسلاميي «الجبهة» لعضلاتهم. وشيئًا فشيئًا بدأت مطالب «الجبهة» تتخذ طابعًا هجوميًا، وبدأت المسيرات تتجه نحو قصر الحكومة، ورئاسة الجمهورية، ومقر وزارة الدفاع الوطني. ونصَّب قادة «الجبهة» أنفسهم «نوابًا» عن الشعب، لعرض طلبات وشروط وتظلُّمات على كبار المسؤولين في الدولة. كان القادة العسكريون يصفون خطابات الإسلاميين بـ«الحاقدة»، فضاعفوا تحذيراتهم؛ ولكن لا رئيس الجمهورية (الذي كان الإسلاميون يطالبونه بانتخابات رئاسية مُبكِّرة) ولا رئيس الحكومة (الذي كانوا يطالبونه بالاستقالة) قد اكترثوا بالوضع، الذي كان «أصحاب القرار» ينعتونه بـ«المتفجر»؛ مما جعل الجنرالات يتهمون كلًّا من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة؛ بـ«التواطؤ مع الإسلاميين»!

كان الجنرال «توفيق»، رئيس «قسم الاستعلام والأمن»؛ بارعًا في استخدام العصا والجزرة. فهو من ناحيةٍ يُبدي قلقه من صعود التيار الإسلامي، ويجري مفاوضات سرية مع قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». ومن ناحيةٍ أخرى يُطلق يد الصحافة لإشعال النار في ملابس الإسلاميين، ووصمهم بـ«مجانين الله»؛ ويعهد إلى نائبيه، «إسماعيل العماري» و«كمال عبد الرحمن»؛ بصبِّ الزيت على النار لإبقائها متأججة. ولهذا تلقى ضباط «مصلحة البحث والتحليل»، الذين أعيد نقلهم إلى العاصمة؛ تعليمات بإعادة تنشيط الجماعات الدينية شبه العسكرية القديمة[1]. وقد خصصت لإدارتي ميزانية خمسين ألف دينار لهذه العملية، وقد تلقيت ضِعف هذا المبلغ قبل العصيان المدني في يونيو ١٩٩١م. وفجأةً؛ غزا شبابٌ ملاعب العاصمة ليتدربوا على الرياضات القتالية، وذلك تحت سمع وبصر رجال الشرطة.

كانت هذه الازدواجية طابعًا مميزًا لسلوك «أصحاب القرار»، الذين استغلوا التناقُضات بين الفئات الاجتماعية المختلفة للبقاء في السلطة، بل بلغ بهم الحد لافتعال هذه الخلافات والتناقُضات افتعالًا. أحد الأمثلة المدهشة تعود لأوائل عام ١٩٩١م، حين كان الجنرال «توفيق» يستعمل فرعَي قسم «الاستعلام والأمن» لاستفزاز «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» ومساعدتها في آن واحد. ففي الوقت الذي كان رجال الرائد «بشير طرطاق»، من «المديرية المركزية لأمن الجيش»؛ يستفزون «الجبهة» ويشوشون على مسيراتها (دون أي تأثير يُذكر)، كان رجال الرائد «عمار قطوشي»، من «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ يُساعدون «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في إعداد وتجييش المسيرات والمظاهرات.

وقد وقعت لي في هذه الفترة حادثة في غاية الغرابة.

---

(١) في فبراير أو مارس ١٩٩١م، وأثناء اجتماع عقد في «المركز الرئيسي للعمليات»، بـ«ثكنة عنتر» في «بن عكنون»؛ أمر العقيد «إسماعيل العماري» ضباطه بضرورة اختراق أي جماعة «جهادية» ناشئة، كما أمرهم بعدم تحييدها، بل العمل على تلغيمها من الداخل بواسطة العملاء القدامى، الذين يتعين بعث نشاطهم من جديد، وبأي ثمن.

الإنذار الأول

في يوم الخميس الأول من فبراير ١٩٩١م، نظمت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» كعادتها مسيرة في العاصمة؛ من ساحة «الشهداء» إلى ساحة «أول مايو». ومثل كل أيام الخميس منذ ديسمبر ١٩٩٠م، كنت في مكتبي، لأني كنت مشرفًا على جهاز للمتابعة، ورصد التجاوزات والشعارات المرفوعة، وهويات الأشخاص «المنظِّمين»، ومسؤولي النظام في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وحوالي الساعة الرابعة مساءً، بمجرد انتهائي من إعداد تقريري للعقيد «إسماعيل العماري»؛ أخبرني النقيب «سعود» بحضور «بوعلام سمون» مدير فندق «الكتاني»، وهو ضابط صف سابق في «الأمن العسكري»؛ سُرِّح من الخدمة عام ١٩٨٠م في أعقاب أحداث قفصة[1]، وكان يتعاون معنا بوضع فندقه تحت تصرُّف إدارتي.

ظننت أولًا أنه حضر لينبئنا باجتماع «جبهة القوى الاشتراكية» (فقد كان وثيق الصلة ببعض مسؤولي حزب «آيت أحمد»)، مثلما تعود أن يفعل دائمًا؛ لكنه كان قد حضر ليدعوني لأمسية عائلية. وقد كانت دعوته في وقتها تمامًا. فبعض الترويح عن النفس كان مرغوبًا فيه وبشدة في تلك الفترة، خصوصًا أننا لم نذق للراحة طعمًا منذ شهور.

كنتُ أسكن وقتها في «تيبازة»، وهي مدينة ساحلية صغيرة ٦٠ كم غرب العاصمة؛ ولم أكن معروفًا هناك. وبدلًا من العودة في منتصف الليل؛ فضلنا أنا وزوجتي قضاء الليلة في فندق بالعاصمة بعد أن طالت السهرة، لنعود في اليوم التالي. لذا فلم يكن أحد يعلم بغيابنا عن منزلنا في تلك الليلة. وعند وصولنا إلى

(١) في يومَي ٢٦ و٢٧ يناير ١٩٨٠م، حاولت فرقة، من خمسين عُنصًرا مُسلحًا من رجال «الأمن العسكري»؛ الاستيلاء على مدينة «قفصة» الواقعة في الجنوب الغربي التونسي، ولكن المحاولة باءت بالفشل. وقد اتهمت تونس ليبيا بأنها مدبرة هذا الهجوم. وعندما كُشفت العملية؛ اضطر «الأمن العسكري» لـ«التضحية» ببعض أفراده، للإيحاء بأن العملية برمتها مجرد حماقة فردية دبّرها بعض ضباط الصف، وكان من بينهم «عبد الله قاسي» و«سمون بوعلام». وقد حصلوا جميعًا على مكافآت تقاعد لا مثيل لها؛ فحاز الأخير فندق «الكتاني»، أما «عبد الله قاسي» فقد تحول إلى عالم الصفقات، وسيلعب دور الوساطة التجارية لصالح «إسماعيل العماري» (راجع الفصل السادس).

المنزل صباح الجمعة، لم أصدق ما حدث لباب شقتي؛ حتى إني خرجت ثانية للتأكُّد بأننا لم نخطئ البناية. كانت صدمة حقيقية؛ فقد تعرّضنا لسطو، وحين ولجت المنزل لفحتني رائحة غاز قوية. كان البهو نصف فارغ، وفوضى عارمة تسود غرفتين من الخمس التي تتكون منها الشقة. كان أول ما قمت به هو فتح النوافذ لتهوية الشقة، وغلق صنبور الغاز؛ قبل أن أهدئ زوجتي وأعاين الخسائر، ثم بعدها طلبت من أمن ولاية «تيبازة» إرسال أفراد الشرطة العلمية من «شاطوناف» بالعاصمة.

كان«الفاعلون» قد فتحوا صنبور الغاز قبل مُغادرتهم، وذلك ليَحدث انفجار بمجرد تشغيل الكهرباء عند عودتي ليلًا، ويمر الانفجار على أنه حادث تسرب للغاز. ومن المؤشرات والقرائن على أن هذا «السطو» لا علاقة له بعمليات السرقة التقليدية:

- لم تعثر الشرطة العلمية على أي أثر للبصمات. كان «اللصوص» يرتدون قفازات، فلم يتركوا أي أثر. ودلت الاحتياطات على أن الفاعلين محترفون غير عاديين.

- لم يلاحظ الجيران أي شيء على الإطلاق، برغم سرقة العديد من الأغراض مثل التلفاز، وجهاز تسجيل، وملابس، ومجوهرات.

- هناك غرفتان لم تُدْخَلا أبدًا؛ مع أن الوقت كان كافيًا لانتقاء ما قد يفيد؛ كسندات الوقود الصادرة عن شركة «سوناطراك»، وليس «سندات الجيش الوطني الشعبي» غير القابلة للاستعمال دون تسجيل رقم السيارة، وبالتالي حتمية اكتشاف مستخدميها؛ كما أن اللص لا يمكن أن يسرق بذلات من إنتاج «الشركة الجزائرية للصناعات النسيجية»، ويترك أخرى غالية الثمن من نوع «بوسّ»، وهو ما يُشير لكون عملية السطو مفتعلة.

- من بين حقائب الوثائق الثلاث، اختفت التي كانت تحوي ملفات «المؤسسة الوطنية للمواد الغذائية»، و«غرفة التجارة بالجزائر» بما فيها التسجيلات الصوتية.

بينها اكتُفي بتفتيش الحقيبتين الأُخريين. ولم يُسرق إلا مبلغ ثلاثين ألف دينار من أوراق نقدية جديدة، كنت قد تسلمتها في الليلة السابقة من العقيد «إسماعيل»؛ لسداد مستحقات العملاء. فلماذا قد يهتم لصوص عاديون بهذين الملفين بالذات؟!

– كل التحقيقات والتحريات اللاحقة التي قام بها ضُباطي أو أصدقائي من خارج الأجهزة الأمنية، لم تسهم في التوصُّل إلى أي نتيجة. ولم يكن لأي مجرم في الجهة علمٌ بهذا السطو، برغم أن العادة اقتضت، عندما يكون الضحية ضابطًا في الجيش أو شخصًا مُهمًّا؛ أن يُعيد اللصوص الأغراض المسروقة لأصحابها، بالترتيب مع الشرطة؛ شريطة بقاء هوية الفاعل مجهولة، لضمان عدم ملاحقته قضائيًّا.

إني على يقين بأن مدبري هذه العملية يشغلون مناصب عُليا، وقد أرادوا الاستيلاء على الملفين «الخطيرين»، اللذين داومت على البحث فيهما، برغم أنه طُلب مني التخلي عنهما[1]. لقد كان الملف المسروق، والمتعلق بـ«غرفة» تجارة «الجزائر»؛ يكشف أسماء نافذة في النظام، وخاصة من الضباط الكبار الذين تمكنوا منذ ١٩٨٩م، باستخدام أقاربهم وحواشيهم؛ من تأسيس شركات والحصول على قروض بنكية لم تُسدد أبدًا[2]. كما كان الملف يفضح الأساليب القذرة لمسؤولي الغرفة التجارية؛ فمثلًا كانوا يحصون طلبات إنشاء الشركات المهمة التي يتقدَّم بها مواطنون عاديون، ثم يسلمون تلك الطلبات لبعض قادة «قسم الاستعلام والأمن»؛ الذين يسجلونها بأسماء أصدقائهم فيما بعد. لقد اكتشفت أثناء تحقيق أجريته عام ١٩٩٠م؛ أن مسؤولي غرفة تجارة «الجزائر»، ومسؤولي ميناء «الجزائر»، والجمارك؛ كانوا كلهم واقعين تحت سيطرة «قسم الاستعلام والأمن».

---

(١) بصفتي متخصصًا في الجرائم الاقتصادية -كنت مسؤولاً من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٩م عن الوقاية الاقتصادية- فقد كان هذا العمل يستهويني جدًا؛ معرفة وتحديد مرتكبي هذه الجرائم المؤذية لاقتصاد الدولة.

(٢) منذ بدأت حكومة «حمروش» تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في ١٩٨٩م، أصبحت الغرف التجارية محلّ اهتمام ومطمعًا؛ لأنها كانت تمنح «التراخيص» التي لا يمكن بدونها القيام بأي نشاط اقتصادي، وبالتالي الاستفادة من القروض البنكية.

ولسوء الحظ؛ لم أتوسع وقتها في هذا التحقيق، لأننا كنا منشغلين بالقضاء على «الخطر الإسلامي». إن انشغال كل كوادر الأجهزة الأمنية بالحرب ضد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، مَكَّن مساعدي الجنرال «توفيق» من التفرُّغ لشبكات الرشوة والإثراء المحرم، بعيدًا عن العقاب. ولم أدرك إلا متأخرًا، بأن الدفاع عن تلك الشبكات كان همهم الأساسي.

مفاوضات كسب الوقت بين«قسم الاستعلام والأمن» و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»

شهدت شهور التحضير للانتخابات التشريعية، التي تقرر إجراؤها في ٢٧ يونيو ١٩٩١م؛ غليانًا إسلاميًّا شديدًا. كان رئيس الحكومة «مولود حمروش» قد أعد قوانين تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد النظام الانتخابي، وظل يستطلع الأمور في كل الاتجاهات. إلا أن الذي كان يُدبِّر الأمور من وراء ستار، دون علم رئيس الحكومة بالطبع؛ هم رؤساء «قسم الاستعلام والأمن».

فابتداءً من شهر مارس؛ تمت عدة لقاءات سرية بين قائدي «الجبهة»، «عباسي مدني» و«علي بن حاج»؛ وقائدي «قسم الاستعلام والأمن»؛ الجنرال «توفيق» والعقيد «إسماعيل العماري». توسَّعت هذه الاجتماعات لاحقًا لتشمل «مولود حمروش»، وكانت تُعقد في فيللا تابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن» في «موريتي»؛ وهي محطة سياحية ساحلية غرب العاصمة. ولم يُعلن للجمهور عن هذه اللقاءات حتى اليوم. وقد كنتُ مُكلفًا بضمان سريتها؛ فقمت مع بعض ضباطي بتجهيز لواقط الصوت لتسجيل المحادثات، وضمان الرقابة حول المكان، لإحباط أي محاولة للتتبُّع قد يقوم بها رجال الشرطة أو الدرك أو أعضاء «الجبهة».

في حضور «مولود حمروش»؛ كان الحديث يدور حول التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية، وطريقة إجراء انتخابات يونيو، ليعرض كل جانب وجهة نظره[1]. لكن هذا لم يكن جوهر المحادثات، لأن المساومة في غياب الوزير الأول كانت تدور، بين مسؤولي «قسم الاستعلام والأمن» وقائدي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ حول كيفية إدارة برلمان تعدُّدي ودوره، وتشكيل حكومة أغلبية لـ«الجبهة»، فضلًا عن التعايُش بين الحكومة الجديدة والرئيس «الشاذلي بن جديد». وقد وعد «توفيق» و«إسماعيل»، «عباسي مدني»؛ باحترام دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩م، كما وعدوه بخضوع القوات المسلحة لنتائج الصناديق، ناهيك عن إزالة كل العوائق الإدارية لتيسير تطبيق برامج الحكومة الجديدة على أكمل وجه. وقد ذهب العسكر في تظاهُرهما بالجدية لدرجة الطلب من «علي بن حاج»، الذي كان سيرأس الحكومة الجديدة؛ التنازُل عن الحقائب الوزارية الإستراتيجية كالاقتصاد والمالية والتجارة الخارجية، وتلك السيادية كالداخلية والعدل والخارجية[2].

لم يكن ذلك كله سوى خدعة من رئيسي «قسم الاستعلام والأمن»، اللذين كانا يُريدان معرفة مدى التنازلات التي سيقدمها قائدا «الجبهة»، إضافةً لرغبتهما في كسب بعض الوقت لإعداد قوات الأمن للقمع، وتجنيد «المجتمع المدني» في جبهة «مُناهِضة للأصولية». وبالتوازي مع هذه المفاوضات؛ كان جنرالات «عصابة بلخير» يواصلون تطبيق «خطة نزار»، لإضعاف «الجبهة» أو إزالتها من الوجود إذا اقتضى الأمر؛ فابتداءً من نوفمبر ١٩٩٠م، كانت قيادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بِرُمَّتها تحت المراقبة، وكانت دعاية «قسم الاستعلام والأمن» تتزايد لتخويف «المجتمع المدني»، والصحافة «المستقلة»، من «خطر» استيلاء «الجبهة» على السلطة.

---

(١) كان رئيس الحكومة هو الخصم والحكم؛ لأنه رأس القائمة الانتخابية لـ«جبهة التحرير الوطني».

(٢) حتى إن الجنرال «توفيق» أسر لقادة «الجبهة» في أبريل سنة ١٩٩١م، بأنه يعول على نجاح الإسلاميين لمساعدته في التخلص من ضباط الصف «الفارين من الجيش الفرنسي». ويمكن التأكد من صحة ما أوردته بسؤال «عباسي مدني»، الذي ما يزال على قيد الحياة حتى لحظة كتابة هذه السطور.

تضاعفت الملصقات في العاصمة، لا سيما في «بـاش جـراح» و«باب الوادي»؛ تلك التي تحمل شعارات إسلامية مثل: «الإسلام هو الحل»، أو «لا للديمُقراطية»، أو «الشريعة هي القانون الوحيد». كان الإسلاميون الحقيقيون هم الذين يقومون بذلك في البداية، ولكن رجال مصلحتي، الذين كانوا شهود عيان؛ قد أخبروني أن عمل الإسلاميين كان يُضخّم ويُضاعف عشرات المرات بواسطة «المركز العسكري الرئيس للتحقيق»، ومديره الرائد «بشير طرطاق»[1]. إنها نفس الفترة التي قام فيها شاب «متطرف» بِرَشّ الفتيات غير المحجّبات بفُتات الزجاج في «تيليملي»، أعلى العاصمة. ذلك المتطرف «الغريب»[2] لم تُعرف هويته أبدًا، لأنه كان يخرج من ثكنة «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» في «بن عكنون»!

كانت تلك العمليات تُنفَّذ تحت إشراف العقيد «كمال عبد الرحمن»؛ رئيس «المديرية المركزية لأمن الجيش»[3]. وقد استمر هذا الجهاز في الدفع بخلايا صغيرة من المتطرفين الإسلاميين لأعمال العنف، وعندما كانت الشرطة تُلقي القبض على بعضهم، كان القضاء يُصدر ضدهم أحكامًا مخففة؛ تمكنهم قبل إطلاق سراحهم من الدعوة إلى أفكارهم في سجون «سركاجي»، و«الحـراش». بل تمكّن بعض الخطرين من «جماعة التكفير والهجرة»، ومنهم «نور الدين صديقي»؛ ممن تورطوا في قضية سرقة المتفجرات من «تاكسنة» (بولاية «جيجل») عام ١٩٨٧م[4]، تمكنوا

---

(١) سيلعب هذا الجهاز، التابع لـ«قسم الاستعلام والأمن» والملحق بـ«المديرية المركزية لأمن الجيش»؛ دورًا أساسيًا في قمع واضطهاد الإسلاميين من يناير ١٩٩٢م. (راجع الفصل السابع).

(٢) هل تذكُر «حواديت» قطع السلفيين للأيدي والآذان، والتي راجت قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مصر (٢٠١١ - ٢٠١٢م)؟ (الناشر)

(٣) وهي المعلومة التي حصلت عليها وتأكدتُ من صحتها بواسطة ضباطي؛ الذين حُوّلوا للعمل في هذه الوحدة.

(٤) سرقت عدة أطنان من المتفجرات من أحد المحاجر، ولم يُعثر على أكثرها.

من «الفرار» من المحكمة العسكرية بـ«البليدة»، وتجريد رجال الدرك من سلاحهم الكلاشينكوف[1].

مثال آخر هو ذلك «الإسلامي» المسمّى «عمر كوماندو»، الذي تُرِكَ يعيث فسادًا في ناحية «ميسونيي»، في قلب العاصمة. وبرغم كونه من المطلوبين لمصالح الأمن، إلا أنه تُرك حرًّا. وقد أخبرني أحد رجالي -الملازم أول «الهادي زمالي»- الذي يسكن نفس الحي؛ عن تردد «كوماندو» مُطمئنًا على مقر سكنه الأخير. كان بمقدور رجال الأمن اعتقاله في أي لحظة، لكن هذه الحصانة مصدرها بالطبع قرار «إسماعيل العماري»، باستخدامه هو وأمثاله.

من جهتها تولت «مديرية الجاسوسية المضادة» إحياء «الحركة الإسلامية المسلحة»، لـ«عبد القادر شبوطي»؛ وبث الشقاق داخل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بواسطة عملائها. وذلك دون إغفال أعمال التسميم الإعلامي للرأي العام، والتي استهدفت تقويض مصداقية قادة «الجبهة»[2]. ثم دعم وتشجيع التشكيلات السياسية الإسلامية التي يُعتقد بقدرتها على منافسة «الجبهة» وإضعاف أثرها، مثل حركة «حماس» للشيخ «محفوظ نحناح»؛ الذي سولت له سذاجته التوهُّم بأن حزبه قادر على مناطحة «الجبهة»، واكتساح«البليدة» و«المتيجة»!

العصيان المدني لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (يونيو ١٩٩١م)

لم تقف الأحزاب الأخرى ساكنة؛ فظهرت تحالفات حاولت من خلالها المعارضة المسماة «ديمُقراطية» تنظيم وجودها في الانتخابات. وخلال شهري مارس وأبريل

(١) في عام ١٩٩٤م، روى لي ضابط من «المديرية المركزية لأمن الجيش»؛ أن هذا «الفرار» كان مُرتبًا من «قسم الاستعلام والأمن»، بالتواطؤ مع ضابط صف يعمل بمحكمة «البليدة». ولا أعلم ما إذا كان الهدف هو استكمال التحقيق بتتبُّع الفارين، للتعرف على مخبأ المتفجرات المسروقة من «جيجل»؛ أم لخدمة أغراض الجنرالات، باستدراج الإسلاميين لدوامة العنف، التي ستُتخذ فيها بعد ذريعة لتوقيف المسار الانتخابي. ولقد برهن سير الأحداث - خصوصًا ما آل إليه «نور الدين صديقي» (راجع الفصل السادس)- بأن الافتراض الثاني هو الأرجح.

(٢) مثلاً روِّجت إشاعة بأن زوجة «عباسي مدني» إنكليزية، وأن «علي بن حاج» من يهود الفلاشا التونسيي الأصل.

١٩٩١م، عُقِدت اجتماعات متتالية في فندق «السفير»؛ ضَمَّت عددًا من الأحزاب أطلق عليها: مجموعة «٧+١»[1]، وطرحت لأول مرة خلال هذه الاجتماعات فكرة إضراب عام؛ احتجاجًا على القانون الجديد، الذي «فُصِّلَ» على مقاس «جبهة التحرير الوطني». لكن هل كان الإضراب اقتراحًا عفويًّا أم اقتراحًا من تدبير «قسم الاستعلام والأمن»؟ الأمر محلّ شك؛ لأن الأحزاب المجهرية المصنوعة في أروقة «قسم الاستعلام والأمن» كانت صاحبة المبادرة، قبل أن تنسحب من مجموعة «٧+١». فلم يكن الأمر يتسم بالجدية. وقد تلقفت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» فكرة الإضراب العام، لاستخدامه كورقة ضغط ضد التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية.

كان موقف «الجبهة» نعمة على «قسم الاستعلام والأمن»؛ الذي بذل أقصى جهده لدفع «الجبهة» للإضراب، ليضرب هدفين برمية واحدة: إضعاف «الجبهة»، بل إقصاؤها من سباق الانتخابات؛ وثانيهما هو اختلاق مبرر لإزاحة حكومة «مولود حمروش». واستشرافًا لسُحب المؤامرة التي انعقدت في الأفق، ولعلمه أن قيادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» مخترقة بواسطة «قسم الاستعلام والأمن»؛ بادر رئيس الوزراء السابق «قاصدي مرباح» بإرسال مبعوث إلى «عباسي مدني» لتحذيره مما يُبيّت ضده، ناصحًا إيّاه بالعدول عن فكرة الإضراب. لكن «مدني»، الذي كان يُساق لمصرعه؛ لم يُعِر ذلك التحذير آذانًا مُصغِية، ظنًّا منه بأن «قاصدي مرباح» يرغب في الانتقام من «الشاذلي بن جديد» (الذي عزله قبل بضعة أشهر بشكلٍ مُهين). كان سوء تقدير «عباسي مدني» نتيجة إشاعة مسمومة روَّجها «قسم الاستعلام والأمن»؛ مفادها أن الحكومة قد جلبت خطة تقسيم الدوائر الانتخابية من الإيليزيه لمساعدة العلمانيين ومناصريهم («حزب فرنسا» في «الجزائر»).

(١) هو تحالف لم يُعمر طويلًا. جمع سبعة أحزاب سياسية صغيرة هي: «الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر» لـ«أحمد بن بلة»، و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» لـ«سعيد سعدي»، و«الحزب الاشتراكي الديمقراطي» لـ«حميد خوجة»، و«حزب التجديد الجزائري» لـ«نورالدين بوكروح»، و«حزب النهضة» لـ«عبد الله جاب الله»، و«حزب العمال» لـ«لويزة حنون»، و«اتحاد القوى الشعبية» لـ«رشيد بوعبد الله»، وانضم إليهم لاحقًا «الحركة الجزائرية من أجل العدل والتنمية» لـ«قاصدي مرباح»، ومن ثم ظهر اسم (٧+١).

وقد قام بعض متطرفي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذين كان أكثرهم مُختَرقًا ومُوَجَهًا لحساب «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ قاموا خفية بتوزيع كتيب «العصيان المدني»، الذي حرره «سعيد مخلوفي»؛ من خلال بعض مسؤولي المكاتب البلدية التابعة لـ«الجبهة»[1]. وقد جُندت «النقابة الإسلامية للعمل»، التابعة لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ قصد الاستجابة لأمر الإضراب، في حالة ما اتخذ مجلس الشورى قرار الشروع به.

استمر تصارُع القوى خلال شهر مايو ١٩٩١م بين «عباسي/ بن حاج» من جهة، وبين مسؤولي «قسم الاستعلام والأمن»، «توفيق/ إسماعيل»؛ من جهة أخرى؛ فلم تتمخض اجتماعاتهم السرية عن أي اتفاق. وفي خضم الحملة الانتخابية، ٢٣ مايو بعد آخر اجتماعاتهم السرية؛ اجتمع مجلس شورى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بمقر الحزب في نهج «شاراس»[2]، وفي حدود الرابعة مساءً دوَّى الخبر: لقد صوت مجلس الشورى لصالح الإضراب العام ابتداءً من السبت ٢٥ مايو. كشف قياديو «الجبهة» عن عدم نُضجهم السياسي حين استهانوا بردّ فعل «أصحاب القرار»، وذلك بتشجيعٍ من عملاء «الاستعلام والأمن» المبثوثين في مجلس الشورى. لقد تُركوا ليتمادوا حتى يُحكموا الحبل حول أعناقهم؛ حتى أمسى التراجع عن الإضراب، بعد التصريحات التي أطلقتها الجبهة؛ شبه مستحيل ومؤشر ضعفٍ قد يُصيب مصداقيتها في مقتل.

كانت الاستجابة للإضراب متوسطة جدًّا. واحتلّ كوادرُ «الجبهة» ساحتي «الشهداء» في «باب الوادي»، و«أول مايو» في بلدية «سيدي محمد»، ونصبوا الخيام

---

(١) لم ينشر من الكتيّب غير عدد محدود من النسخ، لكن شيوع خبره بين الناس هو سبب شهرته؛ لدرجة أنني شخصيًا كنت أستبعد فكرة وجوده، إلى أن أهداه لي «خالد بوشمال» رئيس بلدية «رايس حميدو»؛ التابعة لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في أبريل ١٩٩١م. لقد طرح بعض الإسلاميين فكرة «العصيان المدني» لأول مرة في فبراير ١٩٩١م، ولم يتحمس لها «عباسي مدني»، بل ورفض نص «مخلوفي» صراحة.

(٢) في الوقت نفسه كان «مولود حمروش» يعقد اجتماعه مع مرشحي «جبهة التحرير الوطني»، لاقتراع ٢٧ يونيو.

للمبيت. وتتابعت المظاهرات بين الساحتين رافعة الشعارات المعهودة[1]؛ لكن كان الجديد في هذه الشعارات هو «الكماشة» التي تقدمت الاستعراض، كإشارة لضرورة اقتلاع «مسمار جحا»[2]، وتنحية الرئيس «الشاذلي بن جديد».

تابعت المظاهرات عن كثبٍ منذ اليوم الأول، وأستطيع الجزم بأن الإضراب كان فاشلًا [3]. ومع ذلك، فقد أُمر رؤساء المؤسسات العمومية بفصل، وبدون إنذار؛ كلّ من يتغيب عن عمله. وفي اليوم الثاني وقع تغيُّر مفاجئ؛ فقد تلقينا معلومات بأن أشخاصًا مُلتَحين يُجبرون تجار العاصمة على غلق محلاتهم تحت التهديد[4]. وفي اليوم الثالث؛ بدا أن رؤساءَنا قد قرروا المواجهة؛ فقد لاحظنا أنه في حين تابع رجالُ الشرطة المتظاهرين بحياد، فإن «مجموعة التدخل السريع» التابعة لـ«الدرك الوطني»، و«مجموعة التدخل الخاصة» التابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن»؛ كانوا في حالة تأهب قصوى استعدادًا للتدخُّل في أية لحظة.

زادت حدة الاستفزازات، كأنها استنساخٌ لأحداث أكتوبر ١٩٨٨م؛ وخاصة بظهور السيارات «المدنية» المريبة، التي كان راكبوها يطلقون النار عشوائيًّا على المتظاهرين. وقد سلم «عباسي مدني» للجنرال «توفيق»، أثناء أحد الاجتماعات السرية، شريط فيديو يُظهر هذه السيارات المموَّهة خارجة من «المديرية المركزية لشرطة العاصمة». وقد أبلغ زعيم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وزير الداخلية، «محمد

---

(١) «عليها نحيا وعليها نموت»، و«لا ميثاق لا دستور... قال الله قال الرسول»، و«دولة إسلامية». كما رُدد أيضًا، تلميحًا لإقامة دولة إسلامية: «لا إله إلا الله، عليها نحيا، وعليها نموت، وفي سبيلها نجاهد، وعليها نلقى الله».

(٢) مسمار جحا: حسب الرواية الشعبية، فإن جحا، الذي تميز بالذكاء والخبث؛ باع منزله ذات مرّة، لكنه دق مسمارًا في الحائط. وحسب عقد البيع، فإن المسمار بقي ملكًا له؛ وهذا يعطيه الحق في الدخول إلى البيت متى شاء. العبرة هي أنه حتى وإن اشترى المالك الجديد كل البيت، فإنه لا يستطيع التمتّع به كليًّا. وفي السياق السياسي لسنة ١٩٩١، كان الرئيس «الشاذلي بن جديد» مستعدًّا لترك السلطة للإسلاميين شريطة أن يبقى رئيسًا للجمهورية، ومنه أتى رمز «الكماشة»، التي كانت تدل صراحة على اشتراط رحيل «الشاذلي» للتمتع بكامل الحرية في التصرف في الحكم.

(٣) كانت نسبة التغيّب عن العمل أقل من ٢٥٪.

(٤) ولا أستطيع الجزم ما إذا كانوا من عملاء «قسم الاستعلام والأمن»، أم بعض متطرفي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» أنفسهم.

الصالح محمدي»؛ الذي وعد بإجراء تحقيق لم يتم أبدًا؛ لأن حكومة «حمروش» قد سقطت بعدها بأيام قلائل.

في فجر ٣ يونيو، كان الوضع قد بلغ الاحتقان الكامل. وفي الليلة التالية، هجمت قوات الأمن، بالقنابل المسيلة للدموع والسلاح الآلي؛ على المعتصمين لإخلاء الساحتين العموميتين، وأسفرت المواجهات عن عشرات القتلى من المتظاهرين وقتيل واحد من المهاجمين؛ هو نقيب من «الدرك الوطني». كما اقتحمت دبابات «الجيش الوطني الشعبي» العاصمة، وتمركزت في مُفترقات الطرق الإستراتيجية. وفي ٤ يونيو، اضطر «حمروش»، بعد خلافه مع الجنرالات بشأن الإدارة «العنيفة» للأزمة؛ لتقديم استقالته، لتسقُط حكومته (بعد واحد وعشرين شهرًا) دون أن يتوفر لها الوقت الكافي لإتمام إصلاحاتها. لقد انكسرت إرادة «حمروش» على صخرة الجنرالات، الذين استبدلوه بوزير خارجيته «سيد أحمد غزالي»؛ الذي سيُصبحُ دُمية في أيدي العصابة.

لم يَضَعْ هذا التغيير، في قمة هرم السلطة التنفيذية؛ حدًّا للأزمة، وظلت فرق مُكافحة الشغب عاجزة عن السيطرة على الوضع.

اعتقال الشيوخ

في ٤ يونيو ١٩٩١م؛ أُعلنت حالة الطوارئ، وفُرِضَ حظر التجوال، وأُجِّل موعد الانتخابات التشريعية ستة أشهر. كانت مهمة رئيس الحكومة الجديدة، ظاهرًا؛ هي الإعداد لانتخابات «نظيفة ونزيهة»، لكن «الأمن العسكري» كان قد تسلَّم الملف برُمَّتِهِ! وقد شهد شهر يونيو مواجهات مُستمرة بين قوات الأمن والإسلاميين، رغم نداءات التهدئة التي أصدرها «عباسي مدني» و«علي بن حاج»؛ لحثّ كوادر «الجبهة» على عدم استخدام العنف ضد قوات الأمن. ذلك الطلب الذي سيُلحّ عليه ضباط «الأمن العسكري» مِرارًا بالضغط على قائدَي «الجبهة» لتهدئة النفوس، وذلك برغم استمرار اعتقالهما!

وفي مقر «قيادة القوات البرية» بـ«عين النعجة»؛ استُدعيتْ وحدات قتالية ووحدة مظليين من الجنوب، لتتمركز في حالة تأهُّب قصوى لمواجهة أي طارئ. وتم توقيف الكثيرين من قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بمَن فيهم «على جدي»، ولاعب كرة القدم الدولي «صالح عصاد».

وقد اتُخِذَ قرار اعتقال الإسلاميين، الذين يحتمل استخدامهم للسلاح؛ في أول اجتماعٍ عُقِدَ بعد إعلان حالة الطوارئ، بمكتب المقدم «إبراهيم فضيل الشريف». الذي كان وقتها قائدًا لأركان «قيادة القوات البرية»، والساعد الأيمن للجنرال «محمد العماري»، قائد القوات البرية؛ الذي اعتاد قضاء جُلّ وقته في مكاتب وزارة الدفاع الوطني ورئاسة أركان الجيش، ومن ثم عهد للمقدم «فضيل الشريف»، الذي فوض له أكثر سلطاته في «عين النعجة»؛ بإدارة حالة الطوارئ بالنيابة.

لقد لاحظنا عند استعادة القوائم من الدرك الوطني والشرطة (أي «المديرية العامة للأمن الوطني» التابعة لوزارة الداخلية)؛ أن الأخيرة لم تكن لديها أدنى فكرة عن الشبكات الإسلامية وكيفية تنظيمها، ولم تكن لديها إلا معلومات استخباراتية عامة سواء عن إسلاميين تم الإبلاغ عنهم، أو ممن اعتُقِلوا أثناء منع التظاهُرات الثقافية أو الموسيقية. كانت أرقام المصالح مُتضاربة؛ فمن بين سبعمائة اسم لنشطاء خطرين تم إحصاؤهم في يونيو ١٩٩١م (ارتفع هذا الرقم إلى ١١٠٠ في يناير ١٩٩٢م)، لم تحو قائمة «المديرية العامة للأمن الوطني» أكثر من ٥٪ من هؤلاء، وكما حَوَتْ قوائم الدرك ٢٠٪. ذلك أن ٧٥٪ منها كانت نتاج عمل «قسم الاستعلام والأمن»!

كان الهيكل المسمى «قيادة العمليات الأساسية»، التي ستُصبح فيما بعد «المركز القيادي للعمليات»؛ قد أُنشىء للتو، وكلِّف بجمع المعلومات، وإعداد الخلاصات ومخطط العمليات؛ تبعًا لاحتياجات القيادة. وعُين الرائد «عبدالقادر بن عائشة»

كمسؤول وحدة الكوماندوز[1] المكلفة بحفظ النظام، وتقديم الدعم لـ «مجموعة التدخل الخاصة»، ووحدات التدخُّل التابعة للشرطة وللدرك[2].

وبرغم ذلك، فلم تكن القيادة تسعى لعملٍ استئصالي ضدّ الإسلاميين، ولم يكن من سبب وجيه يُبرر القضاء المبرم على «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، مخافةَ إثارة الرأي العام العالمي وتعرية ديمُقراطية «الواجهة»، التي لم تكن سوى غطاء لاستبداد النظام. لقد سعى الجنرالات لتجنب الظهور في صدارة المشهد؛ لذا لم تكن فكرة الانقلاب العسكري واردة إذ يوجد دائمًا «مدنيون» رهن الإشارة، لضمان إدارة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وليكونوا ناطقين باسم العسكر.

كانت عمليات قمع الإسلاميين، التي كُلفنا بها؛ ذات طابع إنذاري، وتحضيرًا لما سيليها. لذلك لم يعتقل سوى ثلاثمائة من بين سبعمائة كانوا على قائمة «المطلوبين»، وقد اعتقلوا خلال شهري يونيو ويوليو ١٩٩١م. وفي الوقت نفسه؛ قام رجال الشرطة والدرك بتوقيف عدة آلاف من قواعد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والمتعاطفين معها؛ والذين سيطلق سراحهم تدريجيًا في الأسابيع التالية. وقد حقق رؤساؤنا بذلك عدة أهداف: تخويف نُشطاء التيار الإسلامي، والتأكُّد من امتثال قوات الأمن لأوامرهم، وتكوين ملف خاص للإسلاميين «المشبوهين»، الذين كانوا مُسجلين سلفًا؛ مما سيضطرهم للعمل السري ابتداءً من يناير ١٩٩٢م، للإفلات من التوقيف التعسُّفي.

وبتعليمات من الجنرال «توفيق»؛ قام «المنشقون» من قيادات «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» («أحمد مراني»، و«الهاشمي سحنوني»، و«بشير فقيه»)، بإدانة «تهور» «عباسي مدني» و«علي بن حاج»، واتهامهما بإثارة الفتنة بين الجزائريين، وذلك في لقاءٍ تلفزيونيّ على الهواء مباشرة.

---

(١) سيحل محله الرائد «محمد بن عبدالله» بعد سفره إلى كامبوديا على رأس أول وحدة جزائرية للقُبعات الزرق.

(٢) فيما يتعلق بالحواجز، والمداهمات، والتوقيفات.

كان قادة الجيش منقسمين، فهؤلاء الذين سيُعرفون فيما بعد باسم «الاستئصاليين»؛[1] كانوا يريدون دفع الإسلاميين للثورة، ليتسنى لهم قمع «الحركة الاحتجاجية» وحل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» نهائيًّا؛ لكنهم لم يكونوا واثقين من استجابة الوحدات العسكرية، ولا من مدى قدرة «الجيش الوطني الشعبي» على مواجهة الغضب الشعبي. وقد قرروا توقيف قادة «الجبهة» ريثما يصبحون مستعدين، فضلًا عن مواصلة سياسة تأجيج الأوضاع في انتظار اللحظة المناسبة؛ لتقويض حزب «عباسي مدني».

أما رئيسا «قسم الاستعلام والأمن»، الجنرالان «توفيق» و«إسماعيل»؛ فقد ظلا يعتقدان بإمكانية تدجين «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وأن يقتصر تدخُّل الجيش على حالات الضرورة القصوى. كانا يعتقدان أن الانشقاق داخل «الجبهة»، إضافة لجهود عملائهم المدسوسين داخلها، فضلًا عن الصحافة والقمع؛ كل ذلك سيُضعف «الجبهة»، ويسمح لأحزاب أخرى[2] بتشكيل قوى توازن بين «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وبين «جبهة التحرير الوطني». وبسبب هذا التحليل؛ وافق الجنرالان على قرار توقيف الشيخين.

لذا كلف الجنرال «خالد نزار»، وزير الدفاع الوطني؛ العقيد «إبراهيم فضيل الشريف» بإرسال وحدة كوماندوز، لتطويق مقر «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في نهج «شاراس»، وتوقيف «عباسي مدني» وكل الموجودين معه. وكلف العقيد «إسماعيل العماري» الرائد «عمار قطوشي»، يوم ٢٩ يونيو؛ بتوقيف «علي بن حاج»، الذي كان موجودًا في «القبة».

وفي ٣٠ يونيو، قامت وحدة مظليات، مدعومة بعناصر «مجموعة التدخل الخاصة»؛ بتطويق مقر «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، ونسف الباب، واعتقال «عباسي

(١) خاصة الجنرالات: «العربي بلخير»، و«خالد نزار»، و«محمد العماري»، و«محمد التواتي».

(٢) مثل «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، و«حزب التجديد الجزائري»... إلخ.

مدني» وبعض رفقائه[1]، ومصادرة كل الوثائق، التي لم يتم تدميرها؛ ليستغلها «الأمن العسكري» لاحقًا.

في اليوم ذاته؛ نصب الرائد «عمار قطوشي» فخًا لـ«علي بن حاج». فبما أن المصادمات لم تتوقف، فقد طلب إليه عبر الهاتف أن يظهر على التلفاز داعيًا للتهدئة؛ بما أنه الشخص الوحيد الذي يُنصت إليه كل الإسلاميين. وبالمقابل يمكن استخدام حق الرد، لتفنيد ادعاءات المنشقين على «الجبهة» («مراني»، و«سحنوني»، و«فقيه»)؛ الذين اتهموا قائدي الحزب بإشعال الفتنة بين الشعب. وتوجه «علي بن حاج»، الذي لم يكن يعلم بتوقيف «عباسي مدني»؛ بصحبة «كمال قمازي» وشخصين آخرين من قادة «الجبهة»، إلى «المؤسسة الوطنية للتلفزيون»؛ لإلقاء كلمة يطلب فيها من أتباعه عدم التصدّي لقوات الأمن. غير أنه اعتُقل في المدخل الرئيس بصحبة مرافقيه الثلاثة؛ بواسطة الرائدين «عمار قطوشي» و«حمو بلويزة». وسيق «علي بن حاج» إلى «مركز عنتر»، حيث قضى الليلة قبل أن يُحول في اليوم التالي إلى السجن العسكري بـ«البليدة». لقد اعتُقل قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» دون أمرٍ قضائي، مما شكل اعتداءً صارخًا على قوانين الجمهورية، وهو الأمر الذي لم يعبأ به الجنرالات «حُماة الديمُقراطية».

وبعد أن أُودع «عباسي» و«بن حاج» السجن[2]؛ ظنّ رؤساء «قسم الاستعلام والأمن» أن رأس «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» قد قُطِع. واستهانة منهم بقدرة من بَقِيَ من زعماء الحزب على الحشد والتعبئة، وفي مقدمتهم «عبد القادر حشاني» و«محمد السعيد»؛ فقد ظنّوا بأن كتلتهم التصويتية في الانتخابات التشريعية المقررة يوم

---

(١) تمكن آخرون من الهرب، ومن بينهم «قمر الدين خربان»؛ الذي لجأ إلى «القصبة».

(٢) في ١٥ يوليو ١٩٩٢م؛ صدر حكم المحكمة العسكرية بـ«البليدة» باثنتي عشرة سنة سجن نافذة لكل منهما، بتهمة «ارتكاب جرائم ضد أمن الدولة» و«الإضرار بالاقتصاد الوطني»؛ حيث اتهما بالتحريض على «العصيان المدني» وقيادته. وسيتم إطلاق سراح «عباسي مدني» في ١٥ يوليو ١٩٩٧م، ليوضع مباشرة تحت الإقامة الجبرية. أما «علي بن حاج»، فيبقى في السجن حتى نفاذ الحكم، ليفرج عنهما نهائيًا في ٣ يوليو ٢٠٠٣م.

٢٦ ديسمبر ١٩٩١م؛ سوف تتفتّت[1]. بالإضافة إلى ذلك؛ لم يُبدِ كوادر «الجبهة» أية مقاومة، ولم يلجأوا للتظاهر أو إثارة الشغب بعد توقيف قائديها الرئيسين. وشجع هذا الفتور «أصحاب القرار» على مواصلة تكثيف جهودهم لتفجير «الجبهة» من الداخل، بإذكاء الشقاق الداخلي بواسطة عملاء الاستخبارات في القيادة. كالانقسام بين دعاة «الجزأرة» (قُطريون) وبين «السلفيين» (عالميون وأكثر محافظة)، وبين أنصار المشاركة في الانتخابات وأنصار المقاطعة أو المشاركة المشروطة بإطلاق سراح «علي بن حاج» و«عباسي مدني». وبالتوازي مع ذلك كله؛ جرى تشجيع الأحزاب الإسلامية المعتدلة مثل «حمس؛ حركة مجتمع السلم» للشيخ «محفوظ نحناح»، الذي قاطع انتخابات يونيو ١٩٩٠م؛ وحركة «النهضة» للشيخ «عبدالله جاب الله»، وذلك لتفتيت الكتلة التصويتية لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في انتخابات ٢٦ ديسمبر.

«سيد أحمد غزالي» و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»

كان رئيس الحكومة الجديد «سيد أحمد غزالي»؛ ألعوبة الجنرالات؛ مُقتنعًا بهذا التحليل المغلوط الصادر عن «قسم الاستعلام والأمن»، فقد اعتقد بأن حصة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بعد عمليات الإضعاف المنهجية لن تتجاوز نسبة ٣٠٪ من الأصوات في أحسن الأحوال، وهو «الخط الأحمر» الذي رسمه الجنرالات. ولهذا السبب قرر مُخلصًا الالتزام بانتخاباتٍ «نظيفة ونزيهة» في ديسمبر، ليتمكن من تجاوز «الجبهة» ديمُقراطيًّا، مُبقيًا على الوضع القائم الذي يحتاجه النظام.

ولبلوغ الهدف الذي عُين من أجله رئيسًا للوزراء، فقد تعلّق أمل «سيد أحمد غزالي»، وأولياء نعمته من الجنرالات؛ بانشقاق «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» من الداخل أثناء مؤتمرها الذي عُقِدَ في «باتنة» يومي ٢٥ و٢٦ يوليو. لكن تيار

---

(١) لم أكن موافقًا على هذا التحليل، ولهذا كنت ضد تنظيم الانتخابات التشريعية. وقد أعددت في الشهور التالية العديد من التقارير التي تدعم تحليلي؛ محذرًا القيادة العسكرية من فوز الإسلاميين الكاسح.

«الجزأرة»، بقيادة «عبد القادر حشاني»؛ استطاع أن يفرض نفسه خلال المؤتمر، وهو ما تعارض مع مصالح الجنرالات، فشوشت هذه النتيجة على توقعاتهم؛ إذ عُرف عن أقطاب «الجزأرة» أنهم أقل قابلية للاستخدام، وأكثر استعصاءً على الترويض من السلفيين المتشددين.

وكاحتجاجٍ على هذه النتيجة غير المتوقعة؛ كلف الجنرالات رئيس الحكومة بشق «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وفي شهر أغسطس نظم «سيد أحمد غزالي» ندوة وطنية في «نادي الصنوبر»،[1] تحضيرًا للانتخابات؛ جمع فيها كل الأحزاب السياسية عدا «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

ثم قام رئيس الحكومة، بتوجيهٍ من «قسم الاستعلام والأمن»؛ بإطلاق عمليتين متوازيتين بحق الإسلاميين، واحدة علنية والأخرى سرية. فبعد توقيف «عباسي» و«بن حاج»، كلف «أحمد مراني» و«سعيد قشي»، وهما القائدان المنشقان عن «الجبهة» واللذان طردهما الحزب أثناء مؤتمر «باتنة»؛ كُلّفا بالعمل طوال خريف عام ١٩٩١م على «استمالة» الإسلاميين الرافضين لأطروحة الشيخين؛ ليقودوا حملة تهدف إلى الدعوة لمشاركة جبهة «مدجنة» وأكثر ضعفًا، في انتخابات ٢٦ ديسمبر.

وفي سبتمبر، أرسل الوزير الأول مبعوثَيْن، رشحتهما إدارة المخابرات؛ وهما «الهاشمي سحنوني» و«زبدة بن عزوز»، المكنيان «بالشيخين الضريرين»؛ واللذان كانا من «عيوننا» داخل قيادة «الجبهة»؛ أُرسلا سرًّا للقاء «سعيد مخلوفي»؛ الضابط السابق برتبة ملازم أوَّل في المحافظة السياسية لـ«الجيش الوطني الشعبي»، وأحد مؤسسي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وكان «مخلوفي»، بسبب خلافه مع «عباسي مدني» و«علي بن حاج»؛ قد اقترب من البويعليين القدامى في محاولة لبعث «الحركة الإسلامية المسلحة»، دون علم منه بأنها اختُرِقت بواسطة «قسم الاستعلام والأمن».

---

(١) وهو مركب فخم مخصص للطبقة الحاكمة، ويقع على شاطئ البحر بضعة كيلومترات غرب العاصمة.

تم اللقاء بين «سعيد مخلوفي» ومبعوثي «سيد أحمد غزالي» في «الشريعة»، على مرتفعات «البليدة»؛ برغم أن «مخلوفي» كان مطلوبًا لدى الأمن منذ شهر مايو، بسبب كُتيّبه «التخريبي» الذي دعا فيه الإسلاميين للعصيان المدني. وقد حملا له عرضًا من «سيد أحمد غزالي»، بجعله رئيسًا لـ«نسخة جديدة» من «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، ووضع كل الوسائل اللازمة تحت تصرُّفهُ لتمويل هذا المشروع، وإخراجه للوجود في أقرب الآجال الممكنة.

كان طوع أمر«غزالي»، في ذلك الحين؛ سبعة عشر عضوًا «متمردًا» من مجلس شورى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ جندتهم المخابرات، ووضعوهم رهن إشارته لتكوين «جبهة الإنقاذ التايوانية»[1] الجديدة، وتمكينها من المشاركة في الانتخابات «النظيفة النزيهة». غير أنّ «سعيد مخلوفي» رفض العرض قائلًا إنه لولا خشية الله، لأمر رجاله بذبح المبعوثين: «زبدة» و«سحنوني»[2]. ثمّ وزع «مخلوفي» بيانًا يُدين فيه ألاعيب النظام، التي تستهدف إفشال المشروع الإسلامي؛ وأرسلَه إلى اليومية الناطقة بالعربية، «المساء» التي نشرته في اليوم التالي. لم يستسغ «سيد أحمد غزالي» الفشل؛ فصبّ جامّ غضبه على الصحيفة، وأمر بوقف صدورها لمدة أسبوع كامل.

لم يدرك رئيس الحكومة أن الشعب كان رافضًا لحكامه، وأنه مهما تكن طريقة الانتخاب، أو حجم العبث بالتقسيم الإداري للدوائر؛ فستكون نتائج الاقتراع لصالح الإسلاميين. لقد بلغت الحملة الموجهة ضد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» أوجها أثناء خريف ١٩٩١م. ففي سبتمبر، قام «العربي بلخير» و«إسماعيل العماري»، بتنظيم اجتماع لرؤساء الزوايا[3] في «نادي الصنوبر»؛ بهدف كسر شوكة «الجبهة

(١) أي الجبهة المزورة، على غرار صناعة تايوان المقلدة لصناعات البلدان المتقدمة.

(٢) هذه الأقوال التي لم تعلن للعامة حتى هذه اللحظة، شهدها أحد مصادر معلوماتي، الذي حضر المحادثات.

(٣) إبان الاحتلال؛ شجعت فرنسا إقامة مجلس من رجال الزوايا، لمزاحمة «جمعية العلماء المسلمين»، التي اعتبرها المستعمر تيارًا يدعو إلى الاستقلال. وفي حين رفضت «جبهة التحرير الوطني» مجلس الزوايا أثناء الثورة، فقد تغاضى عنها النظام بعد الاستقلال.

الإسلامية للإنقاذ». ورغم محاولاتي أنا والنقيب «دحمان بن دحمان»[1] لتنبيه القيادة لعدم جدوى تلك المحاولة، التي كانت أشبه بمحاولة علاج السرطان بقرص من الأسبرين؛ إلا أن محاولاتنا لم تلق آذانًا مُصغية. وكُلِّف النقيب «حسين» بالاتصال بمدير «الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة»، لإهداء تذاكر عُمرة مع الإقامة لمسؤولي الزوايا المؤثرين؛ لاستخدامهم في إنجاح مخططات النظام، بحثِّ مُريديهم وجمهور «المسلمين» على التصويت ضد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

أمير سعودي في «الجزائر»، بدعوة من «قسم الاستعلام والأمن»

كانت مهزلة الزوايا محل تندُّر الصحافة لوقتٍ طويل، لكنها أُتبعت بمهزلة أخرى أكثر غرابةً. ففي أكتوبر وجهت دعوة إلى الأمير «تركي الفيصل آل سعود»، ابن أخ الملك فهد عاهل «المملكة العربية السعودية»، ورئيس استخبارات المملكة الوهابية؛ لإلقاء محاضرة في «نادي الصنوبر». هذا الحدث الذي كنتُ، بتكليف رسمي؛ منظمَه الأساس، وكانت عناصر إدارتي مبثوثة في أرجاء القاعة. الأكثر إثارةً للدهشة أنه بعد اثنتي عشرة سنة من ذلك التاريخ؛ سيتهم الأمريكان الأمير «تركي» ذاته، بأنه أحد ممولي «تنظيم القاعدة».

كان صاحب الدعوة الرسمية هي «الجمعية الشعبية للوحدة والعمل»، وهو حزبٌ سياسي اصطنعته المخابرات، لاستكمال الواجهة الديمُقراطية. لكن المخابرات كانت هي صاحب الدعوة الحقيقي، ومن ورائها الجنرال «العربي بلخير». فقبل ذلك ببضعة أشهر؛ التقى الجنرال «خالد نزار» بالملك «فهد» أثناء زيارة لـ«المملكة العربية السعودية»، شرح فيها للعاهل السعودي الأخطار التي يُمثلها التطرُّف «الإسلامي»؛ من خلال اللعب على وتر تجاذُب دوائر التأثير المحترم بين الإيرانيين والسعوديين، ومؤكدًا للملك في الوقت نفسه انحياز «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» للعراق، وهو ما يعني بالضرورة أنها ضد «السعودية»؛ حليف «الولايات المتحدة

(١) مسؤول «متابعة» الصحافة الصادرة بالعربية في «مصلحة البحث والتحليل».

الأمريكية» خلال حرب الخليج (يناير ١٩٩١م). وهكذا؛ حصل «نزار» على وعد سعودي بوقف المساعدات المالية لـ«الجبهة»، ونقلها لحزب «محفوظ نحناح»؛ الذي أصبحت كل زياراته للخارج تتمّ على نفقة جمعيات البر والإحسان السعودية.

هذه هي خلفية الدعوة التي وَجَّهها «قسم الاستعلام والأمن» للأمير السعودي. وقد دعا الجنرال «بلخير» الأمير السعودي لمأدبة عشاء في مقرّ الرئاسة. كانت الاستخبارات الجزائرية قد رتبت كل شيء بدقة، فأمكنها استغلال تدهور العلاقات بين السعوديين وقادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذين أدانوا وجود الجنود الأمريكيين في الأراضي المقدسة؛ وساندوا «صدام حسين»[١].

تولّى كوادر «قسم الاستعلام والأمن» الإشراف على تنظيم محاضرة الأمير بنسبة ٩٥٪. وقد صرّح الأمير «تركي» خلال حديثه أن «المملكة العربية السعودية» قد أعطت حزب «عباسي مدني» مليون دولار، عام ١٩٩٠م؛ عن طريق «رابطة العالم الإسلامي». وفي اليوم التالي، كان هذا «التصريح» يتصدَّر الصفحات الأولى للجرائد الجزائرية. وأخذت الأحزاب والصُحف المناهِضة لـ«الجبهة» تفرك أيديها تشفيًا؛ فهذا دليل التمويل الخارجي المخالِف للقانون. وكأن هذا كله لم يكفِ الاستخبارات، لتقوم بإخراج مهزلة أخرى أكثر ابتذالًا؛ إذ نشرت إحدى اليوميات الجزائرية الفرنكفونية صورة لـ «شيك» قيمته مليون دولار أمريكي، زاعمةً أنه الوسيلة التي تم بها تحويل المبلغ؛ وهو الأمر المختلق جملة وتفصيلًا، بل إن هذه الصحيفة لم توفد أصلًا أي مندوب عنها لتغطية المحاضرة، كما أن المحاضِر لم يظهر أبدًا أي شيك للحاضرين في القاعة.

في عهد «سيد أحمد غزالي»؛ تقلّصت مساحة الصحافة الجديدة المسماة «مستقلة»، بعد أن كانت حُرّة نسبيًا في عهد «مولود حمروش». فمنذ صيف ١٩٩١م، زاد تحرُّش «قسم الاستعلام والأمن» بالصحفيين؛ مُخيِّرًا إيّاهم بين «التعاون»، أو التعرُّض

---

(١) في يناير ١٩٩١م؛ زار «علي بن حاج» «العراق»، في حين قام «عباسي مدني» برحلة إلى «إيران».

لعقوبات قضائية وإدارية وإيقاف الصحف. لتطفو على السطح فئة «مرتزقة القلم»، الذين فقدوا المصداقية وشرف المهنة، التي بقيت تضم، رغم ذلك؛ نساءً ورجالًا محترمين بفضل صرامتهم الأخلاقية ونزاهتهم.

تكفلت إحدى إدارات «مديرية الجاسوسية المضادة»، بقيادة النقيب «عز الدين عويس» والملحقة بديوان العقيد «إسماعيل العماري»؛ بتهديد وإرهاب الصحفيين، لتجنيدهم لحساب النظام. كانت وسائل النظام لتجنيد هؤلاء غاية في القذارة؛ فمثلًا ترسل إليهم رسائل تهديد «إسلامية»، من صنع «قسم الاستعلام والأمن»؛ أو يتلقون مكالمات هاتفية مجهولة لتهديدهم، أو تصلهم أكفان وقطع صابون؛ لإقناعهم بأن الأصوليين قد خططوا لموتهم. وهو ما رسخه «قسم الاستعلام والأمن»، بترويج شائعات بالعثور على «قائمة سوداء»[1] للأشخاص المقرر اغتيالهم، وذلك أثناء تفتيش مقر «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، على إثر اعتقال «عباسي مدني» يوم ٣٠ يونيو.

استُخدمت نفس الوسائل مع رجال الشرطة، والقضاة، والمثقفين، بل وحتى مع بعض العسكريين؛ وذلك لتكوين «جبهة» مُعادية لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ». فمن بين جميع الأحزاب السياسية الإسلامية، صارت «الجبهة» هي الشغل الشاغل للجنرالات ولـ«قسم الاستعلام والأمن»، بينما كانت «حركة مجتمع السلم؛ حمس» للشيخ «محفوظ نحناح»، و«حركة النهضة» للشيخ «عبد الله جاب الله»؛ في مأمن بُغية استخدامهم لتفتيت الكتلة التصويتية الإسلامية.

تجهيزات لاسلكية للتمرُّد «الإسلامي»

تواصلت مساومات «سيد أحمد غزالي» مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ العلنية من خلال «أحمد مراني» و«سعيد قشي»، والسرية من خلال الشيخين الضريرين: «بن عزوز زبدة» و«الهاشمي سحنوني». وفي الوقت نفسه، كان العقيدان، «إسماعيل

---

(١) يبدو أن موضوع القوائم شائع الاستخدام في كل عصرٍ ومصر، وبرغم ذلك يُصدِّقه الدهماء! (الناشر)

العماري» و«كمال عبد الرحمن»؛ يبذُلان كل شيء لوضع أساس للتمرُّد «الإسلامي» المسلح في الجبال.

يشهد على ذلك عملية وقعت في سبتمبر ١٩٩١م. فقبل إنهاء حالة الطوارئ التي فرضت في شهر يونيو، تلقّينا معلومات من أحد مصادرنا في بلدية «القبة»، التابعة لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ بأن حاوية أجهزة لاسلكية مودَعة في أحد مخازن البلدية في «جسر قسنطينة» من ضواحي العاصمة. وبعد التأكُّد من صحة المعلومات، وكنتُ وقتها في «عين النعجة» لإدارة حالة الطوارئ؛ تم إعداد خطة تدخُّل بفصيلٍ من القوات الخاصة، لضبط هذه التجهيزات.

وفي أثناء التحضير لإنجاز العملية؛ طلب مني العقيد «إسماعيل العماري» ألا أَرسِل في هذه العملية إلا عناصر «مجموعة التدخل الخاصة»، وبعض ضُباط «مصلحة البحث والتحليل» التي أُشرِف عليها. لقد بدا جليًّا أنه يريد حصر هذه العملية في نطاق «قسم الاستعلام والأمن». وقبل يومين أو ثلاثة أيام من إنهاء حالة الطوارئ (أنهيت يوم ٢٤ سبتمبر)، وفي حوالي الثامنة مساءً؛ كنّا على أهبة الاستعداد. كان المستودَع عبارة عن حظيرة واسعة، تُستعمل لتخزين عتاد وأدوات مصلحة الطُرُق التابعة لبلدية «القبة»، وقد تم اقتحام المكان بحوالي عشرين عُنصرًا من «مجموعة التدخل الخاصة»، وعشرة ضباط من «مصلحة البحث والتحليل»؛ موزعين على مهام المراقبة والتفتيش. لم نجد أحدًا في المكان، وبعد بضع دقائق من التفتيش؛ عثُرنا على التجهيزات التي كانت عبارة عن أجهزة إرسال واستقبال، وعتاد اتصالات؛ واستغرقنا حوالي نصف الساعة لوضع العتاد المُصادَر على متن شاحنة عسكرية.

وفي نهاية العملية، التي أشرفت عليها شخصيًّا بصحبة الرائدين «عمار قطوشي» و«حمو بلويزة»، دهشتُ؛ لأن الشاحنة المحمَّلة بالعتاد لم تتجه نحو «عين النعجة»، وإنما اتخذت طريقها نحو «المركز الرئيس للعمليات» في «بن عكنون». وفي طريق العودة لمقر «قيادة القوات البرية» بـ«عين النعجة»؛ أخبرني الرائدان «عمار» و«حمو»، بأن «إسماعين» كان في انتظار الحمولة. وقد كنت أجهلُ المحطة النهائية للشاحنة،

حتى أخبرني سائقي، الذي تولى قيادتها؛ بأن الشاحنة اتجهت بكل حمولتها من «بن عكنون» إلى «البليدة».

وقد ظننتُ ساعتها أن الحمولة أُرسِلت إلى إدارة الإمداد أو إدارة الاتصالات التابعة للناحية العسكرية الأولى، لكنّني اليوم أستطيع الجزم بلا تردد؛ بأن تلك التجهيزات والمعدات قد أُرسلت إلى المناطق المعدَّة لاستقبال التمرد «الإسلامي» المسلح، وذلك لاستخدام «إرهابيي» المخابرات. والدليل على ذلك أنّه لم يُحقق أبدًا مع مسؤولي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذين قيل إنّهم استوردوا هذه التجهيزات؛ وهو أمر شاذّ، بل يجعل من المحتمل كون رجال «إسماعيل» هم مستوردو هذه الأجهزة؛ إذ لم تنبس الصحافة ببنت شفة حول هذا الموضوع، في حين أنه لو كان من فعل إسلاميين حقيقيين؛ لعُدَّ «اكتشافًا» خطيرًا وتصدّر الصفحات الأولى للصحف، خاصة وأن الصحافة «المستقلة» حينها، كانت تترصَّد أي خبر يتعلق بالإسلاميين، مهما كان صغيرًا؛ لتُبادِر إلى إبرازه.

من الواضح أن هذه العملية كانت في إطار إعداد التمرُّد المسلح الذي يُشرِفُ عليه «قسم الاستعلام والأمن». وضمن الإطار نفسه، تمّ ترتيب هروب ستة ضباط صف عاملين في «مركز البحث والتحقيق» بـ«البليدة»، وفي «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» بالعاصمة[1]؛ وذلك لإلحاقهم بالتمرد المسلَّح لـ«الحركة الإسلامية المسلحة»، التي كان «المركز الرئيس للعمليات» يُعيد تشكيلها. وتمثلت مهمة ضباط الصف هؤلاء في تكوين خلايا نائمة، وتنظيم شبكات دعم لوجستي واستخباراتي؛ تتكفل بتزويدهم بالسلاح، والذخائر، والعتاد اللاسلكي. وكان التوجيه يتم بواسطة ضباط «المركز الرئيس للعمليات»، الذين يتكفلون بتعيين الأهداف، والإمداد بـ«المتمردين»؛ الذين كانوا إمّا عُملاء، وإما إسلاميين حقيقيين مخدوعين ومدفوعين لـ«الاستشهاد»[2].

---

(١) منهم «محفوظ توات»، و«فريد عشي»؛ اللذان سيُصبحان نائبين لـ«جمال زيتوني» عام ١٩٩٤م، راجع الفصل الثامن.

(٢) بعد الانقلاب العسكري في يناير ١٩٩٢م، تم تنظيم عمليات هروب أخرى، وإرسال أمواج جديدة من «الهاربين» ما بين شهري يناير ومارس، وسأفصل ذلك في الفصل السادس.

عملية «قمار»

بعد ذلك بقليل، نفذت عملية أكثر خطورة، وبشكلٍ علنيّ. ففي أواخر نوفمبر ١٩٩١م، نشرت الصحف خبر هجوم فرقة «انتحارية» من الإسلاميين على ثكنة «قمار»، وهو مركز حراسة حدودي في الجنوب الشرقي للبلاد؛ مما أدى لمقتل سبعة عسكريين من شباب الخدمة الوطنية. هذه العملية، التي أُلصِقَت بـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ أُدينت بالإجماع، أدانتها الصحافة والأحزاب السياسية، بل أدانتها «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» نفسها؛ حيث تحدّى رئيسها «عبد القادر حشاني» الجنرال «نزار»، في حديثٍ مُتَلفَز؛ أن يأتي بأي دليل على تورُّط حزبه في هذه العملية.

وبالفعل؛ لم يُقدَّم أي دليل ضد «الجبهة»، وذلك لسبب بسيط؛ أن العملية برُمتها من تخطيط «قسم الاستعلام والأمن»، الذي استخدم إسلاميين لتطبيق «مخطط نزار». وفي يوليو ١٩٩٥م، علمت أن العملية برُمّتها دُبرت بـ«بالمركز العسكري للتحقيق» في «ورفلة»، التابع لـ«المديرية المركزية لأمن الجيش» التي يرأسها «كمال عبد الرحمن». لقد كان مُقررًا لهذه العملية التنفيذ في نهاية ديسمبر، ما بين دورتي الانتخابات، في حال اقتراب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» من الحصول على أغلبية البرلمان، وكانت هي المبرر الذي سيتذرع به الجيش، للتدخل وتوقيف المسار الانتخابي.

لكن الخطة تغيرت كليًّا بسبب نفاد صبر عميلنا في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، المدعو «عمار لزهر»؛ والذي كلفه «قسم الاستعلام والأمن» بهذه العملية، بصفته عضوًا منتخبًا بالمجلس الشعبي لبلدية «الوادي» عن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وبدون أن يتلقى أية تعليمات من ضابط الاستخبارات المسؤول، وبسبب تردُّد «عبد القادر حشاني»، زعيم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ في إعلان مشاركة حزبه في الانتخابات التشريعية؛ بادر «عمار لزهر» بمشاركة مجموعة جزائريين «أفغان»، بقيادة

«عيسى مسعودي» و«محمد دهان»؛ بادروا بتنفيذ العملية في يوم ٢٩ نوفمبر[١]. وفي تلك الليلة، قام حوالي عشرين من «الجزائريين الأفغان»، بينهم رئيس بلدية «قمار» ذاته ورئيس المكتب المحلي لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، «عبد الحميد بغلي»؛ بمهاجمة المركز الحدودي لـ«قمار»، وسلب كمية مُعتبرة من الأسلحة والذخائر دون مقاومة تذكر.

ولقد أكد لي هذه المعلومات عام ٢٠٠١م، ضابط منشق يعيش حاليًا في المنفى هو النقيب «أحمد شوشان»؛ الذي سأتحدث عنه لاحقًا في الفصل التالي. وحسب رواية «شوشان»، كان توقيت العملية مختلفًا. وكانت عملية «قمار» حلقة من سلسلة تتكون من خمس أو ست عمليات مُماثِلة، خططت «المديرية المركزية لأمن الجيش» لتنفيذها أواخر شهر نوفمبر؛ إذا تأكدت مشاركة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الانتخابات، وذلك لاستخدامها كمُبرر لإلغاء الانتخابات قبل بدايتها. إلا أن «عبد القادر حشاني» أفسد هذا المخطط، بل وضلل العسكر وأوهمهم في نوفمبر، بأن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» لن تخوض الانتخابات؛ ومن ثمّ ألغيت العمليات كلّها عدا عملية «قمار» التي بادر المسؤول المحلي بتنفيذها من تلقاء نفسه، بسبب عدم تلقيه تعليمات واضحة من ضابط الحالة. ولاحقًا، فاجأ «عبد القادر حشاني» الجميع بإعلانه، يوم ١٤ ديسمبر؛ مشاركة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الانتخابات، التي لم يكُن باقيًا على بدايتها سوى اثني عشر يومًا فقط.

وعلى أي حال، فقد استخدم النظام عملية «قمار» لتشويه «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، بحكم أن المسؤول عنها كان شخصًا مُنتخبًا ينتمي للحزب. كما استُخدمت العملية مبررًا لشن حملة لتصفية «الإسلاميين» بواسطة فرق قوات المظليين الخاصة، التابعة للناحية العسكرية (بقيادة الجنرال «عبد الحميد جوادي»)؛ حيث طُورِد

(١) كأنه يتحدث عن مسرحية «المنشية» التي اتخذت ذريعة لسحق الإخوان، وعلا على إثرها نجم «عبدالناصر». ويغض النظر عن اعتراف «مايلزكوبلاند» بكونها مسرحية مدبرة لاستدرار تعاطف المصريين وخلق شعبية لـ«القائد» الجديد؛ فإن المهم في هذه المسألة هو القرائن التي تشير لاختراق النظام الخاص، وتحديدًا عن «هنداوي دوير»، الذي يُروى أنه صرخ قبيل إعدامه بأن هذا ليس ما اتفق عليه. ناهيك عن ذهول «إبراهيم الطيب» وجهل «يوسف طلعت» التام بالعملية. إن النمط يفرض نفسه بضراوة. (الناشر)

وقُتل كل منفذي هجوم «قمار»، والكثير من الأبرياء؛ خلال حملة صيد حقيقية لـ«الإسلاميين» دامت عدة أسابيع، قامت بها القوات الخاصة في ناحية «الوادي».

استفزازات

في ليلة ٢٣ أو ٢٤ ديسمبر ١٩٩١م، أي قبل يومين فقط من الانتخابات؛ غادرت سيارتان مدنيتان «المركز الرئيس للعمليات» بـ«بن عكنون» في العاشرة ليلًا، وعلى متن كلٍّ منهما أربعة ضباط صف للقيام بـ «دورية»، بدون سلاح؛ بمناطق «برج الكيفان»، و«الكاليتوس»، و«العاشور»؛ وهي الأحياء المعروفة كمعاقل لـ«الإسلاميين» المسلحين.

وحوالي الواحدة صباحًا في «برج الكيفان»؛ اقتربت منهم سيارة تسير ببطء بين السيارتين، وقبل أن يتمكن ضباط الصف من تفحُّص وجوه الركاب؛ بوغتوا بإطلاق عيارين ناريين عليهم عن قرب، فأصيب أحد المجندين برصاصتين في الرأس، ليتوفَّى فورًا. ومثلما حدث في «قمار»، وفي «بني مراد» قبلها؛ كان ضابط الصف الشاب أولى الضحايا في قائمة طويلة ممن قتلوا أثناء أداء مهامهم.

في اليوم التالي، جمع العقيد «إسماعيل العماري» كلّ أفراد «مديرية الجاسوسية المضادة»، و«مجموعة التدخل الخاصة» في مطعم «مركز عنتر»؛ لتعبئتهم ضد خطر الأصولية الإسلامية التي لا يتردد أنصارها، على حد قوله؛ عن قتل العسكريين بدم بارد. كان الهدف الواضح من الاجتماع هو «شحن النفوس» ضد الإسلاميين، وإعدادها للمواجهات التالية. كان السخط هو الغالب على شعورنا؛ السخط على رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة»، الذي أرسل ضباطَ صفٍ صغارًا للموت في أحياء معروفة بالخطورة الشديدة. وقتها لم أكنْ قد تحققت من استهتار رؤساء «قسم الاستعلام والأمن» بالأرواح البشرية، التي لا قيمة لها عندهم مقابل «النظام» الذي يريدون فرضه قسرًا. وابتداءً من هذا الاجتماع، ترسخ في اعتقاد أكثرنا مفهوم: «إما أن تَقتُل أو تُقتَل».

القسم الثاني
«الجماعات الإسلامية للجيش» والعشريّة الحمراء

(٥)

الجنرالات يطلقون العنف «الإسلامي» في ١٩٩٢م

في مساء ٢٧ ديسمبر ١٩٩١م، ظهر الجنرال «العربي بلخير» وزير الداخلية[١]، شاحب الوجه خائر القوى؛ ليُعلن نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية. وقد عمت الدهشة والذهول قيادات الجيش العليا؛ ذلك أنه – وللمرة الثانية – يفشل مخطط «قسم الاستعلام والأمن» المعد خلف أبواب مغلقة دون مراعاة للواقع الذي يصطليه الشعب الجزائري.

وبرغم تراجع نتائج «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، مقارنة بالانتخابات المحلية لعام ١٩٩٠م؛ فقد خرجت «الجبهة» منتصرة من الدور الأول، برغم تسجيل نسبة غياب مرتفعة (٤١٪ من الناخبين المسجلين[٢])، وبرغم قانون الانتخابات

---

(١) عُين في هذا المنصب يوم ١٨ أكتوبر ١٩٩١م.

(٢) حصلت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» على ١٨٨ مقعدًا، وذلك بحصولها على ٣,٢٦٠,٢٢٢ صوتًا من أصل ٧,٨٢٢,٦٢٥ ناخبًا، و٦,٨٩٧,٧١٩ صوتًا صحيحًا، أي ما يعادل ٤٧,٢٧٪ (وهذا ما لم يكن يُمثل سوى ربع الناخبين المسجلين). وقد تصدرت «الجبهة» بفارق شاسع عن «جبهة القوى الاشتراكية»، التي تلتها في الترتيب بعد أن تمكنت من انتزاع ٢٥ مقعدًا (٥١٠٦٦١ صوتًا)، وهو ما يعادل ٧,٤٠٪. أما «جبهة التحرير الوطني» فحصلت على ١٦ مقعدًا، (١,٤١٢,٩٤٧ صوتًا)، وهو ما يعادل ٢٣,٣٨٪. باستثناء ما حصل عليه المرشحون المستقلون، وهي ثلاثة مقاعد، (٣٠٩٢٦٤ صوتًا) ٤,٤٨٪. لم يحصل أي من الأحزاب الستة والأربعين الأخرى على أي مقاعد؛ إذ لم يتمكن أيها من تجاوز نسبة ٣٪ من الأصوات («حمس؛ حركة مجتمع السلم» ٢,٧٨٪، «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» ١,٥١٪، «الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر» ١,٠٢٪، «حزب التجديد الجزائري» ٠,٥١٪، «الحزب الوطني للتضامن والتنمية» ٠,٣٦٪، «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» ٠,٢٢٪، «الحركة الجزائرية من أجل العدل والتنمية» ٠,٢١٪. أما باقي الكيانات فكان بإمكانها التباهي بنتيجة تتراوح ما بين ٠,٠٠٪ و٠,٠٨٪)، وذلك بسبب التقسيم الشاذ للدوائر الانتخابية. وبرغم حصول «جبهة التحرير الوطني» على ثلاثة أضعاف ما حصلت عليه «جبهة القوى الاشتراكية» من أصوات؛ فإنها قد حصلت على مقاعد أقل منها في البرلمان.

الجائر، والتقسيم الإداري للدوائر الانتخابية الذي فُصِّلَ على مقاس «جبهة التحرير الوطني»؛ التي تراجعت بشدة وتفوقت عليها «جبهة القوى الاشتراكية» لـ«حسين آيت أحمد». كانت استقراءاتُنا المبنية على هذه النتائج، تشير إلى أنّنا نتجه نحو تكوين برلمان تُهيمن عليه «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بنسبة ٧٥٪.

كان ذلك احتمالًا مرفوضًا تمامًا من الجنرالات، الذين كانوا يعلمون أن رئيس الجمهورية يملك الصلاحيات الدستورية لحلّ البرلمان، والدعوة لتنظيم انتخابات جديدة. لكنّهم رفضوا أن يدفعوا ثمن المرحلة الانتقالية، ولم يرغبوا في تكرار التجربة، فالرئيس «الشاذلي بن جديد» أثبت أنه داهية، كما أن الجنرالات أدركوا أخيرًا أن الشعب قد اختار «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وهم لن يستطيعوا «تغيير الشعب»[1].

أنقذوا «الديمُقراطية»

كلفني العقيد «إسماعيل العماري»، ابتداءً من ٢٨ ديسمبر؛ بالقيام بجولة على الأحزاب «الصديقة»، وكذا السلطات الإدارية والقضائية؛ لتقييم الوضع وبحث إمكانية إلغاء الاقتراع. وأمرني بترك «لجنة الانتخابات»[2]، وكنت عضوًا فيها بصفتي مُمثلًا عن الجيش؛ المكلفة بالتحضير للدور الثاني من الانتخابات، فبدا لي أنهم قرروا نهائيًّا إيقاف المسار الانتخابي.

---

(١) عقب انتهاء الدور الأول من الانتخابات؛ تعجب الدكتور «سعيد سعدي»، رئيس «حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» وهو الحزب الأمازيغي المقرب من السلطة والمعادي للإسلاميين بشراسة؛ وذلك بعدما رأى أن حزبه لم يحصل إلا على ٥١ ,١٪ من الأصوات، وعلى موجات الإذاعة قال: «لقد أخطأ المجتمع»؛ ليُصبح واحدًا من أكثر المناصرين لإيقاف المسار الانتخابي.

(٢) كانت مهمة اللجنة توفير كل الوسائل المادية للانتخابات: مراقبة تجهيز البلديات لبطاقات الناخبين، ومتابعة تسليم مصالح البريد والمواصلات للبطاقات، وسلامة الخطوط الهاتفية في الأماكن العامة، وتحضير القوائم الانتخابية، ولجان التصويت، وبطاقات وصناديق الاقتراع، واختيار المراقبين والمسؤولين عن عمليات الفرز، والإشراف على التنظيم الأمني لعملية الاقتراع.

لقد بَيَّنَ لنا رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة» أن الجنرال «توفيق» شخصيًّا، وكذا وزير الدفاع الوطني «خالد نزار»؛ كانا يتصلان بـ«المجتمع المدني»، وأنهما يعتزمان تكليف ضباط من «قسم الاستعلام والأمن» بالاتصال بـ«عبد الحق بن حمودة» رئيس «الاتحاد العام للعمال الجزائريين»[1]، فضلًا عن ممثلي مختلف الجمعيات، والصحف، والأحزاب السياسية؛ للاطلاع على آرائهم بشأن الوضع الجديد.

كان تجنيد وتعبئة «المجتمع المدني» ضرورة ملحّة. الخلل الوحيد في المشهد هو تكوّنه حصريًّا من شخصيات ومنظمات يعلم الجميع أنها تابعة لـ«أصحاب القرار». لكن موقف زعيم «جبهة القوى الاشتراكية»، «حسين آيت أحمد»؛ كان مُناصرًا بلا مواربة للمسيرة الانتخابية، ورافضًا لأيّة مساومة. وانقسمت «جبهة التحرير الوطني»، فقد كان جناح أمينها العام، «عبد الحميد مهري»؛ المقرّب من الرئيس «الشاذلي بن جديد»، غيرَ مُستعد لمسايرة «خطط» الجنرالات.

قمت برفقة الرائد «عمار قطوشي»، بزيارة «عبد الرحمن مزيان الشريف» والي العاصمة، وكذا الأمين العام لوزارة العدل، ومسؤولي الأحزاب كالشيخ «محفوظ نحناح» عن حركة حماس، و«محمد عباس علالو» عن «الجمعية الشعبية للوحدة والعمل»، و«عبد القادر بلهاي» عن «التجمع الوطني الجزائري». فكان رؤساء الأحزاب المذكورون أكثر تحمُّسًا لإلغاء الانتخابات من المسئولين «الرسميين»، برغم أن التزوير والإرهاب لم يؤثرا في نتائج الدور الأول تقريبًا[2].

في ٢٧ ديسمبر، استقبل الرئيس «الشاذلي بن جديد» «عبد القادر حشاني» في مقر رئاسة الجمهورية؛ ليثبت رغبته في احترام الاختيار الشعبي، ومؤكدًا قبوله

---

(١) النقابة القوية التابعة لـ«جبهة التحرير الوطني»، والتي تخدم مصالح النظام.

(٢) على عكس ما أكّده بعضهم عقب الدور الأول للانتخابات؛ فحسب قولهم لم يتمكن ٩٠٠,٠٠٠ ناخب من التصويت، وذلك لأنهم منعوا من الحصول على بطاقات التصويت من طرف بلديات «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وبما أننا تابعنا عن كثب سير عملية الاقتراع، فإنني أستطيع أن أؤكد بأن التزوير كان محدودًا جدًا، ولم يمتد إلا إلى ١٠,٠٠٠ أو ١٥,٠٠٠ حالة بحد أقصى.

«التعايُش» مع الحكومة التي سيُسفِر عنها الصندوق. فكان رد فعل الجنرالات «خالد نزار»، و«العربي بلخير»، و«محمد العماري»؛ هو عقد اجتماعين سريّين لقيادة الجيش يومي ٢٨ و٣٠ ديسمبر، في مقر «قيادة القوات البرية» في «عين النعجة»؛ حيث حضرهما كلّ الضباط الكبار في «الجيش الوطني الشعبي»، و«وزارة الدفاع الوطني»، و«قيادة الأركان العامة»؛ وهو ما يقارب الخمسين فردًا. وقد دُعي قادةُ الجيش، المشاركون في الاجتماع؛ للتوقيع وجمع توقيعات معاونيهم على بيان لـ«خلع» رئيس الجمهورية، الذي ستؤدي سياسته المتساهلة إلى إعدام ضباط «الجيش الوطني الشعبي».

وقد علمت بهذا «البيان» الغريب من العقيدين «صادق» و«فضيل الشريف» يوم ٤ يناير. كان البيان مؤرخًا في ٢٩ ديسمبر، وخلاصته: أن «الجيش الوطني الشعبي»، الوفي لواجبه ولرسالته؛ التزم بالدفاع عن الطابع الجمهوري للدولة طبقًا للدستور. وسوف يضطلع بكل مسؤولياته في مواجهة انحراف رئيس الجمهورية، ويمنع بكُلّ الوسائل إقامة دولة إسلامية. لقد علمت أن البيان عُرض على كل الضباط «الموثوق فيهم» - وأكثرهم فرنكفونيون- وقد كتب البيان نفسه باللغة الفرنسية. وكان قادة الجيش يختلون (من الخلْوة) بمرؤوسيهم من الضباط يشرحون لهم الوضع، ويسجلون ردود أفعالهم، وعندما يشعرون بقبولهم للفكرة؛ يطلبون منهم التوقيع على البيان.

كان الجنرال «العربي بلخير» وراء هذه المؤامرة؛ إذ لم يكن بمقدوره التراجع والطعن في صحة انتخابات شهد علانية بنزاهتها، وبأنها جرت في مناخ فريد من الشفافية. فلم يعد من مخرج سوى اختلاق ذريعة تبرر إلغاء المسار الانتخابي برُمّته.

بدأ العمل على قدم وساق؛ فانطلقت حملة تشويه غير مسبوقة. وبتعليمات الجنرال «توفيق»؛ كُلِّف ضباط «قسم الاستعلام والأمن» - بمن فيهم ضباط مصلحتي: «مصلحة البحث والتحليل»- بترويج سلسلة شائعات تدور حول

موضوع واحد: أن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» تستخدم الديمُقراطية للوصول إلى السلطة، لإقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة. وقد ساهمت أبواقنا الإعلامية في نشر هذه الشائعات، بل وبلغت حدّ اتهام «الجبهة» بالسعي لإقامة نظام «ثيوقراطي» كنظام الملالي في إيران؛ حيث الدكتاتورية وغياب أي حقوق للمرأة[١].

وشوهت الصحافة الفرنكفونية عمدًا تصريحات قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، خصوصًا «عبد القادر حشاني» و«رابح كبير» و«محمد السعيد»؛ لإثارة خوف الرأي العام. فزعمت أن الإسلاميين سيطردون النخب المتعلمة بالفرنسية، ويستبدلونهم بالسودانيين والإيرانيين[٢]. كما شوّهوا تصريحات «محمد السعيد»، ونسبوا إليه القول بوجوب استعداد الجزائريين لتغيير طريقة معيشتهم والتقاليد المتعلقة بلباسهم وغذائهم.

وتواصلت حملة دعائية أخرى موجهة للحكومة الفرنسية[٣]، لتوصيل رسالة مفادها خطورة النزوح الجماعي للجزائريين إلى فرنسا، هروبًا من الديكتاتورية الأصولية؛ في حال قيام نظام إسلامي في الجزائر. كما تم التأكيد على أن «انتقال العدوى» إلى البلدان المغاربية الأخرى سيُزعزع استقرار تونس والمغرب، ويغرقهما في الأصولية، وهو ما يهدد المصالح الإستراتيجية الغربية في المنطقة.

وقد استمرت التعبئة ضد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» على جبهات أخرى. فابتداءً من ٢٨ ديسمبر؛ وَكَّل «قسم الاستعلام والأمن» «عبد الحق بن حمودة»، لتجنيد

---

(١) يبدو أن المؤلف أو الرأي العام المخاطَب وقتها على الأقل، كانا يجهلان أن تمكين المرأة من حقوقها في إيران رُبما يفوق الغرب في أكثر نواحيه. ناهيك عن كون مسألة «الدكتاتورية» كذبة مفضوحة؛ فإيران وتركيا وماليزيا ربما هي الدول «المسلمة» الوحيدة التي عرفت الانتخابات النزيهة في الثلث الأخير من القرن العشرين. (الناشر)

(٢) وكما يقول المثل المصري: إن كان المتكلم مجنونًا، فليراع عقل المستمع. فهذا لعمري من المضحكات المبكيات. (الناشر)

(٣) والتي كانت قد بدأت قبلها بسنة تقريبًا؛ مع صدور قانون اللغة العربية في يناير ١٩٩١م.

«الاتحاد العام للعمال الجزائريين»؛ للعمل على سد الطريق أمام الإسلاميين[1]. وفي ٢٩ ديسمبر؛ عقد «بن حمودة» اجتماعًا في مقر النقابة مع ممثلي مختلف الجمعيات؛ انتهى بتعيين «عبد الحفيظ سنحدري»، الذي يُمثل الإدارة العمومية؛ «مُنسقًا» لما سيُعرف لاحقًا بـ«اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر». هذه الجبهة المضادة للأصولية التي تأسست رسميًا في ٣٠ ديسمبر[2]؛ اعتمدتها السلطة في اليوم التالي في سابقة ليس لها مثيل. وفي ٣٠ ديسمبر، أطلقت «اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر» نداءها: **أنقذوا الديمُقراطية، وسدّوا الطريق أمام «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بمنع إجراء الدور الثاني**. وبدون القلق من الوقوع في تناقُض؛ نادوا بالمشاركة في المظاهرات التي نظمتها «جبهة القوى الاشتراكية» في العاصمة يوم الخميس ٢ يناير ١٩٩٢م[3]، والتي استهدفت حثّ مَن قاطعوا الانتخابات في دورها الأول، ليشاركوا بكثافة في الدور الثاني؛ للتصويت ضد «الجبهة»[4].

وفي الأول من يناير، قام «عبد الحق بن حمودة» و«سنحدري» برفع تقرير للجنرال «توفيق» عن مساعيهما. وبنصيحة منه تم استقبالهما من طرف الجنرالين «خالد نزار» و«بن عباس غزايل» في وزارة الدفاع الوطني، وكلفاهما بالتحدث إلى مسؤولي «جبهة التحرير الوطني»، و«جبهة القوى الاشتراكية»؛ لسبر نواياهم وإثنائهم عن المطالبة بانتخابات الدور الثاني. وفي الوقت ذاته، التَقَى «خالد نزار» بـ«حسين

---

(١) في يونيو ١٩٩٥م، علمت من العقيد «عبدو» (مدير سابق للتعاون، والذي استقبلته في بون) بأن «عبد الحق بن حمودة» التقى، ما بين ٢٨ ديسمبر إلى ٢ يناير؛ الجنرال «توفيق» والعقيد «صالح» ما لا يقل عن ثلاث مرات (و«صالح» هو المسؤول عن «مصلحة الصحافة والتوثيق» في «قسم الاستعلام والأمن»).

(٢) ستلتحق بها مجموعة من جمعيات وناشطي «المجتمع المدني»، من بينهم المناضلة النسوية «خليدة مسعودي».

(٣) كان الهدف المعلن لهذه المظاهرات هو تعبئة الديمُقراطيين الحقيقيين، ليدعموا إجراء الدور الثاني.

(٤) وبالصدفة، قامت الصحافة «المستقلة»، على صفحاتها الأولى؛ بتكريم «حسين آيت أحمد» كواحد من «القادة التاريخيين» لحرب التحرير، وذلك في الليلة التي سبقت واليوم التالي لهذه التظاهرات الضخمة، برغم أنها قبل ثلاثة أعوام فحسب كانت تمرغ زعيم «جبهة القوى الاشتراكية» في الأوحال بصفة منتظمة. إن هذا التحول الذي لم يدم طويلًا، اتضحت أسبابه بسرعة؛ حيث أكد استئصاليو «اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر»، بكل صفاقة؛ أن المظاهرات كانت تهدف إلى إلغاء الدور الثاني، وهو نقيض الحقيقة بإطلاق. وكما هو الحال في الجزائر، «فكلما كانت الكذبة أكبر، كلما صدقها الناس بسهولة».

آيت أحمد»، رئيس «جبهة القوى الاشتراكية»؛ وأعطاهُ ضمانات على مواصلة المسار الانتخابي، وعدم تدخّل الجيش.

لم يكن هذا كله إلا تمويهًا. ففي الواقع، كان «أصحاب القرار» قد عزموا على إلغاء الدور الثاني من الانتخابات منذ ظهور نتائج الدور الأول. ومن ثَمَّ كانت مبادرتهم لتأسيس «اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر»؛ لاستخدامها كذريعة لتنفيذ القرار، وذلك بحجة الاستجابة لنداء المجتمع المدني والحفاظ على الأسس الجمهورية للدولة، التي يهددها الإسلاميون.

التمهيد للانقلاب

في يوم الأربعاء الأول من يناير ١٩٩٢م؛ اتصل بي العقيد «إسماعيل العماري» الساعة الثانية ظهرًا، ليطلب مني وضع نفسي تحت تصرُّف الجنرال «محمد العماري» فورًا كما حدث في يونيو ١٩٩١م. وقد أخطرني بأنّ حلًّا على «الطريقة التركية» يجري تحضيره؛ مؤكدًا أن الجيش سيتدخل مباشرة ليضع حدًّا للفوضى الناجمة عن الديمُقراطية. وقد عرجت على البيت لارتداء البزّة العسكرية، لأصل إلى وزارة الدفاع الوطني الساعة الثالثة زوالًا. كان الاجتماع موشكًا على الانتهاء، فقد دخلت في اللحظة التي كان الجنرال «العماري» يؤدي فيها التحية العسكرية للجنرال «عبد المالك قنايزية»، رئيس الأركان العامة للجيش؛ الذي كان يُغادر الاجتماع.

طلب مني الجنرال «محمد العماري» مبتسمًا الاتصال بالعقيد «إبراهيم فضيل الشريف»، بمقرّ «قيادة القوات البرية» بـ«عين النعجة»؛ مضيفًا بنبرة فكهة: «اغتنم عطلة نهاية الأسبوع مع العائلة، واحرص على ألّا ينقُصها شيء؛ لأنه ابتداءً من يوم السبت ستُستأنَف الأعمال. إنها مهمّة غاية في السرّيّة. فأحضرْ معك كل ملفاتك، وخمسة عشر ضابطًا ممن تثق فيهم ثقة تامة؛ للاضطلاع بمهمة يتوقف عليها مُستقبل الوطن».

استنتجت حينها أن الأمر يتعلق بانقلاب عسكري ضد الرئيس «الشاذلي بن جديد»، وهو ما كنت استشعرته قبلها بيومين. وحين تأكدَتْ لديّ المعلومات بشأن عزل الرئيس «الشاذلي»، بادرت مخاطرًا بالذهاب إلى «البليدة»؛ لإخطار العقيد «مالك بن جديد»، شقيق الرئيس ونائب قائد الناحية العسكرية الأولى؛ بالمؤامرة التي تُحاك في الخفاء.

استقبلني العقيد «بن جديد» يومها كعادته، مُغتبطًا ومازحًا؛ متظاهرًا بتجاهله لما يُدبَّر. فبادرني قائلًا: «ما رأيك في الانتخابات؟ وكيف ترى إمكانات التعايُش السياسي بين الرئيس وحكومة الأغلبية الجديدة؟»، فأجبته بصوت خفيض: «إن الأهم حاليًا ليس هو الانتخابات ولا التعايُش، فنحن العسكريين نحترم الدستور ونضع أنفسنا في خدمة الجزائر، مهما كان الرئيس أو الحزب الموجود في السلطة. أنا جئتك بصفتي مخلصًا ومواليًا، وكذلك بصفتي القانونية أكثر منه كصديق؛ هناك مؤامرة تُحاك ضد رئيس الجمهورية، وقد أتيت للقيام بواجبي وتحذيرك من الانقلاب الذي بدأت معالمه ترتسم في الأفق، لأنك شقيق الرئيس». وبعد دقيقة كاملة من الوجوم، بدا لي فيها أنه فوجئ بالخبر؛ سألني: «كيف علمت بكل هذا؟»، فأجبت: «الجنرالات يحرضون الجيش على التمرُّد، اجتماعان مُغلقان خصصا للسياسة وعُقدا في عين النعجة، تمرير بيان على كبار الضباط يُطالب الرئيس بالتنحي؛ ألا يكفيك هذا كله؟!»، ثم أضفت: «أنا ضابط في الأمن العسكري، ومهمتي هي جمع المعلومات. وبصفتي عضوًا في اللجنة المكلفة بتحضير الدور الثاني للانتخابات، تلقيتُ الأمر بعدم المشاركة. الأمر إذن واضح، فإذا لم يُشارك ممثل «الجيش الوطني الشعبي» في اللجنة؛ فهذا يعني أن الدور الثاني لن يُجرى. احذر إذن، فالجنرالات يدبرون انقلابًا، وها أنا قد أعلمتك بذلك».

بدا عليه الاقتناع؛ فأسرّ لي قائلًا: «الآن عرفت لماذا لم يعد الجنرال توفيق يرد على مكالماتي الهاتفية، ولا يكلف نفسه عناء الاتصال بي، وهو الذي كان يُسارع إلى ذلك». ثم أضاف قائلًا: على كل حال، لقد اتخذ الرئيس قرارًا بعزل الجنرالين

«محمد مدين»[المدعو توفيق] و«خالد نزار» في الأيام القليلة القادمة، وسيعوضان على التوالي بـ«كمال لحرش»[1]، و«الذيب مخلوف»[2]. وستبين الأحداث لاحقًا إلى أي مدى كان الرئيس مخدوعًا في سُلطاته «المحدودة».

تمتعت بيومي راحة في الثاني والثالث من شهر يناير، فاغتنمتهما للذهاب إلى «وهران» برفقة «مروان ثابتي»، الأمين العام لـ«الاتحادية الجزائرية للعبة الشطرنج»؛ لحضور تسليم الجائزة للبطل الجزائري «الهواري مسلم»[3]. لم يفهم ضباطي كيف يحصل رئيسهم على «إجازة» بينما هم في حالة تأهُّب قصوى من الدرجة الأولى، بل وفي نفس اليوم الذي تتظاهر فيه «جبهة القوى الاشتراكية» في العاصمة، بحشد يُناهز ٨٠٠,٠٠٠ شخص؛ رافعين شعار: «لا دولة أصولية، ولا دولة بوليسية».

في يوم السبت ٤ يناير، بدأت مرحلة «العُزلة» بالنسبة لنا. كنت في «قيادة القوات البرية» بـ«عين النعجة»، بصفتي مسؤولًا عن وحدة الاستخبارات بـ«المركز القيادي للعمليات»، ومكلفًا بتلقي المعلومات من ثلاث جهات هي: «قسم الاستعلام والأمن»، و«المديرية العامة للأمن الوطني»، و«الدرك الوطني». وفي يوم ٥ يناير، تلقيت أمرًا من العقيد «إسماعيل العماري»، بإرسال نسخة من تقاريري إلى «وحدة التحليل والتوثيق» في مقر «قسم الاستعلام والأمن». هذه الوحدة الجديدة، التي اختير الرائد «بلعيد بن علي» لإدارتها؛ كانت قد أنشئت لتوها لإدارة حالة الطوارئ التي ستُعلن بعد شهر من ذلك التاريخ، وكذلك لحماية مصادر «قسم الاستعلام والأمن» من المخبرين، والقيام بعمليات دون علم وحدات «الجيش الوطني

(١) ضابط قديم في «الأمن العسكري»، ومدير سابق في «مديرية العلاقات الخارجية»، ومدير سابق في «المديرية العامة للأمن الوطني»، وكان حينها بلا وظيفة.

(٢) الجنرال الذي كان يقود الحرس الجمهوري(يبدو أنه كان يُريد تقليد «أنور السادات»، لكنّ ذكاءه خانه متصورًا أن له سلطات حقيقية – الناشر).

(٣) كنت خلال هذه الفترة رئيسًا للجنة الوطنية للشطرنج عن طريق المراسلة، وعضوًا في المكتب التنفيذي للاتحادية الجزائرية للشطرنج.

الشعبي». ثم بعد ذلك تلقيت أوامرَ بألّا أحوّل تقارير تكشف تورط عملائنا[1] إلى قيادة الأركان. وكانت الأسباب التي سيقت حينئذٍ هي حماية المصادر، والفصل بين الأجهزة. لكن السبب الأهم كان قلة ثقة رؤسائنا في بعض العسكريين المشاركين في مكافحة الأصولية.

كان الإعداد جاريًا على قدم وساق. قام الرائد «رضوان صاري»، رئيس «مصلحة الإعلام الآلي للجيش»؛ بتركيب حواسيبه لتسهيل إدارة واستغلال المعطيات والملفات. وفي نفس الوقت، حطت وحداتُ مدرعاتٍ ووحداتٌ محمولة جوًّا رحالها في «عين النعجة»[2]، وهي الوحدات التي تم استقدامها من الناحية العسكرية الثالثة[3]، وتمركزت وحدات الإمداد والتموين في «البليدة»؛ وهي مدينة قريبة من العاصمة تحوي عددًا كبيرًا من الثكنات.

جدير بالذكر أن أغلبية جيلي من ضباط «الجيش الوطني الشعبي» كانوا مع وقف المسار الانتخابي، وكانوا يتمنون عزل «الشاذلي»، ويعارضون بضراوة قيام نظام «ملالي» شبيه بإيران. أما أنا فقد رفضت، بلا تردُد؛ خيار قيام جمهورية إسلامية، لأني أعتبر الدين مسألة شخصية. لقد ظننت أن أسس الجمهورية مهددة، لكني كنت مُناصِرًا لمواصلة الانتخابات، حتى لو تطلب الأمر تدخل رئيس الجمهورية فيما بعد، ممارسًا صلاحياته الدستورية؛ لحلّ البرلمان المنتخب.

على أي حال، فمن المؤكد أن أكثرنا كانوا يعتقدون أن انتصار «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» كارثة تهدد الجزائر، بل وأرواحنا ذاتها؛ تأثرًا بما حدث في إيران والسودان. هذا التلقين الأيديولوجي الذي اعتنت به قيادتنا جيدًا، فضلًا عن تعلقنا الشديد بالطابع الجمهوري للجزائر؛ هما ما أفقدانا موضوعيتنا خلال هذه المرحلة الحرجة،

---

(١) سواءً كانوا إسلاميين منشقين، أو ضباط صفّ «قسم الاستعلام والأمن»؛ الذين التحقوا بالجبال متظاهرين بالهروب من الجيش.

(٢) بدعوى حماية العاصمة.

(٣) وتقع في الجنوب الغربي للبلاد.

فصرنا نعتبر «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» تهديدًا جديًّا وليست مجرد حزب سياسي. وبهذا الحشد والتجييش، بذريعة «إنقاذ الجزائر» والحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة؛ قرر الجنرالات «احتلال» الجزائر.

الانقــــلاب

ابتداءً من ٤ يناير، دخلت آلة الحرب[1] معركتها النهائية؛ وهي القضاء النهائي على «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وقد أوكلت المهمة إلى الجنرال «محمد العماري»، وإلى رئيس أركانه في «قيادة القوات البرية»؛ العقيد «إبراهيم فضيل الشريف».

كان يجب أولًا وقبل كل شيء؛ التخلص من الرئيس «الشاذلي بن جديد». استغلّ الجنرالات الانقلابيون[2] الأسبوع من ٤ إلى ١٠ يناير لاختيار السيناريو الأفضل، وانتقاء الشخصيات التي يحتمل أن «توافقهم»، والبدء في المحادثات مع «محمد بوضياف»[3]؛ الشخصية التاريخية البارزة في الثورة الجزائرية، والذي أُكره على اللجوء إلى المغرب عام ١٩٦٣م.

قبل أن يقع اختيار الجنرالات على «محمد بوضياف» لخلافة «الشاذلي بن جديد»، كان الانقلابيون، الذين يفضلون التخفي وراء واجهة مدنية، قد درسوا الخيارات الأخرى. فقد تداولوا أسماء شخصيات كاريزمية أمثال«أحمد بن بلة»، «حسين آيت أحمد»، وحتى الدكتور «أحمد طالب الإبراهيمي»؛ لكنهم استُبعدوا جميعًا. فقد اعتُبر «بن بلة» «انتقاميًّا» ويُحتمل أن يسعى لتصفية حسابات قديمة، وقد تجنّب «آيت أحمد» الديمُقراطي الأصيل «هديتهم المسمومة»، أما «طالب الإبراهيمي» فقد طُعِنَ

---

(١) المستلهمة من «خطة العمل الشامل» التي وضعها الجنرالان «العربي بلخير» و«خالد نزار» في ديسمبر ١٩٩٠م.

(٢) الذين سيسمون فيما بعد بـ«البنايريين».

(٣) كان «محمد بوضياف»؛ الذي ولد في ٢٣ يونيو ١٩١٩ بـ«المسيلة»؛ رمزًا من رموز «ثورة التحرير» عرف باسم «الطيب الوطني»، وأحد أوائل القياديين الذين فجروا الثورة المسلحة في ١٩٥٤م. غداة الاستقلال، عارض السلطة المطلقة لـ«بن بلة»؛ وبعد إيقافه ١٩٦٣م، ترك الجزائر وأسس حزبًا معارضًا هو «حزب الثورة الاشتراكي»، الذي حله عند وفاة «هواري بومدين». في فترة منفاه بالمغرب؛ اشتغل بمصنعه للآجر الذي يقع في مدينة «قنيطرة».

فيه؛ لأنه «إمامٌ أنيق ببدلة وربطة عنق»[1]. فلم يبق سوى «بوضياف»، برغم أنه صرح لأسبوعية «جون أفريك Jeune Afrique» في ٥ يناير قائلًا: «يجب على الجيش احترام اختيار الشعب».

كان هذا الخيار في حسبان الجنرالات منذ وقت طويل، مما يدل على أن تصفية «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» كانت قيد الدراسة مذّاك. ففي ديسمبر ١٩٩٠م، أُرسل «علي هارون» إلى المغرب للقيام بـ«زيارة ودية» للمعارض القديم. وفي عام ١٩٩١م، كلفني رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة» بإرسال اثنين من الصحفيين لمكتبه، أحدهما مُعَرَّب[2]، وآخر فرنكفوني[3]. كان الهدف هو استطلاع رأي «بوضياف»، وإمكانيات استخراجه من دفاتر النسيان. كان انطباع الصحفييْن أنه شخص تجاوزته الأحداث، وأنه منفصلٌ تمامًا عن واقع الجزائر. وظل منسيًّا حتى يوم التاسع من يناير ١٩٩٢م، وهو تاريخ استعانة «علي هارون» بالابن «ناصر بوضياف»؛ للاتصال بـ«أبي الثورة».

في يوم الخميس ٩ يناير، أثار انتباهنا حركة غير عادية في قيادة أركان القوات البرية بـ«عين النعجة»؛ حيث زارها جمعٌ من الضباط الكبار بمن فيهم «نزار»، و«بلخير»، و«إسماعيل العماري»، و«كمال عبد الرحمن»، و«الصادق آيت مصباح»، وكذلك عقيدان من «المديرية المركزية لأمن الجيش».

وتتابعت الاجتماعات مع قادة النواحي العسكرية، وأعضاء قيادة الأركان، وقيادات القوات، بسرعة رهيبة؛ كانت الأزمة في إيجاد إخراج مقبول للانقلاب. لقد كنتُ على علم بالإعداد للانقلاب، ولكني كنت أجهل تمامًا كيفية إتمامه، فعدا استغلال المعلومات وتنسيق العلاقات؛ لم أُستَشَر إلا في موضوع حماية «الجيش الوطني

---

(١) تولى «طالب الإبراهيمي» حقيبة التربية والتعليم في زمن «بومدين»، وكان مهندس حركة التعريب في سنوات السبعينات قبل أن تتم إزاحته. شاع عنه تديُّنه؛ لذا فالتعبير عنه بهذا الوصف من مصدر عسكري له مبررات أيديولوجية وسياسية بالأساس. (المترجم)

(٢) هو «عزالدين بوكردوس»، الذي أصبح فيما بعد مديرًا ليومية «الشعب» التابعة للدولة.

(٣) هو «عمر أومالو»، المدير السابق لمطبعة «قالمة».

الشعبي» للمرافق الحيوية (مثل مقر الإذاعة والتليفزيون، والبنك المركزي، والمطار، وقصر الحكومة)، وقد كان ذلك كافيًا للتكهُّن بما ستُسفِر عنه تلك الاستعدادات. وقد شاهدت في ذلك المساء شخصية مدنية في مقر قيادة القوات البرية؛ هو وزير الاتصالات «أبو بكر بلقايد»، المقرَّب من «أصحاب القرار»؛ والذي حضر لتلقّي التعليمات التي سيُبلغها للصحافة والإعلام. وعندما شاهدناه، أنا والعقيدان «صادق آيت مصباح» و«كمال عبد الرحمن»؛ ونحن نغادر نادي الضباط، طفق الضابطان يضحكان بعد القفشة التي ألقاها «كمال عبد الرحمن»: «لا أدري ما إذا كان هناك مشاوي هذا المساء»؛ فقد جرى التقليد أن تُعَدُّ المشويات عند الاحتفال بحدث مهم، أو قيام وزير أو شخصية مدنية سامية بزيارة إلى مقر الجيش[1].

وفي يوم ١٠ يناير؛ كُلِّف «علي هارون» بالسفر إلى المغرب لمقابلة «بوضياف»، وإقناعه بالعودة إلى الوطن. وبعد تردُّد، قَبِل الرئيس السابق لـ«حزب الثورة الاشتراكية» القيام بزيارة خاطفة إلى الجزائر، لمدة أربع وعشرين ساعة؛ للاطلاع على مجريات الأمور وتقييم الوضع على الأرض.

وفي يوم ١١ يناير، حوالي منتصف النهار؛ أشار عليّ العقيد «صادق» ألا أدع نشرة أخبار الثامنة مساءً تفوتني، مؤكدًا أنه: «سيكون هناك جديد»، دون أن يزودوني بأية تفاصيل أخرى. وحوالي الساعة الخامسة، باح لي بالسر؛ لقد قبل «الشاذلي بن جديد» التنحي بطريقة سلمية، وبدون إراقة دماء. وفي المساء ذاته، استهلت نشرة الأخبار،[2] المتأخرة عن موعدها؛ بآخر حديث للرئيس، والذي أعلن فيه «استقالته» للشعب، وقد غطت ملامحه الصدمة.

---

(١) واضح استهزاء الضباط بالوزير الإمعة... التكنوقراط! (الناشر)

(٢) بعد أن قَبِلَ الرئيس «الشاذلي بن جديد»، تحت الإكراه؛ بالتنحي عدل عن رأيه وأبدى مقاومة. وفي عصر يوم ١١ يناير، ذهب الجنرال «نزار» لمقابلته في «زرالدة» (المقر الرئاسي) مصحوبًا بالجنرالين «محمد العماري»، و«عبدالحميد جوادي» رئيس الناحية العسكرية الرابعة وصديق «الشاذلي». وفي هذا اللقاء العاصف، لم يتردد «خالد نزار» في تعنيف الرئيس والتعدي عليه؛ وبعد أن قُدِّمَت له ضمانات للاحتفاظ بالفيلا التي تخصه في «وهران»، والاستفادة من سيارة خدمة، وحمايته هو وعائلته من أيّة ملاحقات قضائية بسبب الثراء غير المشروع؛ انتهى الرئيس إلى الاستسلام والخضوع للأمر الواقع.

وهكذا، أُلغي الدور الثاني للانتخابات التشريعية؛ الذي كان مُقررًا إجراؤه يوم ١٦ يناير. وتم تقويض المسار الانتخابي، ووئدت التجربة الديمُقراطية في مهدها. وتعرضت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، المنتصر الأكبر والأكثر شعبية؛ للاحتيال. كانت عملية سطو حقيقية لم يتقبلها كثير من الإسلاميين؛ فبدأت على إثرها الحرب الجزائرية الثانية.

كان سيناريو إسباغ الغطاء الشرعي على انقلاب «الينايريين» ملتويًا قذرًا. فبعد حصولهم على موافقة «الشاذلي» على التنحي، دفعوه يوم ١٠ يناير للتوقيع على مرسوم بحلِ البرلمان بأثر رجعي؛ بتاريخ الرابع من يناير. لقد خلق ذلك فراغًا دستوريًّا شاذًّا؛ إذ ينصّ الدستور على أنه في حالة استقالة أو وفاة أو عجز رئيس الجمهورية، يخلفه رئيس «المجلس الشعبي الوطني». ولأن رئيس البرلمان، «عبدالعزيز بلخادم»؛ كان محسوبًا على الاتجاه الإسلامي، فقد رفضه الجنرالات، ولهذا تحايلوا لحل البرلمان. لقد حاول الجنرالات عبثًا إقناع رئيس المجلس الدستوري، «عبد المالك بن حبيلس»؛ ليستخدموه كواجهة على رأس الدولة، لكنه رفض.

كانت خدعة الانقلابيين منافية تمامًا للدستور، لكنّها ناجعة. ففي يوم ١٢ يناير، أقر «المجلس الأعلى للأمن»، وهو مؤسسة استشارية محضة خاضعة لسيطرتهم[١]؛ استحالة مواصلة المسار الانتخابي. وبعدها بيومين؛ قرر «المجلس الأعلى للأمن» إسناد إدارة الدولة، ولمدة سنتين؛ إلى «المجلس الأعلى للدولة»، وهي هيئة سياسية صورية تم استحداثها لهذه المناسبة، وعُهِدَ برئاستها إلى «محمد بوضياف»، الذي كان قد عاد رسميًّا إلى الجزائر يوم ١٦ يناير، بعد ثمان وعشرين سنة قضاها منفيًّا بين فرنسا والمغرب. عاد بعد تأكيد الجنرال «نزار»، مُنافِقًا؛ بوضع الجيش تحت تصرفه.

---

(١) يتكون «المجلس الأعلى للأمن» من ستة أعضاء: الوزير الأول، وزراء الدفاع، الشؤون الخارجية، الداخلية، العدل، ورئيس قيادة أركان «الجيش الوطني الشعبي»؛ أي ثلاثة جنرالات من ستة أعضاء، هم: «العربي بلخير» (الداخلية)، «خالد نزار» (الدفاع)، و«عبد المالك قنايزية» (رئيس الأركان)؛ أما المدنيون الثلاثة فكانوا: «سيد أحمد غزالي» (الوزير الأول)، «لخضر الإبراهيمي» (الشؤون الخارجية)، و«حمداني بلخليل» (العدل)، وقد كانوا طوع أمر الجنرالات.

كان «محمد بوضياف» يضمن الشرعية التاريخية، لكن المجلس نفسه قد شُكِّل من رجال «مؤتمنين»[1]. تشكيلة متنوعة المشارب، روعي فيها التنوع والتوازن.

كانت هذه المؤسسة، التي اصطنعها الجنرالات؛ حيلة جديدة لكسب الوقت وانتزاع الدعم العالمي، وتفادي الانتقادات التي قد تُوجَّه للانقلاب العسكري، وكذا تجنُّب العقوبات المحتملة التي قد يفرضها المجتمع الدولي.

قمع عشوائي

خلال الوقت الذي استغرقته الواجهة المدنية لترسيخ أقدامها، كان «الينايريون» يُعدّون العدة لقمع الإسلاميين قمعًا عنيفًا جدًّا، وبطريقة قذرة للغاية، بدت كأنها تشجيعٌ للعنف «الإسلامي» بشتى الوسائل، بدلًا من العمل على إخماده.

في الرابع من يناير، كنت قد وصلت برجالي وملفات الأشخاص المشبوهين إلى قيادة القوات البرية في «عين النعجة»، للاضطلاع بالمهمة التي ستُشكل «مستقبل الوطن». وأثناء إحدى جلسات العمل التي ترأسها العقيد «صادق آيت مصباح»؛ تقرر الاعتقال الفوري لكل الإسلاميين الذين اعتُبروا خطرين. وقد شملت قائمة الخطرين المطلوب اعتقالهم أعضاء مجلس شورى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، ورؤساء «المجالس الشعبية البلدية»، و«المجالس الشعبية الولائية»، ومرشحي «الجبهة» في الانتخابات التشريعية، بمن فيهم الفائزون لتوّهم في الدور الأول؛ ومسؤولي المكاتب البلدية، والطلبة، والنقابيين بمن فيهم أعضاء «النقابة الإسلامية للعمل»؛ الذين اعتبروا من المتعاطفين مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». والمتطرفون

(١) الجنرال «خالد نزار» نفسه، «التيجاني هدام» (طبيب وسفير سابق لـ«الجزائر» في «المملكة العربية السعودية»، وعميد مسجد «باريس»، وذلك لإرضاء البلدان الإسلامية، والإسلاميين المعتدلين)، «علي كافي» (عقيد سابق في الولاية الثانية التاريخية خلال الثورة ١٩٥٤-١٩٦٢م، وسفير سابق، والأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الذي كان يضمن دعم مجاهدي حرب التحرير)، «علي هارون» (محام، ومسؤول سابق في اتحادية «جبهة التحرير الوطني» في فرنسا أثناء حرب التحرير، ووزير حقوق الإنسان، وذلك لمخادعة الديمُقراطيين وأصحاب الميول الأمازيغية).

من الجهاديين، والأئمة المعروفون بخُطبهم النارية، وقدامى المجاهدين الأفغان، وأعضاء «الحركة الإسلامية المسلحة»، وجماعات التكفير والهجرة، وجماعات التبليغ والدعوة. كان إجمالي هؤلاء المطلوبين يتراوح بين ألف ومائة وألف ومائتي شخص في العاصمة ونواحيها (البليدة، الأربعاء، بومرداس، المدية، الشلف).

لكن حملة الاعتقالات لم تتم كما كان مقررًا؛ حيث تلقينا أمرًا من الجنرال «إسماعيل العماري»، في ساعة متأخرة من ذلك المساء؛ بإلغاء العملية، وإعادة النظر في ذلك الرقم وزيادته. كان «العربي بلخير»، وزير الداخلية آنذاك؛ يُريدُ المزيد من الاعتقالات. وابتداءً من يومي ١١ و١٢ يناير، شرع في اعتقال المئات من الأشخاص، لتشهد نهاية ذلك الشهر توقيف الآلاف من منتسبي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والمتعاطفين معها. واستُثني من الاعتقال، بشكل يثير الريبة؛ المتطرفون المسجلون في قوائمنا. كانت حملة اعتقالات عشوائية، بدت كأن هدفها دفع الحركة باتجاه التطرف، ودفع الشباب إلى بُغض الدولة ومعاداتها.

ورغم ذلك، كان الوضع هادئًا بشكل ملحوظ في اليوم التالي لإكراه «الشاذلي» على تقديم استقالته؛ فقد بيّنت معلوماتنا الميدانية أن غالبية الإسلاميين غير راغبين في الانتقال إلى العمل المسلح، بل يفضلون مقاومة «الانقلاب العسكري» الذي تمّ ضدهم، والذي صادر انتصارهم المشروع في انتخابات ٢٦ ديسمبر. وقد تلقت الشرطة تعليمات بمراقبة محيط المساجد، وتصوير كل منتسبي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذين يدعون إلى الاحتجاج؛ خفية. كما أُمر عملاء «الأمن العسكري»، المندسّين في صفوف الإسلاميين؛ بحضور كل الاجتماعات التي يعقدها مسؤولو «الجبهة».

بدا الوضع تحت السيطرة حتى يوم ٢٠ يناير؛ حين أصدر «المجلس الأعلى للدولة» قانونًا يحظُر التجمُّع في محيط المساجد، وهو ما كان مُعتادًا في أثناء صلاة الجمعة من كل أسبوع. كان القانون استفزازًا فعليًّا.

يضاف إلى ذلك إيقاف «عبد القادر حشاني» في ٢٢ يناير، بأمر من الجنرال «توفيق»؛ بحجة دعوة «حشاني» الجيش والشرطة، في بيان نشر في جريدة «الخبر»؛ إلى عصيان أوامر رؤسائهم إذا تعارضت هذه الأوامر مع «اختيارات الشعب». لقد كان مسؤولو «الجيش الوطني الشعبي» يخشون انقلاب أي من وحدات الجيش أو قوات الأمن ضدهم. وهكذا سَتُغْرِق هذه القرارات البلاد في فوضى عارمة. ففي الشهر التالي؛ سيقمع الجيش تجمُّعات يوم الجمعة بوحشية في كل مساجد الدولة، بشكل أطلق دوامة من الاحتجاج والقمع المضاد، الذي سيُسفر عن عشرات القتلى، ومئات الجرحى، وآلاف المعتقلين.

عندما بدأت حملات التوقيف، لم نكن نتصور مدى كثافة الاعتقالات كما أسفر عنها الواقع. كان الأمر بالنسبة لنا محض استباق للانفلات الأمني، واكتفاءً بتحييد الأفراد الخطرين الذين قد يهددون الأمن العام. وحتى مع الأخذ في الاعتبار مُدنًا أخرى مثل «قسنطينة»، و«سيدي بلعباس»، و«عنابة»، و«وهران»، و«جيجل»؛ فإن عدد المعتقلين لم يكن ليتجاوز الألفين أبدًا. بيد أن الجنرال «بلخير»، بصفته وزيرًا للداخلية؛ كان قد أمر الولاة، في نهاية شهر يناير؛ بحشد القوات الأساسية لاعتقال أكبر عدد ممكن من الإسلاميين. وبحماسة زائدة، أو ربما بسبب الحماقة؛ شنّ رجال الشرطة حملة شعواء لاعتقال كل شخصٍ «ملتحٍ» أو يرتدي «جلبابًا»، أو «اشتبهوا» فيه لوجوده بالقرب من مسجد.

لقد تمكنت قيادة الجيش، بتأثير الاضطرابات الناجمة عن القمع؛ من إقناع «محمد بوضياف» بضرورة اعتقال «الإسلاميين الخطرين». وهكذا، وقّع رئيس «المجلس الأعلى للدولة»، يوم ٩ فبراير؛ مرسومًا بإعلان حالة الطوارئ، والذي ينُص في مادته الخامسة على أن: «لوزير الداخلية الحق في حبس أي شخص يتبين أن له نشاطًا مُخلًّا بالأمن العام، وذلك في مراكز أمنية تقام في أماكن محددة وتنشأ بقرار من وزير الداخلية». وبتوقيعه لهذا المرسوم الخطير، والمقيد للحريات؛ حمَّل رئيس «المجلس الأعلى للدولة» نفسه تلك المسؤولية الثقيلة. إن فكرة «المراكز الأمنية»

مُستلهمة أصلًا من ممارسات الاحتلال الفرنسي، ويرجع الفضل لـ«العربي بلخير» في إحيائها.

استهدفت حالة الطوارئ دعم سلطة أجهزة الأمن، وإضفاء الشرعية على اعتقالات واستجوابات «المشبوهين»، ومدّ فترة التوقيف قيد التحقيق لثمانية أيام بدلًا من ثمانٍ وأربعين ساعة، وتجاوز القضاء في مداهمة المساكن، والتنصُّت على المكالمات. باختصار، فقد سُمِحَ بكل التجاوزات والخروقات، مع إعفاء مرتكبيها من العقاب. واعتُبِر كل معارض جديٍّ مشبوهًا، وبالتالي يُمكن حبسه. هذا التضييق البوليسي، الذي اشتهرت به ديكتاتوريات أمريكا اللاتينية؛ لم يترك للشعب خيارًا إلا الخضوع للجنرالات.

أقيم مركز استقبال وفرز للإسلاميين الموقوفين، عُهِدَ به إلى الرائد «محمد بن عبدالله» في ثكنة الحرس الجمهوري بـ«الليدو» (بلدية المحمدية شرق العاصمة)؛ وقد وُضِعَ رجال الدرك تحت تصرُّفه لاستجواب الموقوفين. ووُضعت القاعدة الجوية بـ«بوفاريك» في حالة استنفار، لضمان سرعة الاتصال ونقل الأشخاص الموقوفين نحو المراكز المقامة في الجنوب، ابتداء من منتصف شهر فبراير[1]. وفي أقل من شهرين، تم توقيف حوالي ثلاثة عشر ألفًا ممن اعتُبروا «متطرفين»، في حين لم يكُن لأكثرهم أية علاقة بالتطرف أو الأصولية، بل ولا حتى بـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ». ذلك أنهم كانوا ضحية رجال الشرطة، أو وشايات كاذبة.

كانت ظروف الاعتقال (ارتفاع درجة الحرارة، الاختلاط، الإذلال) والشعور بالظلم؛ أفضل الوسائل لتنمية العداء للنظام، ودفع الحركة إلى التطرف. وزيادةً على ذلك، فإن هذه الاعتقالات مكّنت الإسلاميين - من مختلف الأطياف والجهات- من التعارُف وبناء شبكة علاقات أدّت دورًا مهمًّا فيما بعد، وذلك للذين سيلتحقون منهم بالجهاد المسلح بعد إطلاق سراحهم. وهكذا أمكن لإسلامي من «جيجل»

---

(١) في: «عين مجل»، «برج عمر دريس»، «رقان»، «تمنراست» و «وادي الناموس».

أن ينشط في «المسيلة»، ولمن جاء من مدينة «دلس» أن يقوم بعمليات مسلحة في «الجلفة».

وبما أننا غرسنا بعض عملائنا داخل هذه المراكز، لإمدادنا بمعلومات حول الحالة النفسية للإسلاميين المعتقلين، ومشاريعهم المستقبلية، ووسائل الاتصال والعلاقات التي يعملون على تطويرها؛ فقد تيسّر حينها لبعض إدارات «قسم الاستعلام والأمن» استغلال هذا الشعور بالإذلال، الذي استولى على الكثير من الشباب؛ لدفعهم إلى العنف والالتحاق بالتمرد المسلح في الجبال، بل واستغلالهم ضد أهداف بعينها.

كان استغلال العُنف «الإسلامي» قد بدأ بالفعل.

عمليتا «بوزرينة» و«الأميرالية»

يوم السبت الثامن من فبراير، دق جرس الهاتف وكنتُ قد وضعت السماعة لتوي، بعد تهنئة والدتي بعيد ميلادها، والاعتذار عن عدم حضوره في «عنابة» حيث تقيم.

كان محدثي هو العقيد «إسماعيل»؛ يستدعيني لمكتبه. ظننتُ لحظتها أنه استدعاني ليخبرني بحالة الطوارئ التي ستُعلن في اليوم التالي، وكنت على علم بها قبل ذلك بأيام؛ أو ليطلُب تقييمًا للأحداث الدامية التي وقعت في مدينة «باتنة»، التي تبعد حوالي ٤٠٠ كم عن العاصمة؛ حيث قمع الجيش مظاهرات صلاة الجمعة مما أسفر عن مقتل خمسين شخصًا تقريبًا.

وعندما وصلت إلى مقر «مديرية الجاسوسية المضادة»، لاحظت حضور النقيب «سعيد لوراري»[1] في الاجتماع، بدلًا من رئيسه الرائد «عاشور بوقشابية». والرئيس عندنا لا يخلفه نائبه إلا في حالات غيابه، وهو ما لم يكن الحال بالنسبة للرائد

(١) سيُعينّ عام ١٩٩٣م في مدينة «ليل Lille» الفرنسية؛ نائبًا للقنصل.

«بوقشابية»؛ الذي عُرف عنه شِدَّة التزامه بأُطر الشرعية القانونية. لذا؛ فقد استبعده «إسماعيل» - كما علمت فيما بعد- من المشاركة في هذا العمل الملتوي.

كان الاجتماع خاصًّا بتقييم وضع تلك المرحلة من التمرد «الإسلامي»، وكيفية التعامُل مع قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الذين بقوا خارج القضبان، فضلًا عن دراسة وسائل توريط قوات الشرطة و«الجيش الوطني الشعبي» في الحرب الشاملة ضد الإسلاميين. كان العقيد «إسماعيل» شبه مُقيم في وزارة الداخلية، وغير راض عن تراخي رجال الشرطة وتسكُّعهم في أزقة ومقاهي العاصمة، بدلًا من أن يفرضوا وجودهم المادي في مواجهة الإسلاميين. ولم يكن يخفي تخوفه من تعاطفهم مع خطاب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ التي «ظُلمت» بحرمانها من انتصارها في الانتخابات، وكانت تحتج ضد التوقيف التعسُّفي لأفرادها. وقد طلب معرفة ما إذا كانت ملفاتنا تشمل رجال شرطة «المديرية العامة للأمن الوطني» من المعروفين بتعاطفهم مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ لأننا - حسب قوله - سنحذو حذو تونس، ولن نتسامح أبدًا مع وجود أفراد ذوي ميول إسلامية في صفوف أجهزة الأمن و«الجيش الوطني الشعبي». وإن العقيد «كمال عبد الرحمن»، رئيس «المديرية المركزية لأمن الجيش»؛ سيتكفل بعملية التطهير داخل الجيش، وسيتولى هو، أي «إسماعيل»؛ أمر «المدنيين»[1].

لو كان «إسماعيل» قد تحدّث عن رجال الشرطة المرتشين، لأعطيته قائمة بمائة اسم على الأقل، لكن الحديث عن ذوي الميول الإسلامية في صفوف الشرطة بدا لي غير ذي معنى؛ خاصة أن دستور ١٩٨٩م يُقِرُّ التعدُّدية السياسية، وقد كانت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، حتى ذلك الوقت؛ حزبًا مُعترفًا به قانونًا. ولكي ألطف الجو

(١) بعد ذلك الاجتماع، شرع العقيد «إسماعيل العماري» في العمل بنفسه؛ فأقصى ثلاثة من أفضل ضباط «قسم الاستعلام والأمن»، وهم: الرائد «جابر بن يمينة»، والرائد «حاج طارق» مسؤول الإدارة والمستخدمين، والرائد «توفيق» مسؤول المعدات في «المركز الرئيس للعمليات». كانت الحجة هي تعاطفهم مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وقد كان هؤلاء الضباط بالفعل ملتزمين بأداء الفروض الدينية، لكن لم تكن تجمعهم أية علاقة بالأصوليين.

بعض الشيء قلت: «أنا لا أعرف إلا واحدًا، هو عمي أحمد[1]، وهو موجود معنا في قيادة القوات البرية بعين النعجة». لكن المزحة لم تكن في محلها، فقد أضاف رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة» بلهجة أكثر جدية قائلًا: «لسنا في وقت مزاح، فالبلد مُهدد، وإذا لم نتحرك فوداعًا للجزائر!».

ثم سألني مستفسرًا، بصوت خفيض؛ عما إذا كان رجال الشرطة يقومون بواجبهم في عمليات التوقيف، وعما إذا كانوا ينفذون توجيهات القيادة العسكرية دون تساؤلات. فأجبت بالإيجاب، موضحًا أنّ مجال عملهم يقع في نطاق المدينة أو المجموعة السكنية، وأن خارج ذلك يدخل في اختصاص «الدرك الوطني»[2].

وسأدرك جيدًا، فيما بعد، مغزى إلحاح «إسماعيل»؛ ذلك أن الأسابيع اللاحقة ستشهد قتل العديد من أقارب ضباط «مديرية الجاسوسية المضادة»، برصاص جماعات «إرهابية»؛ وهو ما «دفع» به لمنحهم ضوءًا أخضرَ لإشفاء غليلهم بالانتقام والثأر، وقد صنع بهذه الطريقة «آلات قتل» حقيقية.

بعد ذلك الاجتماع، وفي مساء اليوم الذي دخلَتْ فيه حالة الطوارئ حيز التنفيذ؛ اتصلتْ امرأة بـ«المركز القيادي للعمليات»، للإبلاغ عن وجود شخصين بصدد السطو على منزل بشارع «بوزرينة» في «القصبة» بالعاصمة. وبمجرد تلقي المكالمة؛ حولتها إلى المحافظ «بوصوف»، الذي كان موجودًا يومها في قيادة القوات البرية. وفي أقل من خمس دقائق، كانت سيارتان تحملان سبعة من رجال الشرطة تتجهان إلى عين المكان، قادمين من أقرب مخفَر. كان شَرَكًا منصوبًا لرجال الشرطة الستة: «نصر الدين حمدوش»، «سامي لعواني»، «مراد ميهوب»، «عمر مولاي»،

---

(١) قصدت المحافظ «أحمد بوصوف» المكلّف بحفظ النظام في العاصمة، والمعروف حتى في التلفاز، نظرًا لحضوره أسبوعيًّا في الملاعب خلال المقابلات الرياضية أو التظاهُرات الثقافية.

(٢) في ذلك الوقت كان توزيع المهام، بالنسبة لملاحقة الإسلاميين؛ ما يزال وفقًا للتقسيم القديم، حيث تعمل كل مصلحة في مجالها المحدد: فالشرطة في المراكز الحضرية الكبرى، والدرك خارج المدن، والقوات الخاصة لـ«الجيش الوطني الشعبي» في الحواجز لمراقبة السيارات وهُويّات المسافرين.

«محمد عكاش»، و«يوسف بخدة»؛ حيث تخلل الرصاص أجسادهم، وجرِّدوا من أسلحتهم، ومن أجهزة اللاسلكي التي بحوزتهم. ولم ينج من المذبحة سوى شرطي واحد تظاهر بأنه ميت، وذلك حسب الرواية التي وصلتنا بعد الفاجعة. لقد كانوا أوّل قائمة طويلة جدًّا لضحايا «الحرب القذرة» من رجال الشرطة.

وفورًا، أَلصَقتْ الصحافة الجزائرية هذه الجريمة بالإسلاميين؛ بالمجموعة المسلحة التي يقودها شخص يُدعى «موح ليفيي»، والذي سأفصل الحديث عنه في الفصل اللاحق. وفي اليوم التالي، نُفذت عملية ليلية بدعوى البحث عن الجماعة المسلحة؛ فقامت مجموعة من مظليي الصاعقة باغتيال شهود عيان (يشكلون إحراجًا) في نفس المكان الذي وقعت فيه مذبحة الشرطة.

وبعد عملية شارع «بوزرينة» بثلاثة أيام، وعلى بُعد بضع مئات من الأمتار من «القصبة»؛ هوجمت وحدة عسكرية لتصليح البواخر الحربية، بالمكان المسمى «الأميرالية»[1]، بميناء «الجزائر». كانت الحصيلة عشرة قتلى، من بينهم سبعة عسكريين وشرطيّ واحد. وقد نسبَتْ الصحافة مُنفذي الهجوم إلى مجموعة «موح ليفيي»، بتواطؤِ عسكريين مناصرين للإسلاميين داخل الثكنة. كانت عملية قذرة دبّرتها الأجهزة الأمنية، وهو ما كشف عنه الملازم «حبيب سواعدية» في كتابه[2]، وقد عَرفَ تفاصيل العملية من أحد المشاركين فيها مباشرة، وكان عسكريًّا سابقًا التقاه في السجن. سُميت هذه العملية باسم «عملية البطيخ»، وقد دبرتها «المديرية المركزية لأمن الجيش» بمباركة أعلى المسؤولين في الجيش. ففي شهر نوفمبر ١٩٩١م، اعتُقل ستة عسكريين من المدرسة البحرية، بتُهمة التعاطُف مع الإسلاميين. وبعد الاستجواب، في «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» في «بن عكنون» لدى «بشير

---

(١) مؤسسة تابعة للقوات البحرية؛ تتكون من عدة بنايات، منها مقر قيادة القوات البحرية، ومؤسسة تصليح البواخر ويعمل بها العديد من المدنيين؛ منهم المدعو «زغلامي» الذي كان مديرًا سنة ١٩٩٢م، وهو من المقربين إلى «الأمن العسكري».

(2) Habib Souaïdia, Le Proces de La sale Guerre, Op. Cit., P.5.

طرطاق»؛ أُطلِقَ سراحهم في يناير ١٩٩٢م، وأعيدوا لوحداتهم ثانية. وهو ما كان مخالفًا تمامًا للمعتاد، وخاصة في وضع استثنائي مماثل. ونظرًا للأسباب التي اعتقلوا من أجلها؛ فقد كان مُفترضًا نقلهم إلى وحداتٍ أخرى كما تنُص القوانين العسكرية. لقد أطلقت «المديرية المركزية لأمن الجيش» سراحهم، برغم علمها بأنهم سيُنظّمون هذه العملية مع جماعة «موح ليفيي».(١)

وبعد أيام قليلة من هاتين العمليتين، تلقّى العقيد «صادق آيت مصباح»، في «عين النعجة»؛ مكالمةً هاتفيةً من المرأة التي أبلغت عن عملية شارع «بوزرينة». وبما أني كنت حاضرًا في مكتبه، فلم يفتني أي شيء من حديثهما. عرفت أن المرأة كانت عميلة «للأمن العسكري»، وكانت قلقة بشأن مصير ابنها البالغ من العمر ثماني عشرة سنة؛ لأنه عضو في جماعة «موح ليفيي»، وأحد مُرتكبي مذبحتي «بوزرينة» و«الأميرالية». وحتى بعد هذه المكالمة الهاتفية من والدة «الإرهابي»؛ لم أتصور مُطلقًا أن يكون مسؤولو «قسم الاستعلام والأمن» مُدبِّري تلك الأعمال الوحشية، وانسلت الواقعة من ذاكرتي حين انشغلت بتتابع الأحداث.

بعدها بسنوات، اطلعت على تصريحات لضابط شرطة يعيش في المنفى، وكان قد حقق وقتها في هذه القضية. ففي حديث مع «ألجيريا ووتش Algeria Watch»(٢) عام ١٩٩٩م؛ بيّن أن تحقيق الشرطة كشف وجود عناصر من مُنفذي عملية اغتيال أفراد الشرطة في شارع «بوزرينة» من «الأميرالية»، والذين اعترفوا بتلقيهم أمرًا من الاستخبارات للقيام بهذه العملية. وأضاف بأن مرتكبي هذه الاغتيالات، والذين عُرضوا على شاشة التلفاز بصفتهم مُتعاطفين مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ قد حكمت عليهم المحكمة العسكرية بالإعدام، لكن الأمر برمته كان مُجرد تمثيلية؛

---

(١) وهو نمط «ثابتٌ» لأجهزة الاستخبارات، خصوصًا مع الإسلاميين المسلحين. فأول التوظيف هو الاختراق، ثم يأتي بعد ذلك دور التوجيه؛ إذا كانت خطط المجموعة لا تلائم العسكر. أما إذا كانت تلائم من يتلاعب بهم (مثل اغتيال السادات أو ١١ سبتمبر)؛ فيتم إفساح الطريق لها وتيسير كل سبل تحقيقها. (الناشر)

(2) Kamel B., «à propos de terrorisme… », Algeria-Watch:
http://www.algeria-watch.org/fraticle/awterkamel.htm

حيث شوهِد ضابط الصف، الذي قاد عملية الاغتيال؛ بعد ذلك بأيام وهو يتجول بحرية في ساحة «الشهداء» بالعاصمة.

لقد مكنني تصريح هذا الشرطي من تكملة الجزء الناقص من الصورة، وأكد يقيني بأن عمليتي «بوزرينة» و«الأميرالية»، التي تورطت فيها عناصر «موح ليفيي» وجنود المدرسة البحرية[1]؛ كانتا بالفعل من تدبير مسؤولي «قسم الاستعلام والأمن»، الذين كانوا يستهدفون ضرب عصفورين بحجر واحد: إرهاب رجال الشرطة ودفعهم للتورط في أعمال القمع والاضطهاد ضد الإسلاميين، وإرهاب الرأي العام ودفعه إلى الاصطفاف خلف «اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر» المناهضة للإسلاميين.

دوامة العنف

كانت قضية شارع «بوزرينة» هي الأولى من نوعها، والتي تستهدف «ترويع» رجال الشرطة، وشحنهم ضد الخطر الإسلامي، وتلقينهم شعار «تَقْتُل أو تُقْتَلْ»؛ الذي دشن دوامة العنف التي استنزفت البلاد لسنوات عديدة. بات القمع بعدها عشوائيًّا وحشيًّا، فاعتُقل الكثير من الأئمة. وفي يوم الجمعة ١٤ فبراير، نجا «محمد السعيد»، أحد قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ في آخر لحظة من القبض عليه في مسجد «العناصر»، حيث ألقى آخر خُطبةٍ له، ثم انتقل بعدها للتخفي؛ لقيادة «خلية الأزمة»، التي تأسست في نهاية شهر يناير لتنظيم رد فعل «الجبهة»، بعد الضربة العنيفة التي تلقوها من الجيش وأجهزة الأمن.

لكن قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذين بقوا إلى ذلك الحين خارج القضبان (من بينهم «محمد السعيد»، و«عبد الرزاق رجام»)؛ لم يعُد بإمكانهم السيطرة على شيء. ففي بيان نُشر يوم ٢٢ فبراير؛ طلبوا العودة إلى الحوار السياسي الجدّي قبل

(١) كان بعضهم عملاء مخابرات، والبعض الآخر إسلاميين تمّ التلاعُب بهم واستخدامهم دون علمهم.

أن يُصبح العنف هو بديل الأطراف التي يُريد النظام إقصاءها وتجاهلها. لكن مع الأسف، كان الوقت قد فات. فقد تم توقيف الآلاف من منتسبي «الجبهة» والمتعاطفين معها، ولم يبقَ أمام الذين يبغون النجاة من القمع والاضطهاد إلا التخفّي. واختار بعضهم العمل المسلح ولكن بشكلٍ عشوائيٍّ وغير منظم؛ ذلك لأن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» لم تكن أبدًا معدة لهذا المسار. لقد كنا في موقع يسمح لنا بمعرفة ذلك. ولم يبق آنذاك على الساحة سوى الجماعات التي اخترقناها (كـ«جماعة التكفير والهجرة»، و«الحركة الإسلامية المسلحة» نسخة ١٩٩٠م، وشبكات الجزائريين «الأفغان»)، وهي جماعات لم يكن لها أبدًا أية صلة بـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

وقد التحق بهذه الجماعات شباب ثائرون، وبطبيعة الحال لم يكونوا يتخيلون أنهم في الحقيقة مجرد دُمى. وشرع آخرون بتكوين خلايا مستقلة، حول أشخاص نصّبوا أنفُسَهم «أمراء» محليين؛ كما سأفصل في الفصل التالي. وطوال شهر فبراير ١٩٩٢م، قام هؤلاء وأولئك بمهاجمة رجال الدرك والشرطة، المكلفين بحفظ النظام في مختلف أحياء العاصمة[1]. وللتصدي لهذا التهديد؛ كُلِّفت الشبكات الإسلامية العاملة لحساب «مديرية الجاسوسية المضادة» و«المديرية المركزية لأمن الجيش» بضمّ هذه المجموعات المتناثرة، لتوحيد قيادتها. ولكن كل محاولات ضمّ تلك الخلايا قد أخفقت، على الأقل حتى شهر يوليو ١٩٩٢م.

ولم أعلم، إلا فيما بعد؛ بأن رؤساء «مديرية الجاسوسية المضادة» و«المديرية المركزية لأمن الجيش» كانوا يلعبون لعبة مزدوجة، تتماشى منطقيًا مع «خطة نزار» التي دُشنت في ١٩٩٠م. فقد قيل لأغلب ضباط المخابرات، وأنا منهم؛ إن اختراق المجموعات الإسلامية يهدف لمعرفتها تمهيدًا للقضاء عليها، وهو ما بدا لنا خيارًا كلاسيكيًا في إطار الحرب ضد التخريب. وفي الحقيقة، كان هذا الاختراق يهدف لإذْكاء الميل «الطبيعي» للعنف لدى هذه الجماعات؛ بدفعهم إلى استهداف عناصر

(١) أحياء: «الحراش»، «بلوزداد»، «القصبة»، «باب الوادي»، «باش جراح»، «بن عمر»، «برج الكيفان».

قوات الأمن حتى نميل جميعًا إلى صف «الينايريين». وقد انتُقي لهذه المهمة السرية – قبل الانقلاب– عدد محدد من الضباط، من بينهم الرائدان «عمار قطوشي» و«بشير طرطاق».

كان هاجس «الينايريين»، وعلى رأسهم الجنرالان «العربي بلخير» و«خالد نزار»؛ هو إمكان رفض بعض قطاعات الجيش أو الشرطة لسياسة «استئصال» الإسلاميين، بل وربما التمرُّد عليهم. لقد بُنيت حساباتهم على أساس أنه عندما ينتهي«الخطر»؛ فيمكن حينئذٍ التخلُّص من الجماعات الإسلامية باستعمال تلك العاملة لحسابنا، للتخلص من التي لم تكن كذلك؛ لتعود بعدها الأمور إلى نصابها. لكن ذلك المخطط الإجرامي «سينجرف»، ليسبّب دوامة من الكوارث التي لن يتمكنوا من التحكم فيها. إذ لم يتوقع المحرضون على العنف، أن الغلّ الذي غرسوه في نفوس أفراد «قسم الاستعلام والأمن»، والشرطة، والقوات الخاصة التابعة لـ«الجيش الوطني الشعبي»؛ سيؤدي إلى أعمال عنفٍ وجرائم بلغت من البشاعة والشناعة درجة صارت «إدارتها» تتطلب هروبًا دائمًا إلى الأمام؛ بارتكاب المزيد من الفظائع والانتهاكات، التي كلفت عشرات الآلاف من القتلى.

ومن حسن الحظ، أن إدارتي لم تتورط مباشرة في هذه القذارات الفظيعة. فقد كنا مشغولين بتكوين برلمان «شكلي»؛ يُعيَّن أعضاؤه بواسطة «المجلس الأعلى للدولة»، وهو ما سيُعرف بـ«المجلس الاستشاري الوطني»؛ والذي تأسس في ٢٢ يونيو ١٩٩٢م، برئاسة «رضا مالك»؛ المدير السابق لصحيفة «المجاهد»، لسان حال «جبهة التحرير الوطني» أثناء حرب التحرير؛ وأحد أعيان النظام، وواحد من غلاة «الاستئصاليين».

وبمساعدة الإعلام؛ كان كل شيء مهيّئًا لحل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وهو القرار الذي أوعَز «المجلس الأعلى للدولة» للقضاء بإصداره يوم ٤ مارس؛ أي بعد أقل من شهر على إعلان حالة الطوارئ. وفي هذا الخضمّ، استُبدِل مسؤولو البلديات المنتخبون من «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والموقوفون في معظمهم؛

بـ«مندوبين تنفيذيين» اختارتهم المخابرات العسكرية لتسيير البلديات. وفي الوقت ذاته، تم اكتشاف مؤامرة «إسلامية» داخل الجيش؛ لكن الغريب أن وسائل الإعلام لم تُذِع عنها أي خبر.

مؤامرة «إسلامية» غريبة!

في يناير ١٩٩٢م، أخبرنا أحد عملائنا في صفوف «الحركة الإسلامية المسلحة»، وهي الجماعة التي كونها «عبد القادر شبوطي» و«سعيد مخلوفي» و«ملياني منصوري» و«عزالدين بعة»؛ والتي سبق الحديث عنها في الفصل الثالث، أخبرنا باتصال الجماعة بملازم في «الجيش الوطني الشعبي».

كان «سعيد مخلوفي» ضابطًا سابقًا في المحافظة السياسية «الجيش الوطني الشعبي»[1]؛ لذا فقد أُخضِع زملاء دفعته لبحث دقيق. ظنّنا أول الأمر أن المعني ربما يكون هو «قمر الدين خربان»؛ أحد قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والملازم السابق في القوات الجوية. لكن أوصاف ذلك الملازم «الإسلامي»[2] كانت عامّة، فلم نتقدّم في تحرياتنا، خاصة وأن مكان اللقاء بالضابط كان يتغير في كل مرة؛ مما صعَّب عمل الفريق التقني.

كان التحقيق يراوح مكانه، فأوشكت على التخلي عن القضية لـ«المديرية المركزية لأمن الجيش» حتى أخبرني أحد رجالي، في منتصف يناير ١٩٩١م؛ أن عميله «خالد بوشمال» استطاع الاقتراب من «عبد القادر شبوطي». وبعدها بثلاثة أشهر، علمت أن هذا العميل قد سجّل عدة محادثات لـ«عبد القادر شبوطي». وقد أفصحت التسجيلات أن «الحركة الإسلامية المسلحة» ليست مُستعدة للعدوان، وأن الملازم «أحمد»، برغم قناعاته الدينية؛ قد استنزف جهده ليثني الإسلاميين عن العمل المسلح.

(١) تدعى حاليًا: «مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه»، وأصبحت تابعة لقائد الأركان بعد التغيرات التي تمت في جهاز المخابرات خلال عام ٢٠١٣، وذلك بعد أن كانت تابعة بشكل مباشر لـ«وزارة الدفاع الوطني». (المترجم)

(٢) الطول ١,٧٠م، الوزن ٧٠ كغ، شعر أسود، أسمر اللون، بدون علامات خاصة.

وبالرجوع لملفات «المديرية المركزية لأمن الجيش»، ومقارنة المعلومات؛ حُدِدَت هُويّة الملازم «أحمد» في يناير ١٩٩٢م؛ بأنه النقيب «أحمد شوشان»، مدرّب في الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة «بشرشال»؛ والذي رُقي لهذه الرتبة في نوفمبر ١٩٩١م.

لقد استلهمت القيادة العسكرية عمل «بن علي» في «تونس»، وسعت للبحث عن مبررات لإقصاء كل ضباط «الجيش الوطني الشعبي»، الذين تظهر عليهم أعراض «إسلامية»، أو يُبدون أدنى تعاطُف مع الإسلاميين. وقد بدأت هذه العملية في يناير ١٩٩٢م؛ بغلْق المصليات ومنع إنشائها في وحدات الجيش، وتكليف ضباط الأمن بإعداد قوائم بالعسكريين «المشبوهين». كان لا بدّ من أدلة لتبرير توقيف الضباط «الإسلاميين»، فانهمكت كلٌّ من «المديرية المركزية لأمن الجيش» و«المركز العسكري للتحقيق» في اختلاقها. كانت كل الوسائل مُباحة، خلال فترة الطوارئ؛ لتقويض مصداقية الإسلاميين، وإلصاق تُهمة العنف بهم.

وهكذا، اتُهِمَت مجموعة من العسكريين بسرقة أسلحة، وأخرى بزرع قنبلة في «المدرسة الوطنية للمهندسين والتقنيين». إلا أن الغنيمة الكبرى كانت اتهام جماعة من الضباط، وضباط الصف الإسلاميين؛ بتدبير «انقلاب عسكري». ففي الثالث من مارس، تم توقيف هذه المجموعة المكونة من سبعة وخمسين عسكريًّا[١]؛ بتهمة «التآمر المسلح». كانت المجموعة مكونة من ثلاثة عشر نقيبًا (من بينهم «أحمد شوشان»)، وثمانية عشر مُلازمًا، وستة وأربعين ضابط صف. وسيحاكمون جميعًا ويدانون، ويُحكم عليهم بعقوبات تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات سجن.

---

(١) هم النقباء: «أحمد شوشان»، «محمد حلفاوي»، «عامر صبري»، «أحمد بن زميرلي»، «محمد عمراني»، «سعيد بن وارث»، «عبد الحميد رايس»، «جيلالي عزيزو»، «عبد الحق يوبي»، «بن عمر مخلوفي»، «ميلود محدادي»، «داود بن سبع»، «بوبكر عفون». ومن الملازمين: «يحيي جودي»، «خليفة بن عبد الرحمن»، «نعمان زلة»، «عمر دمبري»، «مصطفى مطاهري»، «نور الدين بوحادب»، «جمال عياد»، «عمر هريفة»، «عمر رحمي»، «عبد القادر خليل»، «سعيد طاجين»، «عبد الحق عبيدي»، «حبيب بودعة»، «عبد الرزاق أوسكوت»، «خالد سعيدي»، «محمد باتية لخضر»، «عبد الجليل مشري»، «أحمد تيبيري». أما ضباط الصف منهم: الرقيب الأول «طاهر زوايمية»، «يزيد عيسى»، «عبد العزيز بوجيدة»، «محمد لمين سوالمية»، «لخضر فارح»، «رابح حبيب»، «محمد فطافي»، «علي لعبدي»، «عبد القادر نجاري»، و«نور الدين مراد».

وفي ٢٩ مارس، عرض الجنرال «محمد العماري»، قائد القوات البرية؛ القضية على الرئيس «محمد بوضياف»، مُبينًا أنها محاولة انقلاب أحبطتها أجهزة الأمن. وحينها استشاط «بوضياف» غضبًا من الجرأة التي يتم بها «تسويق» فكرة «الانقلاب العسكري» بقيادة نقيب.

حين اطلعت على تقرير القضية، الذي وصلني من «المديرية المركزية لأمن الجيش»؛ لم أتردد في إخطار العقيد «صادق آيت مصباح» بارتيابي في الموضوع برمته. ذلك أن اتهامهم بتدبير انقلاب عسكري بدا لي أمرًا مبالغًا فيه؛ لأنه بناءً على معلوماتنا، فإن المبادرة- إن صحّت أصلًا - كانت ستؤول إلى الفشل الذريع حتمًا؛ لأن «المتمردين» لم يجروا أي اتصالات مع النواحي العسكرية الأخرى، ولا مع وحدات القتال المختلفة (المدرعات، الطيران، المشاة) ولا مع إدارات الاتصالات؛ ولم يكن ثمة مؤشر على وجود مخطط للسيطرة على الإذاعة والتلفاز. إن الجزائر ليست إحدى الدويلات الأفريقية الصغيرة، حيث يُمكن لعريف أو رقيب أن يعزل رئيسًا؛ فترتيب انقلابٍ عسكري فيها يتطلب إعدادًا كثيفًا. لقد كان الدليل الوحيد الذي ساقه التقرير على هذه التهمة؛ هو أن الإسلاميين «مجانين»، وأنهم قادرون على التضحية بأي شيء لإقامة جمهورية إسلامية في «الجزائر»، وأنهم يريدون بث الفوضى العارمة[1]. لم أكن مقتنعًا، ولكن بصفتي عسكريًا؛ فليس من حقي أن أحتج أو أناقش رواية المسؤولين الكبار. فالقاعدة في الجيش هي أن الرئيس أو القائد دائمًا على حق، حتى لو كان مخطئًا[2].

على أي حال، فقد أصدر رئيس «المجلس الأعلى للدولة»، الذي كان مُقتنعًا بأنهم يستهزِئون به؛ قرارًا بعزل الجنرال «محمد العماري»، واستبداله بالجنرال «رحيم خليفة»؛ الذي كان وقتها قائدًا للناحية العسكرية الثانية بـ«وهران». وتم تحويل

---

(١) بغض النظر عن اعتبار «جنون» الإسلاميين دليلًا، فإن الرغبة في إقامة دولة، تتعارض مع الميل للفوضى؛ لكن العسكر لا يستحون من الكذب المفضوح. (الناشر)

(٢) إن تأليه الدولة أو جيشها مجرد وهم نظري، فحقيقة الأمر أن الآلهة المتسلطة هي «الملأ»! (الناشر)

وحدات الحرب على الإرهاب التي كانت تحت قيادة «محمد العماري»، في «عين النعجة»؛ إلى «الوكالة الوطنية لقمع اللصوصية» بـ«شاطوناف»، وهو هيكل كان قد استُحدِث حينها[1].

في ربيع ٢٠٠١م، التقيتُ النقيب «أحمد شوشان» في لندن، ولم أكن أعرفه حتى ذلك اليوم إلا بالاسم. وقد كشف لي ذلك الضابط النزيه أثناء اللقاء؛ طبيعة «المؤامرة المزعومة». كان «شوشان»، بصفته مدربًا في الأكاديمية العسكرية بـ«شرشال»؛ يعرف شخصيًّا معظم شباب ضباط «الجيش الوطني الشعبي»، الذين مرّوا على الأكاديمية التي تشبه مدرسة الضباط في «سانت سير Saint –Cyr» الفرنسية. وقد حظي بإعجاب واحترام الكثيرين منهم. وبعد انقلاب يناير ١٩٩٢م، اتصل به الكثير من هؤلاء الشباب، الذين كانوا ضمن المحيط المباشر للقادة الكبار للجيش؛ وكانوا حانقين على التجاوز والظلم في حق الوطن، وناقشوه في قتل مُدبِّري الانقلاب، وهو ما كان بمقدورهم فعلًا. لكن «شوشان» أثناهم عن ذلك، وقد أعلن في شهر أغسطس ٢٠٠٢م: «من الأسباب الحقيقية لإيقافي، هي اقتناع القيادة بأن وجودي يهدد مشروعهم في إشعال الصراع المسلح بين أطياف الشعب الجزائري، وهو المشروع الذي عارضته علانية. لكنّ السبب المباشر هو سخط الكثيرين من الضباط وصف الضباط على قرارات القيادة القمعية ونتائجها؛ حتى رغب هؤلاء العسكريون في اغتيال القادة المسؤولين لرفع الظلم. لقد كان للثقة التي أحظى بها بين الضباط وضباط الصف، الفضل في مصارحة عشرات الضباط لي بنيّاتهم؛ طالبين رأيي حول الموضوع. ورغم اقتناعي الكامل بمشروعية ما انتووا الإقدام عليه، فلم أكنْ أرى اغتيال القادة حلًّا للمشكلة؛ ولذا نصحتهم بعدم التفكير في ذلك الموضوع. وهكذا، لم يُقْدِم أي عسكري ممن أعرف على شيءٍ من ذلك مُطلقًا»[2].

---

(١) سوف أعود، في الفصل السابع؛ للحديث عن تنظيم مختلف هياكل قوات الأمن كما كانت قائمة في عام ١٩٩٢م.

(2) Souaïdia, Le Procès de La sale Guerre, Op. Cit., P.166

النص الكامل لشهادة النقيب «أحمد شوشان» منشور في موقع الحركة الجزائرية للضباط الأحرار، وعنوانه على الإنترنت: http://www.anp.org/tem/temoigne.html

لكن الجنرالات كانوا يجهلون ذلك. كان «شوشان» في نظرهم، بفعل تأثيره على ضباط القوات الخاصة؛ يشكل عائقًا كبيرًا في طريق تنفيذ مخططاتهم. وأكثر ما كان يؤرقهم هو رفض شباب العسكريين، الذين كان الجنرالات بحاجة إليهم؛ الامتثال لأوامرهم. ولهذا السبب، تمّ اعتقاله ومعه كل أولئك الضباط، وقد ظلت عملية التطهير سرًّا حتى الآن. وروى لي «شوشان» أن هذه الحقائق كانت سببًا في زيارة رئيس أركان الجيش، الجنرال «عبد المالك قنايزية»؛ له في سجن «بشار» العسكري يوم ٢٦ مايو ١٩٩٢م، بعد ثلاثة أشهر فقط من اعتقاله؛ ليساومه على «تسوية» تقتضي إطلاق سراحهم مقابل الخضوع للجنرالات.

«بوضياف» يواجه الجنرالات

أورد «شوشان» أن رئيس أركان «الجيش الوطني الشعبي» قال له بكل رعونة: «إن بوضياف يعترض طريقنا، وسيرى قريبًا لمن ستكون الكلمة الأخيرة». وذلك هو أحد الأسباب التي تجعلني أجزم، بدون تردد؛ بضلوع الجنرالات في عملية اغتيال الرئيس «بوضياف»، بعد ذلك بشهرٍ واحدٍ.

بدأ رئيس «المجلس الأعلى للدولة» يصطدم بالجنرالات بحدة، حول العديد من الملفات؛ وخاصة بالجنرال «توفيق». وقد قرر الهجوم مباشرة على قلب النظام: شبكات الفساد، والرشوة، وعمولات صفقات الاستيراد التي تصب في جيوب «الجنرالات الينايريين». هذه الشبكات، مثلما عرفتُ لاحقًا؛ كانت هي السبب الرئيس في إصرار الجنرالات الشديد على إزالة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، التي كانت ستحرمهم من هذه الرشاوى حتمًا، لو وصلت إلى الحكم. كان «بوضياف» قد صرّح في خطابٍ ألقاه يوم ٢٣ أبريل؛ قائلًا: «لقد وعدنا بفتح ملف الرشوة، وسنفي بوعودنا». وقد عجل فعلًا بالتحقيق في الصفقات القذرة، وسرقة أموال الدولة،

وعَهِدَ بهذه المهمة إلى اثنين من ألمع ضباط «قسم الاستعلام والأمن»[1]، اللذين كنت أعرفهما شخصيًّا؛ وهما: النقيب «عبدالحق»، الذي عمل تحت رئاستي في «مصلحة البحث والتحليل»؛ وكان ذا كفاءة عالية في التحقيقات الاقتصادية، فتولى عام ١٩٩٠م التحقيق في قضية «فيلا الصنوبر البحري»، الواقعة في محيط قصر المعارض في الجزائر العاصمة؛ والتي استحوذ عليها العقيد «إسماعيل العماري». والثاني هو الرائد «مراد مباركي»، الذي حرّك قضية «حاج بتو».

وقد كانت قضية «حاج بتو» حديث الشارع وقتها. ففي يوم ٤ يونيو ١٩٩٢م، أُلقي القبض على «محمد برحوس» المعروف باسمه المستعار «حاج بتو»، والذي يُعتبر من أباطرة التهريب، وذلك بناءً على تقرير الرائد «محمد مسيرف»؛ رئيس «مركز البحث والتحقيق» في الناحية العسكرية السادسة. وقد أسفر التحقيق والتفتيش عن اكتشاف سلع تقدر قيمتها بحوالي ٢٠ مليون فرنك فرنسي، بأسعار ذلك الوقت؛ في مخازن «حاج بتو» في «تمنراست»: مواد غذائية، وسجائر، وأدوات كهرومنزلية، وأسلحة. كما تم الكشف عن شبكة تهريب دولية واسعة (الجزائر، ليبيا، النيجر، ومالي).

لقد ألقي القبض على «حاج بتو» بأمر من «محمد بوضياف»، وكانت محاكمته تنذر بكثيرٍ من الإثارة؛ لأن التحقيقات كانت ستؤدي حتمًا إلى رأس «العصابة السياسية المالية» التي تنخر اقتصاد الوطن، بحسب تعبير الرئيس «بوضياف» ذاته.

لكن في منتصف شهر يونيو، سيُقتل الرائد «محمد مسيرف» أثناء عطلة في «وهران». قتله شرطيّ في حانة، «بطريق الخطأ»؛ بدعوى أنه «إرهابي مسلح». كما لو كانت الحانات من الأماكن التي يرتادها الإسلاميون! ولم يُعرف ما إذا كان هذا الشرطي قد عوقِب أو حتى سُلم إلى سلطة قضائية. وفي الفترة نفسها؛ قُتل الضابطان اللذان كلفهما الرئيس «بوضياف» بالتحقيق: الرائد «مراد» والنقيب «عبد الحق»،

(١) لم يستسغ رؤساء «قسم الاستعلام والأمن» إقصاء الرئيس «بوضياف» لهم بهذه الطريقة؛ فقد كان يوقع شخصيًّا على أوامر التكليف بالمهام التي يوكلها لعناصرهم.

وألصقت التهمة بـ«إسلاميين» مجهولين. قُتل الرائد «مراد» بينما كان في طريقه إلى منزل أصهاره في «باش جراح»؛ كان القاتل كامنًا في بئر السلم عند المدخل، وقد أطلق عليه النار من مسافة قريبة. وقُتل النقيب «عبد الحق» هو الآخر بإطلاق الرصاص عليه بينما كان يقود سيارته في «البليدة». ويبدو أن مرتكبي الجريمتين كانوا على درجة عالية من الاحتراف؛ إذ لم يتم العثور عليهما أبدًا، كما لم تتبنّ أية جهة هذه العمليات[1]. ويبدو لي أن كلتا العمليتين قد نُفذتا بأمر من رؤساء «قسم الاستعلام والأمن»، الذين لا يستطيعون قبول مساس التحقيقات المالية، مع «حاج بتو»؛ بالمسؤولين أعلى هرم السلطة.

وبمجرد عزل الجنرال «محمد العماري» وبدء التحقيقات؛ شُنت حملة تشويه لشخص الرئيس «بوضياف»، تتهمه بالماسونية؛ ونُسبت إلى الإسلاميين. وفي حقيقة الأمر، لم يفعل الإسلاميون أكثر من تناقُل الدعاية التي خرجت من مكاتب «قسم الاستعلام والأمن»، الذي كان رؤساؤه، ورؤساء «الجيش الوطني الشعبي»؛ يُبغضون «بوضياف» بسبب تصرُّفاتِه المستقلة والمناوئة لنفوذهم. إذ قام بزيارة سرية إلى المغرب أواخر مايو، لحضور حفل زفاف أحد أبنائه؛ بدون استشارة الجنرالات. ناهيك عما ترامى لسمعهم من نيّته غلق المراكز الأمنية الجنوبية، التي أدرك سوء نيّة «أصحاب القرار» وراءها، ورغبتهم في تفريخ «الإرهابيين». كما أقلقتهم اتصالاته

---

(١) بعد المجزرة التي قضت على كل الشهود «المزعجين»، والتي انتهت يوم ٢٩ يونيو ١٩٩٢م باغتيال الرئيس «بوضياف» شخصيًّا؛ أحيلت قضية «حاج بتو»، برغم أنها قضية مدنية؛ إلى المحكمة العسكرية في «البليدة»، والتي عُرضت عليها القضية في يوليو ١٩٩٢م. وبرغم ثقل التهم وكثافة الأدلة ضد «حاج بتو»، فلم يحكم عليه سوى بثمانية أشهر سجنًا. أما الأسلحة التي وجدت في مستودعاته، فإن القضاء العسكري ـ فضلًا عن الجنرال «خالد نزار» في مذكراته ـ قد خلص إلى أن «الحاج بتو» يستخدمها «لحماية شاحناته من قطاع الطرق الذين يملؤون تلك المناطق».
والغريب أن نفس القضية سيُعاد فتحها أمام القضاء المدني بـ«عنابة» بعد عشر سنوات، في أبريل ٢٠٠٢م؛ ليُعاد تكييف الاتهام الأساسي (الإضرار بالاقتصاد، تبديد الأموال العامة، تهريب وإتلاف ملفات رسمية)؛ إلى قضية تزوير، واستعمال أوراق رسمية مزورة. وبرغم مرافعة ممثل الوزارة العمومية الذي أظهر خطورة الوقائع؛ وطلب ٢٠ سنة سجنًا مع الأشغال الشاقة؛ حصل «الحاج بتو» وخمسة من شركائه على البراءة الفورية، بينما حُكم على شاهدي الإثبات، محصل سابق في الأملاك العمومية، ومهندس مناجم؛ بعشر سنوات وتسع سنوات سجنًا على التوالي مع الأشغال الشاقة. تلك هي العدالة في «الجزائر»!

السرية مع «قاصدي مرباح» و«مصطفى شلوفي»[1]؛ طالبًا مساعدة الأخير في قضايا الرشوة المتعلقة بالصفقات المبرمة مع «الجيش الوطني الشعبي». فضلًا عن سعيه لتأسيس حزب سياسي (التجمع الوطني الشعبي)؛ سعيًا منه لامتلاك قاعدة شعبية. وأخيرًا رغبته الملحة في تسوية النزاع مع المغرب بشأن الصحراء الغربية. «الأخطر» من ذلك كله، في نظر الجنرالات؛ أن «بوضياف» اعتزم إجراء تغييرات هامة في القيادات العسكرية والحكومية في يوليو. وهكذا حكم الرجل على نفسه بالموت دون أن يدري، وسأفصّل ذلك في الفصل العاشر عند الحديث عن ظروف اغتياله.

اغتيال الرائد «جابر بن يمينة»

في ربيع ١٩٩٢م، كانت ملاحقة الضباط «المشبوهين» في ذروتها: العزل، والاعتقال، والتصفية الجسدية. وسأضرب مثالًا بحالة الرائد «جابر»، الذي اغتيل في أواخر شهر مارس تقريبًا.

ولد هذا الضابط في «غليزان»، وهو ينتمي إلى طراز من الضباط يؤمنون بأن الخدمة في «الجيش الوطني الشعبي» مهمة مقدَّسة. انضمّ إلى الجيش في سنٍّ مبكرة، وأمضى فيه حياته المهنية. تعارفنا في بداية الثمانينات، وتصادقنا بسرعة عندما خلف «بشير طرطاق» في رئاسة «مكتب أمن القطاع» بولاية «أم البواقي»، وهي مدينة تبعُد حوالي ١٥٠ كم جنوب «قسنطينة». لقد أُعجِبت بصرامته، وبحسّ الاستمرارية الناضج لديه؛ فبخلاف السائد، كان من الأفراد النادرين جدًّا الذين لا ينتقدون أعمال سابقيهم في أي وظيفة يشغلها. وبعد أن قضى ثلاث سنوات في «أم البواقي»، حيث تعرَّف على الفتاة التي تزوجها وأقام معها هناك؛ نُقِلَ إلى «المدية»، التي أحبها كثيرًا وقرّر الإقامة فيها بصفة دائمة.

---

(١) القائد السابق لـ«الدرك الوطني»، والأمين العام السابق لوزارة الدفاع الوطني.

جمعتنا المودة، وكنّا نلتقي بانتظام أثناء اجتماعات رؤساء مكاتب أمن القطاعات، مع مدير «الأمن العسكري» ونوابه؛ أو أثناء مختلف المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات، التي كانت تُعقَد في «قصر الأمم» بالعاصمة. وأثناء مؤتمر «جبهة التحرير الوطني»، نوفمبر ١٩٨٨م؛ تقاسمنا الغرفة في فندق «سيدي فرج»، ولم يُخفِ عني انتقاداته للجنرالات المسؤولين عن إطلاق الرصاص على المدنيين، أثناء أعمال الشغب في شهر أكتوبر. وقد تأثّرت جدًّا بحديثه، الذي بدا وكأنه تنبُّؤ بما سيحدث: «لا أريد أن يظنّ أبنائي بأن أباهم شارك بقسوة في قمع الشعب، دفاعًا عن النظام؛ إن التاريخ لا يُغفِلُ شيئًا».

وفي يوليو ١٩٩٠م، نُقل الرائد «جابر»، الذي كان رئيس «مركز البحث والتحقيق» لـ«المدية»، ويشمل عمله «الجلفة» و«المسيلة»؛ نُقِلَ إلى «مصلحة البحث» التابعة لي في العاصمة. وقد اقترحت عليه الاختيار بين مكتب التحقيق أو التعيين ملحقًا لـ«شريف حاج سليمان»، وزير البحث العلمي؛ بمقرّ وزارته في «فيللا سوزيني»، التي كانت مركزًا شهيرًا للتعذيب أثناء حرب التحرير، وتقع على بُعد خطوات من «رياض الفتح». فلم يتردد في قبول المنصب الأخير.

بعد حلّ «المندوبية العامة للوقاية والأمن»، واستقالةِ الجنرال «محمد بتشين» وعودة المقدم «إسماعيل العماري» في سبتمبر ١٩٩٠م؛ كان أول ما فعله «إسماعين» هو التخلُّص من كل الضباط المقربين من الرئيس السابق للمخابرات. إذ أُوعِزَ إليهم بطلب الإحالة للتقاعد، أو هُمشوا بدون وظائف محددة. وبرغم أن الرائد «جابر» لم ينتمِ يومًا إلى أية زمرة من الزُمَر المتناحرة، ولم يكن يدين بالفضل في منصبه إلا لكفاءته؛ فقد هُمِّش.

في مارس ١٩٩١م، وقبل إضراب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بوقت طويل؛ كان صهر الرائد «جابر» قد عاد من «أفغانستان»، بعد إقامة هناك دامت ستة أشهر؛ فاستُقبِلَ في مطار «هواري بومدين» كالمعتاد. وبعد الثماني والأربعين ساعة التي قضاها في مقر الشرطة بالعاصمة؛ حُوِّل إلى «مركز عنتر» في «بن عكنون». وقد

طلب مني الرائد «جابر» حينها التدخُّل لدى «إسماعيل»، حتى لا يتعرض صِهرُهُ للتعذيب المعتاد؛ مؤكّدًا لي أنه سيَحرِص على «حُسن سلوك» صهره في المستقبل.

وبعد خمسة أيام من البحث والتحقيق، أُطلق سراح الشاب «الأفغاني»؛ ليعود إلى العيش مع صهره في «المدية». لكن «إسماعيل العماري»، برُهابه المفرط من الإسلاميين؛ لم يستطع تصور وجود علاقة من أي نوع بين ضابط في «الأمن العسكري» وشخص سبقت له الإقامة في «أفغانستان». وبما أن الرائد «جابر» كان رجلًا مُتدينًا جدًّا؛ فقد اعتُبِر من حينها «مشبوهًا»، حتى إن «إسماعين» طلب مني إخضاعه للمراقبة. وليتمكّن من مراقبته عن كثب؛ قام بتعيينه في المستشفى العسكري بـ«عين النعجة»، كمسؤول عن الأمن؛ حيث سيكون تابعًا للمقدم «كمال عبد الرحمن».

وفي بداية شهر رمضان (مارس ١٩٩٢م)، وقعت عملية اغتيال في «عين النعجة» وقت الإفطار. حيث قُتِلَ رجُلا «الدرك الوطني» المكلفان بحراسة بوابة المستشفى، وسلب المهاجمون سلاحهما. ظل التحقيق يُراوِحُ مكانه، فاتجهت شكوك «مديرية الجاسوسية المضادة» صوب الرائد «جابر»، وطلب مني «إسماعين» التحقّق من مكان وجوده ساعة وقوع الحادث؛ فتبين لي أنه كان موجودًا في استراحته داخل المستشفى، وأنه عَلِم بالخبر من دوي الرصاص أولًا، ثم من خلال الضجيج الذي أعقبه.

وبعد أسبوع من الحادث، نُقِلَ«جابر» إلى مقر «مديرية الجاسوسية المضادة» بلا منصبٍ أو وظيفة محددة؛ كان عزلًا بغير إعلان. وعندما شعر بعدم جدوى بقائه؛ تقدم بطلب للتقاعُد من صفوف «الجيش الوطني الشعبي». وريثما يتلقى ردًّا رسميًّا؛ ظل يُخاطِر بالسفر كل مساء إلى منزله في «المدية»، مع التزامه بمواعيد العمل في الثامنة من صباح كل يوم في «غرمول» بـ«مديرية الجاسوسية المضادة».

وحين غاب «جابر»يومًا، لم يلفت غيابه انتباه أحد؛ إذ ربّما كان ذلك بسبب إرهاق السفر اليومي في شهر رمضان، أو مرض أحد أفراد عائلته، أو أي مانع آخر. وقد علمتُ بعدها أنه في ذلك اليوم، وحين كان يتأهب لركوب سيارته بعد أن أدّى صلاة الفجر؛ اختطفه مجهولون بالقوة، ونسبت المخابرات هذه العملية للأصوليين. وبعد أيام من اختطافه؛ قام المجرمون بذبحه، ووجِد رأسه في مدخل المدينة. لقد آلم هذا الاغتيال سكان «المدية»، لأن الرائد «جابر» كان محبوبًا فيها من الجميع. فلِمَ ارتكب مختطفوه هذه الجريمة النكراء؟ رسميًّا؛ كان الإرهاب الأصولي يُطِلّ برأسه، لإقناعنا بأن الرائد «جابر» من أوائل قائمة ضحاياه الطويلة.

كانتِ الروايةُ الرسميةُ مقبولةً لدى الكثيرين في تلك الظروف، غير أنّه وأثناء لقاء جمعني مع الجنرال «إسماعيل العماري»، عام ١٩٩٥م بمدينة «بون» في «ألمانيا»؛ باح لي بكلام لم يترك عندي مجالًا للشكّ في هُويّة المدبرين الحقيقيين لهذه الجريمة الشنعاء. كان اللقاء بحضور المقدم «رشيد لعلالي»، وهو اليوم جنرال ورئيس «مديرية التوثيق والأمن الخارجي». وحين تطرق بنا الحديث لسيرة أفراد «قسم الاستعلام والأمن»، ودورهم في إعداد المناخ الملائم للتحول الديمُقراطي؛ اعترف لي الجنرال «إسماعين» بأنه أخطأ في حق الرائد «جابر»، موضحًا أنه رجل أثبت شجاعة فائقة؛ فقد واجه الموت بكرامة، حتى إنه لم يتخشع لجلاديه وهم يهمون بذبحه، بل وصفَهم بالإرهابيين. كان تساؤلي التلقائي عن كيفية معرفته بذلك؛ فأجابني الجنرال مُندهشًا من جرأتي بعد برهة من التردد والوجوم: «لقد وصلني الاستجواب! فقبل أن يذبح إسلاميو الجماعة الإسلامية المسلحة أي فرد؛ يحاكمونه كما في المحكمة العادية». ولا شك أن الجنرال قد عاين الارتياب في وجهي لحظتها.

لم تكن «الجماعة الإسلامية المسلحة» قد وُجِدَت بعد في ذلك الوقت. ومن جهة أخرى، فقد كنت أعرف جيدًا أن حكايات «المحاكمات الإسلامية»؛ ليست سوى خدعة مخابراتية لإرهاب المواطنين. ففي سنوات ١٩٩٢ و١٩٩٣م، كان الجهاديون الحقيقيون يقومون بعمليات ضد الشرطة والعسكريين، ولكنّهم لم يكونوا منظمين

لدرجة مُحاكمة ضحاياهم وتسجيل اعترافاتهم على أشرطة في «الأدغال»، لتطير تلك الأشرطة نازلة «من السماء» على مكتب الجنرال! إن هذه الاستعراضات الإجرامية كانت من ابتكار مؤسسي «الجماعات الإسلامية المسلحة» الحقيقيين: الجنرال «محمد مدين»، والعقيدين «إسماعيل العماري»، و«كمال عبد الرحمن». وذلك تحت حماية «جنرالات فرنسا»: «خالد نزار»، و«العربي بلخير»، و«محمد العماري»، و«محمد تواتي».

وبعد أيام منٍ لقائنا في «بون»، حاول الجنرال «إسماعين» تبرئة ذمته أمامي؛ فطلب مني التدخّل لدى السلطات الألمانية ليسمحوا لزوجة الرائد «جابر» بالإقامة في ألمانيا، حيث يقيم شقيقها الذي غادر الجزائر عام ١٩٩٢م إلى برلين؛ وذلك برغم أن الجنرال يعلم أنه ليس باستطاعتي التدخّل لأجلها. ولو أن رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة» كان مُخلصًا في رغبته؛ لأمكنه فعل ذلك من مكتبه في «الجزائر»، وبكل سهولة. ولكن هذه المسرحية لم تكن إلا محاولة لصرف شكوكي عن ضلوعه في قتل صديق عزيز.

(٦)

«الجماعات الإسلامية المسلحة» صنيعة المخابرات

في ربيع عام ١٩٩٢م، كنا في حالة استثارة شديدة؛ مُكلفًين بإدارة حالة الطوارئ، ونعيش في عزلة تشغلنا مهام كثيرة. كان رؤساؤنا، «إسماعين» و«إبراهيم فضيل شريف»؛ لا ينفكان يكرران نفس الكلام يوميًا خلال اجتماعاتنا في نادي الضباط: يجب مواجهة «التهديد الإسلامي» الذي قد يعني (حسب رأيهما) نهاية «الجيش الوطني الشعبي»، ونهاية الديمُقراطية، والجمهورية، والعودة إلى القرون الوسطى كما هو الحال في أفغانستان. وكانوا يخبروننا بأن «حسين آيت أحمد»[١]، أو المحامي «علي يحيى عبد النور»[٢]، أو «محمود خليلي»[٣]؛ هم جميعًا «أعداء» للجزائر يعملون لحساب فرنسا، ويسعون للانتقام من النظام[٤].

كنّا نعيش في جو هستيري دموي، يُدلل عليه تصريح كاشف للعقيد «إسماعيل العماري»، بلغ حدًّا لا يصدق؛ ظل منقوشًا في ذاكرتي حتى اليوم. ففي شهر مايو ١٩٩٢م، وأثناء اجتماع في «شاطوناف»، بحضور العديد من ضباط «مديرية الجاسوسية المضادة»، ومسؤولي «الوكالة الوطنية لقمع اللصوصية»؛ قال لنا حرفيًّا:

---

(١) الزعيم التاريخي لـ«جبهة القوى الاشتراكية».

(٢) رئيس «الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان».

(٣) المدافع عن كل ضحايا الاضطهاد والقمع بمن فيهم الإسلاميون.

(٤) يبدو الخطاب ساذجًا وفي غاية السطحية، كأنها إعادة إنتاج لفيلم أحمد زكي الشهير: البريء! (الناشر)

«إني مستعد لقتل ملايين الجزائريين إذا تطلب الأمر؛ للمحافظة على النظام الذي يُهددُهُ الإسلاميون»، وأنا أشهد أنه كان في غاية الجدية.

في تلك الظروف، كان من الصعب علينا جدًّا إدراك مدى الانحراف الذي بلغه نظام العنف المنظم، خاصة وأن رؤساء «قسم الاستعلام والأمن» قد بذلوا جهدًا فائقًا لتضليلنا، كما أسلفت. فيما يخصّني، فقد ابتعدتُ تدريجيًّا عن طُرقِ القمع الوحشي التي فرضوها علينا (سأعود إلى ذلك في الفصل التالي)، لكنني لم أُدرِك إلا فيما بعد ضخامة المسؤولية المباشرة لـ«الفارّين من الجيش الفرنسي»، وضباط «قسم الاستعلام والأمن»؛ في خلق «الجماعات الإسلامية المسلحة»، التي ستُمَثِّل أداة الجرائم الأكثر فظاعة في السنوات اللاحقة.

لم تكُن الشهور الأولى لعام ١٩٩٢م، إذن؛ سوى استمرار طبيعي لـ«إستراتيجية التوتُّر» التي دشنها الجنرالات مع وضع «خطة نزار» موضع التنفيذ، في ديسمبر ١٩٩٠م؛ كما فصّلت. وهو ما سأحاول بيانه في هذا الفصل، ولو أدّى الأمر للعودة إلى الوراء قليلًا.

«موح ليفيي» أول أمير إسلامي من «قسم الاستعلام والأمن»!

ابتداءً من فبراير ١٩٩٢م، أبرزت الصحافة الجزائرية اسم «موح ليفيي»، بصفته أحدَ الإرهابيين الإسلاميين الأكثر خطورة، والذي نُسِبَت لجماعته مذبحة «بوزرينة» سالفة الذكر.

لقد عرفت هذا المجرم، المرتبط بـ«الأمن العسكري»؛ بشكلٍ شخصي. فعندما استلمت وظيفتي على رأس «مصلحة البحث والتحليل» في مارس ١٩٩٠م، كان من بين المشاكل اليومية التي اعترضتني، كثرة تعطُّل السيارات التابعة للمصلحة. فمن بين العشرين سيارة المتاحة للمصلحة، كانت عشرٌ منها على الأقل معطلة باستمرار؛ نتيجة حاجتها لقطع الغيار. وبما أنه ليس لدّي ورشة للتصليح، ولا

الأموال اللازمة لذلك؛ فقد طلبت من سائقي البحث عن ميكانيكي لحل هذه المشكلة نهائيًّا، ولو تحتم الأمر أن ندفع له أجره في صورة سندات بنزين.

سألته أيضًا عن كيفية التعامُل مع هذا المشكل في السابق؛ فكشف لي عن اعتياده تصليح السيارات لدى أحد الميكانيكيين في «حسين داي»، ولكن ذلك الفني يرفُض التعامُل معنا الآن؛ لأنه لم يحصل على مستحقاته من الرائد «الحاج لرباع»، الذي خلفته في المنصب. وتحت تأثير الغضب؛ طلبت من النقيب «فاروق شطيبي»، الذي كان يعرف الميكانيكي؛ إحضاره لأتحدث معه.

فجاءني شخص اسمه «محمد علال» في الثلاثين من العمر؛ ذو جسم رياضي، ولحية خفيفة، وشرح لي بأدب أنه لا يرغب في تصليح سياراتنا؛ لأننا سيِّئو الدفع. مُضيفًا أنه يقبل تصليح سياراتنا الخاصة بكل سرور[1]، ولكنه لن يقوم بتصليح سيارات المصلحة طالما لم نُسدد له مستحقاته، التي تبلغ ثمانية آلاف دينار. وبما أني لم أتوصل معه إلى حلٍ؛ صرفت نظري عن الموضوع نهائيًّا.

في خريف ١٩٩١م، علمت أن «محمد علال»، المعروف في «حسين داي» باسم «موح ليفيي»؛[2] قد تحوَّل إلى الإجرام «الإسلامي» ويمارس عمله في المنطقة الممتدة من «واد أوشايح» إلى «الدار البيضاء». كما كان يجتمع مع إسلاميين عند أحد معاونيه من منطقة «بوروبة»، ويمارس العمل الدعوي في مساجد «برقي» و«الكاليتوس» و«الشراربة».

وقد أخبرتنا مصادرنا أن «موح ليفيي» هو منفذ عملية الهجوم على «وكالة الرهان الرياضي» الجزائري في «الخروبة»، وكذا السطو في وضح النهار على «الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط» بـ«الشراقة». كانت هذه السرقات مؤشرًا على رغبة الجماعة المسلحة في الحصول على الأموال لتوفير المخابئ وشراء الأسلحة. إذ كان

---

(١) كان كلامه يوحي بأنه يعرف الكثيرين من ضباط «الأمن العسكري».

(٢) «ليفيي» هو الاسم القديم لـ «المقرية»؛ الحي الأصلي الذي ينتمي إليه «محمد علال».

شراء شقق في العاصمة هو الشغل الشاغل لهذه الموجة الجديدة من «المجاهدين»؛ الذين لم يتورَّعوا عن السرقة أو القتل باسم الإسلام. إذ يكفي صدور فتوى واحدة ممن نصب نفسه إمامًا، لتُضفي مشروعية على أي عمل. لقد دلت السهولة التي تمت بها هذه السرقات، وفرار مرتكبيها الآمن، برغم عدم وجود أي تواطؤ داخلي؛ دلت على اقتناع هؤلاء «المجرمين» بما يقومون به من أعمال. كما كان عجز الشرطة عن التأكُّد مما إذا كان الفاعل «جماعة إسلامية» أم مجرد عصابات منظمة، كان يعني معرفتها بهُويّة الفاعل، وعجزها عن العثور عليه أو تحديد مكانه.

في ذلك الوقت، كشفت تحريات إدارتي أن «موح ليفيي» يختبئ في شقة بـ«القبة»، وقد نقلنا هذه المعلومات إلى الشرطة والدرك ليُلقوا القبض عليه، ولكنّ شيئًا لم يحدث. وقد ازدادت حيرتنا أكثر عندما علمنا، في فبراير ١٩٩٢م؛ أن «محمد علال»، برغم قصور ومحدودية معلوماته الدينية؛ قد قُبِلَ منذ خريف ١٩٩١م «أميرًا» في الحركة الإسلامية على منطقة تشمل «حسين داي»، وحي «الجبل»، و«واد أوشايح».

وفي زمن قياسيّ جدًّا، أصبح نجمَ التيار الإسلامي المتطرف، لدرجة مُشاركته في اجتماع مسؤولي التيّار الإسلامي المنعقد، ١٦ يناير ١٩٩٢م؛ في جبال «الزبربر» ٦٠ كم شرق العاصمة، وهو الاجتماع الذي ضم كل المتشدّدين الداعمين للكفاح المسلح ردًّا على توقيف المسار الانتخابي، وخاصة قادة «الحركة الإسلامية المسلحة» والسلفيين. وكالعادة، كان عملاء «قسم الاستعلام والأمن» حاضرين، وكما هو متوقع؛ لم يتم تحقيق أي إجماع. وقد علمنا أن «سعيد مخلوفي»، المكلف بتنسيق الكفاح المسلح؛ كان يرى عدم استعداد قواته لمواجهة «الجيش الوطني الشعبي»، وأنه يفضل جس نبضه قبل المواجهة، وعدم الشروع بالعمل المسلح إلا بعد تمرُّد الجيش على قادته، ورفضه الامتثال لأوامر الجنرالات. وقد كان «عبد القادر شبوطي» مُترددًا؛ لأنه أراد عملية ضخمة تُغطي «الجزائر» كلها، وليس مجرّد عمليات محدودة ومتفرقة في العاصمة و«البليدة» و«المدية».

وأمام هذا التردُّد، دشّن «موح ليفيي»، بوسائله المحدودة وعلى نطاق ضيق؛ «الاعتداءات» الأولى بالعاصمة في شهر فبراير، في ذات اليوم الذي بدأ فيه تطبيق حالة الطوارىء. ونُسبت إليه عمليتا شارع «بوزرينة» و«الأميرالية». كان جمهوره من سكان أحياء «بلوزداد»، و«حسين داي»، و«القبة»، و«القصبة»، كما لجأ للإسلاميين الفارين من المحكمة العسكرية بـ«البليدة»، وقد سبق أن تطرقت لهذه القضية.

كان «نور الدين صديقي» من بين هؤلاء الهاربين، وقد اعُتِبر عنصرًا خطرًا جدًّا بانتمائه لـ«جماعة التكفير والهجرة»، ونشاطه في حي «بلوزداد». وقد أُلقي القبض عليه ثانية في أبريل ١٩٩٢م بالقرب من سوق السمك في العاصمة، بعد أن تعرف عليه شرطي. وقد أُرسل إلى «شاطوناف» لاستجوابه، ولكنه نجح في الفرار، للمرة الثانية؛ بعد أن غافل حراسه الطيبين! وهو ما يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك؛ أنه كان عميلًا لـ«قسم الاستعلام والأمن». فأنا لم أسمع خلال ثلاثة وعشرين عامًا من العمل في هذا الجهاز؛ أن كائنًا قد استطاع الفرار من مركز اعتقال تابع لـ«الأمن العسكري».

هذه الوقائع، وكذا ظروف عملية شارع «بوزرينة»؛ لا تترك مجالًا للشك بأن «موح ليفيي» كان عميلًا للمخابرات؛ «اصطُنِعَ» خصيصًا لترهيب المواطنين باسم الإسلاميين. لتقتله قوات الأمن آخر الأمر في «تيمزقيدة» يوم ١٣ أغسطس ١٩٩٢م. إذ لم يكن إلا واحدًا من أُمراء «قسم الاستعلام والأمن» العديدين؛ الذين وُضعوا على رأس «الجماعات الإسلامية المسلحة»، والذين ستتم تصفيتهم دائمًا، وبانتظام؛ بمجرد أن ينجزوا مهامهم المحددة.

في أصل «الجماعات الإسلامية المسلحة»

لم يكن «موح ليفيي» حالة فريدة بالطبع، فاستخدامه كإرهابي، بواسطة «قسم الاستعلام والأمن»؛ جزء من إستراتيجية الجنرالات الشاملة لتوظيف العنف «الإسلامي». هذه الإستراتيجية التي أبرزتُ خطوطها العامة في الفصل السابق؛

سأحاول تفصيلها هنا استنادًا إلى معلوماتي الميدانية، وتلك التي حصلت عليها من زملائي القدامى.

لنتعرف على الوضع في فبراير ومارس ١٩٩٢م، يجب البدء بالتذكير بأن العديد من الجماعات السرية قد تكونت بطريقة عفوية في مساجد العاصمة[١]. ففي مواجهة «القمع العشوائي» الذي أعقب الانقلاب؛ بدأ الشباب بالتمرُّد والاصطدام برجال الشرطة والدرك، وإلقاء قنابل المولوتوف على المخافر وسيارات الشرطة. وكان بعض هذه الخلايا يُمثِّل إسلاميين حقيقيين لم يتم اختراقهم بعدُ[٢]. في ذلك الجو المسموم، والموسوم بالإفساد المتعمَّد والمنهجي، الذي تبناه المسؤولون العسكريون؛ يجب التمعُّن في تتابع الأحداث.

في ذلك الوقت، لم تعُد المسألة قاصرة على «الجماعة الإسلامية المسلحة»، ولكن اتسعت لتشمل «جماعات» إسلامية أو جماعات مُسلحة. هذه التربة هي التي أفرزت «الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ وهو الاسم الذي ستُعرَفُ به ابتداءً من خريف ١٩٩٢م[٣]، وهي عبارة عن اندماج عدد من الجماعات العاملة أصلًا في النواة الأولى (كما سأفصّل لاحقًا) التي كونها «قسم الاستعلام والأمن»، ليبدأ الحديث، من ١٩٩٣م؛ عن «الجماعات الإسلامية المسلحة»، وليس عن «الجماعة الإسلامية المسلحة». لم يكن الكثير من تلك الجماعات معروفًا لدى مصالح الاستخبارات، ولكن الكثير منها أيضًا كان مُخترقًا، أو تمّ احتواؤه والسيطرة عليه تمامًا بواسطة

---

(١) كمسجد «كابل» في حي «بلوزداد»، و«كتشاوة» في «باب الواد»، و«المقرية» في «الحراش».

(٢) تم تحريض الشباب على «حمل السلاح ضد الطاغوت» بواسطة مسؤولي مكاتب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذين جندهم «قسم الاستعلام والأمن» لهذا الغرض.

(٣) ظهرت أولى مطالب «الجماعة الإسلامية المسلحة» في أكتوبر ١٩٩٢م، مع صدور جريدة «الأنصار»؛ وهي لسان حال الجماعة ووسيلتها الدعائية. كانت «الأنصار» تصدُر من لندن اعتمادًا على معلومات وإرشادات «قسم الاستعلام والأمن». كانت المواد والبيانات، التي يعدها ضباط «مصلحة العمل النفساني»، تُرسل غالبًا عن طريق الفاكس من مكاتب «قسم الاستعلام والأمن». وقد ساهم الإسلاميون المنشقّون كذلك في نقل تلك المعلومات.

«قسم الاستعلام والأمن». كانتِ «الجماعةُ الإسلاميةُ المسلحةُ» تمثّل الأغلبيةَ، وبداية حقبة احتواء الجماعات، والتي تسارعت عام ١٩٩٥م.

واستمرارًا للإستراتيجية الشاملة لتنمية العنف الإسلامي، التي وضعها مسؤولو «قسم الاستعلام والأمن» عام ١٩٩٢م؛ لم يعد الأمر يقتصر على اختراق الجماعات الإسلامية المتطرفة للسيطرة عليها، كما أقنعونا خلال الشهور السابقة؛ بل على العكس من ذلك، أمسى الهدف هو العمل بشتى السبل لمضاعفة أعدادها، لنشر الرعب في كل مكان. وهذه الإستراتيجية، التي ستبلغ ذروتها في السنوات اللاحقة؛ كانت تتحقق من خلال عدة أساليب:

- اختراق الجماعات الإسلامية المستقلة بواسطة إسلاميين مُنشقين ممن اعتقلوا ثم أُطلق سراحهم، بعد أن قبلوا بالتعاون مع الاستخبارات؛ أو عملاء «قسم الاستعلام والأمن» من الجنود، الذين يلتحقون بالتمرُّد المسلح بوصفهم فارّين من الجيش بسلاحهم وعتادهم[1]. ويكون هؤلاء الفارون من المواطنين على ارتياد المساجد؛ فيتم قبولهم بدون تحرُّز، ليعملوا لحساب «قسم الاستعلام والأمن».

- استخدام المجموعات التي تم احتواؤها، والتي انتقلت إلى العمل المسلح في الشهور الأولى من عام ١٩٩٢م؛ خاصة «الحركة الإسلامية المسلحة»، و«جماعة التكفير والهجرة» وقدامى الجزائريين «الأفغان»؛ لتجنيد أعضاء جُدد.

- تشجيع تكوين جماعات من إسلاميين حقيقيين، والعمل على استخدامهم منذ البداية دون علمهم، وذلك كالحركة من أجل الدولة الإسلامية لـ«سعيد مخلوفي»؛ التي أنشئت في خريف ١٩٩٢م.

- دسّ إسلاميين مزيفين في صفوف الإسلاميين الحقيقيين في المراكز الأمنية بالجنوب، أو في السجون والمعتقلات، والذين سيتكونون منهم، بعد الإفراج عنهم

---

(١) في جبال «الشريعة»، «الزبربر»، «تابلاط»، «بني بوعاتب»، «سيد علي بوناب»، وبلاد القبائل.

عام ١٩٩٣م؛ جماعات مسلحة تنشط في مناطق معروفة بدعمها لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»[١].

- اختلاق جماعات مُسلَّحة بقيادة «أُمراء» من ضباط «قسم الاستعلام والأمن».

كان الجنرالات يسعون لضم كل هذه المجموعات في تنظيم واحد، لضمان احتواء العنف والتحكُّم فيه والسيطرة عليه. وهو ما لم يحدث كما يشتهون، فانقلب الأمر إلى فوضى عارمة. ذلك أنه عملٌ يتطلب سرية تامة، وبالتالي ضُباطًا موثوقًا بهم، وتنسيقًا كامِلًا بين مُختَلَف إدارات «قسم الاستعلام والأمن»، المكلفة بمتابعة هذه الجماعات[٢].

وبالفعل، أفضت هذه الاحتواءات والاستخدامات، التي كانت تخبط خبط عشواء؛ إلى تكوين «جماعات إسلامية مسلحة» تحت سيطرة «قسم الاستعلام والأمن»، لكنها سرعان ما انحرفت نتيجة غياب التنسيق؛ فاتسع نطاق العنف وأصبح مُستعصيًا على السيطرة. وهذا ما يفسّر التدخُّل الكثيف للقوات الخاصة لـ«الجيش الوطني الشعبي»، بقيادة الجنرال «محمد العماري»؛ ابتداءً من خريف ١٩٩٢م. وسأعود إلى ذلك الموضوع لاحقًا؛ لكني سأكتفي هنا بالإشارة إلى أن ضراوة هذه الحرب تجاوزت كلَّ التصوّرات. فقد استُخدِمَت قنابل النابالم، والمدافع الثقيلة، والطوافات الحربية، وكانتِ الأوامرُ صريحةً بقتل كلِّ مَن يقع في قبضة الجيش، ناهيك عن الاستعمال المكثف لكل أنواع التعذيب بحق من اعتُقِل.

---

(١) على سبيل المثال؛ فقد قام النقيب «أحمد شاكر»، الذي كان مساعدي في «شاطوناف»؛ بتعليمات من العقيد «إسماعيل العماري»، بتجنيد شخص يُدعى «مامو بودوارة»، وهو شخص منحرف وسكير شهير في حي «بلوزداد»؛ ليُصبح بين ليلة وضُحاها من أشد المتحمّسين لإقامة دولة إسلامية!

(٢) «المركز الرئيس للعمليات» (مركز عنتر) للرائد «عمار قطوشي»، و«مركز البحث والتحقيق» بـ«البليدة» للرائد «مهنى جبار»، و«المركز العسكري الرئيس للتحقيق» للرائد «عثمان طرطاق»، وطبعًا «مديرية الجاسوسية المضادة» لـ«إسماعيل العماري»، ورفيقه في «المديرية المركزية لأمن الجيش»: «كمال عبد الرحمن»؛ كلها كانت تشرف على هذه العمليات بالتنسيق مع الجنرالات الثلاثة: «بلخير» و«نزار» و«توفيق».

تجنيد «قسم الاستعلام والأمن» للإرهابيين

في شهر فبراير ١٩٩٢م، لم أكن أتخيّل إطلاقًا أنني مجرد أداة في ذلك المخطط الشيطاني. كانت رؤيتي للأحداث جزئية. عرفتُ مثلًا، من خلال تقاريرنا؛ أن من بين «الأمراء الصغار» للأصوليين في العاصمة، كان «محمد قطاف» عميلًا لـ«المديرية المركزية لأمن الجيش»، وقد بدأ يشتهر باختراقه لصفوف الإسلاميين[1]. وبينما كان هذا العميل مطلوبًا لمصالح الأمن من الناحية الرسمية، نجح في تشكيل نواة العديد من الجماعات المسلحة الحقيقية، بل ونجح في استدراج أمراء محليين أحياء إلى «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» في «بن عكنون» ليتم تجنيدهم، فقُتِل من رفض منهم خيانة إخوانه، وأطلق سراح الذين انهاروا تحت التعذيب، ليواصلوا قيادة رجالهم؛ الذين كان أغلبهم من الشباب السّذّج الذين يعتقدون أنهم يُجاهِدون الطاغوت، بينما هم في واقع الأمر يُنفذون توجيهات تَرِد من لدُنه!

أذكر أيضًا حالة عميل آخر لعب دورًا مُهمًّا هو «عبد الكريم غرزولي»، الذي اشتهر باسم «قاري السعيد». مسيرته المبكرة غامضة ومبهمة، فهو، حسب علمي؛ لم يكن من عُملاء «مديرية الجاسوسية المضادة»، لكن الدور الذي لعبه بين ١٩٩١م و١٩٩٤م جعلني أرجح عمله لصالح «المديرية المركزية لأمن الجيش»، إلا إذا كان قد استُعمل عن طريق شخص ثالث دون علمه. ظهر «قاري السعيد» في بداية ١٩٩١م كعنصر نشط جدًّا في تأسيس وتنظيم المقاومة الإسلامية المسلحة في العاصمة. كما شارك في العديد من الاجتماعات السرية التي كنّا نحاط بها علمًا قبل انعقادها، لكننا لم نتلقَ أبدًا الأمر بالتدخُّل فيها، وهو ما يعني بالضرورة أن بين الحاضرين جاسوسًا مهمًا ما زال صالحًا للاستعمال.

وزيادة على ذلك، فإن «قاري السعيد» لم يشارك أبدًا بصفة مباشرة في أيّة عملية ميدانية، في حين أن المنطق والتجربة تُثبتان أن الإسلامي الذي يلتزم طريق الجهاد،

---

(١) سيُقتَل في «القصبة» عام ١٩٩٣م.

لا يهاب الموت؛ بل يرغب فيه ويتبارى في طلبه، وهو ما لم ينطبق على حالة «قاري السعيد». هذا الجانب النفساني مكّننا من تمييز المجاهدين الحقيقيين من المجاهدين المزيفين. لقد كنّا نعلم أن المقاومة المسلحة في الجبال تغُص بعملاء «قسم الاستعلام والأمن»، لكن فيما عدا الضباط المسؤولين عنهم، والرؤساء الثلاثة «(توفيق»، و«إسماعيل»، و«كمال»)؛ فإن قلّة منا كانوا يعرفون هوية هؤلاء «المجاهدين» المزيفين. وقد يسرت لي هذه المعلومات الاستنتاج أن «قاري السعيد» كان حتمًا عميلًا لـ«الأمن العسكري»[1].

وإذا كان عملاء «المديرية المركزية لأمن الجيش» قد تميّزوا بالفاعلية، فإن عملاء «مديرية الجاسوسية المضادة» لم يكونوا أقلّ منهم نشاطًا. وبالفعل، فقد خاب الأمل حين لم يتخذ ناشطو «الحركة الإسلامية المسلحة»[2]، أثناء اجتماعهم الشهير الذي عقدوه في «الزبربر»؛ قرار الشروع الفوري بالعمل المسلح، وهو ما أُريد استعماله ذريعة لحل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الحال. فحتى يوليو ١٩٩٢م، لم تقُم «الحركة الإسلامية المسلحة» إلا بالقليل من العمليات. وأمام هذه الخيبة، لجأ «إسماعين» إلى طريقة أخرى؛ وهي استخدام المعارضين والمنشقين عن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، لتجاوز زُعمائها «التاريخيين»؛ أي سرقة «الثورة الإسلامية» لحساب «قسم الاستعلام والأمن».

وهكذا، أنشأت «مديرية الجاسوسية المضادة»، في ١٩٩٢م؛ مجموعات مسلحة «مستقلة» في «درقانة» و«حرافة» في ضواحي العاصمة، وأوكلت مهمة الدعم اللوجيستي (مخابئ، تمويل، اتصالات) للضابط السابق «عبد الله قاسي»؛ الشهير

---

(١) سيكون «السعيد قاري»، المعتقل في فبراير ١٩٩٢م؛ من بين الفارّين من سجن «تازولت» في مارس ١٩٩٤م، وسأعود للحديث عن ذلك لاحقًا. فهل كان من بين عناصر «قسم الاستعلام والأمن» الذين تمّ إعادتهم «للميدان»؟ هل كان في «مهمة مسندة» لنشر الدعوة داخل السجن، بانتقاء الأشخاص الممكن تجنيدهم لصالح «قسم الاستعلام والأمن»؟ الشيء المؤكد أن «السعيد قاري» قد عاد إلى نشاطه، وشارك في العديد من الاجتماعات التي استهدفت توحيد الجماعات المسلحة في «الجماعة الإسلامية المسلحة»، وذلك قبل التخلّص منه نهائيًا في نوفمبر ١٩٩٤م، بالتزامُن مع صعود «جمال زيتوني» (راجع الفصل الثامن).

(٢) «عبد القادر شبوطي»، و«ملياني منصوري»، و«سعيد مخلوفي»، و«عز الدين بعة».

بـ«شكيب». كان «شكيب» قد طُرِدَ من الجيش عام ١٩٨٠م إثر قضية «قفصة» الشهيرة[1]، ثم أعيد تأهيله لدمجه في عالم المال والأعمال. ومنذ ١٩٩١م، قام بدور الوسيط بين «إسماعيل العماري» و«المراسلين» الفرنسيين الموصى عليهم من جهاز المخابرات الفرنسي، والأصدقاء المهتمين بعقد الصفقات في الجزائر. وكان يُكنّى «بابا نويل» في أوساط «الأمن العسكري»؛ لأنه عندما يحتاج أحد الوجهاء شيئًا نادرًا في «الجزائر» (ويسكي، سيجار، عطر، جبن) فيكفي أن يقصده. كانت فيلّته المترفة، بالقرب من «الرغاية» في الضواحي الشرقية للعاصمة؛ تحوي كلّ وسائل الراحة وتضمن السرية وتُستعمل أحيانًا للتغطية. كان لـ«شكيب» ابن برتبة ملازم أول في «مديرية الجاسوسية المضادة»، وقد نُقِلَ للعمل بخلية الاستخبارات في «الوكالة الوطنية لقمع اللصوصية» بـ«شاطوناف»، في أبريل ١٩٩٢م.

في أواخر شهر مايو، وبينما كنا نضع «اللمسات الأخيرة» على قوائم الأعضاء المستقبليين لـ«المجلس الاستشاري الوطني»، الذي سيقوم مقام البرلمان ابتداءً من ٢٢ يونيو؛ اتصل بي العقيد «إسماعيل العماري» ليكلفني بتسليم حقيبة لـ«شكيب»، واستلام ملف أجهل مضمونه تمامًا. وقد اكتفى «إسماعين» بقوله: «اذهب إليه، وسيشرح لك». استقبلني السيد «شكيب» في مدخل فيلّته الرائعة، ولم أكن التقيته من قبل. كان صاحب قامة قصيرة، نحيلًا لحدٍّ ما، ويقطُرُ مكرًا. وقد عرفت يومها أن «شكيبًا» كان يقوم بدور لصالح «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ إذ تم لقاؤنا بحضور محامٍ في الثلاثينات من العمر، لم أعدْ أذكر اسمه؛ محامٍ كان مُكلَّفًا بالدفاع عن الإسلاميين المعتقلين، لكنه كان يبتز المعلومات من موكليه لإبلاغها لـ«الأمن العسكري».

وبعد التعارُف، رافقت المحامي إلى مكتبه في «عين طاية»، لتسلُّم الملفات؛ ولم يتم بيننا إلا اتصالان فحسب. إذ سافرت بعدها في مهمة إلى الخارج منتصف شهر يونيو، وعند عودتي، وبعد اغتيال «بوضياف»؛ رفضت مواصلة العمل

(١) راجع الفصل الرابع.

في «شاطوناف»، لكني علمت أن الملفات التي سلّمها لي كانت تحوي أدلة ضد الإسلاميين المسجونين واستُخدِمَت لمساومتهم وابتزازهم، بحيث لم يكن أمامهم سوى خيارين: إما الملاحقة القضائية، أو التعاون مع الاستخبارات. وعندما يخطو الواحد منهم خطوته الأولى على هذا المنحدر، يصبح من حينها مُجرّد دُمية بين أيدي الجنرالات.

إنشاء «الحركة من أجل الدولة الإسلامية»، وتوظيفها

من أكثر حالات الاستخدام إثارة للدهشة؛ حالة «الحركة من أجل الدولة الإسلامية» التي أُنشئت في فبراير ١٩٩٢م، بمبادرة من بعض الإسلاميين المخلصين، وهم «السعيد مخلوفي»، الذي كان ينتمي لـ«الحركة الإسلامية المسلحة»؛ و«عبدالقادر موغني»[1]، والأخَوان «عمر» و«عبد الناصر عولمي»[2]. فعندما حُظِرَت «النقابة الإسلامية للعمل» في يونيو ١٩٩١م، وهروبًا من عمليات الاعتقال التي طالت قادتها؛ لجأ الأخوان «عولمي» إلى السرية، واتصلا بـ«سعيد مخلوفي»، الذي ذاع صيته في الأوساط الإسلامية بفضل كتيبه «العصيان المدني».

كان تأسيس «الحركة من أجل الدولة الإسلامية» من بنات أفكار الرائد «عمار قطوشي»، رئيس «المركز الرئيسي للعمليات»؛ ويرجع الفضل في تنفيذها لبعض العملاء مثل «خالد بوشمال»، و«سيد أحمد لحراني»؛[3] الذي كان يُحثّ قادة «النقابة الإسلامية للعمل» على العمل المسلح. قامت «الحركة من أجل الدولة الإسلامية»، التي تمكنت من تجنيد العديد من أعضاء «النقابة الإسلامية للعمل» المخلصين؛ بالعديد من العمليات التي حرصت على تبنيها إعلاميًّا. كان قادة «الحركة من أجل الدولة الإسلامية» يجهلون بأنهم يُنفِّذون أوامر العقيد «إسماعيل العماري»، التي

(١) إمام أصدر فتاوى ضد النظام.

(٢) كانا من ناشطي «النقابة الإسلامية للعمل»، بدائرتي «باب الواد» و«باش جراح».

(٣) عضو المكتب الوطني لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

تصلهم عن طريق عملاء «مديرية الجاسوسية المضادة»، والذين يتلقونها بدورهم من الضابطين المشرفين[1].

كان الهدف الذي حُدِدَ لـ«بوشمال»، بصفته رئيس بلدية «الريس حميدو»؛[2] يتمثل في وضع إمكانات البلدية تحت تصرُّف «النقابة الإسلامية للعمل» ونشطائها، الذين كانوا يعملون تحت الأرض. وبعد تنحيته، ظل يقوم بدور همزة الوصل بين المندوب التنفيذي الجديد للبلدية، والمفروض من قِبَل «الأمن العسكري»؛ وأعضاء «الحركة من أجل الدولة الإسلامية».

وفي بداية مارس، سلّم «سيد أحمد لحراني» إلى «عمر عولمي» خاتمًا باسم «الحركة من أجل الدولة الإسلامية»، للتصديق على البيانات التي سيُحررها مسؤولو «النقابة الإسلامية للعمل». وكان لهذا الخاتم نسخة طبق الأصل صنعتها الإدارة التقنية في «المركز الرئيس للعمليات»، بـ«مركز عنتر»؛ وسيستخدمه «الأمن العسكري» لإعداد البيانات «المزيفة» باسم «الحركة من أجل الدولة الإسلامية»، بدون علم قادتها. إذ بمجرد صدور بيان رسمي؛[3] يُصدِر الرائد «عمار قطوشي» على الفور بيانًا مُزيفًا، إمّا للطعن في مصداقية البيان الأول، أو للإلحاح والتأكيد على المطالب التي جاءت به. وقد اكتشف مسؤولو «الحركة من أجل الدولة الإسلامية» هذه الخدعة، ولكنّهم كانوا من القلة والضعف، بحيث عجزوا عن منافسة الآلة الدعائية لـ«قسم الاستعلام والأمن»[4].

في شهر مايو أو يونيو ١٩٩٢م، تسلّم العميل «خالد بوشمال»، من الملازم أول «إيدير»؛ مبلغًا من المال لقضاء عطلة في تونس. كانت هذه الرحلة تهدف لإقناع

---

(١) وهما الرائد «عمار قطوشي»، والملازم أول «إيدير»؛ الذي رُقي في نوفمبر إلى رتبة نقيب.

(٢) بقي في هذه الوظيفة حتى ٢٢ يونيو.

(٣) يطالب بإقامة دولة إسلامية في «الجزائر»، أو يحتج على توقيف المسار الانتخابي، أو يدعو للجهاد.

(٤) سينتهي بهم الأمر للانضمام إلى «الجماعة الإسلامية المسلحة»، ولن يكتشفوا حقيقتها إلا في وقت متأخر، كما سأفصّل لاحقًا.

مسؤولي «الحركة من أجل الدولة الإسلامية»، بأنه أحضر من تونس أجهزة اللاسلكي وكتب حرب العصابات التي سلمها لهم، بينما كان مصدرها في الواقع هو «مديرية الجاسوسية المضادة». كان مناضلو «الحركة من أجل الدولة الإسلامية» يجتمعون بفيلا في «بوزريعة»، وكان لدى «بوشمال» مُسَجِّلٌ «صغيرٌ» ينقل كل ما يدور في تلك الاجتماعات، ثم يُسلمنا التسجيلات تباعًا، وهو ما مكنا لاحقًا من التدخُّل، بشكل انتقائي؛ لتحييد العناصر الخطيرة، أو التقرُّب من الأعضاء الجُدد في المجموعة.

وعندما علمت، في آخر مايو ١٩٩٢م، بهذه العملية التي يضطلع بها الملازم أول «إيدير»، ضابط البحث التابع لإدارتي؛ اتخذت قرارًا برفض خطة رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة» للحرب ضد «المخربين». جديرٌ بالذكر أن هذه العملية قد بدأت حينما كنت مُلحقًا بـ«عين النعجة»، لإدارة حالة الطوارئ؛ فلم أعرف بجسامة أضرارها إلا بعد عودتي لعملي على رأس «مصلحة البحث والتحليل» في مايو ١٩٩٢م، فكان اتخاذي لقرار الامتناع عن المشاركة في خطط «إسماعين». كان الملازم أول «إيدير» يتلقَّى التعليمات مباشرة من «إسماعين»، ويعلمني باتصالاته بانتظام. ولأني رفضت التدخُّل فيما أستنكره، فقد انتهى الأمر بإبعادي عن دائرة صُنع القرار.

وبرغم ذلك، فقد علمت بمؤامرة أخرى أكثر خطورة من تكوين «الحركة من أجل الدولة الإسلامية»؛ هي تكوين مجموعة «باينام»، وهو حي يقع في الأطراف الغربية للعاصمة. وعلى العكس من الجماعات ذات الهياكل المتماسكة مثل «الحركة الإسلامية المسلحة»، و«الحركة من أجل الدولة الإسلامية»، أو «الباقون على العهد»[1]؛ فإن

---

(١) التي كان يقودها كلٌّ من «أسامة عباسي» و«قمر الدين خربان». إذ بعد اعتقال «عباسي مدني» و«علي بن حاج» في ٣٠ يونيو ١٩٩١م، كانت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» التي عانت من الانشقاقات - فضلًا عن ردة «مراني»، و«فقيه»، و«سحنوني» - على وشك الانفجار، بسبب الخلافات الداخلية والتخريب المنهجي الذي قام به «قسم الاستعلام والأمن». وخلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر من نفس السنة، لم تستطع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» تجاوز محنتها وتوحيد صفوفها لخوض الانتخابات، إلا بفضل الشخصية الكاريزمية لكل من «عبد القادر حشاني» و«محمد السعيد». وشهدت هذه الفترة قيام بعض المطاردين بتكوين نواة جماعة «أوفياء» لقادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المعتقلين، والتي عُرفت باسم «الباقون على العهد»؛ فهم عاهدوا أنفسهم على إقامة جمهورية جزائرية على أساس التعاليم الإسلامية، ومواصلة الجهاد لإسقاط كل الطواغيت. وقد أنشيء هذا التنظيم فعليًّا في شهر يناير سنة ١٩٩٢م.

هذه المجموعة كانت أولى الجماعات الهجينة والمصنوعة بالكامل في «مركز عنتر»، والتي أفرزت بعد ذلك «الجماعة الإسلامية المسلحة» كجماعة إبادة دموية لا تمت بأية صلة لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، فضلًا عن الإسلام. كانت العلاقة الوحيدة بين «الحركة من أجل الدولة الإسلامية» وجماعة «باينام» هي الفيلا التي يستخدمانها للاجتماع، والتي وضعها «الأمن العسكري» تحت تصرُّفهما في «بوزريعة».

في تلك الفترة بالذات، سرق إرهابيون مفترضون متفجرات من محجر «جوبير»[1]؛ «إرهابيون» على درجة عالية من الاحتراف، بحيث لم يتركوا أثرًا يَدُلُّ عليهم بعد أن أوثقوا الحارس الليلي، وأنهوا عملهم في اطمئنانٍ تام. الغريب أن المسؤولين المهووسين بالخطر الإسلامي، الذي كان في أوج عنفوانه تلك الأيام؛ لم يُرسلوا أية لجان تحقيق أمنية لتقصي أبعاد ذلك الحادث الهام. وقد خُبِّئت تلك المتفجرات في فيلا بـ«بوزريعة». وفيها تمّ التخطيط لارتكاب مذبحة المطار يوم ٢٦ أغسطس ١٩٩٢م[2]. ومن الراجح جدًّا أن القنابل التي استخدمت في المطار قد صُنِعَت بمتفجرات محجر «جوبير»، وهي عملية تحمل الطابع المميز لـ«مديرية الجاسوسية المضادة».

ضابط صف يتحوَّل إلى «أمير»!

سبق لي القول إن «قسم الاستعلام والأمن» لم يكتفِ بالاحتواء والاستخدام، ففي إطار تكوين وبناء الجيوب الإسلامية المسلحة (راجع الفصل الثالث)، والتي شرعت فيها الاستخبارات بإشراف «إسماعين» منذ أبريل ١٩٩١م؛ أُنشئت أولى خلايا «الجماعة الإسلامية المسلحة» في العاصمة، خريف ١٩٩٢م؛ بواسطة شباب

---

(١) الواقع بين «بولوغين» و«الرايس حميدو».

(٢) راجع الفصل التالي.

من المتعاطفين مع «جماعة التكفير والهجرة»[1]. وفي منطقة الوسط، أنشئت كذلك خلايا مماثلة في «الأربعاء»[2] و«البليدة»[3]، وكذا في «المدية» و«الشلف».

وقد ساهم «الأمن العسكري» بواسطة «المركز الرئيس للعمليات» في «مركز عنتر»، و«مركز البحث والتحقيق» في «البليدة»؛ بنشاط في إقامة هذه الخلايا. كان إنشاء هذه الخلايا يتم أحيانًا بصورة مضطربة كليًا نتيجة التسرُّع[4]؛ فظهر ازدواج ولاء بعض «المجندين الجدُد» من المتحدرين من الأوساط الفقيرة، والذين سهُل استخدامهم، بواسطة أمراء «قسم الاستعلام والأمن»؛ ضد الإسلاميين الحقيقيين، وذلك لانعدام ثقافتهم السياسية والدينية، إذ كان معظمهم بلا عمل أو مستقبل؛ يقاتلون لحساب من يدفع أكثر، أو صاحب الخطب الأكثر تأثيرًا. وهناك خلايا أخرى (أو كتائب؛ حسب اصطلاح تلك المرحلة) ظهرت في شرق وغرب البلاد؛ ذلك أن نوعًا من الجنون قد استبد بالمسؤولين الثلاثة الرئيسين لـ«مركز البحث والتحقيق»[5]؛ الذين كانوا يُمارسون لعبة: «من ينال إعجاب

---

(١) في كل من «درفانة»، و«هراوة»، و«برج الكيفان»، و«بن زرقة»، و«بن طلحة»، و«حي فايزي». وبهذه الطريقة تمكن الملازم «فريد عشي» من «قسم الاستعلام والأمن»، والذي تحدثت عنه سابقًا، من اختراق شباب حي «القصبة» وتكوين جماعته الخاصة، بعد أن نجح في الهروب من عملية اعتقال صورية، ليصبح بعدها بعام من القادة الكبار لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة». وقد قام بتنظيم اغتيالات لرجال شرطة، ورجال قانون، وموظفين، و كان منفذوها على يقين من أنهم يجاهدون في سبيل الحق. بعدها نظم عمليات راح ضحيتها العديد من «هؤلاء المجاهدين»، كما كشف عن مخابئ السلاح ووشى ببعض رجاله. وعندما قرر «قسم الاستعلام والأمن» تصفية تلك الجماعة «المزيفة»؛ وزّع «عشي» على «مجاهديه» حوالي مائتين وخمسين زوجًا من أحذية رياضية ماركة كورية الصنع لم تكن معروفة في «الجزائر»، تدعى «تانفو». فكان من السهل جدًا اصطيادهم كالأرانب عندما ينزلون إلى المدن، ومنه أطلقت قوات الأمن تسمية «تانفو» على أعضاء الجماعات المسلحة. للوقوف على الوقائع التفصيلية؛ راجع:

- Valerio Pellizzari, ‹Ecco come il regime ha infiltrato la casbah›, Il Messagero Dominica, 1er février 1998, cité B. Izel, J.S.

- Wafa, W. Issac, ‹What is the GIA?›, An Inquiry into the Algerian Massacres, Hoggar books, Genève, 1999, p.339.

(٢) بواسطة العناصر العنيفة في «مفتاح»، و«براقي»، و«سيدي موسى»، و«الكاليتوس».

(٣) بالعناصر المجندة في «الصومعة»، و«أولاد إيعيش»، و«بوفاريك»، و«واد العلايق»، وفي المنطقة التي تقع بها الجامعة.

(٤) حيث تحتم مضاعفة أعداد الجماعات الإسلامية لتبرير عمليات القمع، وحل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

(٥) «جبار» في «البليدة»، «وهاب» في «وهران»، و«فريد» في «قسنطينة».

الرئيس أكثر»، فلم يتورعوا عن التفريخ المستمر لجماعات «إسلامية» تحت القيادة المباشرة لرجالهم.

حالة المساعد «عمر»، واسمه الحقيقي «يوسف بلعلي»؛ تُعتبر نموذجية لطريقة الاستخبارات في صنع «الأمراء». انخرط «عمر»، المولود في «العُلمة»؛ في صفوف الجيش عام ١٩٧٨م. وبفضل قوته البدنية وتكوينه الرياضي، تخرج الأول على دفعته في فترة الإعداد بمدرسة «الأمن العسكري» في «بني مسوس» ١٩٧٩م/ ١٩٨٠م. وقد اكتشفت، حين كنتُ مُدرِّبًا بالمدرسة في الفترة نفسها؛ إمكانياته ومستواه الممتاز وقدرته الفائقة على العمل، ولهذا اخترته أمينًا لمكتبي عندما نقل إلى «قسنطينة» في الفترة من ١٩٨٣م إلى ١٩٨٧م؛ فقد كان نموذجًا لضابط الصف الذي يرغب أي مسؤول بعمله تحت إمرته.

وقد نُقِلَتْ إِلَيَّ حكاية هذا المساعد «الأمير» بأدق تفاصيلها في يوليو ١٩٩٥م، بواسطة المساعد «صغير حركاتي»؛ وهو جار قديم لي في «قسنطينة» كنت قد ساعدت في إعادته إلى الخدمة عام ١٩٨٢م بعد طرده منها. وهذه الشهادة ليست محل شك، فقد برهن صاحبها على صدقه خلال فترة خدمته معي. وقد أَسَرَّ لي بهذا الكلام شاكيًا من التصرُّفات «الإجرامية» لرئيسه، ولخشيته على حياة ولديه اللذين جُنِدا في «مركز البحث والتحقيق» بـ«قسنطينة»، بالإضافة إلى كونه شاهد عيان على اعتقال وتعذيب وقتل المساعد «عمر».

في أوائل عام ١٩٩٢م، كان المساعد «عمر» كاتبًا في «المكتب الجِهوي»[1] للوقاية»، والتابع لـ«مركز البحث والتحقيق» في ثكنة «بن معطي» بـ«قسنطينة». في ربيع العام نفسه، تلقَّى أمرًا من العقيد «فريد غوبريني»، بقيادة مجموعةٍ مسلحة صغيرة من الإسلاميين؛ مكونة من شباب ساذج ظنّ «عُمرَ» يُجاهِد لنُصرة القضية الإسلامية،

(١) من الجِهة ؛ أي المنطقة أو الإقليم، وفي التعبير السياسي في النظم المقارنة؛ تختص «الجزائر» بلفظ «الجِهوية» في إشارة إلى «النفوذ» الذي تحظى به منطقة جغرافية ما سواءً من حيث المتحدرين من النخبة الحاكمة أو في مسألة توزيع العوائد ومشاريع التنمية (المترجم).

وكانوا يجهلون تمامًا أنه عميل لـ«قسم الاستعلام والأمن». تمكن «عمر» ومجموعته من العمل طوال عامين في محيط «قسنطينة»[1]؛ يغتالون رجال الشرطة والعسكريين، ويقومون بتفجيرات تَبُثّ الرعب في نفوس سكان المدينة.

كان «عمر» يُباشِر عمله في الثكنة نهارًا بشكلٍ طبيعي، ثم يعود إلى منزله في المساء. وكان الاتصال مع جماعته يتم في المساء؛ بعد أوقات العمل، أو يتذرّع بمهمةٍ ما حتى لا يلفت الانتباه. زملاؤه أنفسهم كانوا يجهلون عمله المزدوج؛ إذ بصفته «إرهابيًا» فقد كان مُكَلفًا بتصفية أفراد «الأمن العسكري»، الذين تبدُر منهم أدنى بادرة تعاطُف مع الإسلاميين. وفي مايو ١٩٩٤م، اعتُقِل أحد أفراد مجموعته؛ إذ كان مُكلفًا بوضع قنبلة في «بكيرة»، فانفجرت فيه وبترت ساقه. وقد اعتقله الأمن، ليُدلي باسم «الأمير» أثناء الاستجواب؛ الأمر الذي أصاب المسؤولين المحليين في «مديرية الجاسوسية المضادة» بالهلع بسبب هذه الواقعة التي لم تكن في الحسبان، وخوفًا من انكشاف تورُّط «الأمن العسكري» إذا ما اعتقل«عمر»؛ قرروا تصفيته لإقناع الأجهزة الأمنية الأخرى، كالشرطة والدرك الوطني؛ بأن ضابط الصف كان إرهابيًا حقيقيًا.

وفي الثامنة من مساء نفس اليوم؛ أمر العقيد «كمال حمود»[2]، المساعد «صغير حركاتي» واثنين من زملائه؛ بإحضار «عمر» من بيته في حي «بوصوف»، بحجة حاجة رئيسهم إليه في عمل عاجل. وبلا أدنى تردُد؛ رافقهما في سيارة رينو إلى مقر «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» حيثُ قُتِلَ بدمٍ باردٍ، بعد أن عُذِّبَ؛ لإضفاء المصداقية على سيناريو انتمائه إلى مجموعة مسلحة، ولئلا ينكشف أمر المسؤولين عن هذه العملية. أما عائلته، التي لم تتمكن من رؤية جثمانه؛ فقد أخبرها مسؤولو «قسم الاستعلام والأمن» أنه قد لقي مصرعه على أيدي إسلاميين أثناء عملية تمشيط.

(١) وبصفة خاصة جبل «الوحش»، و«بكيرة»، و«عين الباي».

(٢) الذي خلف «فريد غوبريني» على رأس «مركز البحث والتحقيق» في «قسنطينة»، منتصف عام ١٩٩٢م.

قضية «تيليملي»، وموت الرائد «قطوشي»

لنعد إلى خريف عام ١٩٩٢م القاتم. فبرغم أني لم أخفِ ريبتي في جدوى اختراق الشبكات الإرهابية، إلا أني بقيت مُقتنعًا بأن هذا العمل يهدف لاستباق العمليات، وكشف شبكات الإمداد والخلايا النائمة، بل وتحديد مصادر التمويل الخارجي. لكنّ مسؤولي «قسم الاستعلام والأمن» كانوا قد تمادوا بشكل واضح، فحرصوا على إبعادي، نظرًا لتمسّكي بالشرعية؛ عن مراكز القرار بمجرد الشروع في التخطيط لأية عملية «مشبوهة». وخلال أبريل ومايو ١٩٩٢م؛ اكتشفت انعدام الحسّ بالمسؤولية الأخلاقية لدى «إسماعيل العماري»، وتورُّطه المباشر في توجيه وتوظيف الجماعات التي ستتكون منها «الجماعة الإسلامية المسلحة» فيما بعد.

كانت المؤشرات والقرائن والأخبار الغريبة قد تكاثرت. حالة «موح ليفيي» مثلًا: كيف تمكّن ذلك الإرهابي، الذي كنت متأكدًا من أنه عميل لـ«قسم الاستعلام والأمن»؛ من مضاعفة عملياته الإجرامية دون عقاب[1]، إلى درجة صيرورته بطلًا في أعين الشباب الذين يلتحقون بالمقاومة المسلحة؟ كيف يمكن تفسير استخفاف نائبه «عبد الحق لعيادة»، وهو الحداد البسيط المتحدر من «براقي»؛ بقوات الأمن؟

ففي شهر أبريل، وبرغم كون «عبد الحق لعيادة» محاصرًا في منزله بواسطة الدرك الوطني؛ تمكن من الهروب بامرأة كرهينة. وقد جُرح أثناء هذه العملية النقيب «عطوي»، من الدرك الوطني؛ بعد تبادل لإطلاق النار. وبعد بضعة أيام من هذه العملية، وفي مقرّ قيادة مفرزة الدرك الوطني للعاصمة في «بئر مراد رايس»؛ أخبرني «عطوي»، بحضور رئيسه الرائد «عبد العزيز شاطر»؛ بأنه لم يعرف أبدًا كيف تمكّن «لعيادة» من اختراق حصار «الجيش الوطني الشعبي» ورقابته على كل الطرق. وقد

(١) اغتيالات، وكمائن لرجال الشرطة والدرك والعسكر، وخاصة شباب الخدمة الوطنية في «الكاليتوس» و«الأربعاء» و«مفتاح».

أكد لي أنه بدون تواطؤ عناصر من قواتنا؛ كان مستحيلًا على «عبد الحق لعيادة» الإفلات من قبضتنا[1].

نفس الوضع المريب سيتكرر بعد ذلك ببضعة أسابيع أثناء عملية «تيليملي» - حي في أعالي العاصمة - ضد «عبد الكريم بن طبيش»، الذي عرف بأنه أحد مساعدي «موح ليفيي»؛ واثنين من رفاقه. هؤلاء الثلاثة سيتمكنون من التملُّص خفية، برغم العدة الهائلة المرصودة لهذه العملية[2]. تستحق هذه القضية بعض التفصيل؛ لأنها أسفرت عن موت الرائد «عمار قطوشي»، رئيس مركز عنتر: «المركز الرئيس للعمليات»؛ الذي كنت أتعاون معه بانتظام في تلك الأيام، والذي سبق أن تحدثت عن الدور الأساسي الذي لعبه عام ١٩٩١م، تحت إشراف «إسماعيل العماري»؛ في خلق أولى «الجماعات الإسلامية المسلحة» المصنوعة في «قسم الاستعلام والأمن».

في يوم ٤ مايو، حوالي الثامنة صباحًا؛ وصلتنا معلومات مؤكدة تُحدد مكان مجموعة «بن طبيش» في فيلا بـ«تيليملي». ويتطلب استخدام هذا النوع من المعلومات، قبل الانتقال إلى العمل وصدور الأمر بالهجوم؛ دراسة عملياتية معمقة. لكنّي كنتُ يومها مُلزَمًا بالمشاركة في اجتماع للَّجنة المكلفة بدراسة طلبات إطلاق

(١) ستُظهر سيرة هذا الشخص، وهوكذلك بدون أية خلفية دينية؛ أنه ليس سوى عميل لـ«قسم الاستعلام والأمن». فبعد وفاة «موح ليفيي» في أغسطس ١٩٩٢م؛ فرض نفسه «أميرًا وطنيًا» لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة» التي عُرفت بهذا الاسم لأول مرة في شهر أكتوبر. وبعد ذلك ببضعة أشهر، في يونيو ١٩٩٣م؛ تم توقيفه في مدينة «وجدة» بالمغرب (وسأعود إلى هذه القصة في الفصل الثامن)، وسيقوم كلّ من الجنرال «إسماعيل العماري» أولًا، ثم الجنرال «خالد نزار»، الذي كان حينها وزيرًا للدفاع؛ بالسفر إلى الرباط لمطالبة الملك الحسن الثاني بتسليمه. كيف لحداد، نصَّب نفسه أميرًا؛ أن يكون أهم من القادة الحقيقيين لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الذين يعيشون في المنفى؟ وكيف يمكن تفسير نجاته، في فبراير ١٩٩٥م؛ من القمع الوحشي لتمرد سجن «سركاجي» والذي راح ضحيته أكثر من مائة سجين؟ وهناك أدلة أخرى، ففي الفترة ما بين سنة ١٩٩٣م و١٩٩٥م؛ صدرت العديد من البيانات المزيفة باسم «الجماعة الإسلامية المسلحة»، كانت في الحقيقة من إعداد «قسم الاستعلام والأمن»؛ تطالب بإطلاق سراح الأمير «عبد الحق لعيادة».

(٢) قوات «نينجا» التابعة للشرطة، و«مجموعة التدخل الخاصة»، و«مجموعة التدخل السريع» التابعة للدرك الوطني.

سراح المنفيين في معسكرات الجنوب، ممن لم تثبُت ضدهم أي تهم[1]. ترّأس هذا الاجتماع «شريف عبد الرحمن مزيان» والي العاصمة، وقد شارك فيه أيضًا ممثل عن «المديرية العامة للأمن الوطني»، وممثل عن الدرك الوطني، وممثل عن «المرصد الوطني لحقوق الإنسان»[2].

وفي الخامسة مساء، عرجت على «شاطوناف»؛ لأطلع على الأوضاع قبل الذهاب إلى البيت. وعند وصولي، كانت مجموعة التدخُّل جاهزة بعدتها وعتادها، فقد أعد الرائد «عمار قطوشي» كل شيء أثناء غيابي. كان يريد أن يؤكد لرؤسائه جدارته بمنصب «جنيف»، الذي وعده به الجنرال «توفيق».

التقيت الرائد «عمار» لحظتها، وهو يتأهب لركوب سيارته الفولفو الرمادية؛ فسألني بلطف: «الحبيب... هل ستأتي؟»، فأجبته: «لا، أنا متعب»، وقد فكرت لحظتها في العجلة التي تم بها التحضير لهذه العملية. كانت تلك آخر كلمات تبادلتها مع الرائد «عمار»، فقد أخبرني سائقي في اليوم التالي بأنه جُرح في فخذه خلال هذه العملية؛ ونُقِلَ إلى فرنسا.

لقد حدد الرائد عمار «الهدف» بدقة، وهي الفيلا التي اختبأ فيها «بن طبيش» واثنان من رجاله. ولكن عند الوصول إلى المكان، ارتكب مدير أمن الولاية «محمد واضح»[3] خطأً في توجيه الهجوم إلى فيلا مجاورة؛ مما أحدث ارتباكًا سمح لـ«بن بطيش» ورفيقيه بالإفلات. وقد كلفنا هذا الخطأ، العصي على التصديق؛ حياة ضابطين هما الرائد «عمار قطوشي»، والملازم أول «طارق» من «مجموعة التدخُّل الخاصة».

---

(١) تم إنشاء هذه اللجنة، التي كانت تجتمع كل أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع؛ بمبادرة من «المجلس الأعلى للدولة» في شهر أبريل. وكانت تهدف إلى ثلاث غايات: الرد على الطلبات الكثيرة التي ترسلها عائلات المعتقلين إلى معارفهم في قوات الأمن لإطلاق سراح ذويهم. ومجاملة الضباط المخلصين، في «قسم الاستخبارات والأمن» و«الجيش الوطني الشعبي»، ممن يرون أن القمع قد تجاوز كل الحدود. وأخيرًا إعطاء بعض ضمانات «الشرعية» للرأي العام الدولي. وقد شاركت في ثلاثة اجتماعات لهذه اللجنة، قبل أن أنتدب لها النقيب «شاكر».

(٢) وهي هيئة تأسست في فبراير ١٩٩٢م، لتوفير غطاء «ديمُقراطي» لقمع واضطهاد الإسلاميين.

(٣) كان برفقته «محمد عسولي»، وهو أحد نواب المحافظ «الطاهر كراع» في «الوكالة الوطنية لقمع اللصوصية».

لقد دفع الملازم أول «طارق» حياته ثمنًا لبطولته؛ فقد كان الوحيد الذي دخل إلى الفيلا المستهدفة ، فتلقى دفقات مباشرة من نيران «بن بطيش»، الذي تمكّن رغم إصابته من الاستيلاء على سلاح وراديو الضابط الغارق في بركة من الدماء. وأثناء هروبهم، التقى الثلاثة بالرائد «قطوشي» ومدير الأمن «محمد واضح»، على بُعد مائتي متر من مكان الهجوم؛ وأُطلقت أعيرة نارية أصابت إحداها الرائد «عمار» في فخذه.

من أطلق النار عليه؟ لا أحد «يعرف» ذلك على وجه القطع. وقد أكد لي ضباط «مجموعة التدخُّل الخاصة» الذين شاركوا في الحملة، أن المحافظ «واضح» قد فزع لرؤية الإرهابيين؛ فأطلق النار خطأ وجرح الرائد «قطوشي». وتبدو لي هذه الرواية أقرب إلى الحقيقة؛ لأن الإرهابيين كانوا مسلحين برشاشات كلاشينكوف، ولو أنهم هم الذين أطلقوا النار لحوَّل الرصاص جسمه إلى مصفاة، وهو ما لم يحدث حسب شهادة الشهود. وفي اليوم التالي على المأساة، قابلت «محمد واضح»، وكان واقعًا كليًّا تحت تأثير الصدمة؛ شاحب الوجه لا يقدر على التفوه بجملتين مُتتابعتين. وقد أبعده وقتها العقيدُ «إسماعيل العماري»، فلم يظهر إلا بعد سنتين؛ ليُعين مديرًا عامًّا للأمن الوطني، وهي أعظم ترقية يحظى بها مدير أمن ولائي، ولم يسبق لها مثيل في حوليات الأمن الوطني.

بقي الرائد «عمار» ينزف بغزارة، ولم يُنقل إلى مستشفى «عين النعجة» إلا بعد خمس وأربعين دقيقة من الاشتباك. ولم يُعجَّل بإسعافه حتى تَصَفًّى دمه. في حين أن المستشفى الجامعي لمصطفى باشا لا يبعُد عن مكان العملية أكثر من عشر دقائق. وقد نُقل بطائرة خاصة إلى فرنسا مساء نفس اليوم، لكنه مات أثناء الرحلة. وقد أرجع مسؤولو «قسم الاستعلام والأمن» موته إلى إصابته بالسّكري. وبما أنني عرفته عن قرب، منذ منتصف الثمانينات حتى آخر يوم في حياته؛ أستطيع الجزم بأنه لم يُصب قط بهذا المرض، وملفه الطبي يشهد على ذلك.

كل القرائن تدل على أن الرائد «عمار قطوشي» صُفّي بواسطة رئيسه «إسماعيل العماري» مع سبق الإصرار والترصُّد؛ فإخطاء الهدف، وتأخير الإسعاف، وكذا الكذب الصُراح فيما يتعلق بإصابته بالسكري، والعقاب المخفف لمدير الأمن «واضح»؛ كل هذه القرائن تُرسِّخ اعتقادي بأن رئيس «المركز الرئيس للعمليات» قد صُفي بطريقة مُتقنة، من ذلك النوع الذي لا يتقنه إلا «إسماعين». هذه التصفية كان سببها هو الدور الرئيس الذي اضطلع به الرائد «عمار» في وضع «إستراتيجية الرعب» التي بدأ ينفصل عنها؛ فقد كان مُقررًا تعيينه في يوليو رئيسًا لمكتب الأمن بسفارة «الجزائر» في «جنيـف»، خلفًا للرائد «حميدو»؛ وهو ما يُبعِدُهُ عن «مديرية الجاسوسية المضادة». وبرغم أن الصحافة والمسؤولين اعتبروا «بن طبيش» من مساعدي «موح ليفيي»؛ فإني على يقين بأن «بن طبيش» ليس من صنائع الرائد «قطوشي»، وإلا لما قاد عملية ضده أبدًا.

وعلى كل حال، فقد دُفن مع الرائد «قطوشي» الكثير من أسرار وتفاصيل بعث «الحركة الإسلامية المسلحة»، وخلق «الجماعات الإسلامية للجيش»، وباقي العمليات القذرة التي نفذها لحساب «توفيق» و«إسماعين». لقد استخدمه «إسماعين» للنهاية، وذلك مثلما حدث لـ«طرطاق»، الذي صدَّ الضربات الدنيئة التي كالها له «كمال عبد الرحمن». لكن العقيد «طرطاق»، كما سأفصل لاحقًا؛ كان جلادًا متوحشًا نجا من الأخطار الملازِمة لعمله القذر، بل وبقي في وظيفته إلى عام ٢٠٠١م، وما يزال على قيد الحياة حتى يومنا هذا.

وبعد أيام من عملية «تيليملي»؛ قام «إسماعين» بالإشراف والمشاركة في عملية جديدة بلغت من الوحشية حدًّا يجعل الجاهل بخلفيات تصفية «قطوشي» يُفسرها على أنها انتقام مشروع من الإسلاميين؛ فقد قرر أن «يبدع» في فيلا بحي «بلوزداد»، كانت تُستخدم مخبأ للأصوليين. فيلا يفترض ملكيتها لرئيس «المديرية العامة للأمن الوطني»: «أمحمد طولبة». وقد أشرف «إسماعين» شخصيًّا على قيادة هذه العملية، وهي أول وآخر عملية يُشارك فيها «إسماعين» مباشرةً.

لقد أثارت هذه العملية قدرًا كبيرًا من التساؤل والتعجُّب: إذ كيف يُصَدَّق لجوء إسلاميين خطرين إلى فيلا يملكها الشرطي الأول في الجزائر؟ وزيادة على ذلك، فإن هؤلاء الإسلاميين المفترضين لم يكونوا مسلحين، مما يجعل مهمة اعتقالهم بواسطة «مجموعة التدخُّل الخاصة» غاية في السهولة؛ ومع ذلك قُتلوا جميعًا. حتى أولئك الذين طلبوا الاستسلام؛ قُتلوا بدمٍ باردٍ كالكلاب. ولم تتطرق الصحافة إلى هذه القضية أبدًا، لهذا السبب أؤمن أنها عملية «مختلقة» من أولها إلى آخرها. اختلقها رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة» ليوهمنا بأنه قد ثأر لضابطه، وفي نفس الوقت يُزيل الشكوك التي تراكمت حوله. لذا، فالغالب أنه قد جمع بعض العملاء من غير ذوي الأهمية في فيلا «المديرية العامة للأمن الوطني»، لإخراج هذه المسرحية. ولهذا لم يُترك أيٌّ منهم على قيد الحياة.

مهمة في باكستان

إن قصة تشكيل الاستخبارات لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة» تشبه قصة دكتور جيكل (Jekyll) ومستر هايد (Hyde)؛ ففي مرحلة معينة من عام ١٩٩٢م، أمسى التحكُّم بالجماعات الإسلامية مستحيلًا. فالعديد من العملاء المزدوجين قد «تبخروا» في الجبال. وبسبب الحواجز الموضوعية بين الأجهزة، كان عملاء كلٍّ من «المركز الرئيس للعمليات» و«المركز العسكري الرئيس للتحقيق» في صراع دائم. وبصفتي مسؤولًا عن خلية الاستخبارات في «المركز الرئيس للعمليات»؛ لم أعد أستطيع حصر تدخُّلات العقيد «كمال عبد الرحمن» أو «عمار»أو «طرطاق»، ليطلبوا إطلاق سراح هذا أو ذاك من المعتقلين من عملائهم. كما أن غياب التنسيق، في ظل ذلك المخطط الشيطاني؛ بين «قسم الاستعلام والأمن» وبين مؤسسات الدولة الأخرى، قد زاد الطين بلّة. لقد أشعلنا حربًا ضد «الأصوليين» في مناخٍ من الفوضى العارمة.

لم يعُد بوسعي التغاضي عن هذه السياسة الإجرامية في حق الوطن. وبعد أن أدركت الأهداف الحقيقية وراء استخدام وتوجيه «الحركة من أجل الدولة الإسلامية»؛ قررت في أواخر مايو قطع علاقتي بـ«إسماعين»، والكف عن التعاون معه بقدر ما أستطيع؛ فانزويت في «المركز القيادي للعمليات» بـ«شاطوناف»، لأتفرغ لعمل الاستغلال[1]؛ قبل السفر في مهمة إلى الخارج. وخلال «عطلتي»، تولى العقيد «إسماعيل العماري» إدارة «المركز الرئيس للعمليات». كان من المفروض، بعد موت الرائد «قطوشي»؛ أن يُعهد بإدارته إلى الرائد «عاشور بوقشابية» (نائب المدير) أو إليَّ أنا؛ بصفتنا الضابطين الأعلى رتبة في «مديرية الجاسوسية المضادة» بعد «إسماعين». لكن الاختيار لم يقع على أي منَّا؛ لأننا كنَّا ملتزمين بالقانون، ونرفض المشاركة في العمليات المجنونة التي كان «إسماعين» يقودها. ومن ثم تولى «إسماعين» شخصيًّا إدارة «المركز الرئيس للعمليات»، حتى تعيين العقيد «فريد غوبريني» المنقول من «مركز البحث والتحقيق» بـ«قسنطينة».

كان لا بدّ لي من الابتعاد. وبالاتفاق مع «إسماعين»؛ ذهبت في مهمة إلى «باكستان» من ١١ إلى ٢٧ يونيو ١٩٩٢م. كانت مهمتي إبلاغ تعليمات جديدة لجواسيسنا في معسكرات «بيشاور»، وتحديد مكان اثنين من قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» هما: «بوجمعة بونوة» المدعو «عبد الله أنس»[2] و«قمر الدين خربان»؛ اللذان كان «قسم الاستعلام والأمن» يعتبرهما من أخطر الإرهابيين. ولقد التقط ضباطي أثرهما لأنهما حصلا على تأشيرة من سفارتنا بـ«باكستان»، تسمح لهما بالتنقل بحرية.

---

(١) استخراج المعطيات من التقارير الواردة من العملاء إلى مكتبي، والتحقق من صحة المعلومات التي تتضمنها، ثم إعداد خلاصات لتلك المعلومات وتقديمها إلى مسؤولي «قسم الاستعلام والأمن».

(٢) حسب الأرشيف الذي تمكنت من الاطلاع عليه في سنة ١٩٩٠م، فإن «بوجمعة»، المولود في مدينة «بشار»؛ كان عضوًا نَشطًا في «الحركة الإسلامية العالمية»، وعلى علاقة وطيدة مع «مخلوفي» قبل الهرب إلى أفغانستان في ١٩٩١م، فرارًا من الاضطهاد. وفي أفغانستان، ارتبط بـ«عبد الله عزام»، وأصبح صهره. ومن مدينة «بيشاور»، قام بتنظيم عودة «الأفغان الجزائريين». وبعد انتصار المجاهدين على القوات السوفييتية، وفي ظل الاقتتال بين مختلف الفصائل؛ ارتقى «بوجمعة بونوة»، الذي أمسى «عبد الله أنس»؛ إلى منصب مستشار عسكري للقائد الحربي الأفغاني «شاه مسعود»، في حربه ضد «قلب الدين حكمتيار».

وقد دهشت عندما علمت حينها من «محيي الدين عميمور»، سفير «الجزائر» في «إسلام أباد» والذي كان يجهل طبيعة مهمتي؛ بأن السفير الفرنسي قد طلب رأيه في منح هذين الشخصين تأشيرات دخول إلى «فرنسا». لقد كان ممثلنا لا يعرف شيئًا عن الرجلين، وكان السفير الفرنسي أكثر اطلاعًا منه، برغم أن الرجلين كانا من الأهداف الأساسية لمهمتي. زدْ على ذلك أني اكتشفت أثناء إقامتي، التي دامت خمسة عشر يومًا؛ أنه ما من أحد من البعثة الجزائرية، لا السفير ولا أي ممثل عن السفارة، قد وطئت قدماه «بيشاور»، التي تبعُد حوالي مائة كيلو مترًا عن العاصمة الباكستانية؛ في الوقت الذي كان المجاهدون الجزائريون المتواجدون في هذه المدينة، منذ ١٩٨٠م؛ يُعَدون بالمئات. هكذا كانت الحرب ضد الأصولية تُدار في الخارج.

لم يكن السبب هو قلة الكفاءة، بقدر ما كانت التعمية مقصودة من مسؤولي «قسم الاستعلام والأمن». وأستدلّ بمثال آخر من الميدان الدبلوماسي أيضًا: فابتداءً من شهر يناير ١٩٩٢م؛ اتهم «أصحاب القرار» إيران بتمويل الإسلاميين الجزائريين، وقطعوا العلاقات الدبلوماسية معها. استدعُيَ الدبلوماسيون الجزائريون الى الوطن، واستُبقي الرائد «محجوب» كمُستشار أو قائم بالأعمال. استُبقي «خفية» بغرض رعاية الشبكات الإسلامية التي كانت تجوب «السودان» و«إيران» و«اليمن» و«باكستان» و«السعودية»؛ وهم عملاء جزائريون مغروسون في «إيران» ويعملون في مجال التجارة (جلود، منسوجات، سجاد، فستق...)، والذين كانوا يبلغون المعلومات للقادة الإيرانيين.

هذه الإستراتيجية كانت تخضع لسياسة «الاحتمالات». فعلى عكس الظاهر تمامًا؛ لم تُقطَع الجسور أبدًا مع دول مثل «إيران» و«السودان»، برغم اتهامها عام ١٩٩٢م بـ«دعم الإرهاب في الجزائر». وحتى حين قطعت العلاقات الدبلوماسية والرسمية؛ ظلت «الدبلوماسية الموازية» قائمة. كان ازدواج الخطاب هو سمة المرحلة: خطاب ديماغوجي لإرضاء «الديمُقراطيين» الجزائريين و«اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر»، وخطاب براجماتي من ناحية أخرى لتمكين بارونات ومافيا النظام من مواصلة إفسادهم.

(٧)

عاصفة النار

(١٩٩٢ - ١٩٩٤م)

في ٢٩ يونيو ١٩٩٢م، حوالي الحادية عشرة والنصف صباحًا؛ كنت قد أوشكتُ على إنهاء كتابة التقرير الخاص بمهمتي في باكستان، عندما أخبرني أحد ضباط الصف: «لقد قتلوا بوضياف!». لم أستوعب الأمر في الحين؛ فسألته: «مَن؟!»، فأجاب: «لقد قتلوا الرئيس في عنابة».

وبمجرد أن تمالكت نفسي دقّ جرس الهاتف عندي. كان العقيد «سعيدي فضيل»، رئيس «مديرية التوثيق والأمن الخارجي» التابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن»؛ الذي بادرني: «هل علمت بالخبر؟».

- كيف أمكن ذلك؟ لا أكاد أصدق.

- أحد أفرادنا هو الذي قام بالعملية! تعال في الحين، يوجد اجتماع في الساعة الثانية عشرة والنصف مع المدير، وسيحضُر الوزير.

عمّ الذهولُ الجميعَ. كنَّا حوالي عشرين مسؤولًا من «قسم الاستعلام والأمن» في ذلك الاجتماع الذي عُقِدَ في مقر القسم بـ«دالي براهيم». تكلم الجنرال «نزار»؛ فقال إنه اجتمع بنا أولًا وقبل رؤساء النواحي وقادة الجيوش والمديرين بـ«وزارة الدفاع الوطني»؛ لأنه يريد دعمنا لمواصلة «مهمته»، مؤكدًا أنه بدون هذا الدعم سيتخلى عن المهمة في الحين. وقد عني بتبرئة الرائد «حمو» رئيس «مجموعة التدخل

الخاصة»[1]: «كل الناس يعرفونه. ليس له أي دور في القضية. فقد قام بالعملية شخص محترف». ثم أضاف أن «بوضياف» كان محظوظًا: «لقد مات رئيسًا». وسأفصل في الفصل العاشر ظروف وتداعيات اغتيال «بوضياف».

كان ذلك يمثل القطيعة بالنسبة لي.

القطيعة

في اليوم نفسه، حوالي الخامسة مساء؛ وأنا أسلم تقريري إلى العقيد «فضيل سعيدي»، أعلمته برغبتي في ترك «مديرية الجاسوسية المضادة»، مكتفيًا بالقول إنني لا أشارك «إسماعين» تصوراته في طريقة محاربة «التخريب». وقد أدرك حينها أن السبُل قد انقطعت بيننا؛ فوعدني بأن يُخاطب الجنرال «توفيق» في الأمر.

بعد جنازة الرئيس «بوضياف»؛ قدمت طلبًا للتسريح من الجيش بتاريخ ٣ يوليو، ثم عدت إلى بيتي في عنابة. وقد اتخذت هذا القرار بعد أن أدركت، في يناير ١٩٩٢م؛ أن ثمة قوى تُقاتِل لتصعيد وتيرة العنف، ونشر الفوضى في البلاد. أرجعتُ ذلك أول الأمر إلى انعدام الكفاءة، ولكني أدركت شيئًا فشيئًا أن كل شيء كان مقصودًا ومدبرًا.

منذ ١٩٨٩م؛ كنت ضد ترخيص «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وحزب «التجمع من أجل الثقافة والديمُقراطية»؛ وذلك لأن مسؤولي البلد - لحسابات «مغالية» في طابعها السياسي - قد اعتدوا على الدستور، الذي يحظُر تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو جهوي.

وفي يناير ١٩٩٢م؛ عارضت إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، وتوقيف المسار الانتخابي. وذلك لأنه لا يجوز تصحيح خطأ بآخر أفدح منه. كان بمقدورنا مواصلة

---

(١) إحدى وحدات «قسم الاستعلام والأمن»، والتي ينتمي إليها الملازم «لمبارك بومعرافي»؛ قاتل الرئيس «بوضياف».

المسار الانتخابي، وإذا فرض الإسلاميون إرادتهم بالرعب والعنف؛ فنحن نملك إمكانيات التدخل، ولم يكن ينبغي التدخل قبل ذلك.

وفي فبراير ١٩٩٢م؛ عارضت فتح المعتقلات على مصراعيها، ليس تعاطفًا مع المتطرفين؛ ولكن لتعارض ذلك مع مفهوم العدل. إذ المتهم بريء حتى تثبُت إدانته. كان يجب محاكمة المذنبين ومعاقبتهم على ما ارتكبوه، وليس الاعتداء على الأبرياء؛ الذي عجل بانتشار التشدُّد والعنف.

في نفس الفترة عارضت الانحراف الذي أدى لإعلان الجيش الحرب على الإسلام ذاته، وليس على التطرف الأصولي. فأُغلقت أماكن العبادة في الثكنات، وصار كل الضباط المتدينين مشبوهين. حتى إني سمعت بنفسي ضبّاطًا كبارًا يصرحون بأنه: «عند الاختيار بين الإسلام والجزائر؛ سأختار الجزائر»[1]. كان ذلك أثناء الإضراب الانتفاضي لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في يونيو ١٩٩٠م.

لم تؤدّ الإستراتيجية التي اتبعت، خلال ربيع ١٩٩٢م؛ إلا إلى الفوضى الكارثية. كنت ضد خلق الجماعات المسلحة، وضد الألاعيب الجامحة، وضد القمع الوحشي، وضد سياسة التعفين، وسياسة التفرقة بين الجزائريين، ضد التصفيات بالجملة، بذريعة أن الإسلاميين الموقوفين سيُطلق القضاء سراحهم؛ وكذا ضد احتقار المسؤولين الظاهر لمواطنيهم.

لقد نبهت القيادة مرارًا، في العديد من التقارير؛ مبيّنًا أن مآل التدابير الأمنية هو الفشل لا محالة، لأننا لا يمكننا شنّ حرب ضد شعب بأكمله؛ وأن أفضل وسيلة للقضاء على التطرُّف هي استئصال جذوره: توفير فرص التعليم الجيدة للشباب، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص لكل الجزائريين، وتجنُّب الإقصاء والتهميش، والقضاء على الآفات الاجتماعية مثل الفساد والرشوة والمحسوبية والعلاقات

---

(١) لقد استعاروا عبارة المعارض القديم «سليمان عميرات»، مناضل حرب التحرير الذي أسس مع «كريم بلقاسم» «الحركة الديمُقراطية الثورية الجزائرية» في أواخر الستينات؛ حين قال: «لو خُيّرت بين الديمُقراطية والجزائر، لاخترت الجزائر».

القائمة على شبكات المصالح، وشغل الشبيبة باهتمامات مفيدة، ومحاولة علاج مشاكل البطالة والسكن. لكن مع الأسف لم أجد أذنًا مصغية، فقد كان كل شيء مُعدًّا له سلفًا من قِبَل هدَّامي «الجزائر».

في مايو ١٩٩٢م؛ كنتُ ضد التعذيب العشوائي للموقوفين في مقرات ثكنة «شاطوناف». كان بعض ضباط «الأمن العسكري» والشرطة يتلذذون بممارسة التعذيب الجسدي، لانتزاع الاعترافات. بالنسبة لي؛ كانت ممارسات إجرامية وغير إنسانية. فقد استعصى عليَّ أن أفهم كيف يفعل جزائريون ذلك بمواطنيهم. من حسن حظي، وأحمد الله على ذلك؛ أني وعلى امتداد سنوات الخدمة لم أُصدر أبدًا أمرًا بالتعذيب، ولم أمارسه بنفسي، كما أني لم أعتقل أبدًا، أو أُصدر أمرًا باعتقال أي كائنٍ بسبب آرائه السياسية. كان انعدام ضمير قادة الجيش غير مسبوق، ولم أرتضِ تقاسُم الفشل مع مسؤولين لايفكرون سوى في أغراضهم الأنانية. لقد صرت أحد المعارضين المدافعين عن العدالة؛ لأني أرى أنه لو تمّ حوار صريح بين الأطراف المعنية، لما بلغت الأمور أبدًا ذلك الدرك الرهيب.

لم يكن قراري ارتجاليًا؛ فقد سبق وأخطرت رؤسائي بكل تلك الملاحظات. وعندما اعتكفت في منزلي، كان العقيد «إسماعين» يعلم أني لن أتراجع عن قراري أبدًا.

وبعد «عطلة» دامت أربعين يومًا في عنابة؛ هاتفني رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة»، ليعرض عليّ مَنصِبًا في الخارج باسم «المصلحة العُليا للوطن». وقد قبلتُ دون تفكير في ما إذا كان ذلك «رشوة»؛ لشراء سكوتي. قبلت لأن ذلك كان سيُبعِدُني عن دوائر القرار، ولأني سأتعامل مُذّاك فصاعدًا مع العقيد «فضيل سعيدي»، رئيس «مديرية التوثيق والأمن الخارجي»؛ وهو رجلٌ يمتاز بفضائل أخلاقية، من الأمانة والنزاهة والاستقامة؛ نادرة المثال.

الإنذار الثاني

عدت يوم الأحد ١٦ أغسطس إلى «الجزائر»، لحضور اجتماع العقيد «فضيل سعيدي» مع الضباط المكلفين بمواقع في الخارج. وعندما وصلتُ إلى مقر «مديرية التوثيق والأمن الخارجي»، ظننتُ أني سأعين إما في إسلام أباد أو في إسطنبول. فبما أني منقول من «مديرية الجاسوسية المضادة»، ونظرًا لظروف المرحلة وتكاثُف اهتمام المسؤولين بالأصولية الإسلامية؛ كانت مواصفاتي تنطبق على أحد هذين الموقعين.

بعد وصولي مباشرة، وقبل بداية الاجتماع بدقائق؛ كان الرائد «شعبان بودماغ»، المكلف بتوزيع الكوادر على المناصب المتاحة، والذي مكث أربع سنوات في الرباط؛ أول مَن أخبرني بأني قد عُينت في ألمانيا. وهو الموقع الذي لم أكن أتوقعه أبدًا بسبب سلوكي «التمرُّدي» خلال الأسابيع الستة المنضوية، ولأن المواقع في كلٍّ من باريس، ولندن، وروما، وبون، وواشنطن؛ كانت دائمًا حكرًا على أصحاب الحظوة و«المدللين».

أمرنا رئيس الأمن الخارجي، أثناء الاجتماع؛ بالالتحاق بمواقعنا قبل الأول من سبتمبر. لذلك لم يكن باقيًا سوى أسبوعين لتحضير كل شيء (بينما زوجتي وأبنائي لا يزالون في عنابة)؛ جواز السفر الدبلوماسي، التأشيرات لألمانيا، التكليف الصادر من وزارة الخارجية، رخصة السفر الصادرة عن وزارة الدفاع، إجراء لقاءات مع موظفين سامين في وزارة الخارجية، والاطلاع على الملفات ذات الصلة.

في يوم السبت ٢٢ أغسطس، هاتفت الرائد «عبد الحميد كواشي» في سفارتنا ببون؛ لإخطارِه بوصولي إلى فرانكفورت في ٢٦ من نفس الشهر. ثم قصدت مقر «مديرية الجاسوسية المضادة» لتحيّة زملائي القدامى. واستغلالًا لفرصة وجودي في «غرمول»، وبرغم علمه بسفري الوشيك؛ طلب مني العقيد «إسماعين» القيام بآخر «خدمة»، وهي الاتصال بـ«أحمد مرّاح»؛ أحد عملائه «الإسلاميين» الذين سبق الحديث عنهم. وحدّد لي موعدًا للقائه يوم ٢٥ أغسطس، في السادسة مساءً

بفندق «الأروية الذهبية Mouflon d’or»[1]؛ لأتسلّم منه وثائقَ هامّةً. حين بينت له أني لا أعرف «أحمد مرّاح»، ولم أكن قد رأيته من قبل؛ أجابني على الفور حرفيًّا: «مرّاح سيكون هنا غدًا في الثانية مساءً؛ تعال للتعرُّف عليه، إنها فرصة مناسبة». لقد شممت رائحة الغدر حينها، لكنني لم أفصِح عما قد يوحي بذلك.

وبالفعل؛ التقيت «أحمد مرّاح»، ولأول مرة يوم ٢٣ أغسطس؛ في مكتب رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة» وفي حضور النقيب «عمر مرابط» رئيس ديوان «إسماعين». لقد زادت نظراته وصمته، خلال العشرين دقيقة التي استغرقها اللقاء؛ زادت من شكوكي. وعند مغادرة مكتب «إسماعين»؛ قررت ألا أذهب إلى الموعد المذكور، والذي تجلى لي ككمين مُعَدّ بعناية.

أسئلة كثيرة ظلَّت تُلِح علي: لماذا لم يحضر «مرّاح» الوثائق التي طلب مني «إسماعين» تسلُّمها منه يوم ٢٥ من نفس الشهر؟ وذلك بما أن في استطاعته الحضور بسهولة إلى مقر «مديرية الجاسوسية المضادة»، ولماذا أقوم أنا بالذات بهذه المهمة؟ لماذا لم يكلف «إسماعين» سائقه أو كاتبه «حفيظ» بهذه المهمة، أو حتى أحد الضباط المقربين منه، بدلًا من أن يعهد بها إلى شخصٍ اشتبك معه قبل أيام قليلة، وطلب النقل بعيدًا عنه؟

في يوم ٢٤ أغسطس، طلبتُ من العميد «فريد غوبريني»، الذي كان قد عُيّن لتوه على رأس «المركز الرئيس للعمليات»؛ الذهاب إلى موعد «مرّاح» بدلًا عني، مُتذرعًا بضيق الوقت وانشغالي بتحضير سفري. وقد رفض بلباقة قائلًا: «أنت المكلَّف بهذه المهمة». ولأنّ الشكّ كان قد بلغ مني مبلغه؛ فقد قررت عدم الذهاب إلى الموعد، وأجلت سفري إلى يوم ٣١ أغسطس دون أن أُعلِم أحدًا

(١) كنت ألتقي بعض مسؤولي الأحزاب السياسية أحيانًا في هذا الفندق، وهو يقع بمحاذاة حديقة الحيوان في «بن عكنون». والحديقة تقع في منطقة كثيفة الأشجار استعملها عملاء «الجماعة الإسلامية المسلحة»، من صنائع «قسم الاستعلام والأمن»؛ للوصول خفية إلى «مركز عنتر»، و«الاختفاء» بعدها باتجاه «بئر خادم»، و«العاشور»، و«خرايسية»... دون إثارة الانتباه.

بذلك. والغريب أني عندما التقيت «إسماعيل العماري» يوم ٢٦ أغسطس؛ لم يؤاخذني على عدم الذهاب إلى الموعد. وفي ذلك اليوم أيضًا، الأربعاء ٢٦ أغسطس (الذي كان مُقررًا سفري فيه إلى ألمانيا)؛ تصادف انفجار قنبلة شديدة المفعول في منطقة الخطوط الدولية لمطار «هواري بومدين» بالعاصمة، وقد أسفر الانفجار عن سقوط تسعة قتلى وأكثر من مائة جريح. وقد سبق الانفجار مكالمة هاتفية من مجهول؛ يحذِّر فيها شرطة المطار من انفجارٍ وشيك، ومع ذلك لم تُتَخذ أية تدابير للإخلاء.

وفي اليوم ذاته، صرّح رئيس الحكومة، «بلعيد عبد السلام»؛ بأنها «يد الأجنبي». وسرعان ما تعرفت أجهزة الأمن على الجناة وهم: «حسين عبد الرحيم»، مرشح «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في «بوزريعة»؛ و«رشيد حشايشي»، طيار في الخطوط الجوية الجزائرية؛ و«السعيد سوسان» و«محمد روابحي»؛ اللذان سَجّلا اعترافاتهما في التليفزيون ووجوههما متورمة. وبما أني أعرف أساليب «قسم الاستعلام والأمن»، لذا يمكنني الجزم بأنه تحت وطأة التعذيب اللاإنساني، الذي يصطليه المعتقلون الإسلاميون؛ كان «حسين عبد الرحيم» ورفاقه سيعترفون بقتل الرئيس «بوضياف» نفسه، لو طُلِب منهم ذلك. وقد صدر حُكم الإعدام على الأربعة في ٢٣ مايو ١٩٩٣م، ونُفِّذ في ٣١ أغسطس ١٩٩٣م.

الحرب «ضد التخريب» تُغير إيقاعها (صيف ١٩٩٢م)

وهكذا؛ وصلتُ أواخر شهر أغسطس ١٩٩٢م إلى سفارة «الجزائر» في «بون»، بصفتي «مُستشارًا»[1]. وخلال السنوات اللاحقة، وبرغم غيابي عن ميدان العمليات؛ فقد كنت أعرف كل ما يقع أولًا بأول، وذلك خلال زياراتي السنوية لـ«الجزائر» حتى فبراير ١٩٩٦م، أو من خلال اللقاءات المنتظمة مع زملائي في «قسم الاستعلام والأمن» أثناء زياراتهم لألمانيا، أو خلال اجتماعاتنا في باريس.

(١) كنت أضطلع بعدة وظائف: ملحق عسكري، رئيس مكتب «الأمن العسكري»، ومكلف بالتعاون.

وبفضل هذه المصادر؛ كونت صورة دقيقة لطبيعة عمليات القمع التي وقعت بين أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٦م.

وسيُسجِّل صيف ١٩٩٢م مُنعطفًا حاسمًا، ليس في حرب الجنرالات الانقلابيين على الإسلاميين فحسب؛ بل ضد غالبية الشعب أيضًا. كان الرئيس «بوضياف» قد بدأ معركته مع الجنرالات منذ الربيع؛ فعزل الجنرال «محمد العماري»، ونقل مهامَ إدارة حالة الحصار، في شهر أبريل؛ من «قيادة القوات البرية» إلى جهاز جديد هو: «الوكالة الوطنية لقمع اللصوصية».

لقد أنشئ هذا الجهاز، بمبادرة من الجنرال «العربي بلخير»؛ لتضليل «بوضياف» والرأي العام الدولي، وإيهامهم بأن المخابرات والجيش ليسا ضالعين في الحرب ضد الإسلاميين، وأن الشرطة تقوم بواجباتها الاعتيادية من خلال «المديرية العامة للأمن الوطني». ونُقلت صلاحيات «المركز القيادي للعمليات» في «عين النعجة» إلى «شاطوناف» حيث مقر «الوكالة الوطنية لقمع اللصوصية»، وهي ثكنة تمتاز بوفرة الزنازين المعدة للتحقيقات وما يُصاحِبها من تعذيب.

رسميًّا، كان مدير «الوكالة الوطنية لقمع اللصوصية» هو المحافظ «طاهر كراع»، يساعده المحافظان: «محمد عسولي» و«محمد واضح»، ومن ثمّ فهي تتبع «أمحمد طولبة»، المدير العام للأمن الوطني؛ في ظاهر الأمر. ولكنّ الحقيقة أن هؤلاء المحافظين كانوا يتلقون تعليماتهم من رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة»، والذي يتلقى الأوامر بدوره من الجنرالين «توفيق» و«بلخير» كان «بلخير» ينوي أن يعهد إلى تابعه «إسماعيل العماري»، بنواة مؤسسة استخباراتية جزائرية شبيهة بـ«جهاز مراقبة الإقليم» الفرنسي، بحيث تكون هيكلًا مُستقلًا تمامًا عن «الجيش الوطني الشعبي»؛ ولهذا تمّ تشكيل «الوكالة الوطنية لقمع اللصوصية» على غرار (RAID) الفرنسي، وهي فِرق نخبة مكونة من وحدات التدخُّل التابعة للأمن الوطني، والدرك، وعناصر «مجموعة التدخل الخاصة».

لكنّ هذه التجربة لم تدُم طويلًا؛ فقد اختفت «الوكالة الوطنية لقمع اللصوصية» بعد اغتيال «بوضياف»، وعودة الجنرال «محمد العماري» للقيادة، في يوليو ١٩٩٢م؛ ليرأس جهازًا جديدًا كُلِّف بقمع الإسلاميين، وسُمي «لجنة تنسيق أنشطة مكافحة التخريب»؛ والتي تشكلت في سبتمبر من نفس العام. وقد تكوّن العمود الفقري لهذا الجهاز من وحدات من «الجيش الوطني الشعبي» عبارة عن فرق مظليين، وعناصر استخباراتية من «قسم الاستعلام والأمن». في البداية، كانت اللجنة تحتوي على ثلاث فرق من المظليين (الرابع والثامن عشر من «فيلق الوحدات المحمولة جوًّا»، والثاني عشر من «فيلق رجال المغاوير»)، وفيلق الشرطة العسكرية (90BPM)، ووحدات الاستطلاع (RR25)، و«مجموعة التدخُّل السريع» التابعة للدرك الوطني، وعناصر من «المديرية المركزية لأمن الجيش» مكلفة بتنظيم وتوجيه عمليات التمشيط والتوقيف والتصفيات. كانوا في مجموعهم خمسة آلاف عنصر؛ مدربين تدريبًا جيدًا ومجهزين تجهيزًا مُتفوقًا، ومجندين لمكافحة الأصوليين. وقد تضاعَف هذا الرقم عام ١٩٩٣م، بعد دعم هذه الوحدات بآليات عسكرية: مدرعات، وطائرات مروحية، وعربات مصفحة. كما كانت كل أجهزة الأمن مسؤولة أمام «لجنة تنسيق أنشطة مكافحة التخريب». وفي مارس ١٩٩٣م، أُنشئت «مراكز عمليات» على مستوى كل ولاية لتجمع الشرطة، والدرك، ومفرزة من «الجيش الوطني الشعبي»، وأضيف إليها الميليشيات عام ١٩٩٤م.

لكن ذلك لا يعني تآكُل سلطة مسؤولي «قسم الاستعلام والأمن» لصالح «الجيش الوطني الشعبي»، والجنرال «محمد العماري». فعلى العكس، شهدت تلك الفترة، أوائل ١٩٩٣م؛ تكوين وإدماج المكاتب المسماة «مراكز البحث والتحقيق» في النواحي العسكرية التابعة لـ«مديرية الجاسوسية المضادة»، وتلك التابعة لـ«المديرية المركزية لأمن الجيش» (والمسماة «المراكز العسكرية للتحقيق»)؛ لتولد «المراكز الإقليمية للبحث والتحقيق»، والمكلفة حصريًا بالحرب ضد «الإرهاب». وستلعب هذه المراكز المشؤومة (خاصة في البليدة حيث أدارها الرائد «جبار مهنى»)؛ الدور

الأكبر على امتداد سنوات الدم في عمليات الاختطاف، والتعذيب، والاغتيال، وارتكاب المجازر الجماعية بحق المدنيين.

وابتداءً من ذلك التاريخ؛ تغيرت الهياكل والمؤسسات الأمنية بشكلٍ واضح، وغالبًا ما تداخلت اختصاصاتها. فإذا غضضنا الطرف عن الغياب الحتمي للانسجام فيما بينها، فإن ذلك التداخُل قد ساهم في زيادة غموض أدوارها، وسهّل التغطية على المسؤولين الحقيقيين عن الجرائم المرتكبة. لقد شنّت «لجنة تنسيق أنشطة مكافحة التخريب»، في السنوات اللاحقة؛ حربًا شعواء ضد مُناصري «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وكل من عارضوا توقيف المسار الانتخابي. وفي مارس ١٩٩٣م؛ عَبَّر الجنرال «محمد العماري» بصراحة، أثناء اجتماع لقيادة القوات البرية في «عين النعجة»؛ عن نوايا القيادة العسكرية بقوله: «إن الإسلاميين يُريدون الذهاب إلى الجنة؛ فلنأخذهم إليها بسرعة! لا أريد مُعتقلين. أريد قتلى فقط!»[1]. كان الهروب من القتل هو ما دفع بالشباب إلى حمل السلاح والالتحاق بالمقاومة الإسلامية في الجبال، والتي كانت تعُجّ بعملاء «قسم الاستعلام والأمن»؛ الذين أسهموا في تفاقمُ العنف.

ولكن حتى قبل تشكيل هذا الجهاز الأمني الجديد، المكلف بمكافحة الإرهاب؛ كانت جيوب سرية أخرى قد تشكلت داخل «قسم الاستعلام والأمن»، وبدأت بالفعل في نشر الرعب، وهي الجيوب التي ستلعب دورًا أساسيًّا طوال سنوات الدم.

القَتلة التابعون للعقيد «إسماعين»

مع نهاية يناير ١٩٩٢م؛ كانت «فرقة الحماية»، الخارجة على القانون والتي أسسها «إسماعيل العماري» عام ١٩٩٠م[2]؛ تدعم الوحدات العملياتية. كانت الفرقة مدعومة بالوسائل والأفراد والعتاد: سيارات فيات ريجاتا، وأونو،

---

(1) Habib Souaïdia, La Sale Guerre, Op. Cit., P.95.

(٢) راجع الفصل الثاني.

وبيجو٢٠٥ [1]، فضلًا عن تزويدهم في وقت مبكر بأفضل وسائل الاتصال والسلاح والذخائر (في حين لم يتم تسليح أفراد البحث والعمليات إلا في يناير ١٩٩٢م). وفي يناير ١٩٩٢م؛ تمّ تزويدهم بمسدسات آلية من نوع «عوزي UZI» (وهو سلاح ذو دقة عالية، صناعة إسرائيلية) مجهزة بكواتم للصوت.

لقد ساهمت تلك الفرقة في اختلاق الأدلة المزيفة، بل وشاركت في عمليات التوقيف، برغم عدم انتماء أيٍّ من أفرادها للشرطة القضائية. بل الأخطر من ذلك، أن تلك الاعتقالات لم تكن تتم بالتشاور مع أجهزة الأمن الأخرى، كما ينبغي في إطار «الحرب ضد الإرهاب»؛ بل كانت اعتقالات تعسفية، أو بالأحرى عمليات اختطاف للمتعاطفين مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ خطّط لها ونفّذها رؤساء «قسم الاستعلام والأمن». ولم يكن المتعاطفون وحدهم هم المستهدفون، بل تعرض للاختطاف كل مَن يُعارضون مخطط الجنرالات من المحامين والنقابيين وغيرهم من الناشطين السياسيين.

ولقد فتحت هذه الحالة، من التفلُّت من القانون؛ الباب لكل التجاوزات والخروقات التي ارتكبها العسكر بحجة التهديد الأصولي. وبهذه الطريقة تمت تصفية الحسابات الشخصية بعيدًا عن القانون؛ فكان يتم تسوية القضايا الأخلاقية أو النزاعات على الأراضي عن طريق الاختطاف والتصفية الجسدية، مع تعليق كل تلك الجرائم على مشجب «الجماعات الإسلامية»، دون الخوف من تشكُّل أي لجنة للتحقيق.

بعد الانقلاب؛ كانت أولى العمليات القذرة التي قامت بها تلك الفرقة، في صيف ١٩٩١م؛ هو نشر «قائمة سوداء» منسوبة إلى الإسلاميين، تحت إشراف مباشر من «إسماعيل العماري»؛ قائمة تتضمن أسماء شخصيات عامة مهددة بالقتل على يد الإسلاميين. كانت القائمة، التي أعدّها النقيبان «عز الدين عويس» و«عمر مرابط»، ضابطا ديوان «إسماعيل العماري»؛ تتضمن أسماء بعض العسكريين أيضًا،

---

(١) وسيارات أخرى مصادرة من جمارك ميناء «الجزائر».

وكذا عناوين سُكناهم وأرقام سياراتهم. كان الهدف من نشر مثل تلك القوائم هو إثارة ذعر بعض المترددين، ودفعهم لحسم مواقفهم والتحول كلية إلى المعسكر المناهض للإسلاميين. وبالفعل، تحقّق ذلك الهدف، وعلى نطاق واسع؛ حيث اقتنع كثيرٌ من المثقفين أنهم كانوا مهددين فعلًا بالموت، وصاروا مُناصرين بلا تحفُّظ لزُمرة الجنرالات وسياسة «الاقتلاع الأمني» التي يمارسونها.

كان مصدر تلك القائمة، فضلًا عن عدد آخر من المؤشرات والقرائن؛ قد أقنعني منذ ذلك الوقت بأن تلك الموجة من الاغتيالات المنسوبة إلى الإسلاميين، والتي طالت العديد من المثقفين المناهضين للإسلاميين ما بين شهري مارس ويونيو ١٩٩٣م؛ جميعها صدرت عن المنطق ذاته، وبالتالي رجح لديّ كون المدبر والمنفذ واحدًا. وقد اغتيل خلال تلك الفترة، على سبيل المثال لا الحصر؛ «حفيظ سنحدري» عضو «المجلس الاستشاري الوطني»، الهيئة التي عوضت غياب البرلمان؛ وعضو مؤسس في «اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر». و«الجيلالي اليابس»، وزير سابق للتعليم العالي ومدير «المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة» (وكان يحاضر في مدرسة «الأمن العسكري»). و«الهادي فليسي»، طبيب في «القصبة» وعضو في «المجلس الاستشاري الوطني». «الطاهر جاووت» مدير صحيفة «القطيعة». والأستاذ «محفوظ بوسبسي» عضو لجنة تقصي الحقائق في مقتل «الطاهر جاووت». و«محمد بو خبزة» الذي خلف «الجيلالي اليابس» على رأس «المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة» قبلها بثلاثة أشهر.

مَن كان له مصلحة في قتل «الهادي فليسي»؛ الطبيب الذي كانت عيادته ملجأً دائمًا لفقراء «القصبة»؟ وكذا «الجيلالي اليابس»؛ الرجل الجاد الذي عرفت قيمته خلال المحاضرات التي كان يُلقيها في «المدرسة الوطنية للإدارة» أو مدرسة «الأمن العسكري»؟ وهل كانت كتابات «الطاهر جاووت» تُقلِق الإسلاميين أم المستفيدين من النظام؟!

الشيء المؤكد أن ممثلي «المجتمع المدني» صار لديهم من حينها سببٌ معقول جدًّا لمعارضة «المتدينين المهووسين»، وتأييد مخطط العسكر بغير تحفُّظ. أما الآخرون الذين ظلوا يتشككون؛ فسيدفعون أعمارهم ثمنًا لذلك، مثل الصحفي «سعيد

مقبل» الذي اغتيل في ٣ ديسمبر ١٩٩٤م. بدأ الانحدار مخططًا، ثم تحوّل في النهاية لفوضى. ولم يكن من قبيل المصادفة اختطاف ثلاثة موظفين بالقنصلية الفرنسية في «الجزائر»، في أكتوبر ١٩٩٣م[١]، وأن يُنذر المختطفون الأجانب بمغادرة «الجزائر»؛ فـ«الحرب القذرة» يجب أن تستمر في دائرة مغلقة بعيدًا عن أنظار الأجانب، وبدون أي شهود يُحتمل ألا تُطيق ضمائرهم ما يحدث.

الضباط في «مركز عنتر»: مسوخ بشرية!

أثناء وجودي في العاصمة، شهر يوليو ١٩٩٤م، بمناسبة عطلتي السنوية؛ زرت زملائي من ضباط مصلحة البحث في «مديرية الجاسوسية المضادة»، الكائنة في «مركز عنتر». وكانت دهشتي عظيمة حين عرفت أن الاغتيالات والاختطافات والإعدامات بدون محاكمة للمشتبه في كونهم إرهابيين؛ صارت هي «الأعمال البطولية» التي تضطلع بها وحدتي السابقة. كما عرفت أيضًا، ودون عناء؛ أن «فرق الموت» الشهيرة كانت حقيقة بشعة.

مشهدان اثنان تركا في نفسي أثرًا عميقًا إثر زيارتي لـ«مركز عنتر» ذلك اليوم. أولهما هو رؤية شباب الضباط[٢]، الذين كانوا تحت إمرتي قبل ذلك بسنتين مجرد مراهقين خجولين؛ وقد غدوا «وحوشًا» يبتهجون ويتهللون لفكرة الذهاب إلى «سيدي موسى» لـ«اصطياد» أحد الإسلاميين المسلحين. لقد كانوا يتحرّقون لاعتقال ضحيتهم أو قتله إن هو حاول المقاومة. لم أصدق نفسي؛ أكانوا مخدرين؟ هل لقنوا الاستخفاف بالحياة الإنسانية لهذه الدرجة؟ لم يكن ذلك سلوكًا طبيعيًّا بحال.

---

(١) هم «جان كلود Jean Claude»، و«ميشال تيـفينو Michéle Thévenot»، و«آلان فريسيي Alain Fressier». وسأعود إلى تفاصيل تلك الجريمة، التي دبرها « قسم الاستعلام والأمن»؛ في الفصل التاسع.

(٢) تم تدعيم «مصلحة البحث والتحليل» بضباط برتبة ملازم أول من خريجي دفعتَيْ ١٩٩١ و١٩٩٢م. إذ بعد أحداث يونيو١٩٩١م، تم التعجيل في مدة التكوين، وكان الضباط الجدد يحوّلون مباشرة نحو «مجموعة التدخل الخاصة»، أو الوحدات العاملة لـ«الأمن العسكري» في العاصمة. نادرون جدًّا أولئك الذين التحقوا بمراكز البحث والتحقيق في النواحي العسكرية الأخرى.

قارنتُ وقتها بين هذه الحالةِ وموقفٍ مشابهٍ حدث في مايو ١٩٩١م؛ عندما تلقينا أمرًا من «مديرية الجاسوسية المضادة» (أُلغي عشر دقائق قبل التنفيذ)، باعتقال أعضاء مجلس شورى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وبصفتي مُكلفًا بالعملية؛ شكلت مجموعات تتكون كل منها من خمسة عناصر، وعلى رأس كلٍّ منها ضابط من «مصلحة البحث والتحليل»؛ وذلك لكل قائد من قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المطلوب اعتقالهم. ولأنّ الأمر كان في غاية السرية؛ لم يعلم الضباط بالهدف إلا في التاسعة مساء. كان علينا الانتظار حتى منتصف الليل، وتَلَقّي إشارة الانطلاق من «مديرية الجاسوسية المضادة»، قبل الشروع في التنفيذ. وحين علم الضباط بالمهمة، وفي انتظار ساعة الصفر؛ كانت وجوه أكثرهم شاحبة، برغم اعتيادهم هذا النوع من العمليات. بل إن بعضهم طلب إعفاءه من المشاركة في تلك العملية متذرعين بالسن، وبالعائلة، وبالصحة. ولا يمكنني وصف ارتياحهم عندما علموا بإلغاء العملية برمّتها.

وبعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ؛ صار ضباط «مصلحة البحث والتحليل» الشبان يتوقون للمخاطرة، ويتسلّون برحلات «صيد الإرهابيين». لم يعد للحياة معنى ولا قيمة عندهم. كان من العسير عليّ حينها تقبُّل التحول الذي وقع لهؤلاء الشبان، والذي فسرته بغريزة «حب البقاء» التي لاذوا بها من الضغط الذي كانوا يتعرضون له، نتيجة التهديدات والأخطار التي يعايشونها يوميًّا[1].

أما المفاجأة الثانية التي أذهلتني، فهي علمي بأن «جمال زيتوني»، الذي يعتبر من أخطر عناصر «الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ يتجول بكل حرية في أروقة «قسم الاستعلام والأمن» في «دالي براهيم». وقد علمت قَدَرًا أنه كان يعمل لحساب الثلاثي: «كمال عبد الرحمن»، «إسماعيل العماري»، و«توفيق».

---

(١) ستؤكد لي شهادات أخرى فيما بعد؛ بأن هذه الوحشية صَارت هي القاعدة والمعيار، وقد صرح لي الجنرال «مصطفى شلوفي» في مايو ١٩٩٥م، وهو قائد سابق للدرك الوطني وأمين عام سابق لوزارة الدفاع الوطني (وقد خلفه «خالد نزار» في هذا المنصب)؛ صرح لي أنه كان يعثر كل يوم على جثث لقتلى إسلاميين «مُلقاة» بالقرب من مقر إقامته في «بوشاوي»، وأن ذلك قد توقف تمامًا بعد أن اتصل هاتفيًّا بالجنرال «توفيق» ليقول له بأن «يرمي جثثه بعيدًا»!

كان ذلك خلال زيارة للرائد «رشيد بتشين»، الرئيس الجديد «لمصلحة البحث والتحليل»؛ إذ هاتفه كاتبه ليخبره بأن ثمة زائرًا يريد لقاءَه، ففاجأني صراخه بعصبية أنه لا يريد لقاء «العميل الإسلاميّ»، فليس لديه أيّة تعليمات له؛ فضلًا عن أنه «ليس بوسعه الوثوق في أصولي». سألتُ في ذلك المقدم «فريد غوبريني»، الذي خلف الرائد «عمار قطوشي» على رأس «المركز الرئيس للعمليات»؛ فأخبرني أن هذا «العميل» ليس سوى «جمال زيتوني»، وأن هذا البائع السابق للدجاج (الذي كان يزوّد عائلات الضباط في الحي العسكري بـ«شوفاليي» في العاصمة) قد جُنِّد في مستهل عام ١٩٩٣م، بواسطة «قسم الاستعلام والأمن»؛ ليُمسي أميرًا لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»، وهو الآن بصدد اجتياز «دورة إعداد». كان الهدف هو، وبنص كلامه؛ «قطع رأس المقاومة الإسلامية الحقيقية»[١].

لم أصدق كلام رئيس «المركز الرئيس للعمليات» إلا جُزئيًّا، وظننتُ حينها أنه يُريد إبهاري فحسب؛ فضباط الصفّ الذين يتمكنون من «النفاذ» إلى «الأمن العسكري» - مثل «غوبريني»- يكون لديهم غالبًا، لتعويض شعورهم بالنقص؛ ميلٌ للمبالغة بشأن إنجازاتهم، لتبرير صعودهم الاجتماعي والمهني. وبما أن «بتشين» لم ينطق اسم «جمال زيتوني»؛ فقد اعتقدت أن الأمر يتعلق بـ«أمير» من أمراء الحي، ولكن للأسف تأكدت المعلومة في اليوم نفسه، ومن مصادر عدة[٢].

---

(١) سأعود إلى حالة زيتوني في الفصل التالي.

(٢) في نهاية العام ١٩٩٤م؛ صرح لي ملازم شاب في «قسم الاستعلام والأمن»، نقل للعمل تحت إمرتي في «بون»؛ أنه لا يفهم لماذا وكيف يمكن لأمير «الجماعة الإسلامية المسلحة»، وبرغم تعميم أوصافه للبحث عنه في أنحاء القطر؛ أن يتجول بحرية داخل أسوار المركز العسكري بـ«دالي براهيم»: مقر «قسم الاستعلام والأمن». وإذا كان «زيتوني» قد شوهد خلال صيف ١٩٩٤م في مكاتب «قسم الاستعلام والأمن»؛ فهذا يعني أن معظم ضباط الإدارة كانوا يعلمون أن «الجماعة الإسلامية المسلحة» تعمل لصالح السلطة، وأنهم كانوا يعرفون جيدًا من الذي يدبر جرائمها المرتكبة ضد المدنيين.

كان الرائد «جعفر خليفاتي» والملازم أول «عبد العزيز جرافي»[1] يُشاطرانني الرأي بشأن مخطط الجنرالات، وذلك كما بدا من نقاشي معهما. إن ما اكتشفته في ذلك اليوم ترك أبلغ الأثر في نفسي.

«بشير طرطاق»؛ جلاد مركز«بن عكنون»!

كانت مفاجأتي أكبر من كلّ سابقاتها عندما زرتُ «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» في «بن عكنون»، والذي يديره المقدم «عثمان طرطاق»؛ المدعو «بشير». لقد عرفت هذا الضابط أوائل الثمانينات في «عنابة»، وقد صرنا من حينها أصدقاء. كان «بشير» يسكُن في شقة في حي «جاسيوت»، الذي لا يبعُد أكثر من عشرة أمتار عن الحي العسكري الذي كنت أسكنه. وكان من القلائل الذين يطبقون تعليماتي حرفيًّا حين كان رئيسًا لـ«مكتب أمن القطاع» في «أم البواقي». وقد تميزت تقاريره بأنها خالية من الأخطاء، ومحرَّرة بشكل جيد.

وخلال مناوشات «المندوبية العامة للوقاية والأمن» و«المديرية المركزية لأمن الجيش»، بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩م؛ لم تتأثر صداقتنا لأني، وعلى عكس أكثر الزملاء؛ لم أكن أميّز بين مؤسسات الدولة أو أنحاز لجهاز على حساب آخر؛ بل كان رائدي خدمة الدولة، والدولة فقط. لذلك، وبالرغم من «الحواجز» التي كانت تفصل بين مختلف المديريات والأجهزة؛ فإن العديد من مسؤولي «المديرية المركزية لأمن الجيش»، أمثال «عثمان طرطاق» و«محمد بوزيت» و«بلبحري»؛ ظلّوا أصدقاء لي.

في مطلع الثمانينات، كان «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» مقرًّا لـ«مديرية الوقاية الاقتصادية»، و«الجاسوسية المضادة»، و«الأمن الداخلي». وبعد تقسيم المهام بين«المندوبية العامة للوقاية والأمن» و«المديرية المركزية لأمن الجيش»؛ أُلحق مركز

---

(١) هما على التوالي: رئيس ونائب رئيس مصلحة استغلال البيانات بـ«المركز الرئيس للعمليات».

«بن عكنون» بالأخيرة. وكما أسلفت؛ فقد كنتُ أعرف بانشغال «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» بمحاربة الإسلاميين منذ عام ١٩٩٠م (برغم أن مهامهم عسكرية محضة). ذلك أن ضُباطي الذين كانوا يقومون بالدوريات ليلًا لتوزيع «المنشورات» المنسوبة لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، أخبروني أنهم كثيرًا ما باغتوا زملاءهم من «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» وهم يكتبون شعارات «إسلامية» على جدران الأحياء المشتعلة في العاصمة مثل: «باش جراح»، و«القبة»، و«بئرخادم». وهو ما أكّده لي الرائد «بلبحري»، الذي رَئِسَ «المركز العسكري الرئيس للتحقيق»، قبل أن يخلفه «عثمان طرطاق» ليُعين الأول ملحقًا عسكريًا في القاهرة.

وفي مارس ١٩٩٢م، أثناء جلسة عمل مع مسؤولي «المديرية المركزية لأمن الجيش»، الملحقين بقيادة القوات البرية بعين النعجة؛ أخبرني «عمر توميات»، الذي كان يُعد خطة توقيف العسكريين «ذوي الميول الإسلامية»؛ بأن العقيد «كمال عبدالرحمن» قد أمر «عثمان طرطاق» بألا يقدم الإسلاميين «الميؤوس منهم» إلى العدالة، مضيفًا أن ذلك قد يسّر عملهم؛ إذ بمجرد اعتقال أي إسلامي خطير تتم تصفيته بحجة الدفاع عن النفس أو الهروب، أو بأية ذريعة أخرى. وأعترف أني وجدت صعوبة في تصديق ذلك حينها. فضلًا عن أني لم أذهب بعيدًا في بحثي للتأكد من ذلك؛ لأنها كانت المرة الأولى التي أسمع فيها بمثل هذه الجرائم.

لكن سيتأكد لي ذلك كله للأسف، وبدرجة أفظع مما تخيلت؛ فقد سمعت ورأيت بنفسي، أثناء زيارتي لـ«المركز العسكري الرئيس للتحقيق»؛ في يوليو ١٩٩٤م. فقد عرفنا من المقدم «عثمان طرطاق» أنه قام، عام ١٩٩٢م؛ بأمر من العقيد «كمال عبد الرحمن» بتشكيل وحدة «مغاوير» تُدعى «وحدة عمليات»، لم تكن مكلفة بقتل المشتبه فيهم فحسب؛ بل بإرهاب عائلات الإسلاميين في الأحياء التي تُعتبر معاقل لهم. «كانوا يقطعون الدعم عن الأصوليين الذين ينبغي ألا يجدوا أي مأوى لدى أهليهم»؛ حسب قوله.

كانت هذه الوحدة مُشكَّلة من عدة مجموعات تتكون كل منها من ستة إلى عشرة عناصر يرتدون زيًّا «أفغانيًّا»، وقد أطلقوا لحىً خفيفة عمرها حوالي عشرة أيام. ويتم إرسالهم في منتصف الليل إلى الأحياء «الإسلامية» مثل: «الشرارية»، و«الكاليتوس»، و«سيدي موسى»، و«مفتاح»... إلخ، وذلك على متن سيارات مدنية مموهة؛ لاستهداف عائلات الإسلاميين الهاربين. ثم يشرعون بقرع الأبواب والصياح بأصوات عالية: «افتحوا، نحن مجاهدون!». وبمجرد أن يُفتح الباب يُقتَل كل سكان المنزل. وفي اليوم التالي، تنسب الصحافة المحلية هذه الجرائم للإسلاميين، وانشقاقاتهم التي تُمزق صفوفهم. وقد تراوحت الحصيلة اليومية لهذه الغارات الليلية بين سنتي ١٩٩٣م و١٩٩٤م؛ تراوحت بين عشرة وأربعين ضحية.

كانت هذه الحملات الانتقامية المنظمة ضد الإسلاميين المتشددين بمثابة إجراءات «وقائية»، تستهدف المتعاطفين مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وأهالي المعتقلين في مُعسكرات الجنوب؛ حتى لا يلتحقوا بالجبال بعد إطلاق سراحهم. كان الهدف هو إرهاب السكان علنًا، والتخلُّص من الإسلاميين الذين يرفضون التعاون مع الأجهزة الأمنية، ويُخشى أن يطلق القضاء سراحهم. وهذا ما أخبرني به المقدم «طرطاق»: «ماذا يُفيد تقديمهم إلى العدالة إذا كان سيُطلَق سراحهم بعد ثلاثة أو ستة أشهر، ليعودوا إلى التحرُّش بنا من جديد؟! لذا فما إن يقع أحدهم بين أيدينا؛ فإنه لا يغادر إلى السجن! نحن نوفر مالًا للدولة!». لقد صُعقت؛ لم يكن محدثي هو النقيب «بشير» الذي عرفته في «قسنطينة»: لطيفًا، خدومًا، خلوقًا، بل كان المقدم «طرطاق»، الذي تحول إلى وحش ضار: مسخ بشري. كان هذا التحول العميق عصيًّا على التصديق.

كانت هذه هي نتائج «خطة العمل» التي أعدها مستشارو «خالد نزار» في أواخر عام ١٩٩٠م، والتي استهدفت غرس البغضاء والشقاق في قلوب الجزائريين، وتقسيم الشعب ليتسنى للسلطة الاستحواذ على الثروات. وسيعترف الجنرال «نزار» في مذكراته بعد ذلك بسنوات بارتكاب «أخطاء»؛ معتبرًا تلك «التجاوزات»

أمرًا عاديًّا. برغم أن الطابع المنظم لتلك الجرائم يستحيل معه إدراجها في خانة «الانحرافات» الشاذة.

تذكرت وأنا أغادر «المركز العسكري الرئيس للتحقيق»؛ سؤال المرحوم «محمد بوضياف»: «الجزائر إلى أين؟»[1]. إذ لم أتصور إمكان استيعاب رجال الشرطة والدرك في مثل هذه الأعمال؛ فقد كان تسليح الميليشيات[2] يجري على قدم وساق. اتجه الوضع للانفلات واستحال التحكُّم فيه، ليسود المشهد -ولسنوات طويلة- قانون الغاب؛ فقصص ابتزاز المال، والاغتصاب، والاغتيالات، وتصفية الحسابات الشخصية، والسرقة المقنعة، كل ذلك كان حقيقيًّا للأسف. لقد تُرك الشعب ليواجه مصيره دون أيّة حماية. وهذا هو الإنجاز العظيم الذي يزهو به الثلاثي «توفيق»، و«إسماعيل» و«كمال»، ومن يناصرهم.

بعد ذلك بسنوات؛ حصلت على معلومات مهمة فيما يخُص فرقة الموت، التي كان يقودها «بشير طرطاق» في «المركز العسكري الرئيس للتحقيق». ففي شهر يوليو ٢٠٠١م؛ التقيت النقيب «حسن أوڤنون» المدعو «هارون» في إحدى البلدان الأوروبية، وهو ضابط منشق وعضو في «الحركة الجزائرية للضباط الأحرار»، التي اشتهرت بكشفها للعديد من الحقائق عن نظام العسكر في «الجزائر»؛ وذلك فى موقعها على الإنترنت (الذي أُنشئ عام ١٩٩٧م). شغل«هارون» موقعًا في «المديرية المركزية لأمن الجيش» حتى عام ١٩٩٠م، حيث عمل في «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» تحت إمرة المقدم «طرطاق»؛ ثم شغل بعد ذلك منصبًا استخباريًّا في سفارتنا بـ«باريس» حتى انسحابه عام ١٩٩٥م.

---

(١) هو عنوان كتاب له صدر عام ١٩٦٣م، عندما صار مُعارِضًا للنظام.

(٢) الباتريوت أو «جماعات الدفاع الذاتي».

لقد أكّد لي وجود فرق الموت، التي تشَكلت عام ١٩٩٢م؛ على مستوى «المديرية المركزية لأمن الجيش». وقد حملت «فرقة الموت» اسم «الوحدة ١٩٢»[1]؛ والتي شكلها الجنرالات أصحاب القرار وعهدوا بها إلى العقيد «كمال عبد الرحمن». كانت مهمتها الأولية هي «تصفية» كلّ ضباط الجيش الذين يُعارضون توقيف المسار الانتخابي. وقد تشكلت «الوحدة ١٩٢» من عناصر تنتمي إلى «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» في «بن عكنون»، وتم دعمها بالمغاوير المظليين التابعين للقوات الخاصة لـ«الجيش الوطني الشعبي».

وقد تحولت «الوحدة ١٩٢» سريعًا إلى وحدة لمكافحة حرب العصابات؛ مكلفة باختراق التنظيمات الإسلامية[2]، ومطاردة المقاومة المسلحة والمعارضين الإسلاميين، لا سيّما في «المدية» و«عين الدفلى». وجرى تشجيع «المرتزقة الجدد» وتحفيزهم بواسطة العديد من الامتيازات: علاوات، وترقيات سريعة[3]، وكذا المسكن، والسيارة، وأعمال التجارة، فضلًا عن الحصانة الكلية عند القيام بأعمال ضد القانون مثل: الإتّجار في المخدرات، أو الاغتصاب، أو حتى سرقة الأموال أو المجوهرات أو الأشياء الثمينة أثناء القيام بأعمال التفتيش والمداهمة.

كانت «فرقة الموت»، كما كان العسكر المتورطون في الحرب ضد الأصولية يسمونها؛ مسؤولة عن العديد من الاغتيالات التي طالت مدنيين، ونُسبت إلى الإسلاميين أمثال: «محمد بوخبزة» في ٢٢ يونيو ١٩٩٢م، و«قاصدي مرباح» في ٢١ أغسطس ١٩٩٣م. فضلًا عن مسؤوليتها عن المجازر المرتكبة ضد السجناء في البرواقية (٤٩ قتيلًا في ١٣ نوفمبر ١٩٩٤م)، وسركاجي (١٠٩ قتلى في ٢١ فبراير ١٩٩٥م)؛ وذلك كما أخبرني «حسن أوفنون».

---

(١) يُشير رقم «١» إلى يناير، ورقم «٩٢» يشير إلى العام ١٩٩٢م؛ سنة الانقلاب.

(٢) باستخدام أحد «التائبين»، أو باصطناع عملية فرار من الجيش، أو زرع ضباط صف «بغطاء» مدني.

(٣) صار أكثر ضباط الصف هؤلاء برتبة تتراوح من رائد، إلى عقيد!

كيف يمكن تفسير تمادي ضباط «الجيش الوطني الشعبي»، خاصة التابعين لـ«قسم الاستعلام والأمن» والقوات الخاصة؛ في سفك الدم وخرق القانون؟ كان أسلوب مافيا الجنرالات بسيطًا: توريط الضباط إلى أقصى مدى ممكن في التجاوزات والخروقات إلى درجة يُصبحون معها غير قادرين على التراجُع أو الخروج من دوامة العنف، أو إفسادهم إلى درجة يُصبح فيها الدفاع عن النظام يساوي الدفاع عن مصالحهم الخاصة. إنها حلقة مفرغة تحكم على كل المتورطين بالتضامُن مع رؤسائهم المجرمين.

«منظمة الشباب الجزائري الحر»؛ فرقة إعدامات «قسم الاستعلام والأمن»

ثمة شكل آخر من فرق الموت، المستلهمة من «المدرسة الفرنسية»؛ والتي استخدمها «الينايريون». فإبّان الخمسينات، خلقت المخابرات الفرنسية ما عرف باسم: «اليد الحمراء»؛ وهي جماعة «مدنية» مزعومة قتلت العديد من المناضلين المناهضين للاستعمار في بلاد المغرب العربي. وقد أعيد تطبيق هذا النموذج من جديد، خلال السبعينات؛ بواسطة دكتاتوريات أمريكا اللاتينية (البرازيل، شيلي، جواتيمالا، الأرجنتين، إلخ...) تحت مسميات مثل: «Triple A»، و«Mano negra».

وفي «الجزائر»؛ ستنفذ «منظمة الشباب الجزائري الحر» أولى عملياتها، بوصفها منظمة مدنية سرية مناهضة للإسلاميين؛ في نوفمبر ١٩٩٣م. وقد نشطت هذه المنظمة بصفة خاصة في شهرَي مارس وأبريل ١٩٩٤م، وتبنّت عشرات الاغتيالات التي تركت بصمات دائمة في العاصمة و«البليدة» و«المدية»و«الشلف» و«بوفاريك». وسنذكر نموذجًا من الجرائم التي اقترفتها:

في ١١ أبريل ١٩٩٤م؛ اكتُشفت جثث خمسة شباب، قُتِلوا في «عين النعجة»؛ تحمل رسالة من «منظمة الشباب الجزائري الحر»؛ تقول: «هذا هو المصير الذي ينتظر من يساعدون الإرهابيين». ضحية أخرى؛ كان هو «محمد بوسليماني»، رئيس «جمعية الإصلاح والإرشاد» الخيرية؛ الرجل المحترم المستقيم النزيه، الذي

رفض، على عكس الشيخ «محفوظ نحناح»؛ دخول المعترك السياسي، مُفضلًا تكريس نفسه للتربية الإسلامية من خلال الدعوة، فكان بذلك يُمثل خطرًا على جنرالات «قسم الاستعلام والأمن»، الذين يرغبون فيما يشوه صورة الإسلام لتبرير حربهم ضد الأصوليين. اختُطِف «بوسليماني» في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣م من مقر سكناه بـ«البليدة»، ووُجِدَ مذبوحًا في ٢٣ يناير ١٩٩٤م. ومن العجيب أن تتبنّى كلٌّ من «منظمة الشباب الجزائري الحر» و«الجماعة الإسلامية المسلحة» عمليةَ الاختطاف في وقت واحد، والاثنان من صنع النظام. ولم يُجرَ أي تحقيق في هذه الجريمة، شأنها شأن الكثير من الجرائم التي ظلّ مرتكبوها إلى اليوم دون عقاب.

في سنة ١٩٩٥م؛ اكتشفت حقيقة «منظمة الشباب الجزائري الحر» عن طريق ضابط من القوات الخاصة، التابعة لـ«لجنة تنسيق أنشطة مكافحة التخريب»؛ هو العقيد «محمد بن عبد الله»، الذي كان يعمل تحت إمرتي في يونيو ١٩٩١م أثناء إدارة حالة الحصار. ثم كلف في فبراير ١٩٩٢م بإدارة مركز الاستقبال، في «الليدو»؛ الذي يمر من خلاله الإسلاميون المعتقلون قبل إرسالهم إلى معسكرات الجنوب. وقد شارك بفعالية في «صيد الأصوليين» على رأس وحدة تابعة لـ«لجنة تنسيق أنشطة مكافحة التخريب» (تابعة مباشرة للجنرال «محمد العماري») ولـ«قسم الاستعلام والأمن» معًا، وتتعاون على نطاق ضيق مع «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» بـ«البليدة». وفي ١٩٩٥م، أُرسل إلى «ألمانيا» في دورة تدريبية، ولأنّي كنت حينها في «بون» مُكلفًا بمتابعة مُتدربي الجيش؛ فقد كنت أستقبله بانتظام في مكتبي حيث لم يجد حرجًا في أن يحكي لي عن «إنجازاته».

كان العقيدُ «بن عبد الله» يتبجح أمامي بكونه أحد مسؤولي «منظمة الشباب الجزائري الحر»؛ إحدى فرق الموت التي خلقها «قسم الاستعلام والأمن» بمبادرة

من الجنرال «توفيق»[1]. لقد شارك مباشرة في جرائم كثيرة تحمل هذا التوقيع؛ حيث اضطلع بهذه المهمة القذرة في كل من «البليدة» و«بني مراد» و«الشبلي». وقد اعترف لي بأن العناصر التي يقودها كانوا يضعون الأقنعة على وجوههم أثناء العمليات (أحضر معه «قناعه» إلى ألمانيا)، التي تُنسَب لاحقًا إلى «منظمة الشباب الجزائري الحر». أو يتنكرون في هيئة إسلاميين للقيام بعمليات اختطاف واغتيالات. ولدعم أقواله بالأدلة؛ ذكر لي وقائع أحدث، مثل توزيع بيانات منسوبة إلى الإسلاميين، في ربيع ١٩٩٤م؛ تفرض حظر التجوال في «البليدة» و«المدية» و«عين الدفلي» ابتداءً من السادسة مساء، لتمكين المظليين الذين يقودهم من تنفيذ عملياتهم بدون شهود.

ولقد تأكدتُ لاحقًا من صحّة كل ما ذكره العقيد «بن عبد الله». وتأكدت كذلك من وجود البيان الذي وزعته «منظمة الشباب الجزائري الحر» في ١٩ مارس ١٩٩٤م، وفيه تهديد بقتل عشرين امرأة مُحجَّبة مقابل كل امرأة يقتلها الإسلاميون. وبعد يومين أصدروا بيانًا آخر أعلنوا فيه أنهم سيثأرون لأي شرطي أو عسكري يقتله الإسلاميون. وفي اليوم التالي للبيان؛ وُجِدَ أربعة عشر شابًّا مقتولين بالرصاص في «البليدة»، كحصيلة لحملة مداهمات ليلية قام بها مظليو «بن عبد الله» في أعقاب اغتيال ستة من أفراد الشرطة. وقد ذكرت الصحافة وجود مائة واثنتين وخمسين جثة ملقاة في شوارع مدينتي «البليدة» و«وادي الفضة» (ولاية شلف)، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ مارس ١٩٩٤م.

---

(١) وهو ما سيؤكده المساعد السابق «عبد القادر تيغة» في يوليو ٢٠٠١م، في شهادة مكتوبة اطلعت عليها؛ وكان يعمل بـ«المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» بالبليدة من سنة ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨م، وسأتحدث عنه لاحقًا. كانت تسمية «منظمة الشباب الجزائري الحر» من اختراع مساعد العقيد «مهنى جبار»، النقيب «عبد الحفيظ علواش»؛ وهو العقل المدبر في «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» التابع للناحية العسكرية الأولى. وقد أوجد الحروف الأولى لهذه المنظمة الوهمية، بل وأمر بإلصاق منشورات باسم هذا التنظيم على جدران المدن. وابتداءً من هذه التجربة، قامت المراكز الأخرى باتباع نفس الطريق للقتل، ووأد التهمة بشكل رسمي. وكانت أجهزة الأمن والدرك الوطني مطلعة بالطبع على حقيقة الأمر، وتتكفل بجمع الجثث ودفنها كل صباح.

كشف لي العقيد «بن عبد الله» أيضًا أن القيادة العسكرية[1] وضعت حدًّا للعمليات الانتقامية التي كانت تتم باسم تلك المنظمة؛ لأن بعض الضباط أبدوا نفورهم من مواصلة هذا العمل القذر، فضلًا عن أن هذا العمل سيُعهد به قريبًا إلى «الباتريوت» و«جماعات الدفاع الذاتي»؛ الذين ستتولى القيادة العسكرية تسليحهم والإشراف عليهم.

إن «منظمة الشباب الجزائري الحر» لم توجد على الإطلاق؛ فقد كانت من اختلاق «قسم الاستعلام والأمن». وقد ضخمتها الصحافة الجزائرية، لتخويف الإسلاميين. ونستطيع القول إن الرئيس الحقيقي لـ«منظمة الشباب الجزائري الحر» هو الجنرال «محمد العماري»، قائد «لجنة تنسيق أنشطة مكافحة التخريب»؛ الذي تتبعه وحدات المغاوير المظلية وعناصر «قسم الاستعلام والأمن»، المسؤولون عن هذه الأعمال. وقد باح لي العقيد «بن عبد الله» أنه إذا كان الإسلاميون قد اغتالوا العديد من الشخصيات السياسية، فإنّ الجيش قد فعل بدوره؛ إذ كانت أوامر قيادة الجيش هي: «الرد على أي صحفي أو أكاديمي أو مسؤول يدعم الإسلاميين».

تكوين المليشيات «الشعبية»

في أبريل ١٩٩٤م، خطا «أصحاب القرار» خطوة جديدة لدعم حكمهم؛ مستلهمين أكثر فأكثر وبوضوح أساليب الاحتلال الفرنسي، ومن ذلك تكوين الميليشيات «الشعبية» بدعوى القضاء النهائي على الإرهاب. كان الهدف هو توريط السكان في «الحرب القذرة»، بدفعهم إلى المطالبة بالسلاح للدفاع عن قراهم وأريافهم؛ إذ كان واضحًا أن انحصار المواجهات بين الجنرالات والإسلاميين سيؤدي بالمجتمع المدني، المستعمل كحصان طروادة؛ إلى اكتشاف المخطط الحقيقي للجنرالات.

---

(١) لقد تحدث دون تفصيل عن «القيادة»، وأرجح أنه يقصد الجنرالين: «محمد العماري» و«إبراهيم فضيل شريف».

لقد أُدرِج تكوين الميليشيات «الشعبية» في مخططات مكافحة حرب العصابات منذ طبّقه الجنرال «شال» في حرب التحرير الجزائرية. ففي عام ١٩٥٧م، قام الجيش الفرنسي بمضاعفة تشكيل وحدات «الحَرْكى» المشكّلة من المسلمين الجزائريين الذين اختاروا خدمة مشروع الجزائر الفرنسية؛ سواء عن قناعة أو لاستجلاب مصلحة أو نتيجة الخوف. ونتيجة قرابة هؤلاء من مجاهدي «جيش التحرير الوطني»، فقد أضعفوا قدرتهم على المقاومة. وقد بلغ عدد أفراد هذه الميليشيات المعاونة لجيش الاحتلال حوالي مائة وستين ألف رجل موزعين بين «حركي مهاجم»[١] و«جماعات الدفاع الذاتي» في القرى والمداشر[٢]. لم يبتكر جنرالاتنا شيئًا؛ فقد طبقوا الأساليب الاستعمارية بدقّة متناهية مع تكييفها بما يناسب الظروف الجديدة، تلك الأساليب التي لُقنوها عن أساتذتهم الفرنسيين والتي طبقت قبل أكثر من أربعين سنة[٣].

تشكلت الميليشيات، سواء «الباتريوت» أو «جماعات الدفاع الذاتي»؛ رسميًّا في مارس ١٩٩٤م، بمبادرة من العقيد «سليم سعدي» وزير الداخلية. كانوا يجندون وتُدفع أجورهم من ميزانية وزارة الداخلية. وقد بدأ عددهم بثمانين ألفًا، ثم تضاعف في السنوات الثلاث اللاحقة. وقد وُضِعوا تحت تصرُّف «قطاع العمليات» في ولاياتهم، فكان قطاع عمليات العاصمة مثلًا يتبع «لجنة تنسيق أنشطة مكافحة التخريب».

«جماعات الدفاع الذاتي»، على عكس ما يشير إليه اسمها؛ لم تقتصر وظيفتها على ذلك فحسب، بل كانوا يشاركون الجيش في عملياته. وهكذا تحولوا إلى جنود مساعدين لقوات الجيش الخاصة، ومخبرين يزودون «قسم الاستعلام والأمن»

---

(١) نوع من المليشيات التي خدمت تحت قيادات فرنسية خلال الثورة. (المترجم)

(٢) جمع دشرة، وهي القرية الصغيرة جدًا لاسيا في المناطق الجبلية. (المترجم)

(٣) لاحظ كيف تُعيد الدولة ما بعد الكولونيالية إنتاج نفس أنظمة وهياكل ومؤسسات الاستعمار بلافتة «وطنية»، تتم تصفية كل من يحاول التشكيك فيها أو في أهدافها. وإلى حدٍ ما؛ فالنخبة التي سلمها الاستعمار حكم بلادنا معذورة؛ فهي لا تعرف من الأنظمة إلا ما لقنها إياه السادة.. لهذا فهي تفشل سريعًا بسبب فقر الخيال! (الناشر)

بالمعلومات التي يجمعونها عن سكان قراهم وأحيائهم؛ ما مكّن مصالح الأمن من تحديث ملفاتها.

كان «الإرهاب» يحل جزءًا من مشاكل النظام؛ فالكثير من الشباب الذين عانوا البطالة الكثيفة، بسبب إغلاق الشركات العمومية؛ وجدوا عملًا عبر الالتحاق بالمليشيات. كان الجيش يتكفل بالإمداد، بينما تُعنى مصالح الأمن بالإشراف. وباسم الدفاع عن الجمهورية؛ سيقاتل المجندون إخوانهم الذين لاذوا بالجبال.

وبدلًا من المساهمة في إحلال السلم والأمن، أدّى تشكيل الميليشيات إلى تفاقُم العنف. ففي سبتمبر ١٩٩٧م، أكّد تقرير«المديرية المركزية لأمن الجيش»، الذي قُدِّم في اجتماع ضمَّ القادة الرئيسيين للجيش بحضور الرئيس «اليمين زروال»؛ أن نصف «الحوادث» المنسوبة إلى الإسلاميين، والتي أسفرت عن مئات القتلى منذ بداية السنة؛ كانت في حقيقة الأمر من فعل الميليشيات المناهضة للإسلاميين، والذين كانوا يقتلون المدنيين إن لم يحصلوا على المال، ثم ينسبون تلك المجازر إلى «الجماعة الإسلامية المسلحة». كما كشف التقرير عن أن رؤساء الوحدات في قوات الأمن كانوا يموهون موت جنودهم المقتولين في العمليات، حتى تبدو كأنها وفيات طبيعية وعرضية؛ ليحصلوا على مكافآت عن عملياتهم الناجحة[1].

إن تفصيل «الإنجازات» التي حققتها الميليشيات في هذا المناخ من الغبن والتواطؤ، لا سيّما في «بوفاريك»[2] و«البويرة»[3]؛ سيُضاعف حجم الكتاب، لذا سأكتفي بذكر الحالة الأكثر شهرة، وهي حالة «الحاج فرقان»؛ رئيس ميليشيات «غليزان» غرب البلاد. ففي عام ١٩٩٦م؛ أدان «محمد إسماعيل»، المسؤول المحلي لـ«الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان»؛ علانية وجود مقابر جماعية

(1) Courrier International, 2 Octobre 1997.

(٢) ميليشيات «محمد سلامي».

(٣) ميليشيات «حاج زيدان المخفي».

في«غليزان»، واتهم «الحاج فرقان» تحديدًا باختطاف أحد الإسلاميين «التائبين» في ٢٤ أغسطس ١٩٩٦م، وتعذيب وقتل العديدين ومن بينهم حارس مرآب إحدى المؤسسات البلدية؛ حيث احتُجز هؤلاء الضحايا وعُذبوا وقتلوا. وقد اتهمه أيضًا بأنه يحظى[1] منذ فترة طويلة بحماية مسؤولين سياسيين وعسكريين كبار على المستوى المحلي والوطني؛ منهم الجنرال «محمد بكوش»، والوالي «إبراهيم لمهل»، ووزير الداخلية السابق «مصطفى بن منصور»، الذي بنى له فيلا بأكثر من مليار سنتيم؛ بحسب أقوال «محمد إسماعيل».

وقد احتجّت «الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان» على عدم إدانة «الحاج فرقان» بأيٍّ من الجرائم التي ثبت تورُّطُهُ فيها، بل واستمرار استفادته من «سكن أمني» حتى الآن. وقد أُوقِف «الحاج فرقان» و«الحاج العابد»، رئيس بلدية «جديوة»؛ في أبريل ١٩٩٨م على إثر شكوى قدمت في حقهما تتهمهما بسلب الأموال، وقتل خمسين إلى سبعين شخصًا؛ ليُطلق سراحهما بعد اثني عشر يومًا!

«على الرعب أن يغير معسكره»؛ فوضى الرعب (مارس ١٩٩٤م)

في يوم ١٠ مارس ١٩٩٤م؛ هرب ألف ومائتا سجين، بطريقة مثيرة؛ من سجن «تازولت» (لامباز سابقًا) وقت الإفطار في رمضان. وهو سجن يقع حوالي ٤٠٠ كم شرق العاصمة، ويُكَنَّى أيضًا بـ«الكاتراز»، ويشتهر ببشاعة نظامه[2]. لقد عُرف هذا السجن باعتباره قلعةً حصينةً يستحيل الهروب منها بدون تواطؤ الأجهزة الأمنية؛ فكيف بهروب تم عن طريق هجوم ثلاثمائة «إرهابي»، ووجود عشرات الشاحنات التي تنتظر الفارين، وهو ما لا يمكن أن يمرّ بحال دون لفت الانتباه في قرية صغيرة

(١) وما يزال، بدليل أن «محمد إسماعيل» هو من أدانته المحكمة في عام ٢٠٠١م بتهمة القذف، وحكمت عليه عدالة «الأوامر الفوقية» بسنة سجن نافذة!

(٢) فصل الصحفي «أرزقي آيت العربي» في الحديث عن قسوة الحراس وتبلُّدهم ولا مبالاتهم بمعاناة السجناء؛ راجع:
Areski Ait Larbi, Révélation d' un ancien détenu d' opinion, l' événement, N° 162, 2 – 8 Avril, 1994.

كما ذكر الإسلامي المنشق «أحمد مرّاح» صورة من ذلك في كتابه «قضية بويعلي»، مرجع سبق ذكره.

مثل «تازولت». يقع السجن في نطاق الناحية العسكرية الخامسة، ومن الراجح كون هذه العملية قد خَطّط لها العقيد «كمال حمود»؛ الذي كان مسؤولًا وقتها عن «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» في «قسنطينة»[1].

وقد علمت في وقت لاحق، عن طريق العقيد «علي بن قدة» المدعو «إسماعين الصغير»[2]؛ بأن عددًا كبيرًا من جواسيس «قسم الاستعلام والأمن» تم بثّهم بين الفارين، وأن العملية كانت تستهدف عدة غايات في الوقت نفسه:

- التخلُّص من المعتقلين الإسلاميين المستعصين على التطويع؛ حيث دُفعوا للالتحاق بصفوف الجماعات التي شكلها «قسم الاستعلام والأمن» في تلك النواحي؛ لتتم تصفيتهم بسهولة.
- ملء صفوف «الجماعة الإسلامية المسلحة» في الجبال بعناصر من أصحاب السوابق والمنحرفين أخلاقيًّا، المؤهلين لارتكاب أفعال مُنكرة دينيًّا؛ بما يزيد من «تشوُّه» صورة هذه الجماعات في أعين السكان، ويحرضُهم على التجنُّد خلف النظام.
- استخدام هؤلاء الأفراد لإشعال حرب داخلية بين الجماعات والفصائل الإسلامية.

---

(١) تقنية الهروب أسلوب استخدمه «الأمن العسكري» لتقصي المعلومات واختراق تنظيم ما، وقد ذكرتُ آنفًا حالة «نور الدين صديقي». وسأكتفي هنا بذكر حالة أخرى هي حالة «أحمد مرّاح»، الذي ذكر في كتابه «قضية بويعلي» الاتصال الذي تم معه عندما كان في سجن «تيزي وزو»، عن طريق النقيب «عبد القادر حداد» يوم ٣ سبتمبر ١٩٨٥م؛ لتدبير عملية فرار تسمح باختراق تنظيم «بويعلي» لدمجه فيه، وتقويض الجماعة من الداخل. وقد عرض عليه الدرك الوطني نفس الاقتراح.

(٢) ستتاح لي الفرصة للتفصيل بشأن هذا الشخص العجيب في الفصل العاشر. فالعقيد «بن قدة» ضابط سلوكه مشبوه، وهو خادم للجنرالين «توفيق» و«إسماعيل العماري»، وقد أُقصي أكثر من مرة من الوظائف التي تقلدها، لكن المسؤولين المجرمين كانوا دائمًا يسترجعونه، ويسبغون عليه حمايتهم. كان مسؤولًا سابقًا عن مكتب الأمن التابع لـ«الأمن العسكري» في سفارتنا بـ«بون» سنة ١٩٨٨م، كما شغل مواقع في سفارات «الجزائر» في «ناميبيا» و«جنوب أفريقيا» من سنة ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤م. وبصفته نائب مدير «مديرية التوثيق والأمن الخارجي»، من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧م؛ شغل منصب مسؤول مكتب «قسم الاستعلام والأمن» في «باريس» من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩م، حيث كان يتعامل مع المخابرات الفرنسية لصالح صديقه الجنرال «إسماعيل العماري». واحترامًا مني للقارئ الكريم، وللمؤسسة التي كنت أنتمي إليها؛ فإني أفضل عدم الكشف عن الأسرار المتعلقة بحياته الشخصية.

وبالفعل استمرّت جماعات إسلامية مسلحة حقيقية، تتبع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المنحلة؛ في العمل رغم القمع، وستتجه في يونيو ١٩٩٤م نحو توحيد صفوفها في إطار ما سُمّي بـ«الجيش الإسلامي للإنقاذ»، والذي كان بمثابة الجناح العسكري لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، ولم يكن يضرب إلا الأهداف العسكرية. وقد استُخدم بعض الفارين من سجن «تازولت» حينها، من عملاء «قسم الاستعلام والأمن»؛ لاختراق «الجيش الإسلامي للإنقاذ». فكان الأميران العميلان، «مصطفى كرطالي» و«يوسف بوبراس»؛ على اتصال «بالمركز الإقليمي للبحث والتحقيق» للبليدة. وبطبيعة الحال، كان مجاهدو «الجيش الإسلامي للإنقاذ» يجهلون كل هذه الألاعيب، فالجهاد هو كل ما كان يستحوذ على ألبابهم.

وحتى يتقاتل التنظيمان بضراوة أكبر؛ كان «قسم الاستعلام والأمن» يزود كلا من «الجماعة الإسلامية المسلحة» و«الجيش الإسلامي للإنقاذ» بالسلاح والذخيرة، ووسائل الاتصال، والأدوية، في الوقت نفسه[1]. ولقد أدت هذه الطريقة إلى القضاء على عدد معتبر من الإسلاميين «الخطرين». واستُعمِلت أيضًا طرقٌ أخرى مستوحاة من أساليب الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير. فأذكر أن الجنرال «إسماعيل العماري» (الذي رقي لهذه الرتبة في نهاية عام ١٩٩٢م) قد تبجّح أمامي، في مارس ١٩٩٥م؛ بالخسائر الفادحة التي ألحقها بصفوف الإسلاميين عن طريق «الخطة الزرقاء»[2]. إذ حقّق زرعُ الشكوك في صفوفهم، بوجود عملاء بينهم؛ دمارًا واسعًا في كل من «الجماعة الإسلامية المسلحة» و«الجيش الإسلامي للإنقاذ»؛ فكل مشتبه بتعاونه مع الأمن كان يُذبح في الحال!

---

(١) كان الدكتور «متيزي» طبيب «المركز الرئيس للعمليات» يرسل إلى الجبال لعلاج الجرحى.

(٢) هو اسم عملية قام بها ضابط فرنسي من «مصلحة الجاسوسية المضادة» سنة ١٩٥٨؛ وهو النقيب «ليجي Léger»، الذي كان جنوده من الجزائريين يرتدون بزة زرقاء (bleus de chauffe)، ومنه جاء اسم: «الخطة الزرقاء bleuite». حيث أُطلق سراح بعض المعتقلين من جنود «جيش التحرير الوطني»، بعد إقناعهم أن بعض رفاقهم كانوا خونة ويعملون لصالح «فرنسا». وقد فعل هذا التسميم فعله حيث أدى بالعقيد «عميروش»، قائد الولاية التاريخية الثالثة (القبائل)؛ إلى قتل المئات من المجاهدين تحت وطأة الاستجواب!

لكن في ربيع ١٩٩٤م، أمسى المشكل الرئيس للجنرالات «اليناريين» هو فشل الإستراتيجية التي تستهدف حرمان المقاومة الإسلامية، الحقيقية؛ في الجبال من تأييد السكان. فبالرغم من عمليات التمشيط والتفتيش والاختراقات والقمع الدموي؛ لم يتمكنوا من القضاء على «تمرُّد» كان مُخططًا ألا يخرج عن سيطرتهم أصلًا. كان البلد يُعاني أزمة اقتصادية غير مسبوقة؛ فقد نجا من الإفلاس بأعجوبة، لكنٍ أداء المؤسسات العمومية ظل شديد البُطء، فضلًا عن توقُّف أجور العمال أو تأخُّرها بشكلٍ واضح، كما كان العنف الإرهابي الذي تمارسه المجموعات التي يوجهها «قسم الاستعلام والأمن» يهلك الحرث والنسل بلا هوادة. لقد ظلّ الإسلاميون قادرين على الاعتماد على ثلاثة عوامل هامة هي: تجنيد الشباب لدعم المقاومة بالدّفعات المتجددة من «المجاهدين»، والدعم الشعبي داخل البلاد والذي مثّل دعمًا شبهَ عسكريّ، وشبكات إمداد خارجي تُنَظِّم عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود.

ولغرض التعامل مع شبكات تهريب الأسلحة؛ نظمت لقاءً في «بون»، عام ١٩٩٤م؛ بين مدير الجاسوسية المضادة الألماني والجنرال «إسماعيل العماري». ونظرًا لاعتياد الأخير على كرم وتساهُل (أو تواطؤ) نظرائه الفرنسيين، فقد ظن ذلك ممكنًا في ألمانيا؛ فلم يتردد في طلب انتداب أحد ضُباط «قسم الاستعلام والأمن» إلى ألمانيا، لاستغلال شرائط التنصُّت على مكالمات الإسلاميين المشبوهين الهاتفية التي تسجلها المخابرات الألمانية للمتواجدين على أرضها[1]، وهو الطلب الذي قوبل برفضٍ قاطع وبكل غلظة؛ مما أغضب رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة»، الذي أخبرني فيما بعد أنه مصممٌ على إحكام الضغط على الإسلاميين ليظلوا معزولين عن «محيطهم الطبيعي»، مع قطع كل صلاتهم بالخارج. وقد

(١) نُقل ملازم من الإدارة التقنية لـ«قسم الاستعلام والأمن» إلى «بون» خصيصًا لهذا الغرض، وقد عمل معي لمدة ستة أشهر قبل نقله إلى «نابولي». كانت الاستخبارات الإيطالية أكثر تجاوبًا وتعاونًا من نظيرتها الألمانية؛ حيث كان ذلك الضابط يحصل على نسخ من شرائط التنصت، التي كانت تسجلها الأجهزة الإيطالية؛ لصالح «قسم الاستعلام والأمن».

اتهم «العماري» الجهات الألمانية، وهو تحت تأثير الغضب؛ بغض الطرف عن الإسلاميين اللاجئين لديها، والذين يتمتعون بحرية كاملة في العمل والحركة، بل ذهب لتصوُّر وجود نوع من التفاهُم والاتفاق بين الاثنين؛ بدليل عدم تعرُّض الإسلاميين للمصالح الألمانية. ولأني اعتبرت الغضب سببًا لكلّ ما صرح به؛ فلم أُدرك الأبعاد التي تضمنها كلامه في حينه، ولم أستطع رؤية أجزاء الصورة كاملة وفهم ما كان يرمي إليه إلا مُتأخرًا. وقد انتبهت للأمر حين تذكرت تصريح الوزير الأول «رضا مالك»، في «وهران» يوم ١٦ مارس ١٩٩٤م[1]؛ بمناسبة تشييع جنازة الكاتب المسرحي «عبد القادر علولة»، الذي اغتيل في ١٠ مارس (نفس اليوم الذي تم فيه الهروب الكبير من سجن «تازولت»)، وهو الاغتيال الذي نُسِب إلى الإسلاميين بطبيعة الحال.

لقد صرح رئيس الحكومة بهذه المناسبة: «على الرعب أن يُغيّر معسكره!»؛ مردّدًا كلمات الجنرال «بيجار Bigeard» أثناء معركة الجزائر عام ١٩٥٧م، وهو ما لا يمكن اعتباره من باب المصادفة بحال. لم تكُن هذه الجملة عفوية، فقد عبرت بدون أدنى لبس أو غموض عن البرنامج الجديد لـ«الينايريين»: بما أنه لم يتم عزل الإسلاميين عن السكان (محيطهم الطبيعي)؛ فسيتم إذن عزل السُكان عن الإسلاميين. وهكذا؛ بدأت المجازر الكبرى في الأحياء التي اعتُبرت معاقل لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ مجازر لم تحظ إلا بالقليل من التغطية الإعلامية على عكس مجازر ١٩٩٧م (راجع الفصل ١١).

وما بين مارس وأغسطس ١٩٩٤م؛ شُنَّت حملات إبادة رهيبة، بقيادة «لجنة تنسيق أنشطة مكافحة التخريب» و«قسم الاستعلام والأمن»؛ ضد السكان المدنيين. شهدت تلك الفترة أيضًا، كما أسلفت؛ أوج نشاط «منظمة الشباب الجزائري الحر»، فرقة الموت التابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن»؛ كما ظهرت فيها الميليشيات بشكل رسمي. وضاعفت فرق المغاوير المظليين، من «القوات الخاصة» وعناصر «المركز

---

(١) وهو «استئصالي» عنيد وأحد المقربين جدًّا من أصحاب القرار.

الإقليمي للبحث والتحقيق»؛ حملاتها الواسعة لتصفية المدنيين، والتي كانت تُنسب إلى الجماعات الإسلامية؛ مخلّفة آلاف الضحايا.

كذا شهدت تلك الفترة ارتفاعًا عجيبًا في معدلات «اختفاء» قدامى المعتقلين في معسكرات الجنوب، برغم إقلاع العديد منهم عن أي نشاط سياسي؛ إذ كانوا عصب الشبكات الاجتماعية لمؤيدي الجماعات المسلحة. لهذا، وبمبادرة من «قسم الاستعلام والأمن»؛ تم توقيف آلاف الأشخاص بشكلٍ تعسفي، وكانوا يُعذبون في مديريات الأمن أو مقرات الدرك، ثم يُنقلون لاحقًا إلى «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» للناحية العسكرية المعنية؛ حيث تتم تصفيتهم هناك بدم بارد.

لقد تطلب هذا العمل الحقير رجالًا موثوقين مؤتمنين، ليعتمد عليهم أصحاب القرار. وعلى رأسهم أفراد «مديرية الجاسوسية المضادة»، والتي تُعَد أغلبية قياداتها من قدامى ضباط الصف الذين يدينون بالفضل في تجنيدهم وترقيتهم للجنرال «إسماعيل العماري». ومن ثم، فهم دائمًا رهْن إشارته للقيام بأية مهمة؛ إدراكًا منهم بأن مصيرهم معلقٌ بمصيره. وبمجرد تورُّط الواحد منهم في «قضية قذرة» (اغتيال، أو اختطاف، أو تعذيب، إلخ..)، يصير مستحيلًا عليه التراجُع خوفًا من تصفيته جسديًّا، مما يُفسر شبق القتل الجنوني خلال تلك الفترة، التي امتدت مع الأسف لعدة سنوات.

أكثر المجرمين ضراوة في تلك الفترة -ما يزال في منصبه حتى كتابة هذه السطور- هو العقيد «مهنى جبار»، رئيس «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» للبليدة منذ ١٩٩٠م؛ والذي سبق الحديث عن «مفاخره» المشؤومة. فهو، بدون منازعٍ؛ أحد الفاعلين البارزين في «حرب الجزائر الثانية»، وصاحب الأيدي الأكثر تلطُّخًا بالدماء، والذي يتحمل وحده، إذا ما مثل أمام المحاكم الدولية؛ مسؤولية العدد الأكبرمن حالات «المفقودين». لقد كان يُطبِّق تعليمات «إسماعيل» حرفيًّا، كتابعٍ مخلص. وفي المقابل؛ ضمن له «إسماعيل» حصانة تامة، وسمح له، على غرار

الكثيرين من نظرائه؛ بفرض قانونه الخاص: ابتزاز الأموال، ونهب الممتلكات، والاغتيالات... إلخ.

الأسلوب ذاته (اختيار الضباط وفق مبدأ التوريط والثقة، وليس على أساس الكفاءة والإخلاص والنزاهة) كان مُطبقًا على مستوى القيادات الميدانية؛ حيث لا يُعين في المناصب الحساسة إلا الضباط الموثوق فيهم لأبعد مدى. وفي أوائل عام ٢٠٠١م؛ روى الملازم أول «الحبيب سواعدية»، الضابط في القوات الخاصة؛ في كتابه «الحرب القذرة» بعض الجرائم الشنيعة التي ارتكبها مجرم آخر مشهور ورجاله، وهو المقدم «عثامنية» رئيس الفرقة ١٢ للمظلات (12e RPC)، التي وَصفها المؤلف بـ«فرقة القتلة»[١]؛ وهي مع الأسف مجرد حالة واحدة من بين حالات أخرى كثيرة.

جديرٌ بالذكر أنه حين أجمع أصحاب القرار على تنفيذ «خطة نزار»، في ديسمبر ١٩٩٠م؛ عهدوا بذلك إلى «قسم الاستعلام والأمن» الذي لم يكن يملك، عدا «مجموعة التدخُّل الخاصة»؛ أية «قوة ضاربة». لهذا صار الرهان مُنصبًا على الوحدات الميدانية لـ«الجيش الوطني الشعبي» الملحقة بقيادة الأركان، خصوصًا في عام ١٩٩٢م؛ وأمسى اختيار المسؤولين يرتكز على معايير لا علاقة لها بالكفاءة أو الأخلاق؛ فالأهم هو إيجاد من ينفذون الأوامر بدون نقاش، ويبرهنون على ولائهم لـ«خطة نزار».

لقد أدى دعم الضباط «الفارّين من الجيش الفرنسي» وحلفائهم، وتصفية الضباط «العروبيين»؛ أدى لظهور نوع من الضباط داخل «الجيش الوطني الشعبي» عُرفوا بـ«التنفيذيين»[٢]؛ أي الذين لا يناقشون أبدًا أوامر القائد أو المسؤول حتى لو

---

(1) Habib Souaïdia, La Sale Guerre, Op. Cit., P.115.

(٢) شكل من أشكال التكنوقراط؛ مجرد مهنيين بلا قلب ولا ضمير، كما كان العلامة المسيري يلقبهم. وهو النمط السائد عالميًا بسبب الشركات العابرة للقارات/ القوميات، ونماذجها الإدارية التي هيمنت على الوجود الإنساني، بما فيه «المؤسسات» العسكرية في الدول «القومية» ما بعد الكولونيالية. هل انتبهت لحجم التناقض أيها القارئ العزيز؟! (الناشر)

كانت منافية لكل القيم والأخلاق. أمثال الجنرال «معيزة» نائب «فضيل الشريف» في «البليدة»، والجنرال «رشيد لعلالي» المدعو «عطافي» الذي أصبح رئيسًا لـ«مديرية التوثيق والأمن الخارجي»، وضبَّاط الصف الذين تمت ترقيتهم إلى رتبة عقيد أو جنرال ويدينون بالفضل في مسيرتهم المهنية إلى «إسماعيل العماري» و«خالد نزار» وجماعتهما. على أن تلك الفترة شهدت أيضًا صعودًا كثيفًا لضُباط عُرِفوا بـ«نفعيتهم» الحادة، واستعدادهم لفعل أي شيء للحفاظ على سلطتهم والدفاع عن امتيازاتهم. وأستطيع أن أسوق عشرات الأمثلة لهذا الصنف من الضباط؛ لكني سأكتفي بالأمثلة الصارخة التي مثّلها كلٌّ من الجنرال «كمال عبد الرحيم»، والجنرال «علي بن قدة» المدعو: «إسماعيل الصغير».

وبالتوازي مع ذلك، لم يشهد العنف الإسلامي أية هدنة؛ فأُرسل في تلك الفترة - صيف ١٩٩٤م - «جمال زيتوني» أمير «الجماعة الإسلامية المسلحة»، التي صنعت في مكاتب «قسم الاستعلام والأمن»؛ أُرسل إلى الجبال لجمع خيوط المقاومة الإسلامية تمهيدًا لكسرها دفعة واحدة.

(٨)

«جمال زيتوني»

إرهابي يعمل لحساب الجنرالات

سبق لي الإشارة إلى المصادفة التي كشفت لي، في يوليو ١٩٩٤م؛ الدور الذي أُسند إلى «جمال زيتوني». وبعد مطابقة معلومات مصادري، أستطيع الجزم بأن هذا الإرهابي الخسيس كان من أفراد «الجماعات الإسلامية» التابعة للجيش، والتي تعمل لحساب «قسم الاستعلام والأمن». وفضلًا عن العقيد «فريد غوبريني»، رئيس «المركز الرئيس للعمليات»؛ فقد أكّد لي ثلاثة من ضباطي، من بينهم النقيب «رشيد بتشين» و«فاروق شطيبي»[1]؛ أكدوا لي المعلومات التي سيوثقها بعض أفراد «قسم الاستعلام والأمن» لاحقًا، ومنهم النقيب «هارون»، والمساعد «عبد القادر تيغة»، والنقيب «أحمد شوشان»؛ الذي عُرِضَ عليه تولي منصب نائب أمير «الجماعة الإسلامية المسلحة»عام ١٩٩٥م.

كان «جمال زيتوني» (المدعو «أبو عبد الرحمن أمين»)؛ بائعًا صغيرًا للدجاج في «بئر خادم» من ضواحي العاصمة. وبدون أية معرفة بالدين سيصل فجأة، وبسرعة البرق؛ إلى مرتبة أمير «الجماعة الإسلامية المسلحة» بعد موت «شريف قوسمي»، في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤م؛ ليستمر في موقعه حتى تاريخ قتله هو الآخر في يوليو ١٩٩٦م. وسيصبح هو وجماعته من العملاء الأكثر نشاطًا في تطبيق إستراتيجية الرعب التي وضعها قادة «قسم الاستعلام والأمن».

---

(١) الذي قضى عطلة مع عائلته لمدة أسبوعين في منزلي في «بون»؛ ديسمبر ١٩٩٤م.

كيف أضحى «جمال زيتوني» أميرًا لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»؟

ابتداءً من صيف ١٩٩٢م، تشكّلت العديد من «الجماعات الإسلامية المسلحة»؛ سواءً في الجبال أو داخل المدن. كان من بينها العديد من الجماعات الحقيقية بطبيعة الحال، ومنها ما اختُرق تدريجيًا بواسطة «قسم الاستعلام والأمن»، لكن بالتوازي مع ذلك أنشئت بعض الجماعات الأخرى إنشاءً على يد «قسم الاستعلام والأمن». وفي عام ١٩٩٣م، تشكّلت «الجماعة الإسلامية المسلحة» من مجموعات سديمية صغيرة؛ بعضها يعمل مستقلًا، وبعضها كان مُخترقًا، والبعض الآخر تحت السيطرة الكاملة لـ«قسم الاستعلام والأمن». لم تكن «الجماعة الإسلامية المسلحة» في البداية تَجمع سوى القليل من المقاتلين، لكن سرعان ما استفادت من الدعاية والضجة الإعلامية التي أثارها حولها «القسم»؛ ونجحت في ضم العديد من الإسلاميين أصحاب السوابق في وسط البلاد (المتيجة، المدية، الشلف)، وهم يجهلون تمامًا أن بعض «أُمرائهم» يتلقون أوامرهم مباشرة من «المركز الرئيس للعمليات»، أو من «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» أو من «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» للبليدة.

إن اختراق «الجماعة الإسلامية المسلحة»، والسيطرة عليها؛ كان يُحقق للعسكر ثلاثة أهداف هي: تقويض المصداقية الأخلاقية للمقاومة الإسلامية لانقلاب يناير ١٩٩٢م (عن طريق إرهاب السكان)، وتصفية المعارضين الإسلاميين الحقيقيين ومؤيديهم، ثم الحصول على التأييد والدعم السياسي والعسكري والاقتصادي من الدول الغربية. كانت إستراتيجية الجنرالات ترتكز على إقناع الرأي العام أن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» أضحت تحت سيطرة الجناح الراديكالي، المسؤول عن العنف الذي يتعرَّض له الشعب؛ ومن ثمّ يتم عزل المعارضين الحقيقيين عن قواعدهم الشعبية.

في ١٩٩٣م و١٩٩٤م، بدأت كتائب «الجماعة الإسلامية المسلحة»، صنيعة «قسم الاستعلام والأمن»؛ تتكوّن بسرعة، وتتضاعف أعدادها على مستوى «الجزائر».

فلم يجد الأمراء الحقيقيون، الذين يقيمون في «بن عكنون»[1] أو في «البليدة»[2]؛ أي صعوبة في تجنيد الأتباع. فالمطلوب موفور عمومًا؛ شباب عاطل، مثالي وساذج، وحانق على القمع الذي ذهب ضحيته. كان عملاء «قسم الاستعلام والأمن» يشرفون عليهم، ويحددون لهم الأهداف. ومنذ بداية الصراع، كان بعض كوادر «قسم الاستعلام والأمن»، وتحت إشراف الجنرالات «توفيق» و«إسماعيل» و«كمال عبد الرحمن»؛ هم الذين يجندون ويوجهون الشباب الضائع لارتكاب مذابح شنيعة باسم الإسلام. ولكن حتى ذلك الحين، لم تكن السيطرة الاستخباراتية كلية على «الجماعة الإسلامية المسلحة»، وهو ما تغيّر بعد شهور فقط من وصول «جمال زيتوني» لقيادة المنظمة الإرهابية في أواخر عام ١٩٩٤م.

أوقف «جمال زيتوني» أثناء حملة في العاصمة أوائل ١٩٩٢م، ولم يكن سجله وقتها يتميّز بأي شيء خارج عن المألوف، باستثناء تردُّدِه على مسجد «الأرقم»بحي «شوفاليي»؛ حيث كان «محمد السعيد» يلقي خُطبة الجمعة. وقد اعُتقل «زيتوني» بعدها في أحد معسكرات الجنوب، حيث تم تجنيده عام ١٩٩٣م. ولأنّ المعتقلات آنذاك كانت تُديرها وحدات «الجيش الوطني الشعبي»، فمن المرجَّح أن يكون قد جُنِّد بواسطة «المركز العسكري الرئيس للتحقيق» التابع لـ«المديرية المركزية لأمن الجيش». وبما أن كل أجهزة «قسم الاستعلام والأمن» قد انخرطت في الحملة ضد الأصولية ابتداءً من عام ١٩٩٣م؛ فليس من المستغرب أن يتولى متابعة «زيتوني» فرعٌ آخر من فروع «قسم الاستعلام والأمن»، وهو «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ التي عهدت بهذه المهمة إلى «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» للبليدة برئاسة «مهنى جبار»[3]. وهذا هو ملخص ملف خدمة «زيتوني» كما تجمَّع لديّ من مصادر عدة.

(١) مقر «المركز العسكري الرئيس للتحقيق».

(٢) «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق».

(٣) تورُّط إدارتيْ «قسم الاستعلام والأمن» في هذه «العملية» يعني أنها كانت منذ البداية تدار تحت إشراف رئيس «قسم الاستعلام والأمن»: الجنرال «توفيق».

يشرح المساعد «عبد القادر تيغة» المحبوس منذ ٢٠٠١م في مركز اعتقال في «بانكوك»، وهو أحد الأركان القدامى لـ«المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» بالبليدة؛ في اعترافاته المفصَّلة التي أدلى بها في بداية عام ٢٠٠٣م[1]، أن «جمال زيتوني» قد وُضِع بعد الإفراج عنه (نهاية ١٩٩٣م) على رأس «الكتيبة الخضراء»، وهي فرقة مكلفة بحراسة مركز قيادة «الجماعة الإسلامية المسلحة»، وتنفيذ العمليات الكبرى كالهجوم على الثكنات وما شابه ذلك.

ثم سرعان ما فرض نفسه أميرًا بعد «التخلُّص» من الجهاديين الحقيقيين في «الجماعة الإسلامية المسلحة»، مثل: «سيد أحمد مراد» المدعو «جعفر الأفغاني»[2]، و«السايح عطية»[3]، و«الشريف قوسمي»[4]. وكما ذكرت آنفًا؛ فحتى تاريخ توقيف «عبدالحق لعيادة»، في «وجدة»[5] بالمغرب في يونيو ١٩٩٣م؛ والذي كان عميلاً للمخابرات نصب نفسه أميرًا لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»، لم يكن «قسم الاستعلام والأمن» يسيطر إلا على رأس التنظيم، ولم يكن هيمنَ بعدُ على كافة المجموعات التي يضمها التنظيم. فكان اعتقال الشرطة المغربية لـ«لعيادة» مُشكلًا خطيرًا لم يكن في حُسبان رؤساء «قسم الاستعلام والأمن»؛ إذ لم يكن «خليفته» على رأس التنظيم قد أُعد بعدُ.

لم يكن من الميسور في ذلك الوقت احتواء المجموعات المبعثرة هنا وهناك؛ فغالبًا ما تقع أمورٌ غير متوقعة. كما أن عناصر «قسم الاستعلام والأمن» المبثوثين داخل الجماعات معرضون للموت في أية لحظة؛ كانت قتلة شنيعة بانتظار من يُكشف أمره

(1) "Algérie, Dossier Politique", Nord Sud Export, n° 460, 7 Mars 2003.

(٢) لقي مصرعه على أيدي قوات الأمن في ٢٦ فبراير ١٩٩٤م.

(٣) قُتل في ١٦ مارس ١٩٩٤م.

(٤) قُتل في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤م.

(٥) حيث لجأ لتكوين شبكة لتهريب الأسلحة عبر الحدود الجزائرية ـ المغربية، بتواطؤ الملازم «بوعلام» من «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» بالبليدة، وقد عين الأخير في قنصلية الجزائر بمدينة «وجدة» المغربية لهذا الغرض. ولم يكن القنصل الجزائري هناك سوى المحافظ السابق للشرطة «حاج صادوق».

منهم. ولتفادي ذلك المصير؛ تحتم على بعضهم القيام بدور «الإرهابيين» كاملًا. وقد وقع الانحراف بسبب التورُّط الذي لم يستطع أكثر عناصر «قسم الاستعلام والأمن» الفكاك منه؛ فبعد أن يخطو العنصر أول خطوة على درب الانحراف والجريمة، يمسي من المستحيل عليه التراجُع. وهو ما يُفسر النسبة المرتفعة من الضباط وصف الضباط الذين أدمنوا المخدرات للتغلُّب على الكوابيس التي تُلاحِقُهُم في النوم واليقظة. في هذه الدوامة من العنف المجنون؛ تطورت «الجماعة الإسلامية المسلحة».

فعلى إثر اعتقال «لعيادة»؛ اختير «سيد أحمد مراد»، وهو من قُدامى الجزائريين الأفغان الذين لم يستطع «قسم الاستعلام والأمن» تجنيدهم؛ اختير أميرًا لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»، وذلك في شهر أغسطس بعد اجتماعٍ قصيرٍ لمجلس الشورى. وقد مثّل ذلك انتكاسة لـ«قسم الاستعلام والأمن»، حتى لو كان عملاؤه على رأس العديد من الجماعات. كذا كان الأمر في حالتي «السايح عطية» و«الشريف قوسمي».

وبعد تصفية هؤلاء جميعًا في أكتوبر ١٩٩٤م؛ نَصَّبَ «جمال زيتوني» نفسَه بالقوة أميرًا لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة». وحسب «عبد القادر تيغة»؛ فإن الضابط المشرف على «جمال زيتوني»، في ذلك الوقت؛ كان هو النقيب «عبد الحفيظ علواش»، المدعو «حفيظ»؛ وهو «رئيس مصلحة التنسيق العملياتي» والرجل الثاني في «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» بالبليدة، وقد كان السكرتير الخاص للجنرال «إسماعيل العماري» حتى ١٩٩٤م. كان «حفيظ» معروفًا بشكل جيد لدى أجهزة المخابرات الفرنسية؛ «مديرية مراقبة الإقليم DST» و«المديرية العامة للأمن الخارجي DGSE». كما كان من مواليد «بئر خادم» وأحد أصدقاء طفولة «زيتوني». وبمناسبة اكتمال سيطرة «قسم الاستعلام والأمن» على قيادة «الجماعة الإسلامية المسلحة» وتزايُد نشاطها، تقرر إعادة تقسيم القُطر الجزائري إلى تسع مناطق وليس خمسًا كما كان من قبل[(١)].

لم يكن متوسط حياة أي أمير مستقل عن سيطرة «قسم الاستعلام والأمن» يتجاوز

---

(١) وهي معلومات سمعتها من «إسماعيل العماري» شخصيًّا، وقد أكدها لي فيما بعد النقيب «فاروق شطيبي» في ديسمبر ١٩٩٤م.

بضعة أشهر؛ وهي المدة التي تحتاجها الاستخبارات لتحديد مكانه وتصفيته. وبالنسبة لأمراء «الجماعة الإسلامية المسلحة»، فبعد اعتقال «العيادة»، في يونيو ١٩٩٣؛ لم يعش «جعفر الأفغاني» سوى سبعة أشهر، و«الشريف قوسمي» لم يعش أكثر من ستة أشهر، بينما نجح «جمال زيتوني» في البقاء على قيد الحياة قرابة السنتين (من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦م)، برغم إعلان وفاته عدة مرات في الصحافة الجزائرية؛ استنادًا إلى أخبار كانت تعدها «إدارة العمل النفسي»[1] في «قسم الاستعلام والأمن»، وبمشاركة صحفيين «متعاونين»[2]. وقد كانت السنتان كافيتين لإبادة المقاومة الإسلامية الحقيقية، وتصفية ضباط «الجيش الوطني الشعبي» الذين كانوا يثيرون قلق الجنرالات، بل وتصفية كل القادة الإسلاميين الحقيقيين الذين قرروا الانضمام إلى «الجماعة الإسلامية المسلحة».

وبالفعل، ففي شهر مايو ١٩٩٤م؛ التحق كلٌّ من «محمد السعيد»، و«عبد الرازق رجام» (من «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»)، وكذا «سعيد مخلوفي» و«عزالدين بعة» ورجالهم في «الحركة من أجل الدولة الإسلامية»؛ التحقوا بـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»، التي كان أميرها في ذلك الوقت «الشريف قوسمي». وقد تمت تصفية الأولين على يد «جمال زيتوني» في يوليو ١٩٩٥م، وفقًا لرواية «علي بن حجر»[3]، أحد

(١) التي يديرها «الحاج زبير».

(٢) «عنتر زوابري» الذي خلف «زيتوني»، وهو عميل أيضًا لـ«قسم الاستعلام والأمن»؛ سيقود بدوره «الجماعة الإسلامية المسلحة» لما يقرب من ست سنوات. وقد أعلن عن مقتله عدة مرات، ولكن ذلك لم يتم فعلًا إلا في ٩ فبراير ٢٠٠٢م؛ بعد عملية صورية كبيرة نظمها «قسم الاستعلام والأمن» في «بوفاريك»؛ بالقرب من العاصمة.

(٣) يروي «علي بن حجر» أن «محمد السعيد» و«عبد الرزاق رجام» كانا في مهمة غرب البلاد، في ربيع ١٩٩٥م؛ لإقناع «الجيش الإسلامي للإنقاذ» بمبايعة أمير «الجماعة الإسلامية المسلحة» (...)! وقد استُدعيا بعد هذه المهمة، إلى قيادة «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «بوقرة» (البليدة). كان «جمال زيتوني» يشك في أنهما قد تآمرا ضده. وفي طريقهما إلى «بوقرة»، توقفا عندنا في «تيمزفيدة» (لازال الكلام لابن حجر) من ٢٠ إلى ٢٢ يوليو ١٩٩٥م، ولقد بذلت كل ما بوسعي لأثنيهما عن مواصلة الطريق؛ فقد كانت الدلائل حول ما تنوي جماعة «جمال زيتوني» فعله واضحة، إذ حكموا بالإعدام على «عمور حبشي» أمير الوسط، ونفذوا الحكم فيه بعد عودته من غرب البلاد. لكن «محمد السعيد» رفض الإصغاء، وقال إنه لا يريد أن يكون أداة للشقاق بين المسلمين. في الخريف التالي أعلنت «الجماعة الإسلامية المسلحة» استشهاد «محمد السعيد» في «اشتباك مع الجيش» وهو في طريقه لزيارة أهله، كنا نعلم أنهم قتلوه، هو و«عبد الرزاق رجام»؛ وكذلك الكثير من إخواننا المتسبين إلى تيار الجزأرة (هو تيار سياسي في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» كان يتزعمه «محمد السعيد»)، راجع:
Algerie Interface, « Ali Benhadjar raconte la guerre interne au sein du GIA », 27 Décembre, 2001

أمراء «الجماعة الإسلامية المسلحة» القدامى؛ عام ٢٠٠١م لدورية «ألجيريا إنترفاس Algeria Interface»، والذي انفصل عن «الجماعة الإسلامية المسلحة» عام ١٩٩٦م؛ ليُنشئ «الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد». وكذا «عزالدين بعة»؛ فقد تمت تصفيته على يد «جمال زيتوني» في يونيو ١٩٩٥م، وفي يونيو ١٩٩٦م جاء دور «سعيد مخلوفي»؛ الذي كان قد قرر قبلها ترك «الجماعة الإسلامية المسلحة»، بعد معرفته أنها تحت السيطرة الكاملة لـ«قسم الاستعلام والأمن»؛ حسب رواية «علي بن حجر»[1].

أثناء هذه الفترة، ذاع صيت «جمال زيتوني»، الذي كانت أفعاله المدوية تتباين تباينًا صارخًا مع مستواه التعليمي، وقد لعبت الصحافة المتواطئة مع «قسم الاستعلام والأمن» دورًا كبيرًا في تلميعه كأمير.

وفي ٣ أغسطس ١٩٩٤م؛ قامت جماعة «جمال زيتوني» بعملية اغتيال في حي «عين الله» في «دالي براهيم»، والتي قُتِلَ فيها ثلاثة من رجال الدرك واثنين من موظفي السفارة الفرنسية في «الجزائر». وبرغم الحواجز التي أقامها رجال الدرك لمحاصرة الجهة؛ تمكّن القتلة من الفرار. ولم يكن مقر «قسم الاستعلام والأمن» يبعُد أكثر من مائتي متر عن مكان الجريمة.

وستتبنى «الجماعة الإسلامية المسلحة»، بقيادة «جمال زيتوني»؛ فيما بعد عدة عمليات استعراضية نفذتها بتوجيه من «قسم الاستعلام والأمن». كان من بينها اختطاف طائرة الإيرباص التابعة لشركة الخطوط الجوية الفرنسية في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٤م، وتفجيرات باريس في ١٩٩٥م، واختطاف وإعدام الرهبان السبعة في

---

(١) صرح «سعيد مخلوفي» في بيان له باسم «الحركة من أجل الدولة الإسلامية»، حمل الرقم «٢» ولم يؤرخ ويبدو أنه حُرر في أوائل ١٩٩٦م؛ أنه انفصل عن «الجماعة الإسلامية المسلحة». وقال صراحة إن «الحركة من أجل الدولة الإسلامية» متأكدة من أن قيادة «الجماعة الإسلامية المسلحة» مخترقة بواسطة المخابرات (...)، وبأنه يملك أدلة قاطعة على أن أميرها «أبو عبد الرحمن أمين» (المدعو «جمال زيتوني») على علاقة بالمخابرات (...)، وأضاف: «لقد عرضت هذه الوثائق على بعض الأمراء، وقد قرروا الانسحاب من الجماعة الإسلامية المسلحة». هذه الوثائق لم تصلنا أبدًا في «المدية». «علي بن حجر»، قضية اغتيال الرهبان السبعة في الجزائر، ١٧ يوليو ١٩٩٧م؛ النص الكامل مترجمًا على الإنترنت على الرابط التالي:
http://www.algeria-watch.org/fraticle/tigha_moines/benhadjar.htm

«تيبحيرين» بالمدية في ربيع ١٩٩٦م[1]، وتفجير قنبلة شارع العقيد «عميروش» في العاصمة يوم ٣٠ يناير ١٩٩٥م[2]. لقد ارتكبت «الجماعة الإسلامية المسلحة» في فترة «زيتوني» مجازر بشعة ذهب ضحيتها آلافُ الجزائريين المدنيين، وإسلاميون من منتسبي «الجيش الإسلامي للإنقاذ»، أو التنظيمات الأخرى المنافسة[3].

لقد ازدادت كثافة الأعمال الإجرامية لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة» تزامُنًا مع انطلاق الحوار الذي شرع فيه «اليمين زروال» رئيس الدولة ومستشاره للشؤون الأمنية الجنرال «محمد بتشين»، بدءًا من يناير ١٩٩٤م؛ مع «عباسي مدني» و«علي بن حاج» المعتقلَيْن في «البليدة»[4]. وسرعان ما أظهرت «الجماعة الإسلامية المسلحة» معارضتها الصريحة لأيّة محاولة لتحقيق المصالحة، وهو نفس موقف أوصيائها من الجنرالات الاستئصاليين المناهضين لأي حوار مع الإسلاميين؛ ما أدى لنسف جهود جماعة «اليمين زروال».

سيظل هذا العداء الشديد للحوار، ولأي حل سياسي للأزمة؛ خطًّا ثابتًا لرؤساء «قسم الاستعلام والأمن» والجنرال «بلخير»، الذين كانوا يخشون فكرة الصُلح بين التيارين المتعارضين: الإسلامي واللائكي. ذلك أن الصُلح سيؤدي حتمًا إلى نهاية النظام الذي بُني على شبكات المصالح والنهب. شبكات الربح الحرام التي تغذي الرغبة الدائمة لدى «قسم الاستعلام والأمن» لإثارة النزاعات، وإذكاء بؤر التوتر، وإشعال التطرُّف لدرجة تحول دون التوصل لأيّ إجماع قد يكون على حساب قادة الجيش.

---

(١) سأفصل هذه القضايا في الفصل التاسع.

(٢) التي أسفرت عن ٤٢ قتيلًا وحوالي ٣٠٠ جريح.

(٣) في فترة «زيتوني»، أصدر «قسم الاستعلام والأمن» بيانات منسوبة إلى«الجماعة الإسلامية المسلحة»، ووقع عليها «زيتوني»؛يهاجم فيها قائدي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»: «عباسي مدني» و«علي بن حاج»، ويهدر دماءهما.

(٤) بعد اللقاء الذي تمّ في فبراير ١٩٩٤م؛ أصدرت رئاسة الجمهورية بيانًا يوم ٣ مارس تكشف فيه للرأي العام عن وجود حوار مع قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

«جمال زيتوني رَجُلنا»!

من المصادر التي أكدت لي استخدام «قسم الاستعلام والأمن» لـ«جمال زيتوني»، شاهد حاسم هو النقيب «أحمد شوشان»؛ الذي سبق أن تحدثت عن توقيفه في مارس ١٩٩٢م، ثم الحكم عليه لاحقًا بثلاث سنوات سجنًا (راجع الفصل الخامس). التقيت «شوشان» عام ٢٠٠١م في أوروبا، حيث يعيش لاجئًا سياسيًّا منذ ١٩٩٨م؛ وقد أخبرني بتفاصيل مذهلة لما وقع له في نهاية فترة سجنه.

إذ بعد نقل النقيب «شوشان» عبر السجون العسكرية، في كل من «بشار» و«البرواقية» و«الحراش»، حيث كان مبعوثو الجنرالين «نزار» و«توفيق» يترددون على زيارته؛ أُطلق سراحه في الأول من أبريل ١٩٩٥م. وبمجرّد خروجه من باب سجن «الحراش»، تم اختطافه على يد العقيد «بشير طرطاق»، رئيس «المركز العسكري الرئيس للتحقيق»؛ ومن حسن حظه أنه كان قد أخطر محاميه السيد «رشيد مسلي»، الذي يدين له بنجاته من موت محقق؛ فقد اتخذ الأخير إجراءات تكفُل لموكله الحرية حين أخطر الرئيس «اليمين زروال» ومنظمات حقوق الإنسان الدولية. ولولا ذلك، لكان قد تصدر الصفحات الأولى للصحف خبر «سقوط أحد الضباط ضحية لهجوم إرهابي»، أو «اغتيال نقيب بالجيش على يد الجماعة الإسلامية المسلحة».

على أن ذلك كلّه لم يَحُل دون تعرض النقيب «شوشان» للاستجواب من جديد؛ إذ التقاه كلٌّ من العقيد «بشير طرطاق» ثم الجنرال «كمال عبد الرحمن»، أيام ٥ و٩ و١٤ أبريل ١٩٩٥م؛ ليعرضا عليه الالتحاق بالمقاومة الإسلامية، ليصير نائب «جمال زيتوني» على رأس «الجماعة الإسلامية المسلحة». وقد أوضح «شوشان» أثناء الإدلاء بشهادته لصالح الملازم أول «حبيب سواعدية»[١]، ثمّ في نصٍّ نُشِرَ بعد ذلك على موقع «الحركة الجزائرية للضباط الأحرار»؛ أنه: بعد اللقاء الأول

(١) في قضية القذف التي رفعها ضده الجنرال «نزار» في يوليو ٢٠٠٢م في باريس.

طلبا إليّ المشاركة في اغتيال قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الذين حملوا السلاح ولجؤوا للسرية: «محمد السعيد»، و«عبد الرزاق رجام»، و«سعيد مخلوفي». وقد دهشت عندما ذكرا لي الأسماء المستهدفة، فأخبرتهما أن هؤلاء الأشخاص سياسيون أجبروا على حمل السلاح، وبالتفاوض معهم من الممكن التوصُّل إلى حلول للأزمة تحفظ حقوق كل الجزائريين، وتُجنبنا إراقة الدماء. كما قلت لهما أيضًا: لو طلبتم مني قتل «جمال زيتوني»، الذي اعترف بمسؤوليته عن ارتكاب المذابح في حق النساء والأطفال؛ لتفهمت المهمة التي تطلبون مني القيام بها[1].

هنا أجابه «بشير طرطاق»؛ كما يروي «شوشان»: «دع زيتوني وشأنه فهو رجلنا؛ وسوف تعمل معه». وفي المقابلة الأخيرة؛ أوضح الجنرال «كمال عبد الرحمن» للنقيب «شوشان» أنه سيُكافأ برُتبة عقيد، وأنه لا داعيَ للانشغال بأمر عائلته. وبما أن «كمال عبد الرحمن» كان يشُك في ولاء «شوشان»، وحتى يقوم الأخير بالمهمة على الوجه الأكمل؛ فيبدو أنّهم فكروا في احتجاز عائلته كرهائن.

لقد أكّد الجنرال «كمال عبد الرحمن» للنقيب «شوشان» أنه يخطط لتصفية «جمال زيتوني» لاحقًا، ليعهد إليه هو بقيادة «الجماعة الإسلامية المسلحة»، كونه ضابطًا سابقًا في «الجيش الوطني الشعبي»؛ فهو صاحب قناعات دينية تجعله يحظى بالتقدير في الأوساط الإسلامية، فضلًا عن كونه الآن خصمًا للنظام بعد تعرُّضه للسجن بسبب آرائه السياسية والدينية. وقد أخبره الجنرال «كمال عبد الرحمن» بأن هذا العرض هو فرصته الأخيرة لإنقاذ حياته؛ لأن بعض الدوائر في جهاز المخابرات تروم تصفيته، وأنه برفضه يكون قد حسم مصيره سلفًا. كانت مقولة: «أطعْ أو مُتْ»؛ شعارهم الدائم. وهو نفس أسلوب الابتزاز الذي استعمله الجنرال «إسماعيل العماري»، ثلاث سنوات قبل ذلك؛ مع الملازم «لمبارك بومعرافي» قاتل الرئيس «بوضياف»، وسأفصّل ذلك لاحقًا.

---

(1) Habib Souaïdia, La Sale Guerre, Op. Cit., P.166.

تظاهر النقيب «شوشان» بالموافقة، وطلب شهرًا مُهلة ليقضيها مع عائلته، التي مُنع عنها ثلاث سنوات. كان يحاول كسب الوقت حتى يجد لعائلته مأوًى آمنًا، ويجد طريقة للتخلُّص من ذلك الكابوس. وبعد انقضاء المهلة المحددة، وتأمين العائلة عند أحد الأقارب، وتجهيز خطة للهروب؛ عاد إلى العاصمة حتى لا يُثير الشكوك.

كان الجنرال «كمال عبد الرحمن» قد رتَّبَ له موعدًا مع مبعوث «جمال زيتوني»، وترك له رقم الهاتف المباشر للجنرال «توفيق»؛ على ألا يستخدمه إلا في حالات الضرورة القصوى. كان الموعد يوم ١١ يونيو ١٩٩٥م في الساعة الواحدة زوالًا، في فندق بالعاصمة قريبًا من شارع محمد الخامس، وغير بعيدٍ عن ساحة «موريس أودان». كانت غرفة «شوشان» في الطابق السادس، وسوف يطرق المبعوث باب الغرفة مرتين؛ أربع دقات قصيرة في كل مرة.

في حدود منتصف النهار، ذهب «شوشان» إلى الفندق؛ فأخذ المفتاح وصعد إلى غرفته ثم اتصل، حسب الاتفاق، بالجنرال «كمال عبد الرحمن»؛ ليُخبره أنه في انتظار زائره. وقد تملّكه الخوف وقتها؛ فاختبأ في الطابق الأعلى تحسُّبًا لأي احتمال. فرأى وهو على تلك الحال رجلًا بدينًا يرتدي «قشابية»[1]، رغم الحر الشديد؛ يصعد إلى الطابق السادس، ويدق الباب حسب الإرشادات المتفق عليها. وبعد دقائق بدت لـ«شوشان» بلا نهاية، حاول الرجل خلالها فتح الباب عنوة، لما لم يجد أحدًا يرُد؛ قبل أن ينصرف بهدوء.

بعد عشر دقائق، هاتف «شوشان» الجنرال «كمال عبد الرحمن»؛ ليُخبره بعدم مجيء المبعوث في الموعد، وأنه لا يستطيع الانتظار إلى الأبد. وقد طلب منه الجنرال البقاء مكانه حتى يبعث له بشخصٍ آخر. وبعد أن وضع «شوشان» السماعة؛ أسرع مباشرة نحو مطار «الدار البيضاء» ليستقل الطائرة نحو «غرداية»، ومنها بسيارة أجرة إلى بيته في «الأغواط». وفي الطريق، أوقفه الدرك الوطني في أحد الحواجز بين

---

(١) لباس جزائري محض خاص بالرجل؛ يتكون من قطعة واحدة، ويلبس عادة في الشتاء فهو يغطي الرجل من رأسه حتى قدميه. (المترجم)

«غرداية» و«الأغواط»؛ لأن اسمه كان مدرجًا على لائحة المطلوبين التي وزعت على كل أجهزة الأمن، فتجرّأ على الاتصال بالجنرال «توفيق» الذي لم يشك في نواياه وأمر قيادة الدرك بإطلاق سراحه؛ ليعود إلى بيته على متن سيارة أجرة أخرى على نفقة قائد الدرك. بعدها مباشرة، غادر «الجزائر» عبر الجنوب مجتازًا الصحراء في ظروف قاسية، قبل أن يصل إلى إنجلترا ويحصُل على حق اللجوء السياسي.

«قسم الاستعلام والأمن» يتخلَّص من «زيتوني»

سيعيث «جمال زيتوني» فسادًا لشهورٍ أخرى، وسترتبط نهايته بإحدى جرائمه الأكثر بشاعة. ففي ٢٦ مارس ١٩٩٦م؛ اختطف سبعة رهبان كانوا معتكفين في دير «تيبحيرين»، وسيتم ذبحهم بعد ذلك بشهرين، وستتبنى «الجماعة الإسلامية المسلحة»، بقيادة «جمال زيتوني»؛ تلك الجريمة (وسأفصّل ذلك في الفصل التالي).

وبعد بضعة أسابيعٍ من قتل الرهبان، كان «جمال زيتوني» قد غدا مصدر إزعاج لرؤسائه، وتعيّن التخلّص منه بأي ثمن. وفي ١٥ يوليو ١٩٩٦م، صدر بيانٌ من مجلس شورى «الجماعة الإسلامية المسلحة»، ونشرته وكالة الأنباء الفرنسية؛ يحمل خبر عزل «جمال زيتوني»، المدعو «أبو عبد الرحمن أمين»؛ عن قيادة المنظمة الإرهابية، والتي تتبرأ من كل ما يصدر عن «زيتوني»، الذي استُخلِف مؤقتًا بـ«حسان أبي وليد»؛ لحين عقد اجتماع رؤساء المناطق وانتخاب الأمير الجديد بصفة نهائية. وقد أضاف البيان أن مجلس الشورى قد أقصى أيضًا «أبو ريحانة»، المدعو «فريد عشي»؛ و«عنتر» المدعو «زوابري»، وأن ذمّة «الجماعة الإسلامية المسلحة» بريئة من كلّ ما قد يصدر عن جماعات إسلامية منشقة؛ بما فيها جماعة «كرطالي» أمير الأربعاء[1]، و«الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح؛ فيدا»، المختصّة

---

(١) تم تجنيد «مصطفى كرطالي»، الذي كان أميرًا لـ«الجيش الإسلامي للإنقاذ»؛ بواسطة «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» بالبليدة، وقد أقحم رجاله في الحرب ضد «الجماعة الإسلامية المسلحة». وفي خريف ١٩٩٧م، شارك في المفاوضات الشهيرة (التي يصفها بالاستسلام) بين «الجيش الوطني الشعبي» و«الجيش الإسلامي للإنقاذ»، وحصل إثر ذلك على صفة «تائب»؛ الممنوحة للإسلاميين الذين يضعون السلاح.

باغتيال المثقفين والفنانين والسياسيين والتي يقودها «محمد براهيمي»؛ الذي قتلته قوات الأمن في مايو ١٩٩٦م.

وفي اليوم التالي لصدور البيان، ١٦ يوليو؛ نشرت الصحافة خبر قتل الأمير، الذي عُزِل قبلها بيوم واحد؛ هو واثنان من رجاله في كمين أمنيّ. ولم تتضح ظروف تصفيته أبدًا؛ فبعض الروايات تقول إنه قُتل على يد مجموعة إسلامية أخرى قبلها بعدة أسابيع. وفي ١٨ يوليو؛ بايع قادة «الجماعة الإسلامية المسلحة» «عنتر زوابري»، المدعو «أبو طلحة»؛ أميرًا لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة» خلفًا لـ«جمال زيتوني» (نفس القادة الذين أقصوه من صفوف الجماعة أيامًا قبلها!).

لا يصمد ذلك الإخراج الرديء للقصة أمام التحليل. أليس من الغريب أن يُقتل «جمال زيتوني» أربعًا وعشرين ساعة فقط بعد خلعه من إمارة «الجماعة الإسلامية المسلحة»؟ وعلى أيّ أساس يُعاد الاعتبار لـ«عنتر زوابري» (وهو أيضًا عميل لـ«قسم الاستعلام والأمن») ثلاثة أيام فقط بعد طرده يوم ١٥ يوليو؟ وماذا كان مصير الأمير المؤقت «حسان أبو الوليد»؟ وبمَ نفسر الغلط في منشور ١٥ يوليو، الصادر عن مجلس الشورى؛ عندما ذُكر طرد «عنتر» المدعو «زوابري»؟ وكيف اختلطت الأمور على محرر المنشور ليخلط بين الاسم والكنية؟ وبمَ نفسر القرار السريع لرؤساء المناطق باختيار خليفة لـ«جمال زيتوني»، مع العلم بوجود خلافات عميقة بينهم، وبصعوبة تحقيق إجماع بين إسلاميين راديكاليين بين عشية وضحاها؟ لماذا تحرّز البيان من «المنشقين» أمثال «كرطالي» و«الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح؛ فيدا [1]»، برغم أن «مصطفى كرطالي» ينتمي لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وليس «الجماعة الإسلامية المسلحة»؟ كيف يُفسَّر هذا الالتباس والخلط؟ فهل عدلت

---

(١) أنشئت «الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح؛ فيدا» بمبادرة من الجنرال «إسماعيل العماري» في ربيع ١٩٩٣م، والذي عهد بإدارة هذا التنظيم إلى العقيد «طرطاق» الأكثر خبرة من «فريد غوبريني»؛ رئيس «المركز الرئيس للعمليات». ولم تنشط «الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح» إلا في العاصمة، وكانت لا تستهدف إلا المثقفين. وقد تكونت من إسلاميين جامعيين جندهم شخص يُدعى «جبايلي»؛ الذي كان مديرًا لمعهد الكيمياء بجامعة «باب الزوار». هذا العميل الذي كانت لي عدة اتصالات معه في ١٩٩١م و١٩٩٢م؛ كان حينئذٍ يدرب طلبة جامعيين على صنع قنابل من خامات تقليدية.

«الجماعة الإسلامية المسلحة» التي تبنّت اغتيال المثقفين والفنانين والسياسيين عن موقفها؟ أم أن القيادات في «قسم الاستعلام والأمن» هم الذين ارتبكوا ذلك الخطأ واختلطت عليهم الأمور لسبب مجهول؟

لقد صرح «مصطفى كرطالي»، يوم ٢٢ يوليو ١٩٩٦م؛ بأن شكوك «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «جمال زيتوني» بدأت مع قتله لـ«محمد السعيد» و«عبد الرزاق رجام»، وأن «اغتيال الرهبان السبعة، في مايو ١٩٩٦م؛ كان قد حدد مصيره، وأدى لقطع الدعم الخارجي عنه».

وهكذا، بعد أربع وعشرين ساعة فقط من عزل «جمال زيتوني» عن قيادة «الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ تقتله قوات الأمن. والعجيب أنّه بعد بيانٍ مُلتبسٍ ومحرر على عجل؛ يُختار «عنتر زوابري» لينتهج نفس خط سلفه، الذي تم إقصاؤه بسبب وحشيته في استهداف السكان المدنيين والأجانب والأمن، بدون تمييز. كذا تظهر بصمات «قسم الاستعلام والأمن» بشكل فجّ، عندما يُصرِّح أحد «التائبين» أن: «اغتيال الرهبان السبعة قد حدد مصيره؛ إذ قطع عنه الدعم الخارجي». إن تفكيك هذه العبارات يعني أن الإسلاميين كانوا يحصلون على دعم من المجموعة الكاثوليكية العالمية في إشارة إلى مبادرة «العودة إلى السلم المدني» التي تبنتها المعارضة الجزائرية في روما، يناير ١٩٩٥م؛ برعاية المجموعة الكاثوليكية الإيطالية «سانت إجيديو Saint Egidio»، والتي اتهمتها أجهزة المخابرات الجزائرية بدعم الإسلاميين، ومن ثم فقد «زيتوني»، بذلك الفعل القذر ؛ الدعم المزعوم.

ربما كانت أحد الدوافع الأساسية لتصفية «جمال زيتوني» هي التخلُّص من شخص لعب دورًا محوريا في اختطاف الرهبان، لكن الجرائم التي ارتكبتها «الجماعة الإسلامية المسلحة» ضد «فرنسا» قبل ذلك بأشهر قليلة، وهو موضوع الفصل التالي؛ هي السبب الأهم. فبعد أن حقق العسكر أهدافهم في «فرنسا» (اعتقالات، ووضع الإسلاميين تحت الإقامة الجبرية، وإثارة الرأي العام والطبقة

السياسية الفرنسية)؛ كان على «قسم الاستعلام والأمن» التخلُّص من شاهدٍ مُزعج. خاصة وأن التحقيقات التي بدأت في «فرنسا» حول تفجيرات صيف ١٩٩٥م، كانت ستؤدي إلى اكتشاف أمر «جمال زيتوني»؛ وهو ما قد يقود إلى المدبرين الحقيقيين! وبموته تُطمَس كل الآثار، وتُنسَب كل الهجمات إلى «جمال زيتوني» دون سواه.

(٩)

الجماعات الإسلامية للجيش تغزو «فرنسا»

الحديث عن «الجماعة الإسلامية المسلحة» في فرنسا ضروري؛ لأن المخطط الذي وضعه الجنرالات امتدّ من «الجزائر» إلى «فرنسا». إذ كان تأييد «فرنسا» لهم في حرب «الجزائر» الثانية لازمًا لم يستوجب توريطها جهدًا، ففضلًا عن الروابط التاريخية بين القادة في البلدين؛ فهي تؤوي جالية جزائرية -أو فرنسية من أصل جزائري- تُقدَّر بحوالي مليوني نسمة، جميعهم في متناول أيدي المخابرات الجزائرية. ومثلما بينتُ في المقدمة، فإن «قسم الاستخبارات والأمن» والمخابرات الفرنسية: «مديرية مراقبة الإقليم»؛ تجمعهما علاقات تعاون متينة جدًّا، منذ أواسط الثمانينات؛ بفضل «إسماعين» الذي يُعتبر، وبدون منازع؛ عصب ذلك التعاون حتى هذه اللحظة.

«الأمن العسكري» يطبق أسلوب الصدمة في «فرنسا»

في أغسطس عام ١٩٩٠م، عُين العقيد «محمود سواميس»، المدعو «حبيب»؛ مسؤولًا عن «الأمن العسكري» في «فرنسا»[١]. وقد اتبع منذ البداية إستراتيجية الصدمة لمحاربة الحركات الإسلامية في «فرنسا». كان الشغل الشاغل لذلك الضابط، أثناء وجوده في باريس (حيث مات ميتة طبيعية عام ١٩٩٧م)؛ هو اختراق واحتواء وتجنيد الإسلاميين. وبرغم أنّه يتبع «مديرية التوثيق والأمن الخارجي»؛ لكنّه كان على اتصالٍ مُستمرٍ بكلٍّ من «قسم الاستعلام والأمن»، و«مديرية

---

(١) كان منصبه الرسمي مستشارًا بسفارة «الجزائر» هناك.

الجاسوسية المضادة». يتعين القول إن مكتب «باريس» هو مكتب ذو طابع خاص؛ لأن كل أصحاب الجاه الجزائريين لهم «أفنية خلفية» في العاصمة الفرنسية، التي يترددون عليها كثيرًا؛ حيث يملك الكثير منهم فنادق خاصة.

لقد التقيت العقيد «حبيب» عدة مرات بين يوليو ١٩٩٣م ونوفمبر ١٩٩٥م، وقد أطلعني على الكثير من التفاصيل الدقيقة للعمل. وبتحليل هذه البيانات وربطها مع ما أعرفه؛ استطعتُ تكوين فكرة دقيقة عن دور «قسم الاستعلام والأمن» في «فرنسا»، ووضع الشبكات الإسلامية، ولا سيّما العلاقة بين اختراق تلك الشبكات وتفجيرات ١٩٩٥م. وسأعود إلى الموضوع بالتفصيل فيما بعد.

«محمود سواميس»، الذي عرفته عام ١٩٧٩م عن طريق أصدقاء مشتركين -فقد كان مثلي يسكن «عنابة»- كان ضابطًا محترفًا وكفؤًا. أذكر أثناء أحد لقاءاتي به في باريس عام ١٩٩٤م، ليوضح لي صعوبات منصبه؛ أسرَّ لي بأنه مضطر إلى الجمع بين طبعَيْ الحمَل والذئب، إذ يتعين عليه، فضلًا عن مهامه الأصلية؛ خدمة جميع المتنفذين، مثلًا: استقبال الجنرالات ورجال النظام في المطار، توفير العلاج الطبي والأدوية لهؤلاء وأولئك، إرسال قطع الغيار، شراء أغراض مختلفة، عمل حجوزات، تدبير مُرافِقات[1]، تزويد الزوار بمصروف الجيب... إلخ. ولأنه كان محاطًا بالجواسيس من كل جانب، فلكل «مسؤول» عين هناك؛ فقد كان شديد الحرص على عدم الإخلال بذلك التوازن. وقد اعترف لي أنه ذهب إلى حد تعيين مُساعد خصيصًا للعناية بهذه المسائل!

وللاضطلاع بمهامه في محاربة الإسلاميين؛ كان العقيد «حبيب» يستفيد من ثلاثة تسهيلات: المعلومات التي يتلقاها من العاصمة، والمعلومات التي يحصُل عليها من المخابرات الفرنسية في إطار البرنامج المشترك لمحاربة الشبكات الإسلامية، وكذلك الإمكانيات المالية غير المحدودة.

(١) لفظة مخففة ومهذبة لـ«المومس». ولا عجب أن يعمل ضباط المخابرات بالقوادة؛ فقد علّمنا «صلاح نصر» أنه أمرٌ جائز -بل ومستحب!- في دين الدولة القومية الحديثة! (الناشر)

ومثلما هو الوضع في «الجزائر»؛ كان الإسلاميون في «فرنسا» منقسمين أيضًا، ولكُلٍّ منهم شبكة الدعم الخاصة به. ومنذ بداية التسعينات، وباستثناء الحركة القريبة من الشيخ «نحناح» والمعروفة بحسن تنظيمها؛ كانت هناك ثلاثة تيارات إسلامية متنازِعة على الساحة الفرنسية هي: الاتجاه السلفي لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وكانت تعوزه التجربة، واتجاه جماعة الجزأرة وتميزوا بحُسن التنظيم والمبادرة، واتجاه جماعة التكفير والهجرة الذي ستولد عنه «الجماعة الإسلامية المسلحة» فيما بعد.

في عام ١٩٩٢م، كانت المقاومة المسلحة في «الجزائر» في حاجة ماسّة إلى السلاح والذخائر، وكانت «فرنسا» هي المصدر المرشح لعملية الإمداد والتموين بالوسائل الحربية. وقد ركز العقيد «حبيب» على اختراق جماعات الدعم والمساندة (جمع الأموال، الدعاية، التجنيد، مساعدة «اللاجئين»، شراء الأسلحة وتهريبها). كانت إستراتيجيته تكلف مبالغ طائلة، لكنه تمكّن من تنفيذها بفضل ما توفّر له من إمكانياتٍ مُعتبرة.

فقام باختراق عدة جمعيات، لا سيّما «جمعية الصداقة الجزائرية الفرنسية»؛ التي أُنشئت في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠م. وستستقبل هذه الجمعية ابتداءً من يناير ١٩٩٢م، بوصفها امتدادًا لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في «فرنسا»؛ أفرادَ ومسؤولي الحزبِ الهاربين من القمع في «الجزائر»، وتنظم اجتماعاتهم التي اضطلع بإدارتها كلٌّ من «جعفر الهواري» و«موسى كراوش»؛ الذي كان موظفًا في بلدية «أرجنتاي Argenteuil»، ومُكلفًا بتحرير المنشورات المؤيدة لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ مثل: «المعيار Le Critère»، و«المقاومة La Résistance»، و«الراية L'Etendard».

كان «كراوش» هو واسطة العقيد «حبيب»؛ فقد استخدمه في ربيع ١٩٩٣م لإجراء المفاوضات الأولى في «ألمانيا» مع «رابح كبير»، الناطق الرسمي باسم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الخارج؛ ثم لتنظيم لقاء بينه وبين «جان شارل مارشياني Jean–Charles Marchiani» صديق ومستشار «شارل باسكوا Charles Pasqua»، وزير الداخلية الفرنسي الجديد آنذاك؛ وهو ما أكده لي مدير مكتب وكالة الاستخبارات

الأمريكية في بون عام ١٩٩٣م. كان هدف الفرنسيين هو التغلغل في والسيطرة على الجمعية غير المعروفة لديهم؛ فمن خلالها سيتمكنون لاحقًا من رصد الفرنسيين الذين يلتحقون بجماعات الجهاد في «البوسنة» و«كوسوفو». وبالنسبة إلينا؛ كان الهدف بطبيعة الحال هو القضاء على شبكات تمويل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الخارج، فضلًا عن تجنيد بعض قادتها لتكوين مُعارضة «مدجنة».

سيلعب «موسى كراوش» أيضًا دورًا مهمًّا في الحملة التي شنتها المخابرات الفرنسية ضد الإسلاميين، في نوفمبر ١٩٩٣م؛ تحت اسم: «عملية الأقحوان Operation Chrysanthème»، وسأفصّل ذلك لاحقًا.

«علي توشنت»، وأولى شبكات «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «فرنسا»

منذ فبراير ١٩٩٢م، نظمت «جمعية الصداقة الجزائرية الفرنسية» عدّة محاضرات ومؤتمرات في المدن الفرنسية، لإدانة كلٍّ من توقيف المسار الانتخابي وتأييد الحكومة الفرنسية للعسكر في «الجزائر». وفي ذلك الإطار شارك «أنور هدام»[1]، أحد قادة تيار الجزأرة المعتدل داخل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ في عدة فعاليات كانت إحداها بمدينة «ليون Lyon»، وجمعت العديد من المنتمين إلى والمتعاطفين مع التوجُّه الإسلامي.

غير أن نشاط الإسلاميين لم يمر دون إثارة انتباه المخابرات الفرنسية، «مديرية مراقبة الإقليم»؛ التي لاحظت نجاعة تيار الجزأرة في تنظيم رد الفعل الإسلامي تجاه السلطة الجديدة في «الجزائر». كان منظمو كل تلك الفعاليات مسجلين لدى

(١) انتُخِب «أنور هدام»، وهو فيزيائي وابن أخ «تيجاني هدام» عضو «المجلس الأعلى للدولة»؛ في الدور الأول من انتخابات ٢٦ ديسمبر ١٩٩١م. وفي سنة ١٩٩٣م؛ تم تعيينه مسؤولًا عن الوفد البرلماني لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ». يعيش حاليًا في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شارك باسم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في مفاوضات «سانت أجيديو»، ووقع على «اتفاق روما» في يناير ١٩٩٥م. سيرتكب خطأ الموافقة على تفجيرات شارع العقيد «عميروش» في العاصمة في ٣٠ يناير ١٩٩٥م، وهو الانفجار الذي وقع في حافلة أمام «المديرية العامة للأمن الوطني» وأدى إلى مصرع ٤٢ شخصًا؛ وسيكلفه ذلك عددًا من الملاحقات القضائية في البلد المضيف، بعد أن طالبت «الجزائر» بتسليمه.

«الاستخبارات العامة- RG»، و«جهاز المخابرات الفرنسي- DST». ومِنْ بين مَنْ تم استدعاؤهم كان «علي توشنت»؛ الذي كان مقيمًا في «فرنسا» منذ شهور بهدف دراسة دبلوم القياس الطوبوغرافي والهندسة المعمارية (برغم أنه لم يحصل حتى على شهادة البكالوريا، ولم يحز سوى شهادة متوسطة في الطوبوغرافيا من «الجزائر»، وهي التي لم تكن تسمح له بدراسة مماثلة في «فرنسا»).

كان «توشنت»، المولود عام ١٩٦٧م في العاصمة بحي «شوفالبي»؛ أحد المتسبين لتيار الجزأرة في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وعُرِف بتردُّدِه على مسجد «الأرقم»؛ حيث كان «محمد السعيد» يلقي خطبه، التي كان «توشنت» من المعجبين بها. وقد تعرض للضغوط الإدارية بعد استدعائه إلى جهاز المخابرات الفرنسي، وأمسى تجديد إقامته شبه مستحيل. كانت العقبات الإدارية فرصة سانحة لجهاز مخابراتنا.

وفي بداية العام ١٩٩٣م؛ استدعاه أحد ضباطنا في «باريس»، وطلب بعض المعلومات البسيطة[١]. لم يرفض «علي توشنت»، وواصل عقد اللقاءات المنتظمة مع مخابراتنا بعد ذلك «الاستجواب» الأول. وفي مقابل ذلك؛ تمت تسوية مسألة تهرُّبه من الخدمة الوطنية، كما جُددت بطاقة إقامته في «فرنسا». في ذات العام؛ حصل على مكافأة مالية من المخابرات الجزائرية، مكنته من عقد قرانه واستقدام زوجته إلى «فرنسا». وبمباركة العقيد «حبيب»؛ زار «الجزائر» في صيف ١٩٩٣م، وتكرر ذلك مرارًا بعدها.

في تلك الفترة ظهرت أولى خلايا «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «فرنسا»، وكانت تنشط أساسًا في ضواحي «باريس»، و«ليون»، و«مرسيليا»، و«ليل Lille». وقد عيَّن «جمال زيتوني» رجلنا «علي توشنت» كمسؤول عن شبكات «الجماعة الإسلامية المسلحة» في أوروبا وإن شئت الدقة؛ كان العقيد «حبيب» هو الذي أوكل

(١) بلغتني تلك الأخبار حينها من أحد ضباط «قسم الاستعلام والأمن»، الذي حضر ذلك الاتصال الأول؛ بحكم منصبه في «باريس».

إليه تلك المهمة. ولإبعاد الشبهات عن «توشنت»، وضمان سرية نشاطه؛ أقام منذ عام ١٩٩٤م في «بلجيكا» ثم في «هولندا». وقد علمت، خلال مهمة قمت بها إلى «لاهاي»؛ عن طريق زميل لي في «بروكسل» (الرائد «إسماعيل»)، أن «حبيب» الذي لم يكن معروفًا في تلك البلدان؛ قام بعدة زيارات سرية إلى هناك عام ١٩٩٤م للالتقاء بـ«علي توشنت» لإبلاغه التعليمات. وقد استدُعي الرائد «إسماعيل» إلى «الجزائر»؛ لأنه استنكر الزيارات المرتجلة والمتكررة التي قام بها «حبيب» إلى منطقة صلاحياته دون إخطاره. وقد نجح «توشنت»، بمساعدة عملاء آخرين من إسلاميي «قسم الاستعلام والأمن»؛ في تجنيد العديد من الشبان الجزائريين وعلى رأسهم بعض أبناء المهاجرين، مثل «خالد خلخال» الذي سيُقتَل بالقرب من «ليون»، في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥م؛ على يد مجموعة التدخُّل التابعة للدرك الوطني الفرنسي.

بدأ تكوين شبكات «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «فرنسا» انطلاقًا من مسجد شارع «ميرا Mirha»، في الدائرة الثامنة عشرة (XVIII) بباريس؛ والذي يؤمّه عدد كبير من الجزائريين، ويُشرف عليه الإمام «عبد الباقي صحراوي»؛ أحد مؤسسي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». في ذلك المسجد كان يتم جمع الأموال، وتجنيد العناصر التي ستوجَّه إلى صفوف المقاومة في «الجزائر»، كما كان بعضُهُم يُرسَل إلى «أفغانستان» لبضعة أشهر للتدريب على السلاح وفنون الحرب (إعداد الكمائن، وإبطال الألغام، واستعمال المتفجرات... إلخ).

لم يكن الإسلاميون الشبان، الذين انخرطوا في تلك الشبكات الراديكالية؛ يعلمون بطبيعة الحال أن كل ذلك يتم تحت إشراف «قسم الاستعلام والأمن»، وبواسطة عملاء العقيد «حبيب». أحد العملاء الأكثر نشاطًا، والذين لعبوا دورًا مهمًّا في تكوين النواة الأولى لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ هو «محمد توامي» المدعو «حاج لخضر». كان مشبوهًا مُنحرف الخلق من حي «بلوزداد»، قبل انخراطه في النشاط الإسلامي وانضمامه إلى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وقد خطا أولى خطواته «الجهادية» مع «جماعة التكفير والهجرة» في مسجد «كابُل» في «بلوزداد»؛

فسُجِّلَ لدى شرطة العاصمة، ثم اعتقلته «مديرية الجاسوسية المضادة»، قبل أن يُطلق سراحه ويسافر إلى «فرنسا» عام ١٩٩٢م؛ ليتعهده رجال مخابراتنا هناك.

وعندما وصل إلى «باريس» اتصل بالعقيد «حبيب»؛ لتأسيس شركة لاستيراد وتصدير قطع الغيار والسيارات المسروقة، وهي الشركة التي ستُستخدَم كغطاء لنشاط «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «فرنسا». والعميل «محمد توامي» من القلة القليلة التي ستنجو من كل المحن التي تعرض لها الإسلاميون في «باريس»، بل سيُستعمل لاحقًا لتشجيع سياسة الوئام المدني، وسيعود إلى «الجزائر» ليحظى بالتشريفات المناسبة لمقامه. فبفضل مُساهمته الفعّالة؛ تمكّن العقيد «حبيب» وجهاز المخابرات الفرنسي من بناء الشبكات الإسلامية المطلوبة، وتهريب الأسلحة إلى «الجزائر»، مما يسر لهم لاحقًا القيام بحملات اعتقال في أوساط الإسلاميين، وكانت أهمها بلا شك تلك التي ارتبطت بقضية «محمد شلبي» في ١٩٩٤م، وسأعود للحديث عنها لاحقًا.

هناك عميل آخر للمخابرات الجزائرية لعب دورًا هامًّا، وهو «محمد لوانيغي»، المدعو «عبد الله»؛ والذي زرعه «الأمن العسكري» في ١٩٩٤م ليعمل كموظّف في مسجد «باريس»، حتى صار من المساعدين الرئيسين لعميد المسجد[١]: «دليل بوبكر». وقد أخبرني العقيد «حبيب» عام ١٩٩٥م؛ بأن ذلك العميل التابع للعقيد «فريد غوبريني» قد أثبت من قبل قدراته في «الجزائر»[٢]؛ إذ نجح في تفجير سيارة مفخخة في موقف السيارات برياض الفتح في العاصمة يوم ٢١ يناير عام ١٩٩٣م، خلال شهر رمضان؛ وهو الاعتداء الذي أُلصق بالإسلاميين بطبيعة الحال.

---

(١) لقب المسئول الإداري عن تسيير أمور مسجد «باريس»؛ أحد أكبر المساجد في العاصمة الفرنسية. وهو منصب يُنتخب صاحبه من إحدى الدول المغاربية، وعادةً ما يكون التنافس عليه بين البلدان الثلاثة شديدًا، لمكانته الرمزية، ومكانته البروتوكولية في العلاقات مع «فرنسا» وأهميته في تسيير شؤون الجالية المسلمة هناك.

(٢) أكد لي المعلومة، عام ٢٠٠٢م؛ النقيب «هارون»، الذي كان يشغل حينها موقعًا في «باريس».

وحين أرسل إلى فرنسا عام ١٩٩٤م، أسوة بـ«الحاج لخضر»؛ أُدمج في شبكة الأخير، وعَمِل في الخطوط الجوية الفرنسية حمّالًا للأمتعة. وحين اعتُقل في نوفمبر ١٩٩٤م؛ أطلق مُحققو جهاز المخابرات الفرنسي سراحَه سريعًا، عندما علموا أنه عميلٌ للمخابرات الجزائرية. وقد نجح «محمد لوانيغي»، بمساعدة أخيه الأصغر الذي استقدمه العقيد «حبيب»؛ في تكوين مجموعة «جهادية» في «فرنسا»، كُلِّفت باستهداف الشخصيات الجزائرية المعارِضة للسياسة الاستئصالية التي ينتهجها «الصقور». وكان من بين أهدافها المحتملة الجنرال المتقاعد «محمد عطايلية»؛ الذي أقام في «فرنسا» خلال سنوات الدم، وامتلك محل جزارة في «باريس»، وهو رئيس ناحية عسكرية ومفتش سابق للجيش، مناصرٌ للحوار، وعدو لدود للجنرال «خالد نزار».

مهمة لحساب جهاز المخابرات الفرنسي

كانت الوثائق المزورة من أهمّ مصادر معلومات العقيد «حبيب»، وكان من أنشط عملائه في هذا المجال شخصٌ اسمه «كمال» ويُدعى «توني»[1]، وهو الذي زوده بمعلومات أساسية عن الشبكات الإسلامية في أوروبا. وقد صار ذلك العميل مليونيرًا بفضل «تعاونه»، ولمّا يتجاوز الثلاثين من عمره.

على أن أكبر «إنجاز» للعقيد «حبيب» هو بلا شكٍّ تجنيد «قمر الدين خربان». كان الرجلان يعرفان بعضهما منذ ١٩٨٦م؛ فـ«حبيب» هو الذي اعتقل «قمر الدين خربان» (المولود في ١٤ نوفمبر ١٩٥٦م بالعاصمة)، حين كان ضابط صف بالقوات الجوية في «قاعدة طفراوي الجوية»، وذلك بسبب تورُّطه في قضية «بويعلي»؛ مما تسبب في طرده من الجيش. وقد أمسى «خربان» بعد ذلك شخصية محورية في الحركة الإسلامية. وفي ٣٠ يونيو ١٩٩١م، كان من قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» القلائل؛ الذين نجحوا في الإفلات من قبضة «مجموعة التدخُّل الخاصة» أثناء

---

(١) أشرف عليه «علي أورال»؛ ضابط صفّ بسفارة «الجزائر» في «فرنسا».

مداهمة مقرّ الحزب بالعاصمة. وقد حاولتُ العثور عليه في باكستان عام ١٩٩٢م دون جدوى (راجع الفصل السادس). كان مُقرّبًا من «أسامة عباسي»، نجل «عباسي مدني» زعيم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ كما كان أحد المسؤولين عن تنظيم «الباقون على العهد»، قبل أن يُعين عام ١٩٩٣م نائبًا لرئيس الهيئة التنفيذية لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الخارج. وابتداءً من منتصف ١٩٩٤م؛ سيُعتبر المسؤول عن «الجيش الإسلامي للإنقاذ» في أوروبا.

وحين تمّ العثور عليه في باريس أوائل ١٩٩٣م؛ نجح مبعوثو العقيد «حبيب» في إقناعه بالذهاب إلى السفارة. ومن أوّل اتصال، تمكّن ضابط «الأمن العسكري» من السيطرة عليه؛ فقد روى لي «حبيب» أنه حدثه عن ضرورة مشاركة كل المواطنين في إصلاح الوضع في «الجزائر»، وأنه بصفته عسكريًّا قديمًا ووطنيًّا مُخلصًا لا يمكنه التملّص من ذلك الواجب؛ فقبل «خربان» التعاون مع «حبيب»، وصار ينفذ كل تعليماته. والحقيقة أن تجنيد «خربان» نجح لامتلاك ضابط الحالة ملفًا من الوثائق التي تُدينه باختلاس أموال «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في «فرنسا»؛ تلك الأموال التي جمعها مكتب الخدمات الذي أنشأه، في مدينة «كوركورون Courcouronnes» قرب «باريس»؛ مع شخص يدعى «عبد القادر مشكور»، الذي كان هو الآخر مجنّدًا لحساب «الأمن العسكري»، قبل أن يُخلّ بالالتزام لاحقًا. وقد أدى «خربان»، منذ عام ١٩٩٣م؛ عدة مهمات في «سويسرا» و«إيطاليا» لحساب العقيد «حبيب».

وكثمرة للتعاون بين المخابرات الجزائرية و«مديرية مراقبة الإقليم» الفرنسية؛ كان العقيد «حبيب» يضطلع بمهامَّ لحساب نُظرائه الفرنسيين، لا سيّما فيما تعلق بالحرب في «البوسنة»، والتي كانت تُنذر بـ«أفغانستان ثانية» في قلب أوروبا. إذ كان من شأنها اجتذاب الشباب الفرنسي من أبناء المهاجرين الذين لفظهم المجتمع، ومن ثم قد يجدون ضالتهم في الهُويّة الدينية ويستهويهم الجهاد. لذا؛ تأخر تحديد طرق التزويد بالأسلحة، ووسائل تهريبها إلى المعنيين. لقد كانت المخابرات الفرنسية تعرف كل الفرنسيين الضالعين في تجارة السلاح، وتعرف بضلوع عناصر من اليمين

المتطرف، وقد أسند إلي «خربان» التأكد من ذلك خلال زياراته المتكررة إلى «البوسنة» و«ألبانيا»، والتي كان مدير مكتب «الأمن العسكري» في «باريس» يتحمل نفقاتها.

أخبرني «حبيب» أيضًا بمشروع معسكر تدريب الإسلاميين في «كورسيكا»[1]، والذي كان سيُعهد به إلى «خربان». كانت تلك المبادرة تستهدف تفريخ وتصدير «المجاهدين» المدرَّبين إلى البقاع المشتعلة في العالم (أفغانستان، والشيشان، والبوسنة، وكوسوفو) ليس للجهاد فحسب، ولكن لجمع المعلومات لحساب «قسم الاستعلام والأمن» والمخابرات الفرنسية. ولا أعرف إذا كان المشروع قد أُنجِز أم لا؛ فقد استقر «خربان» بعدها في «بريطانيا»، واستقلتُ أنا من «الأمن العسكري».

«عملية الأقحوان»

هذا هو السياق المضطرب الذي جرّ فيه الجنرالات «فرنسا» إلى «الحرب القذرة»، رغمًا عنها. ففي صيف عام ١٩٩٢م، وبعد فشل جولة المحامي «علي هارون» (عضو المجلس الأعلى للدولة) في العواصم الأوروبية، للحيلولة دون إدانة الاتحاد الأوروبي للانقلاب؛ عُزِلت الجزائر سياسيًّا وتعرَّضت للمقاطعة عسكريًّا.

وبعد فشل الزيارات المكوكية للسياسيين وإخفاق الدبلوماسية؛ بدأ العمل القذر لـ«العربي بلخير» و«إسماعيل العماري»، وتفوّق على الدبلوماسية المحتضرة والمعزولة في وظائف قنصلية وروتينية. ولكسرِ عزلتنا الدبلوماسية على الساحة الدولية؛ اجتهدنا في «كسب» صحفيين أجانب بالرشوة وتنظيم رحلات إلى «الجزائر» على نفقة النظام، حيث استمتعوا بالفنادق الفاخرة؛ ليكتبوا وينشروا مقالات تُشيد بالنظام، وتندد بأعمال الإرهاب التي يرتكبها «الأصوليون».

وقد استُغِلّت عودة اليمين الفرنسي عام ١٩٩٣م بمهارة، وتم إحياء الصداقات القديمة بالوعود والصفقات، وبفضل الحقائب المملوءة بالأوراق النقدية التي

(١) يحتمل أن تكون نكتة قديمة قد وضعتها المخابرات الفرنسية تحت تصرفهم.

وزعها ضباط «الأمن العسكري»، العاملون في «باريس»؛ لرشوة رجال السياسة وتمويل أحزابهم[1]. لقد صارت هذه الممارسات مُدرجة ضمن التقاليد الثابتة لمسؤولينا منذ سنوات طويلة. ولا يقتصر الأمر على شراء الشخصيات السياسية فقط، بل رجال الأعمال والصحفيين أيضًا.

وفي خريف ١٩٩٣م؛ وجدت «فرنسا» نفسها وقد تورطت مباشرة في الحرب. فقد اختُطف وقُتل مهندسون فرنسيون في مدينة «سيدي بلعباس»، في الغرب الجزائري؛ في ٢١ سبتمبر ١٩٩٣م[2]. فضلاً عن اختطاف ثلاثة موظفين في قنصلية «فرنسا» في «الجزائر»، بعد ذلك بشهر؛ وهم: «جان كلود» و«ميشال تيفينو» و«آلين فريسيي» (سبق الحديث عنهم في الفصل السادس)؛ الذين اختطفوا يوم ٢٤ أكتوبر في العاصمة على يد جماعة أطلقت على نفسها اسم «الجماعة الإسلامية المسلحة»، وتم إطلاقهم بعدها بأسبوع بعد أن حُمِّلوا «إنذارًا» من خاطفيهم، لكل الأجانب؛ بمغادرة البلد. وقد بيّن الصحفيان «روچيه فاليجو Roger Faligot» و«باسكال كروب Pascal Krop» أنها عملية من تدبير «قسم الاستعلام والأمن»، لدفع الحكومة الفرنسية إلى قمع الشبكات الإسلامية في «فرنسا»[3]. وقد أكدت «الحركة الجزائرية للضباط الأحرار» هذه الأطروحة عام ٢٠٠٠م، على موقعها على الإنترنت (www.anp.org)[4]؛ وأن العملية قد رُتبت على نطاق ضيّق بين «إسماعيل العماري» وبعض عناصر «مديرية مراقبة الإقليم» الفرنسية، وأن الخاطفين كانوا عناصر من «مديرية الجاسوسية المضادة» ادعوا أنهم إسلاميون.

---

(١) راجع:
John Sweeny, «We bombed Paris for Algeria», The Independant, 30 Octobre 1997.
- وقد أكد هذا التصريح في حوار صحفي ثانٍ، نُشر في صحيفة «لوموند» الفرنسية بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٩٧م.

(٢) لست واثقًا مما إن كانت إحدى عمليات «قسم الاستعلام والأمن»، أم عملًا إرهابيًا حقيقيًا.

(3) Pascal Krop et Roger Faligot, DST, police secrète, Flammarion, 1999, p. 451.

(٤) نشرت تحت عنوان: «قضية المختطفين: Affaires Des Otages du Consulat Francais». وهي سردية لم تفندها السلطة أبدًا.

وقد اغتنم وزير الداخلية الفرنسي «شارل باسكوا» تلك الفرصة لإطلاق عملية «الأقحوان»، يوم ٩ نوفمبر ١٩٩٣م؛ كرد فعل «انتقامي». وهي حملة طالت غالبية مُنتسبي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الذين يعيشون في «فرنسا»، وانتهت بوضع العديد منهم تحت الإقامة الجبرية في «فولمبري Folembray»، ونفي البعض الآخر إلى «بوركينا فاسو»؛ في استعادة للطرق الاستعمارية القديمة[١]. لكن المساعي والخطط الاستعمارية كانت تنطلق هذه المرة من «الجزائر»، لتكتمل في «باريس».

وفي إطار تلك العملية، تمّ العثور على وثائق منسوبة إلى «الجماعة الإسلامية المسلحة» تتبنى فيها اختطاف موظفي القنصلية الفرنسية في «الجزائر»، وذلك أثناء تفتيش الشرطة لمنزل «موسى كراوش». والحقيقة أن البيانات قد حُررت في «مركز عنتر»، ودستها «مديرية مراقبة الإقليم» الفرنسية في بيته. ما يثير الاستغراب هو أن الوثائق ستُستَخدم لإبعاد العديد من مسؤولي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، في حين سيُحبس «موسى كراوش» لمدة أسبوعين فقط ثم يُفرج عنه، ويوضع تحت الإقامة الجبرية.

كما ستتم تبرئته تمامًا، بعد سبع سنوات؛ من تهمة «قيادة جماعة إرهابية» التي وُجهت إليه، وذلك أثناء محاكمته في شهر يوليو ٢٠٠٠م، حيث نطق قاضي التحقيق «روچيه لوروار Roger Leroire» بالحكم لصالحه؛ بانتفاء وجه إقامة الدعوى. وقد لاحظ القاضي الباريسي أن «الأدلة المقدمة كانت مفبركة بواسطة الشرطة».[٢] كانت خطة الشرطة هي دس تلك الوثائق لمنتسبي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في «فرنسا»؛ لتبرير «عملية الأقحوان»، وتوقيف قادة الجبهة، ومنع نشاطها في الأراضي الفرنسية[٣]. لقد كانت بيانات «الجماعة الإسلامية المسلحة»، التي وجدت لدى «موسى كراوش»؛ تحمل تاريخ اليوم السابق على إلقاء القبض عليه!

---

(١) عندما كان السكان الأصليون للجزائر يطالبون بحقوقهم؛ كان مصيرهم النفي إما إلى «كايان Cayenne» في «جويانا Guyane»، أو إلى كاليدونيا الجديدة.

(٢) التي كان يقودها آنذاك المحافظ «روچيه ماريون Roger Marion».

(3) «Moussa Kraouche obtient un nonlieu», Libération, 6 Juillet 2000.

«جمال زيتوني» يغزو «فرنسا»

كانت سنة ١٩٩٤م حاسمة؛ فالجزائر على حافة الإفلاس، والمفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين تسير ببطء، والمستثمرون مُتذمِّرون، وهيئات التأمين الفرنسية (COFACE) والألمانية (HERMES) لا تريد ضمان القروض. وبعد توقيع الاتفاق مع «صندوق النقد الدولي» في مايو ١٩٩٤م؛ دعم دائنو «الجزائر» – وعلى رأسهم «فرنسا» – النظام ماليًّا وبدون تحفظ، وهي الانفراجة التي دفعت الجنرالات إلى الإمعان في التضييق السياسي على المعارضين.

في شهر أكتوبر ستتوقف المفاوضات التي بدأها الرئيس الجديد «اليمين زروال»، في فبراير ١٩٩٤م؛ مع قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المعتقلين في «البليدة». وكما أسلفنا؛ فقد خلص الرئيس «اليمين زروال» ومستشاراه (الجنرال «محمد بتشين» والجنرال «الطيب دراجي») منطقيًّا إلى أن الحوار وتحسين ظروف اعتقال قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ سيُشكلان خطوة نحو تهدئة العنف الذي يزداد ضراوة. كانوا في ذلك الوقت يجهلون تمامًا اختراق «قسم الاستعلام والأمن» لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»، وتوظيفه للعنف الأعمى. كانت أهداف الجنرالات «العماري»، و«توفيق»، و«إسماعين»، ومعاونيهم؛ هي تحطيم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (أو ما تبقى منها)، والإبقاء على الفوضى التي تُيسر لهم الاحتفاظ بالسلطة؛ ولذلك تضاعفت حدة العنف.

لقد عمد الجنرالات منذ ١٩٩٤م، لتأجيج حُمّى القتل بشكل غير مسبوق؛ ليخلف آلاف الضحايا من المدنيين. كان العمل المشترك للقوات الخاصة التابعة لـ«لجنة تنسيق أنشطة مكافحة التخريب»، وفرق الموت التابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن» (مثل «منظمة الشباب الجزائري الحر»)، و«الجماعات الإسلامية للجيش»؛ كان يكشف بوضوح طبيعة مُخطط الجنرالات«أصحاب القرار»[1].

---

(١) في ذلك الوقت تمّت عملية الهروب من سجن «تازولت» – راجع الفصل السابع – وتكونت رسميًا أولى الميليشيات الشعبية، وهما مبادرتان قُصد بهما تنمية الفوضى وزيادة القلاقل.

وبعد التخلُّص من الجنرال «فضيل سعيدي»[1]، في نفس العام؛ صارت أيادي «توفيق» و«إسماعين» ورجالهما طليقة، وأصبح الطريق مفتوحًا أمامهم لاستخدام أقصى درجات العنف «الإسلامي»؛ حيث مزجوا بين الجرائم المنظمة وتشويه الأخبار المتعمَّد، لتعزيز دعم الدائنين الدوليين لسياسة «الحل الأمني».

في يوليو ١٩٩٤م؛ تمّ اغتيال حوالي خمسة عشر شخصًا من جنسيات أجنبية: كروات، وروس، ورومانيين، وإيطاليين. وفي ٣ أغسطس؛ اغتيل ثلاثة دركيين فرنسيين وموظفين في السفارة بـ «عين الله» في «دالي براهيم» (وهي العملية التي قام بها «جمال زيتوني»). وفي ١٢ أغسطس؛ وصل بيان من «الجماعة الإسلامية المسلحة» إلى «باريس»، ليُطالب «فرنسا» بالكف عن دعم الجنرالات، ويتوعد باستهداف المصالح الفرنسية في حالة عدم الامتثال. وفي ٢٤ أغسطس؛ أصدرت «الجماعة الإسلامية المسلحة» بيانًا، يحمل توقيع «جمال زيتوني»؛ يعلن عن تشكيل «حكومة خلافة»، ويدَّعي أنها تضُم وزراء من مُنتسبي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» اللاجئين في «فرنسا»، والذين تمّ انتخابهم في برلمان ١٩٩١م؛ والمعروفين بمواقفهم الراديكالية أمثال: «أنور هدام» و«أحمد الزاوي» و«محمد السعيد». وهو ما كان يعني اعتبار هؤلاء من المتعاونين مع «الجماعة الإسلامية المسلحة»، ودعاة لنقل الإرهاب إلى أوروبا. وقد كذَّب «محمد السعيد» هذا الادعاء هو و«الوزيران» الآخران؛ مؤكّدين أن الأمر مختلق من «قسم الاستعلام والأمن»، في إطار حملتهم الجديدة لتشويه الجبهة باستعمال «الجماعة الإسلامية المسلحة». وفي ١٧ سبتمبر، أُرسِل بيان جديد من «الجماعة الإسلامية المسلحة»، بتوقيع «جمال زيتوني» أيضًا؛ إلى الجرائد العربية الصادرة في لندن، مؤكدًا معارضته للحوار الذي يقوده «اليمين زروال».

هذه السلسلة من البيانات، المختلقة في «قسم الاستعلام والأمن»؛ كانت تستهدف دفع الرأي العام الفرنسي للضغط على حكومته. وبالفعل؛ ساعدت

---

(١) رئيس «مديرية التوثيق والأمن الخارجي»، الذي كان يُعارض أساليبهم؛ وقد تم تعيينه على رأس الناحية العسكرية الرابعة.

«فرنسا» الجنرالات، سرًّا بطبيعة الحال. فقد علمنا يوم ١٥ نوفمبر ١٩٩٤م أن الحكومة الفرنسية باعت تسع مروحيات من نوع «إيكوراي Ecureuil» للجزائر، على أن تخصص للحماية المدنية وحراسة الشواطئ. ولكن بمجرد استلامها، في مارس ١٩٩٥م؛ دُهِنت باللون العسكري، وسُلِّحت لاستعمالها في الحرب ضد الإرهاب.

لكن هذا كله لم يكن كافيًا؛ فسياسة الضغط التي مارسها «قسم الاستعلام والأمن» على «فرنسا»، باستخدام الإسلاميين؛ ستشهد تطورًا مأساويًّا باختطاف طائرة الإيرباص التابعة للخطوط الجوية الفرنسية أواخر عام ١٩٩٤م، فضلًا عن تفجيرات عام ١٩٩٥م.

قضية «شلبي» العجيبة!

شهد خريف ١٩٩٤م بداية قضية «شلبي» الشهيرة؛ التي أطلقت مُسلسلًا إعلاميًّا قضائيًّا تواصلت حلقاته حتى عام ٢٠٠٢م. وهذه القضية مثال جليّ على العلاقة الوطيدة بين «قسم الاستعلام والأمن» ونظيره الفرنسي؛ علاقات مبنية على تبادُل المعلومات الاستخباراتية، والتعاون المشترك في «العمليات القذرة»؛ كما في قضية «مسيلي»[1] عام ١٩٨٧م، أو إبّان الاختطاف المصطنع لموظفي سفارة «فرنسا» في «الجزائر» عام ١٩٩٣م؛ الذي استهدف تغطية وتبرير عملية «الأقحوان».

في نوفمبر ١٩٩٤م، أعلنت الصحافة الفرنسية أنّ الشرطة قد توصلت، بعد تحقيقات طويلة؛ إلى تفكيك أحد شبكات دعم «الجماعة الإسلامية المسلحة» في

(١) اغتيل المحامي «علي مسيلي» بيد عميل للأمن العسكري في «باريس» يوم ٧ أبريل ١٩٨٧م. كان «مسيلي» مجاهدًا قديمًا في «جيش التحرير الوطني» إبان حرب التحرير، ومن الأوفياء لـ«حسين آيت أحمد» زعيم «جبهة القوى الاشتراكية». في عام ١٩٨٥م؛ لعب دورًا مهمًّا في التقارُب بين الأخير وبين الرئيس الجزائري الأسبق «أحمد بن بلة»، وهو التقارب الذي كان يهدد مصالح جنرالات «الجزائر». كان التخلص من «علي مسيلي» رسالة موجهة لكلا المعارضين، وأدى لحرمان «جبهة القوى الاشتراكية» ـ التي اعتبرت دائمًا عدوًا خطيرًا للنظام ـ من شخصية كبيرة يمكنها أن تخلف «حسين آيت أحمد» يومًا. أما منفذ عملية اغتيال «مسيلي»، «عبد المالك أومالو» عميل «الأمن العسكري»؛ فقد أوقف في «باريس» بضعة أيام بعد الاغتيال، وتم إرساله إلى «الجزائر» بعدها بحوالي ٤٨ ساعة فقط، بأمر من الوزير «روبير باندرو Robert Pandraud»، دون أن يقوم القضاء الفرنسي بأي تحقيق. راجع:

- Hocine Aït Ahmed, L'Affaire Mécili, La Découverte, Paris, 1989.

فرنسا. وقد أسفرت العملية عن اكتشاف المئات من قطع السلاح والآلاف من الذخائر. وحسب الشرطة الفرنسية، كان على رأس هذه الشبكة شخص يُدعى «محمد شلبي»؛ الذي كان مقره مدرسة قرآنية، في «شوازي لوروا Choisy le Roi»؛ تابعة لجمعية دينية تُدعى: «جمعية تعليم مسلمي فرنسا». وقد وُضع «محمد شلبي» واثنان من رؤساء الشبكة، «محمد كراوش» و«مراد طسين»؛ ومشبوهون إسلاميون آخرون في السجن، حتى بلغ العدد الإجمالي للذين تم توقيفهم في هذه العملية مائة وتسعة وستين شخصًا بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥م.

ذُكر اسم «محمد شلبي» علانية في «الجزائر» لأول مرة عام ١٩٩٣م؛ عندما اعتقلت «مديرية الجاسوسية المضادة» شخصًا يُدعى «محمد فالكو»، الذي أدى توقيفه إلى تفكيك مجموعة من أربعين فردًا تنشط من مسجد حي «بلوزداد»، ومن بينهم «جمال حطاب» وهو قريب لـ«حسان حطاب»؛ الذي سيشتهر بعد ذلك بصفته أميرًا لـ«الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، حسب معلومات «قسم الاستعلام والأمن». وقد كشفت اعترافات الموقوفين أن جماعتهم كانت تخطط لعمليات ضد قوات الأمن، وأن لديها فروعًا في «فرنسا»، في الأوساط الإسلامية للمهاجرين؛ وأن «محمد شلبي» من المتصلين بهم. وفي أعقاب تلك الاعترافات؛ أصدرت محكمة جزائرية بحقِّه حكمًا غيابيًّا بالإعدام.

بناء على تلك المعلومات؛ قام «قسم الاستعلام والأمـن» بتحرياته في «فرنسا»للتأكد من نشاط «محمد شلبي»، الذي كان بالفعل يرأس جماعة دعم للإسلاميين الجزائريين. وقد تولّى العقيد «حبيب» اختراقها ومحاولة ربطها بجماعات أخرى؛ مثل تلك الموجودة في «شاس سور رون Chasse sur Rhone» أو في «فيل ناف سان جورج Ville neuve Saint Georges». كان هدفه هو تلغيم جماعة «شلبي»، بدفعه للتعاون مع جماعة إسلامية تابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن»؛ ليتمكن من مراقبة النشاط برمته. ونظرًا لفشل العملية؛ فقد تقرّر القضاء على شبكة «شلبي».

عرفنا فيما بعد أن نشاط جماعة «محمد شلبي»، التي كانت خاضعة لمراقبة جهاز المخابرات الفرنسي بالتعاون مع «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ تم تضخيمه بشكل لا يُصدق، بهدف استخدامه في التضليل الإعلامي وتبرير القضاء على نشاط «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في «فرنسا». ولم تكن الجبهة، في الحقيقة؛ تختزن سوى بضع بنادق صيد، مع ذخائرها؛ لإرسالها إلى «الجزائر»، وذلك على نقيض ما أوردته الصحافة، التي تؤكد عثور الشرطة على «ترسانة» حقيقية من «الأسلحة القتالية».

مَنْ دسَّ تلك الأسلحة المتطورة، عملاء «الأمن العسكري» أم رجال الشرطة الفرنسية؛ لإقحام «شلبي» وشبكته، وتبرير الحملة المناهضة لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» التي شنها وزير الداخلية الفرنسي؟ يبقى السؤال بلا إجابة، ويظل الشك قائمًا؛ إنه شك غَذَّاهُ التحقيق الطويل في تلك القضية. التحقيق الذي بُرِّئ خلاله خمسة وثلاثون شخصًا بسبب عدم ثبوت الأدلة، وخاصة في المحاكمة الكبرى التي جرت في «فلوري ميروجي Fleury Mérogis»، بين الأول من سبتمبر ١٩٩٨م و٢٢ يناير ١٩٩٩م؛ والتي أُطلق خلالها سراح خمسين مُعتقلًا من بين مائة وثلاثين، لانعدام الأدلة؛ وذلك بعد أن قضى بعضهم عدة شهور في السجن، أحيانًا بسبب رقم هاتف عُثر عليه في دفتر أرقامه. وقد حصلوا لاحقًا، بموجب أمرٍ قضائي؛ على ما يقارب مليوني فرنك فرنسي كتعويض عن حبسهم التعسُّفيّ. أما «شلبي»، و«محمد كراوش»، و«مراد طسين»؛ فقد حُكم عليهم بثماني سنوات سجنًا، نافذة؛ بتهمة «تكوين جماعة متطرفة والاتصال بمنظمة إرهابية».

غير أن المسلسل لم ينته، فبعد إطلاق سراح «شلبي» في يونيو ١٩٩٩م؛ أعيد توقيفه في ٩ نوفمبر ٢٠٠١م، ورُحِّل إلى «الجزائر» برغم كونه مولودًا في «فرنسا» ولديه أبناء يحملون الجنسية الفرنسية، مما يمنع ترحيله؛ وبرغم أنه تقدم من قبل، في مارس ٢٠٠٠م؛ بعريضة لمحكمة «باريس» يطلب بموجبها إلغاء قرار ترحيله. وبمجرد وصوله إلى «الجزائر»؛ سُجِنَ بتهمة «تكوين والانتماء إلى جماعة إرهابية مسلحة تهدف لارتكاب أعمال تخريب»، فقد كانت محكمة «الجزائر» قد حكمت

عليه غيابيًّا بارتكاب جرائم إرهاب وتخريب، وذلك برغم تصريح الحكومة الفرنسية، يوم ٩ نوفمبر؛ بأن السلطات الجزائرية قد أكدت لها أن «شلبي» لم تصدر ضده أي أحكام في «الجزائر».

إنْ كان «محمد شلبي» إرهابيًّا؛ فلماذا تُرِكَ حُرًّا من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١م؟ في الحقيقة؛ كان «محمد شلبي» ضحية تآمُر «الجزائر» و«باريس». وقد صرح مسؤول فرنسي رفيع، لجريدة «لوچورنال دو ديمانش Le Journal de Dimanche»؛ في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠١م قائلًا: لقد كُنَّا نعلم أنه سيُسجن بمجرد وصوله. «شلبي» محظور عليه البقاء في «فرنسا»، وليس لدينا أي سبب للإبقاء على من يدعم إرهابيين إسلاميين. وزيادةً على ذلك؛ فإنّ «الجزائر» كانت تريده. وقد وعدتْنا السلطات الجزائرية، في المقابل؛ بأنّ ظروف حبسه ستكون سليمة، وسيكون له الحق في محاكمة عادلة لا يُحكم عليه فيها بالإعدام. وسفارتُنا في «الجزائر» تُتابع هذا الموضوع عن كثب، وقد كان وزير الخارجية هو الذي عقد هذه الصفقة.

وفي ٢٣ مارس ٢٠٠٢م؛ بدأت محاكمة «شلبي» من جديد في «الجزائر»، وقد طالب وكيل الجمهورية بإصدار حكم الإعدام بحق الشخص الذي رأس جماعة لاغتيال «خالد نزار»، والجنرال «العربي بلخير»، و«بلعيد عبد السلام». ونظرًا لخلوّ الملف وعجز ممثل الادعاء عن الإتيان بدليل أو بشهود؛ فقد نطقت المحكمة بالبراءة في العشرين من مايو.

لم تكن القضية «الجديدة» التي اتُّهِم فيها «شلبي» سوى سيناريو مُختلق كليًّا من بعض الدوائر الفرنسية، لتبرئة نفسها أمام السلطات الجزائرية، التي كانت تتهم العواصم الأوروبية بإيواء الإرهابيين؛ وأمام الأمريكيين عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

قضية الإيرباص، وقضية «روما»، واغتيال الإمام «صحراوي»

عودة إلى عام ١٩٩٤م، وإلى خطة «قسم الاستعلام والأمن» للضغط على «فرنسا». ففي ٢٤ ديسمبر؛ قام أربعة قراصنة جويين، يدّعون الانتماء إلى «الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ باختطاف طائرة إيرباص تابعة لشركة الخطوط الجوية الفرنسية كانت على وشك الإقلاع إلى «باريس» وعلى متنها ٢٧٢ راكبًا. كانت مطالب «الجماعة الإسلامية المسلحة» هي إطلاق سراح «عبد الحق لعيادة» المدعو «أبو عدلان»، رئيس «الجماعة الإسلامية المسلحة» التي صنعها «قسم الاستعلام والأمن»؛ والذي كان معتقلًا في سجن «سركاجي» بالعاصمة (تحدثتُ عنه في الفصل الثامن). وبعد أن قتلوا ثلاثة ركاب، شرطي جزائري وطباخ السفارة الفرنسية في «الجزائر» ورعية فيتنامية؛ قُتِلَ القراصنة على يد «مجموعة التدخّل الخاصة»، التابعة للدرك الوطني الفرنسي؛ في مطار «مارينيان Marignane» بمرسيليا، حيث كانت الطائرة رابضة.

وبإمعان النظر في السياق الزمني للقضية وملابساتها؛ يتبيّن أنها عملية دبّرها «قسم الاستعلام والأمن»، ونفذتها جماعة صغيرة من الإسلاميين المستخدَمين دون علمهم. فإبان تلك الفترة من الحرب؛ كانتِ المراقبةُ مُشدَّدةً على مطار «الدار البيضاء». لا سيّما وقد اختطف ثلاثة من رجال الشرطة طائرة تابعة للخطوط الداخلية العاملة على خط «الجزائر» - «ورقلة» يوم ١٣ نوفمبر، وحولوها نحو مدينة «أليكانت» الأسبانية. كان من المستحيل إدخال السلاح إلى الطائرة بدون تواطؤ مسئولين في قمة هرم السلطة، بل إنه من المثير ألا تتم معاقبة أي أشخاص يُحتمل تورطهم في تلك العملية. زِدْ على ذلك، الاغتيال المريب لمحافظ المطار، يوم ٢٤ ديسمبر؛ الذي كان قد نصح البعض بعدم السفر على تلك الرحلة بالذات. يُضاف إلى ذلك، تبنّي «جمال زيتوني» للعملية؛ مما يؤكد - بما لا يدع مجالًا للشك - أنها من تدبير «قسم الاستعلام والأمن». وأخيرًا؛ طريقة إدارة المختطِفين لهذه العملية، والتي كشفت أنهم أشخاص بلا خبرة، وليست لهم أية علاقة بـ«المحترفين» الذين

نفذوا عمليات اغتيال «محمد بوضياف»، و«قاصدي مرباح»، و«عبد الحق بن حمودة»، أو «الطاهر جاووت»[1].

غير أن المسؤولين الفرنسيين تمسّكوا بخُرافة كون الخاطفين ينوون تفجير الطائرة في سماء «باريس»؛ قبالة برج «إيفل». وكما لو زاد من تأكيد الأمر أن يتم، بعد ثلاثة أيام من تلك الفاجعة؛ قتل أربعة قساوسة من الآباء البيض في ٢٧ ديسمبر بـ«تيزي وزو»[2]، وقد نُسب الاغتيال إلى «جماعة مسلحة».

غير أن الأسوأ بالنسبة لفرنسا لم يكن قد وقع بعد. إذ ستشهد «باريس» صيفًا ساخنًا جدًّا في ١٩٩٥م. ورغم كل تلك الأحداث، بقي الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية، «ألان جوبي Alain Jupé» الذي سيُصبح رئيسًا للوزراء في مايو ١٩٩٥م؛ مُتحفظًا تجاه جنرالات «الجزائر»، حيث استشعر وأعلن أنهم يقومون بدور مزدوج. أما الأكثر خطورة بالنسبة للجنرالات؛ فهو تدشين مبادرة دبلوماسية هامة كانت ستضعهم في موضع الاتهام أمام المجموعة الدولية.

ففي نوفمبر ١٩٩٤م؛ جَمَعتْ المجموعة الكاثوليكية الإيطالية، في «سانت أجيديو» بروما؛ كل ممثلي المعارضة الجزائرية: الديمُقراطيون «(حزب العمال»، و«جبهة القوى الاشتراكية»، و«الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان»)، وإسلاميو «جبهة الإنقاذ»، وحتى وطنيو «جبهة التحرير الوطني». وقد تمخض

---

(١) كان المقاتلون تحت قيادة المدعو «يحيى عبد الله»، وهو بائع خضر من منطقة «الكاليتوس» في الضواحي الشرقية للعاصمة؛ وكان برفقته «صالح العيادي»، و«ابن فطاف» و«شكوان»؛ وهم شبان عاطلون ومستعدون للموت. كان جنرالات «الجزائر»، نتيجة هلعهم من «الملتحين»؛ قد عملوا على نزع مصداقية الإسلاميين بكل الوسائل، وذلك بأن وضعوا مثلًا على رأس المجموعات الأكثر دموية؛ أصحاب حِرف يدوية: حدادين وميكانيكيين وبائعي حلويات وخضر؛ لترسيخ فكرة أن جماعات «المتدينين المهووسين» لا تملك نخبة، إنما يُسيطر عليها جُهّال متطرفون، ومن ثم تبرر سياسة الاستئصال. حتى إن الأمير «يحيى»، أثناء مفاوضاته مع وزير الداخلية الجزائري؛ رفض التحدث إلى «عبد الحق لعيادة» في الوقت الذي كان يُطالب بإطلاق سراحه! وهو التناقض الذي فات مدبري عملية اختطاف الإيرباص.

(٢) هم «جان شوفيلارد Jean Chevillard» و«كريستيان شوسال Christian Chessel» و«ألان ديو لانغارد Alain Dieu langard» و«شارل ديكيرز Charles Deckers».

الاجتماع، في الخامس عشر من شهر يناير، عن تبني تلك التنظيمات لـ«إطار تفاهُم للخروج من الأزمة»، بالتفاوض مع السلطة في «الجزائر»، وتكوين مؤسسات انتقالية تُمهِّد لتنظيم انتخابات جديدة.

في ديسمبر ١٩٩٤م؛ تلقيتُ أمرًا من مسؤول في «قسم الاستعلام والأمن» يطلب منّي السعي لدى السلطات الألمانية لمنع «رابح كبير»، ممثل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ من السفر إلى «روما» لحضور اجتماع «سانت أجيديو». هاتفت العقيد «فوزي»، الذي كان في منصبه في «روما»؛ فأكّد لي صحة خبر انعقاد اجتماع المعارضة، وحينئذٍ أخبرتُ المستشارية رسميًّا، وكذا الأمن الألماني؛ حتى لا يمنحوا «رابح كبير» إذنًا بالسفر. وعندما علم الجنرال «إسماعين» بذلك الخبر؛ سرّ كثيرًا، لظنه أن ممثل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» - حزب المعارضة الرئيس لن يكون حاضرًا. لكن سرعان ما خاب ظنّه عندما علم أن «رابح كبير» قد عُوِّض بـ«أنور هدام»؛ للذي قَدِمَ من الولايات المتحدة الأمريكية على نفس الطائرة مع «جانيت رينو Ja-net Reno»، وزيرة العدل الأمريكية. وتمت الاستفادة من تلك المصادفة بسرعة؛ حيث أشاع مسؤولو العمل النفساني، التابع لـ«قسم الاستعلام والأمن» (والمرتبط بالصحافة)؛ أخبارًا عن التأييد الأمريكي لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

وهكذا، رفض أصحاب القرار الدعوة إلى السلم جُملةً وتفصيلًا، فقد كانوا يخشون على مصالحهم؛ إذ كان ذلك السلم يؤذن بفُقدانهم حليفهم الرئيس، فرنسا؛ فالرئيس الفرنسي ورئيس وزرائه كانا بالفعل يؤيدان، ولو سرًّا؛ تلك المبادرة لحل الأزمة الجزائرية. لهذا تصلَّب الجنرالات تصلُّبًا أدى إلى نتائج كارثية، تمثلت في الاعتداءات والتفجيرات المتلاحقة التي هزت «فرنسا» في صيف ١٩٩٥م، وكذلك اغتيال «الجماعة الإسلامية المسلحة»، في مايو ١٩٩٦م؛ للرهبان السبعة في دير «تيبحيرين».

أُعطِيَت «إشارة الإطلاق» لتلك السلسلة الإجرامية الجديدة يوم ١١ يوليو ١٩٩٥م؛ ففي ذلك اليوم اغتِيل الإمام «عبد الباقي صحراوي»، العضو المؤسس في «الجبهة

الإسلامية للإنقاذ»؛ بطلقة نارية في الوجه، بمسجده الكائن في شارع «ميرا MIRHA» بباريس. وعندما سقط الإمام «صحراوي» لاحق مُساعده، «نور الدين عمر» وكان مُصارِعًا؛ القاتل الذي كان يحميه شريكٌ بالخارج، والذي أطلق على «نور الدين» النار من الخلف؛ فأرداه قتيلًا برصاصتين في الرأس[1]. كان عمل محترفين بحق.

بقيت الجريمة المزدوجة بغير عقاب، مع أنّ كل القرائن كانت تشير إلى «قسم الاستعلام والأمن». ففي الأول من يوليو، نشرت صحيفة «لاتريبون La Tribune»؛ أن: كوماندوز قد قدم من «البوسنة» لارتكاب عمليات اغتيال في العاصمة الفرنسية، وأن لديه تعليمات بتصفية عدة إسلاميين حكمت عليهم «الجماعة الإسلامية المسلحة» بالإعدام مثل: «عبد الباقي صحراوي» و«موسى كراوش»؛ فما هو مصدر ذلك الخبر؟ ولماذا لم تتخذ الشرطة الفرنسية التدابير لحماية الإمام «عبد الباقي صحراوي»، برغم أن المسجد كان موضوعًا تحت المراقبة منذ حملات الشرطة على الأوساط الإسلامية في نوفمبر ١٩٩٣م؟ ومَن صاحب المصلحة في قتل عجوز في الرابعة والثمانين من العمر؟

الأغرب من ذلك هو ما حدث بعد ستة أيام من ذلك التاريخ، ١٧ يوليو؛ حيث أكدت الجريدة أن «خمسة أشخاص قد شاركوا في عملية الاغتيال»، وأضافت بأن احتمال تورُّط «الجماعة الإسلامية المسلحة» صار كبيرًا جدًّا؛ إذ إن عبد الصبور - أمير «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «فرنسا»- هو الوحيد الذي يملك شبكة قادرة على القيام بمثل تلك العملية الجريئة؛ وهكذا يصبح صحفي عادي أقوى من جهازي المخابرات الفرنسية والجزائرية مجتمعتين[2]! الاحتمال الأقوى هو أن الخبر

---

(١) كان «نور الدين عمر» (الذي ينتمي إلى مدينة «الشلف») عميلًا للعقيد «حبيب»، ومعروفًا باسم «ناصر»؛ وقد زُرِعَ بالقرب من الإمام لمراقبته. وللحيلولة دون أي تسرب للمعلومات؛ تعمد «حبيب» عدم إخطاره بعملية الاغتيال المدبرة، فدفع «نور الدين» الثمن بتفانيه.

(٢) في ٢١ أغسطس ١٩٩٥م؛ سيتم القبض على «عبد الكريم دناش»، المدعو «عبد الصبور»؛ على يد الشرطة السويدية، وذلك بناء على طلب قضائي دولي من القاضي «جوان فرانسوا ريكار Jean-François Ricard»، الذي كان يشك في تورطه في عملية تفجير محطة «سان ميشال» للقطارات. وقد تمت تبرئة «عبد الصبور»، أحد من صاغوا بيان «الأنصار» وأحد المسؤولين الرئيسيين عن «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «السويد»؛ تمت تبرئته من التهم المنسوبة إليه، لأنه كان في «السويد» ساعة وقوع الانفجار.

مفبرك على يد «الحاج الزبير»؛ مسؤول مصلحة الصحافة التابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن»[1]. فهذا الجهاز، الذي يُدعى رسميًا «مصلحة التوثيق»؛ مُكلف بالرقابة على أجهزة الإعلام وإذاعة البيانات ونشر المقالات، وقد كان للجهاز، بفضل عملائه المنتشرين في مختلف الصحف الوطنية اليومية؛ الدور الأبرز في توجيه الرأي العام وتعبئته ضد الإسلاميين ومن يسمّونهم: «إرهابيين».

لم تكن الاختراقات قاصرة على الأوساط الإعلامية فقط، فقد علمت في ذلك الوقت، وأثناء اجتماعي في «باريس» عام ١٩٩٤م مع العقيد «حبيب» والعقيد «علي دردوري»، رئيس مكتب «قسم الاستعلام والأمن» في «لندن»؛ بأن الأخير على اتصال مع «أبوحمزة»، مُنظر «الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ الذي يُصدر الفتاوى للمجاهدين الجزائريين. كما كان على اتصال أيضًا بالمدعو «نذير رملي»، مسؤول «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في «بريطانيا»؛ والذي كان مكلفًا بنشر وتوزيع وثائق وبيانات الجبهة. وبعد خروجي من الخدمة، علمت أن «أبو حمزة» قد استُخدِم دون علمه؛ لينفصل عن «الجماعة الإسلامية المسلحة» أواخرعام ١٩٩٦م؛ حين أدرك أنها مُخترقة بواسطة «قسم الاستعلام والأمن». بل لقد رفض إصدار فتوى بـ«تكفير» الشعب الجزائري؛ لأنه وجده عملًا لا يمكن صدوره بحال ممن يُحارب «طواغيت الجزائر» باسم الإسلام.

تفجيرات ١٩٩٥م

بعد مرور أسبوعين على الاغتيال المزدوج في شارع «ميرا MIRHA»، في الخامس والعشرين من يوليو؛ انفجرت قنبلة في محطة قطارات الأنفاق بـ «سان ميشال Saint Michel» بباريس، مما أسفر عن مقتل ثمانية وجرح مائة وخمسين آخرين. وقد أُتْبِعَ ذلك التفجير بسبعة تفجيرات أخرى، بين شهري أغسطس وأكتوبر؛ أسفر مجموعها عن حوالي ثمانين جريحًا. وستُنسَب كل تلك التفجيرات إلى «الجماعة

(١) وقد خلف في هذا المنصب العقيد «صالح»، الذي اغتيل في ١٩ فبراير ١٩٩٥م.

الإسلامية المسلحة»؛ فقد تبنّاها جميعًا «جمال زيتوني» في بيان مؤرخ في ٢٣ سبتمبر إلى وكالة «رويترز» بالقاهرة. كانت التفجيرات من تدبير «قسم الاستعلام والأمن»، لكن مسؤولي جهاز المخابرات الفرنسي أعمتهم علاقتهم المتينة برؤساء المخابرات الجزائرية، فلم يفعلوا أي شيء لمنعهم؛ إذ لم يشكُّوا أبدًا في أن نظراءهم الجزائريين كانوا على استعداد للتمادي إلى ذلك الحدّ. وقد بذل جهاز المخابرات الفرنسي قصارى جهده بعدها؛ لتغطية الموقف.

وقد أُدين اثنان من المسؤولين المحتملين عن تفجيرات ١٩٩٥م، وهما «بوعلام بن سعيد» و«إسماعيل آيت علي بلقاسم»؛ أدينا أمام محكمة «باريس» الخاصة في أكتوبر ٢٠٠٢م، وحُكِمَ عليهما بالسجن المؤبد عن تفجيرين اثنين من تلك التفجيرات؛ وهي التي نُفِّذَت في مترو «ميزون بلانش Maison Blanche»، وفي قطار «متحف أورساي Musée d'Orsay». وإذا كانت مسؤولية هذين الشخصين محسومة، فإن أكثر الملاحظين قد أكدوا، أثناء المحاكمة؛ أن المخطط الحقيقي للاعتداءات هو «علي توشنت»، المدعو «طارق»؛ والذي سبق أن فصَّلتُ الظروف التي صار فيها عميلًا للعقيد «حبيب». كان «توشنت» مكلفًا من «قسم الاستعلام والأمن» بتنسيق نشاط «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «فرنسا» وأوروبا، مما لا يدع لديَّ أدنى شك في أنه كان وراء تلك التفجيرات؛ التي استخدمها رؤساء «قسم الاستعلام والأمن» للضغط على الحكومة الفرنسية.

الأكثر إثارةً للاستغراب في تلك القضية هو موقف «مديرية مراقبة الإقليم» الفرنسية؛ التي كانت تعرف مكان «علي توشنت» منذ عام ١٩٩٣م، وربما من قبل ذلك. فبأيّة معجزة تمكّن من الإفلات من حملات الشرطة في ١٩٩٣ و١٩٩٥م، في «هولندا» و«إنجلترا» و«بلجيكا» و«فرنسا»؛ برغم أن كل القريبين منه قد اعتُقِلوا؟ جليّ أن الاستخبارات الفرنسية كانت تعلم بأن «علي توشنت» عميل لـ«قسم الاستعلام والأمن»، ومكلفٌ باختراق شبكات دعم الإسلاميين في الخارج. كانت العلاقة الوطيدة التي تربط الجنرال «إسماعيل العماري» والعقيد «حبيب» بمسؤولي

المخابرات الفرنسية؛ تجعلها يزودانها بمعلومات حقيقية عن الحركة الإسلامية في «فرنسا»، وعلى رأسها معلومات عن العناصر «الخطيرة» التي يكشفها جواسيس «قسم الاستعلام والأمن»، وفي مقدمتهم «علي توشنت». ومقابل تلك المعلومات الثمينة؛ كانت المخابرات الفرنسية تتعاون معهم في حماية المصادر[1]، وفي القضاء على الإسلاميين الحقيقيين.

وفي نوفمبر ١٩٩٥م، كانت الصورة الوحيدة الناقصة من صور ستين مشبوهًا ذا علاقة بتفجيرات «فرنسا»، تمّ التعرف عليهم في الألبوم الموجود لدى الشرطة؛ هي صورة «علي توشنت»، وقد كُتب مكانها بشكلٍ واضح عبارة: «س»؛ مجهول مدعو «طارق». فمن كان صاحب المصلحة في إخفاء «توشنت» عن العدالة الفرنسية؟ وماذا كان مصير وثائق التعريف المصادَرة عام ١٩٩٣م؟ لقد كانت الشرطة تعرف أن أمير «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «فرنسا» يتقاسم الغرفة مع «بوعلام بن سعيد» في شارع «أورنانو Ornano»، في «الدائرة الثامنة عشرة XVIII» بباريس؛ خلال صيف ١٩٩٥م، ثم بعد ذلك في شارع «فيليسيان ديفيد Félicien David»، في «الدائرة السادسة عشرة XVI»؛ فماذا فعلت؟!

وفي أواخر ١٩٩٧م؛ أعلنت مصالح الاستخبارات الجزائرية عن وفاة «علي توشنت»، التي وقعت في ٢٣ مايو من السنة ذاتها. وأمام إلحاح السلطات الفرنسية في المطالبة بالدليل على وفاته؛ فإن تأكيد الوفاة سيتم بشكل غريب، وفي يوم عطلة أسبوعية في فبراير ١٩٩٨م[2]. هل تمّت تصفية شاهد محُرِج قد يؤدي إلى توريط «قسم الاستعلام والأمن» في تدبير العمليات الإرهابية في «فرنسا»؟ مَن ساعد «علي توشنت» على الهروب من «إنجلترا» عام ١٩٩٦م والعودة إلى «الجزائر»؟ كيف استطاع دخول «الجزائر»، والإقامة فيها بكل اطمئنان لعدة شهور؛ في الوقت الذي كانت جميع أجهزة

---

(١) وهو ما يفسر حرية الحركة التي تمتع بها «علي توشنت» في «فرنسا».

(٢) ١٨ فبراير ١٩٩٨م هو التاريخ نفسه الذي صدر فيه الحكم غيابيًا على «توشنت» بعشر سنوات سجن نافذة، من محكمة الجنح بباريس؛ في قضية الشبكة الإسلامية في «شاس سور رون Chasse sur Rhône».

الشرطة تبحث عنه، وكانت صورته منشورة في كل مكان بعد موجة التفجيرات الدموية التي شهدتها «فرنسا»؟ كيف يمكن تفسير الحياة الهادئة لعنصر قيادي من عناصر «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «الجزائر»، بدون حاجة إلى التخفي؟ لماذا لم يتمكن قاضي محكمة «مكافحة الإرهاب»، «جان لوي بروير Jean Louis Bruguière»؛ من الحصول على أي توضيح من السلطات الجزائرية عن موت «توشنت»، عندما ذهب خصيصًا إلى «الجزائر» لذلك الغرض في ٥ أبريل ١٩٩٨م؟ إنّ ما يجعل الوفاة مُدبرة؛ هو أن أفراد عائلة «علي توشنت» يجهلون حتى الآن المكان الذي دُفن فيه.

على أية حال، لا مفر من الاعتراف بأن تفجيرات ١٩٩٥م قد زرعت الخوف من إمكانية تصدير «الحرب القذرة» إلى «فرنسا»، وأدت فعلًا إلى تغير موقف السلطات الفرنسية ابتداءً من عام ١٩٩٥م، ثم تكفل مخطط «فيجي بيرات Vigi pirate» بإتمام الباقي. لقد «شعر» الفرنسيون أخيرًا بالخطر الأصولي؛ ليتولوا بأنفسهم أمر طرد الإسلاميين أو إسْكات أصواتهم.

اغتيال رهبان «تيبحيرين»

لم يُخفف الجنرالات ضغطهم على «فرنسا»، كما تشي بذلك حادثة اختطاف الرهبان السبعة من دير «تيبحيرين»، ليلتَي ٢٦ و٢٧ مارس ١٩٩٦م؛ ثمّ إعدامهم لاحقًا في ٢١ مايو. كان الرهبان مشهورين ومحترمين في «المدية»؛ وذلك لمساعدتهم المنتظمة للإسلاميين الذين التحقوا بالمقاومة في الجبال[1]. ففي ٢٥ ديسمبر ١٩٩٣م؛ زار «السايح عطية»، الأمير المحلي لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ الدير، وأعطى عهدَ أمانٍ للرهبان في مقابل تلقّي الدعم منهم: غذاء، وأدوية، وإرسال الأطباء لعلاج الجرحى. كانت «الجماعة الإسلامية المسلحة» تضمن أمنهم دائمًا. وقد اضطلع الرهبان بدورٍ هامّ في تنظيم مؤتمر «سانت أجيديو» عام ١٩٩٤م؛ مما جعلهم هدفًا للجنرالات.

---

(١) ملاحظة جديرة بالعناية والتأمل! (الناشر)

وبمجرد اختفاء الرهبان؛ ألصقت السلطة والصحافة التهمة بـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»، التي كانت حينها تحت قيادة «جمال زيتوني»[1]. وبما أنّ الأخير كان يعمل لحساب «قسم الاستعلام والأمن»، كما سبق البيان؛ فهذا يجعل المخابرات الجزائرية مسؤولةً مسؤوليةً كاملةً عن عملية اغتيال الرهبان السبعة.

وهو ما لم يتأكد إلا في السنوات اللاحقة؛ عندما كشف ضباط جزائريونُ منشقون عن تورُّط «قسم الاستعلام والأمن» في اختطاف وقتل الرهبان. ففي ١٩٩٨م؛ كتب المحرر الديني لجريدة «لوموند» الفرنسية مقالًا «موثقًا» يدعم الفرضية القائلة بأن «الجيش - أو قطاعًا من الجيش، والاستخبارات الجزائرية - قد اخترق ووجَّه الخلية التي اختطفت الرهبان منذ البداية، ثم تدهورتِ الأمورُ بشكلٍ واضحٍ؛ فتقرر تصفية الجميع بمن فيهم الرهائن، الذين لم يكن ثمة فائدة في عودتهم أحياء، بما كانوا سيكشفونه عن مختطفيهم».[2]

وقد تأكدت تلك الفرضية في ديسمبر ٢٠٠٢م بواسطة شاهد جديد ذي ثقل، فقد كان عضوًا سابقًا في «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» للبليدة؛ هو المساعد «عبد القادر تيغة»، المسجون منذ ٢٠٠١م في «بانكوك». وقد روى «تيغة» تفصيلًا، في مقابلة مع اليومية الفرنسية «ليبراسيون»؛[3] كل ما كان شاهدًا عليه في ذلك الوقت.

ومما ورد في رواية الأخير، أنّ «مولود عزوط»، وهو إرهابي ينتمي إلى «الجماعة الإسلامية المسلحة» وكان بمثابة الذراع الأيمن لـ«جمال زيتوني»؛ قد قضى ليلة ٢٤ مارس ١٩٩٦م في «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» بالبليدة، وقد استقبله

---

(١) بعد شهر من ذلك التاريخ، في ١٢ أبريل؛ صدر بيان «الجماعة الإسلامية المسلحة»، بتوقيع «زيتوني»؛ والذي يتبنى عملية الاختطاف.

(2) Henri Tincq, «les "services" de l'armée commanditaires de l'assassinat des sept moines et de l'évêque Pierre Claverie?», Le Monde, 7,8 juin 1998.

(3) Arnaud Dubus, «les sept moines dr Tibéhirine enlevée sur ordre d'Algen», Libération, 23 Décembre 2002.

الجنرال «إسماعيل العماري» شخصيًّا في اليوم التالي لمدة ساعتين، برفقة أربعة ضباط من بينهم العقيد «مهني جبار» رئيس المركز المذكور. وفي المساء؛ أُعدَّت شاحنتان صغيرتان من نوع «بيجو Peugeot J»، وهو النوع الذي يُستخدم عادةً في عمليات التوقيف، للذهاب في «مهمة خاصة إلى المدية»؛ كما أشيع. وما بين ٢٦ و٢٧ مارس؛ عادت الشاحنتان، إلى «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق»؛ بالرهبان السبعة المخطوفين. وقد تم استجواب «الرهائن» على يد «مولود عزوط»؛ قبل أن يُنقلوا بعدها بيومين إلى «تالة عشّة»، وهو مركز قيادة «جمال زيتوني» في مرتفعات «البليدة».

لكن الأمور تعقدت، كما يذكر «تيغة» لصحيفة «ليبراسيون»؛ بسبب الصراع بين الجماعات، فيقول: طلب «حسين بسيو»، المعروف باسم «أبو مصعب»؛ والذي يقود إحدى جماعات منطقة «البليدة» - بوقرة - «سيدي موسى» - «براقي»؛ طلب من «زيتوني »أن يُسلمه الرهبان، فهي غنيمة تضمن السيطرة واتساع النفوذ. وقد رفض «زيتوني» و«عزوط» بشكلٍ قاطع نقل الرهائن إلى «بوقرة»، لكنهم عادوا فأذعنوا إلى ذلك عندما أيدت قيادات «الجماعة الإسلامية المسلحة» الطلب... يواصل «تيغة»: وعندما شعر «قسم الاستعلام والأمن» بأن مقاليد العملية ستُفلت من يده؛ قرر تصفية الشاهدين الأساسيين، فاختفى «عزوط» دون أن يترك أي أثر، واصطيد «جمال زيتوني»، الذي تلقى أمرًا بنقل الرهائن؛ في كمين نصبه عناصر «الجيش الإسلامي للإنقاذ». وهكذا؛ مُحِيَت كل الآثار وتقطعت الخيوط التي من شأنها إثبات تورط الاستخبارات الجزائرية. أما موت «جمال زيتوني»؛ فسيتأخر الإعلان عنه إلى يوليو ١٩٩٦م؛ أي بعد مقتل الرهبان السبعة.

لكن «تيغة» لم يُفصح عمن قتل الرهبان وسبب ذلك؛ فهو يجهل تلك التفاصيل دون شك. وهو ما حاول «الأب أرمان فايو Armand Veilleux» بلورته في مقال طويل نشرته جريدة «لوموند» أوائل عام ٢٠٠٣ [1]. وتذكرُ الصحيفةُ أنَّ: «أرمان فايو» كان وكيل رهبانية «سيستيرين» إبان اختطاف رهبان «تيبحيرين»، وقد زار

(1) Armand Veilleux, «Hypothèses sur la mort des moines de Tibéhirine», Le Monde, 24 Juillet 2003.

«الجزائر» بتلك الصفة عدة مرات؛ حيث كان المتحدِّث باسم السلطات الفرنسية حينها. ولم يتوقف منذ ذلك الوقت عن محاولة تسليط الضوء على تلك الفاجعة.

وبمطابقة شهادة «تيغة» مع شهادات أشخاصٍ آخرين، بما فيهم شهادة «علي بن حجر» الأمير السابق لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة» الذي انفصل عنها عام ١٩٩٦م؛ كشف الأب «أرمان فايو» عن عمالة «جمال زيتوني» لـ«قسم الاستعلام والأمن»، وطرح سيناريو اعتبره «الأقرب إلى الحقيقة»، في تجسيد وقائع اختطاف وقتل الرهبان؛ موضحًا أن العملية أدارها «قسم الاستعلام والأمن» منذ البداية، ولم تكن تستهدف تصفية الرهبان؛ لكن تدهور الأمور بسبب سوء التنسيق قد أدى لتلك النتيجة.

ومن خلال تجربتي الشخصية؛ فإن شهادة «تيغة» وتحليل الأب «أرمان فايو» تبدوان منطقيتَيْن. صحيح أن هناك العديد من الأمور بحاجة إلى توضيح، لكن لن يتحقق ذلك إلا عن طريق إجراء تحقيقٍ مُستقل. ولعل الصمت السياسي المريب الذي ساد في «فرنسا» (و«الجزائر») عقب نشر شهادة «تيغة»، في جريدة «ليبراسيون»؛ ومقال «أرمان فايو»، في جريدة «لوموند»؛ يؤكد كونها «ضربة قذرة» قام بها «الأمن العسكري». فمثل هذا الاتهام الموجه من جريدة كبيرة، معروفة بتحقيقاتها الجدية مثل «لوموند»؛ ومن شخصية ثقيلة الوزن في الكنيسة الكاثوليكية، مثل الأب «أرمان فايو»؛ لجهاز استخبارات أجنبي يتهمونه بالتورط في اغتيال بعض رعاياها، هو فضيحة تنال من مصداقية أعلى المستويات في الدولة. لكن شيئًا لم يحدث في «فرنسا» بسبب العلاقات الخاصة والمتينة جدًّا بين الاستخبارات الجزائرية والطبقة السياسية في «باريس»، وقدرة الأولى على إسكات الثانية بالرشاوى.

وبعيدًا عن التضليل الإعلامي؛ ففي ١٩٩٦م، وبغض النظر عن الهدف المباشر لـ«قسم الاستعلام والأمن» ورغبته في التخلُّص من شهود مزعجين؛ فإن اختطاف الرهبان كان أيضًا «رسالة» من رؤساء المخابرات الجزائرية إلى نُظرائهم الفرنسيين، مفادها ضرورة عدم المضي في تحقيقاتهم عن تفجيرات ١٩٩٥م، التي شهدتها

«فرنسا». إنها قدرة رادعة مثلما سنرى في حالة «علي توشنت» (الذي لم يمسّه جهاز المخابرات ولا الشرطة الفرنسيان)، دعمها صدور عشرات الأحكام القضائية ضد أفراد ثانويين من «الجماعة الإسلامية المسلحة» في «فرنسا»؛ لصرف النظر عن المدبرين الحقيقيين[1] وإبقائهم خارج دائرة الاتهام.

وبعد بضعة أسابيع من اغتيال الرهبان، أرسل«قسم الاستعلام والأمن» «رسالة» أخرى؛ ففي الأول من أغسطس ١٩٩٦م سقط أسقف «وهران»، «مون سنيور بيير كلافري Mgr Pierre Claverie»؛ ضحية انفجار قنبلة في طريق عودته من العاصمة، بعد أن التقى الوزير الفرنسي للشئون الخارجية، «هيرفي دي شاريت Hervé de Charrette»؛ خلال زيارته الرسمية إلى «الجزائر»[2]. وقد بيّنت الصحافة أن مُدبري الاعتداء كانوا على علم بتفاصيل حركة الأسقف؛ لأنّ رحلته قد أُجّلت بغتة لعدة ساعات. فمن يستطيع معرفة ذلك؟ ومن له مصلحة في تصفيته؟ ومن يستطيع وضع قنبلة لتنفجر عن بُعد في الأسقفية، برغم خضوع المكان لحراسة مُشددة؟ كل هذه الأسئلة، وغيرها؛ لا تدع مجالًا لأي افتراض سوى كونها إحدى «العمليات القذرة» لـ«قسم الاستعلام والأمن».

وأخيرًا؛ كان تفجير قطار «باريس» يوم ٣ ديسمبر ١٩٩٦م هو القشة التي قصمت ظهر البعير. إذ فُجِّرت قنبلة داخل عربة قطار على الخط (ب) في محطة «بورت روايال Porte Royale»، وخلفت أربعة قتلى ومائة وثمانية وعشرين جريحًا. وفي ٢٣ ديسمبر، سُلِّمت رسالة بتوقيع «عنتر زوابري» إلى الرئيس «جاك شيراك»؛ تُبيّن أن «الجماعة الإسلامية المسلحة» تسلك طريق المذابح!

(١) لاحظ تحول حكام ونُخَب بعض الدول ما بعد الكولونيالية، الذين نصّبهم الغرب أصلًا لخدمته؛ إلى جماعات ضغط ناعمة قد تتحكم في مسار سياسات المستعمِر السابق وقراراته تجاه ذات المستعمرات. وبعبارةٍ أخرى؛ لقد أضعفت الديمقراطية الجيل الجديد من حكام الدول الأوروبية وكبلت أيديهم، في حين زادت الفاشية حكام المستعمرات قوّة ونفوذا في الداخل والخارج! (الناشر)

(٢) كان الأسقف «كلافري» قد هاجم الرواية الرسمية للفاجعة في حضور الوزير.

ونستخلص من هذا الفصل أن اختطاف الإيرباص، وتفجيرات «فرنسا»، ثم اغتيال الرهبان؛ قد أدّت كلها إلى إثارة غضب الرأي العام الفرنسي، ووأد أية محاولة قد تقوم بها الصحافة والطبقة السياسية الفرنسية -ولو على استحياء- للتشكيك في النتائج البشعة لتوقيف المسار الانتخابي على يد جنرالات «الجزائر»؛ الذين دبروا ونفذوا انقلاب يناير ١٩٩٢م.

هذه الأحداث المأساوية التي تمخض عنها تباينُ الرؤى بين «الصقور» الاستئصاليين وبين أنصار المصالحة؛ كانت تُنذِر بالمجازر الضخمة التي وقعت عام ١٩٩٧م. لقد خرَّب الجنرالات وأبواقهم الدعائية أية محاولة للعودة إلى السلم، حتى تسود الفوضى وتضمن استمرار النظام الفاشي الدموي.

(١٠)

تصفيات في قمّة هرم السُّلطة

بالتوازي مع اندلاع العنف على يد «أصحاب القرار»، ابتداءً من عام ١٩٩٢م؛ لم يتردد هؤلاء، سواء مباشرة أو بواسطة عملاء إسلاميين؛ في تصفية أي شخصيات تُعارِض سياستهم. ومثلما كانت التصفيات تتم في صفوف المعارضة الصريحة، كانت تطال أيضًا صفوف النظام ذاته، وعلى أعلى المستويات. ولا أدعي أنني سأتحدث عن كل الاغتيالات التي دبّرها النظام منذ توقيف المسار الانتخابي؛ إذ لا شك أن الوحيدين الذين يعرفون بكل تلك التصفيات هم الجنرالات «توفيق»، و«إسماعيل العماري»، و«العربي بلخير»؛ بصفتهم المدبرين الرئيسيين لها. لقد ظلت أسرار تلك الاغتيالات محفوظة من خلال الفصل بين مختلف إدارات «قسم الاستعلام والأمن». ومع ذلك، فقد مكنتني الوظائف التي شغلتها من جمع معلومات دقيقة حول بعض تلك الحلقات الدموية، بدءًا من أول تلك الاغتيالات وأكثرها أهمية: اغتيال «محمد بوضياف»، رئيس «المجلس الأعلى للدولة»؛ يوم ٢٩ يونيو عام ١٩٩٢م.

اغتيال «محمد بوضياف»

في ٢٩ يونيو عام ١٩٩٢م، سافر الرئيس «محمد بوضياف» إلى «عنابة» في زيارة رسمية، ولم يكن برفقته أي مسؤول رفيع المستوى من رجالات النظام[1]. وقد

---

(١) لا رئيس الحكومة، ولا وزير الداخلية، ولا أي من أعضاء «المجلس الأعلى للدولة»، ولا حتى مسؤولي الأجهزة الأمنية.

اغتيل في قصر للثقافة افتتحه في نفس اليوم، وذلك على يد ضابطٍ من حُرّاسه؛ أثناء إلقائه خطابًا تمّ بثّه مباشرة على التلفاز الجزائري. وحسب الروايات الرسمية وما نشرته وسائل الإعلام؛ فقد نُسِبَت الجريمة منذ اللحظة الأولى إلى ضابط من «قسم الاستعلام والأمن» مُتعاطِف مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، قبل أن يتم تدارُك ذلك وتصنيف الجريمة في خانة «الفعل الفردي/ المبادرة الفردية».

كان القاتل ضابطًا في «مجموعة التدخُّل الخاصة»، وهي وحدة تابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن»؛ وهو الملازم «المبارك بومعرافي» المدعو «عبد الحق»، والذي أُلحق في آخر لحظة بالمجموعة المكلفة بحماية الرئيس، وذلك بعد أن استقبله «إسماعيل العماري»، رئيس «مديرية الجاسوسية المضادة»؛ في «مركز عنتر» قبلها ببضعة أيام. وقد التحق بباقي أعضاء المجموعة في «عنابة» يوم ٢٧ يونيو، بناءً على «تكليفٍ خاص» وقّعه الرائد «حمو بلويزة»؛ رئيس «مجموعة التدخل الخاصة».

وقد ألقى «بومعرافي» قنبلة يدوية على المنصة لتشتيت الانتباه، ثم خرج من بين الستائر الخلفية ليفرغ خزان رشاشه الآلي في جسد الرئيس؛ الضحية الوحيدة لتلك العملية. وقد استغل القاتل حالة الهلع والفوضى ليتخلص من سلاحه، ثم قفز من فوق السور المحيط بالمكان، والذي يبلغ ارتفاعه مترين؛ ليلجأ إلى منزل إحدى المواطنات على بُعد أربعمائة متر من مكان الحادث، حيث اتصل بالشُرطة هاتفيًّا وسلّم نفسه.

والشيء الذي لا يُعقل أبدًا أن أحدًا من أفراد الحرس الرئاسي، الذين بلغ عددهم ستة وخمسين عنصرًا؛ لم يُبادر بأي رد فعل للتصدي للقاتل لحظتها. إن تأثير المفاجأة لا يُفسر كل شيء؛ لأنه إذا استفاد الحرس القريب من ذلك التبرير، برغم خبرتهم وتدريبهم على هذا النوع من الحالات؛ فهو ما لن ينطبق على الحرس البعيد، الذين كانوا يراقبون مخارج المبنى ومنافذه ومحيطه. لماذا لم يتدخلوا؟ كيف تمكّن «بومعرافي» من مغادرة قصر الثقافة وقطع مسافة أربعمائة متر خارجه بكل اطمئنان، في الوقت الذي يفترض فيه تطويق الأمن للمكان برمته، وهو ما يُسمى بـ«المحيط الأمني»؟

هل تلقى ضابط «مجموعة التدخل الخاصة» مساعدة أشخاص آخرين متواطئين؟ لا يمكن إغفال ذلك أبدًا. بل إن لجنة التحقيق، التي شكلت في ٤ يوليو ١٩٩٢م؛ قد «تأففت» من سلبية عناصر «مجموعة التدخل الخاصة» التي «ساهمت» في إنجاح العملية؛ حتى إن أحدهم، ويدعى«علي دريهم»؛ قد أطلق النار على الشرطي «ناصر حمادي»، الذي انطلق في أعقاب «بومعرافي»؛ متسببًا في موجة من إطلاق النيران داخل قاعة قصر الثقافة، مما مكّن «بومعرافي» من الهرب بكل اطمئنان. ولم يبُح «بومعرافي» أبدًا بالدافع وراء ارتكابه تلك الجريمة، وحُكم عليه بالإعدام؛ الحكم الذي لم يُنفذ أبدًا، في حين أعدم أكثر الشبان الذين وصفوا بكونهم «إرهابيين» لأسباب دون ذلك بكثير.

لم تنشغل لجنة التحقيق ببحث أسباب وجود «بومعرافي» داخل القاعة، برغم أن حماية الرئيس ليست من مهام «مجموعة التدخل الخاصة»، وأن أعضاء «مصلحة الأمن الرئاسي» هم المكلفون وحدهم بالالتفاف حول الرئيس. كما أن اللجنة لم تفسّر البلبلة الأمنية التي وصمت ذلك اليوم.

وقد تناولت العديد من المقالات والكتب ذلك الموضوع، وكشفت تناقُضات الرواية الرسمية. ولا أعتقد أن جزائريًّا واحدًا يشُكّ للحظة أن مدبري تلك الجريمة الشنيعة ليسوا هم «أصحاب القرار» من العسكريين، الذين يمكن لأيّ لجنة تحقيق مُحايدة كشف تورّطهم. وبغير تكرار ما قيل أو كُتب عن الموضوع؛ سأورد بعض المعلومات التي اطلعت عليها مباشرة، والتي يمكن أن تُنير الطريق أمام مثل تلك اللجنة، لو قدر لها الظهور يومًا إلى حيّز الوجود.

ينبغي، بادئ ذي بدء؛ الإقرار بأن الملازم «المبارك بومعرافي» لم يكن أبدًا من المتعاطفين مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، فهو لم يكن إسلاميًّا، ولا مُختلًّا عقليًّا، ولا أيًّا من الأوصاف التي وُصِف بها؛ لقد كان مكلفًا بمهمة، واضطلع بتنفيذ أوامر مُعينة تلقاها من قيادته العليا، دون أن يكون رئيسه المباشر (الرائد «حمو بلويزة») على علم بها. إن دعاية «قسم الاستعلام والأمن» التي ترددت في الصحف وقتها

قد وصفت «بومعرافي» بأنّه «ابن حرْكي»، وهو كذب صراح؛ ذلك أن ابن الحرْكي لا يمكن أن يُقبل أبدًا في الجيش، فضلًا عن قبوله في المخابرات. أضفْ إلى ذلك أنه تلقّى تعليمه في مدرسة «أشبال الثورة» بـ«القليعة»؛ حيث لا يمكن لابن حرْكي أن يُقبل على الإطلاق.

لقد عرفت «بومعرافي» بصفةٍ شخصيةٍ؛ فقد كان زميل دُفعة النقيب «عبد القادر خيهان»، أحد معارفي القُدامى. وقد انتُدِبَ ليخدم تحت قيادتي بين أعوام ١٩٨٠م و١٩٨٢م كضابط في الفيلق ٥٢، ثم في فيلق القيادة في إدارة ودعم الفرقة الخمسين للمشاة المحمولة جوًّا. ولذا، أستطيع الجزم بأنّه ضابط كفؤ هُمّش عن عمدٍ؛ للضغط عليه وغسل دماغه، ودفعه إلى أن يصير قاتلًا محترفًا.

فمن يناير إلى يونيو ١٩٩٢م، أُحيل «بومعرافي»، بالرغم من كفاءاته العالية؛ إلى مهام المراقبة في «سيدي موسى»[1]، ولم يُشارك في أية عملية من العمليات التي قامت بها وحدته. ومن ثمّ لم يكن يتقاضى بدل المخاطرة الذي يُساوي عمليًّا راتبه الشهري. وفي «سيدي موسى»؛ كان «بومعرافي» ورفاقه عُرضة لتحرُّش «جماعات أصولية» كل ليلة، ومع أنّه لم يُقتل أو يُجرح أيٌّ من أفراد «مجموعة التدخل الخاصة» طوال الأشهر الستة، باستثناء الملازم «طارق» في عملية «تيليملي»؛ إلا أن وضعه صار غير محتمل، لا سيّما أن غالبية زملائه من «مجموعة التدخل الخاصة» كانوا في مواقع آمنة، سواء في «شاطوناف» أو «بوزريعة»[2].

وكما أسلفت، فقد شاركت يوم ٢٩ يونيو ١٩٩٢م، وبعد ساعتين فقط من اغتيال الرئيس؛ في اجتماعٍ ضمّ المسؤولين الرئيسيين لـ«قسم الاستعلام والأمن» في «دالي براهيم»، وذلك بحضور الجنرال «خالد نزار» وزير الدفاع؛ الذي طلب المساندة

---

(١) هي فيلا تابعة لـ«الأمن العسكري» تُستخدم للاتصال، وقد عهد بحراستها إلى «مجموعة التدخل الخاصة».

(٢) ابتداء من مارس وأبريل ١٩٩٢م، تم انتداب فرقتين من «مجموعة التدخل الخاصة»، إحداهما بقيادة النقيب «عبدالقادر خيهان» والثانية بقيادة الملازم «ياسين»؛ إلى ثكنة الشرطة بـ«شاطوناف»، حيث أصبحت «مجموعة التدخل الخاصة» تستعمل أكثر فأكثر كوحدة للتدخل، وفي غالب الأحيان إلى جانب قوات الشرطة.

الكاملة من جهاز المخابرات، ليتمكّن من مواصلة «مهمته». وكونه حرص في تلك الظروف على الاجتماع بمسؤولي «قسم الاستعلام والأمن» أولًا وقبل الاجتماع بمسؤولي الجيش؛ فذلك يدلّ على الأهمية التي كان يوليها لتأييدهم، خاصة أنه قد عهد إلى «قسم الاستعلام والأمن» بتنفيذ «خطة العمل» التي وضعها عام ١٩٩٠م. فضلًا عن أن تصفية «بوضياف» كانت من تنفيذ أحد أفراد «قسم الاستعلام والأمن». لقد أسهم حضوره في «رص» صفوفنا لتجنُّب التذمُّر و الاحتجاج. وخلال ذلك الاجتماع، لم يتكلم العقيد «إسماعين» ولا الجنرال «توفيق»، في حين أنهما كانا المسؤولين بالدرجة الأولى، وكان الأجدر بهما التقدُّم باستقالتهما فورًا.

بعد الاجتماع مباشرة، ذهب «إسماعين» بنفسه إلى «عنابة»؛ لتسلُّم الملازم «بومعرافي». وكان قبلها قد أصدر أمرًا لرئيس أمن الولاية بعدم تسليمه إلى «الدرك الوطني». فلماذا رفض «إسماعين» أن يُستجَوب «بومعرافي» في الدرك الوطني، في حين أن صلاحيات تلك المؤسسة بالذات تخوِّلها التحقيق معه ما دام مُنتميًا للجيش؟

حسب «الحركة الجزائرية للضباط الأحرار»، التي نشرت على موقعها على الإنترنت روايةً منطقيّةً مُفصّلةً وذات مقدرة تفسيرية عالية عن اغتيال «بوضياف»[1]؛ فإن «بومعرافي» قد سلّم نفسه للشرطة، وليس لزملائه؛ لأنه لم يكن يثق في «إسماعيل العماري»، وكان مُحقًّا في ذلك؛ لأن «العماري» قد كلف اثنين من ضباط الصف في «مجموعة التدخل الخاصة»، من بينهما «كمال عيدون»؛ ليقتُلا «بومعرافي» في «عنابة». وقد تمت تصفيتهما في وقت لاحق، لأنهما «فشلا» في القيام بمهمتهما.

إن سلاح الجريمة، الذي تخلَّص منه «بومعرافي» بعد ارتكاب فعْلته؛ لم يتم العثور عليه حتى الآن، فكيف يُمكن تفسير هذا الاختفاء المريب؟ لقد كان «بومعرافي» يقف خلف ظهر الرئيس «بوضياف»، لكنّ مصادِرَ موثوقةً أكّدت أن رصاصةً واحدةً على الأقل قد اخترقت قفصه الصدري؛ فهل أطلق النار شخصٌ ثانٍ؟

---

(١) راجع؛ «عملية بوضياف»:
http://anp.org/affaireboudiaf/affaireboudiaf.html

وكيف يمكن تفسير عدم إجراء أي تشريح للجُثة؟ أو تفسير التقصير الهائل لجهاز حماية الرئيس؟ فثلاثة أفراد على الأقل من عناصر «مصلحة الأمن الرئاسي»، المعنيين مباشرة بحماية الرئيس؛ لم يكونوا في مواقعهم لحظة الجريمة.

وفيما يتعلق بدوافع «بومعرافي»، فقد ادعت لجنة التحقيق الرسمية العثور على رسالة مُخبّأة في الجيب الداخلي لسترة «بومعرافي»، مؤرخة في يوم الجريمة؛ وموجهة إلى أحد زملاء دفعته: الملازم أول «عبد الحميد حجاجي». وحسب لجنة التحقيق؛ فإنّ الرسالة تربط جريمته بقناعاته الدينية، التي اكتسبها من خلال مطالعاته الواسعة؛ ونتيجة لتأثُّره بنشاط الحركات الإسلامية داخل الوطن وخارجه، والتي كان يؤيّد دعوتها لإقامة دولة إسلامية؛ مُعتبرًا أنّه لم يقتل «محمد بوضياف» لشخصه، ولكن لصفته كرئيس دولة. والحقيقةُ أنّ الأمر كله محض أكذوبة روَّجها «قسم الاستعلام والأمن»، ليجعل من ذلك الضابط متهمًا نموذجيًّا أمام الرأي العام.

وهناك نقطة أخرى هامّة، وهي أن الرائد «حمو بلويزة» لم يكن يملك صلاحية تكليف «بومعرافي» بمهمة تتعلق بالحماية الرئاسية، فهي لا تدخل ضمن صلاحيات «مجموعة التدخل الخاصة»؛ فكيف سمح العقيد «إسماعين» لرئيس «مجموعة التدخل الخاصة»، بمجرد اتصال هاتفي؛ بذلك العمل، وهو المعروف عنه حرصه الشديد على صلاحياته، وعدم تفويض أيّها لمرؤوسيه ولو بالتوقيع على إذنٍ بالانصراف؟ وقد علمت من مصادري («المركز الرئيسي للعمليات»، والسائق «خالد»، وغيرهم) بأنّ «إسماعيل العماري» قد استقبل «بومعرافي» في «مركز عنتر» ليلة ذهابه إلى «عنابة»، قبل يومين فقط من الاغتيال؛ فما هي طبيعة الحديث الذي دار بين الاثنين؟ وهل كان باستطاعة «بومعرافي» أن يعصي لـ«إسماعين» أمرًا؟

ثمة عنصر آخر دفعني، منذ ذلك الوقت؛ إلى محاولة استقصاء دور «إسماعين» في اغتيال الرئيس «بوضياف». فعلى إثْر عملية «تيليملي»، والتي ذهب ضحيتها الرائد «عمار قطوشي» والملازم «طارق» (راجع الفصل السادس)؛ سلمني النقيب «عبد القادر خيمان»، من «مجموعة التدخل الخاصة»؛ قنبلتين هجوميتين تبقيتا من

العملية[1]، وقد وضعتهما بأحد أدراج مكتبي في «شاطوناف»، ثم سافرت في مهمّة يوم ١١ يونيو إلى «باكستان»، كما أسلفتُ؛ ولم أعد إلا في ٢٧ يونيو، أي قبل يومين من اغتيال «محمد بوضياف»؛ لأكتشف اختفاء القنبلتين من درج مكتبي أثناء غيابي. وبما أنّي لم أجد أي إيصال بالاستلام؛ فقد استنتجت أنّ من أخذهما أحد المسؤولين. لكن مَن بإمكانه دخول مكتبي غير رئيسي المباشر العقيد «إسماعيل العماري»؟ وقد أكّد لي النقيب «أحمد شاكر»، الذي كان نائبي في «شاطوناف» في يوليو ١٩٩٣م؛ أن العقيد «إسماعيل العماري» بالفعل هو الذي أخذَ القنبلتين.

وقد لفت انتباهي ما ورد في تقرير لجنة التحقيق في عملية اغتيال «بوضياف»، من أن القنبلة التي فجّرها «بومعرافي»، قبل إطلاق النار على الرئيس؛ كان قد احتفظ بها من عملية «تيليملي»، وهو ما أجزم باستحالته؛ لأن «بومعرافي» لم يُشارك في تلك العملية على الإطلاق، بل لم يُشارك في أية عملية ضد «الإرهاب»، فضلًا عن أن رجال الحماية الرئاسية لا يُزودون بالقنابل أبدًا، فما كان لـ«بومعرافي»من سبيل للحصول عليها. لا بدّ إذن أن شخصًا قد أعطاه القنبلة التي استعملها في «عنابة». وهي قرائنُ تجعلني مقتنعًا تمامًا بأن «إسماعين» هو الذي سلَّمه القنبلتين، اللتين أُخذتا من مكتبي قبل العملية بيومين.

هناك مُلابسات[2] أخرى أحاطت بتلك الفاجعة، وقد ذكرها «ناصر بوضياف» نجل الرئيس في العديد من الحوارات والمقالات الصحفية. منها مثلًا أن سيارة الإسعاف الرئاسية لم تكن تحمل أية تجهيزات، وكان يقودها سائق ليس لديه أدنى

(١) عناصر «مجموعة التدخل الخاصة»، الذين كانوا يشاركون معنا في العمليات التي تستلزم الهجوم؛ يحصلون في تسليحهم على عُدة خاصة من «المركز الرئيس للعمليات»: رصاص خطاط[رصاص مكسو بالكبريت بحيث يسمح، خلال الطلقة؛ برسم خط مضيء نحو الهدف أمام الرامي – المترجم]، قنابل يدوية هجومية، قنابل مسيلة للدموع، غاز مسبب للشلل. وبعد العودة من العملية؛ كانت الذخيرة المتبقية تُعاد إلى «المركز الرئيس للعمليات»، حيث تُفحص وتُحصى بدقة. وفي ذلك اليوم، قتل الرائد «عمار» قائد «المركز الرئيس للعمليات»؛ ولهذا السبب تسلمت أنا القنابل التي لم يتم استعمالها، في اليوم التالي على العملية.

(٢) وهي تُشبه – إلى حدٍ ما – مُلابسات قتل «السادات». تواطؤ لم يتم الكشف عنه أبدًا، وإن أشار إليه كثير من الباحثين؛ راجع مثلًا: محاكمة فرعون لـ«شوقي خالد». (الناشر)

معرفة بالإسعاف الطبي، كما كان يجهل الطريق المؤدية إلى المستشفى. الأدهى أن الرئيس «بوضياف» كان آخر مُصاب في العملية تمّ نقله (فقد كان هناك عدة جرحى)، وتمت إضاعة وقت طويل جدًّا أمام مقر ولاية «عنابة». كذا رُفض السماح للمروحية التي تحمل جُثمانه بالهبوط في القاعدة العسكرية بـ«بوفاريك»، قرب العاصمة؛ وأخيرًا السرعة التي تلقفت بها الشرطة «بومعرافي»... إلخ.

أما ما هو أخطر من ذلك كله؛ فهو ما باح لي به «محمد الطاهر معمري»، المدير العام للحماية المدنية؛ في اليوم التالي على جنازة «بوضياف»، حيث أخبرني بأن «بوضياف» قد تعرَّض لمحاولة اغتيال أثناء الزيارة التي قام بها إلى «وهران»، قبل أسبوع من زيارته إلى «عنابة»؛ وأن هذه المحاولة قد أُحبطت بفضل يقظة أحد رجال الشرطة. وكان «معمري» قد تلقى إخطارًا من ضباطه، بأن عناصر الحماية المدنية قد اكتشفوا قنبلة مزروعة تحت المنصّة، التي كان من المقرر أن يُلقي «بوضياف» خطابه من فوقها في «الحجار» حوالي الثالثة بعد الظهر. كما أنّ الغذاء الذي كان من المقرر أن يتناوله الرئيس في الفندق العسكري في «شابوي Chapuis» كان مسمومًا؛ فقد حذر عناصر الحماية الرئاسية الجنود المكلفين بالحراسة من تناول أي شيء من الطعام المعد للرئيس، ونُقل أحد الجنود إلى المستشفى جراء ذلك.

وقد امتنعت الصحافة وقتها عن ذكر أي شيء يتعلق بتلك المحاولة المزدوجة للاغتيال، أثناء زيارة الرئيس إلى «وهران»؛ وكذا عن سبب قيام الرئيس بزيارته الهامّة إلى «عنابة» بدون مرافقة وزيره للداخلية، الجنرال «العربي بلخير»؛ بينما كان من المفترض أن يلتقي وُلاةً هناك.

لقد جرتْ محاولةٌ أخرى لتصفية «بوضياف» قبل ذلك بمدة، في ٧ يونيو ١٩٩٢م؛ وكنت أنا شخصيًّا شاهد عيان على ما وقع ليلة عيد الأضحى، ولم يتم الإعلان عنه حتى هذه اللحظة؛ مما يؤكد أن أصحاب القرار كانوا يُعِدّون لهذا الاغتيال قبل مدة. إذ كان على الرئيس، وكما تقضي التقاليد، أن يؤدي صلاة العيد في الجامع الكبير بساحة الشهداء بالعاصمة حوالي الساعة الثامنة صباحًا. وطبقًا للترتيبات الأمنية

المتبعة في مثل هذه الحالات؛ فقد تم مسح المسجد بواسطة خُبراء المتفجرات التابعين لـ«مجموعة التدخل الخاصة»، ثم تلاهم عناصر الحماية الرئاسية؛ ضباط وصف ضباط يتبعون «قسم الاستعلام والأمن». وقد شاهدتهم بنفسي عند ذهابهم برفقة الملازم أول «معاشو»، وعنصران من «فوج الحماية» السري التابع لـ«إسماعيل».

لم تجد «مجموعة التدخل الخاصة» أي شيء بعد مسح الجامع؛ لذا تمّ التركيز على ضمان الحراسة الخارجية للموقع من الساعة الخامسة مساء، بواسطة حزام أمني من رجال الشرطة؛ فصار مُستحيلًا دخول أي شخص لمحيط المسجد. ومع ذلك؛ فقد زرعت قنبلة داخل المسجد، بمحاذاة منبر الإمام، وانفجرت الساعة الثانية صباحًا في المكان الذي يفترض أن يؤدي فيه الرئيس صلاة العيد. وفي حوالي الساعة الثانية والنصف؛ اتصل بي صديقي «عبد الرحمن مزيان شريف»، والي ولاية «الجزائر» وقتها؛ ليُخبرني بما حدث، فقد كان يستشيرني دائمًا في المسائل الأمنية. وقد أخبرني أن وزير الداخلية «العربي بلخير» كلّفه شخصيًّا بإرسال فريق من رجال الصيانة في الحال؛ لمحو آثار الانفجار. وبطبيعة الحال، فقد قيل لنا إنه من أعمال «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ بينما لم يدخل أحد إلى صحن المسجد على الإطلاق، باستثناء خبراء المتفجرات التابعين لـ«مجموعة التدخل الخاصة»، وبعض عناصر «مصلحة الأمن الرئاسي». زدْ على ذلك أنّ الصحافة لم تُشِر بكلمةٍ واحدةٍ إلى محاولة الاغتيال تلك، والتي أُجهِضَت نتيجة حدوث خلل في مؤقّت القنبلة. وأعتقد أن الرئيس شخصيًّا لم يحط علمًا بما وقع تلك الليلة، وإلا للزم الحذر، واتخذ إجراءات عقابية ضد المسؤولين عن ذلك «التقصير».

وإذا كان البعض لا زال في حاجة إلى تأكيد بأنّ اغتيال الرئيس «بوضياف» كان مخططًا له على مستوى رفيع في قمة هرم السلطة؛ فيكفيه دليلًا محاولة إرهاب «اللجنة الوطنية للتحقيق»، التي كانت قد خلصت إلى القول بوجود «تواطؤ من المسؤولين»،

وأكدت في تقريرها الأولي، الصادر في ٢٦ يوليو ١٩٩٢م؛ على أنّ «أطروحة العمل الفردي لا تبدو قريبة من الاحتمال»[1].

في ١٠ يوليو، أصيب المحامي «محمد فرحات»، عضو اللجنة المذكورة؛ بطلقات نارية. وفي ١٨ يونيو ١٩٩٤م، قُتل «يوسف فتح الله»، المناضل في مجال حقوق الإنسان وعضو لجنة التحقيق؛ في مكتبه بالعاصمة، لأنه رفض التوقيع على تقرير اللجنة الذي تضمَّن نتائج مُزيفة، إضافةً إلى مشاركته يوم ٨ مايو في مسيرة «السلم والمصالحة»، التي نظمتها «جبهة التحرير الوطني» و«حركة مجتمع السلم؛ حمس». لقد كان «فتح الله» يأمل فعلًا ألا تقتصر العقوبات على أفراد «مجموعة التدخل الخاصة» و«مصلحة الأمن الرئاسي»، الذين تواجدوا في «عنابة» يوم الجريمة؛ وأن تشمل مسؤولي أجهزة الأمن الرئيسيين. وقد علمت لاحقًا بأنّ «فتح الله» كان الوحيد، من أعضاء لجنة التحقيق؛ الذي حاز ثقة «بومعرافي»، لدرجة أنّه أرسل إليه رسالةً شخصيةً قبل أيام من اغتياله.

وأخيرًا، كيف نُفسِّر محاكمة الملازم أول «بومعرافي» أمام هيئة قضائية مدنية، وليس أمام المحكمة العسكرية بـ«البليدة»، برغم أنّ مدنيين مثل الجنرال المتقاعد «مصطفى بلوصيف»، و«عباسي مدني»، و«علي بن حاج»، أو «الحاج بتو» قد حوكموا أمام هذه المحكمة العسكرية التي أدانتهم؟

لم يكن اغتيال «بوضياف» من فعل إسلاميين. فقد تمّت تصفيته على ذلك النحو، لأنه كان يُبلبِل خطط العسكريين أصحاب القرار؛ إذ شرع بمهاجمة من استقدموه، وتقويض نفوذهم. فقد كان الرئيس «بوضياف» قد عزلَ لتوّه الجنرالَ «نور الدين بن

(١) لكنها في تقريرها النهائي المؤرخ ٧ ديسمبر ١٩٩٢م (الذي لم يتم نشر تفاصيله الأساسية)، ورغم أنها كانت مكلفة بتسليط الضوء على الظروف التي أحاطت باغتيال الرئيس «محمد بوضياف»، والكشف عن هويات الفاعلين والمحرضين والمدبرين لتلك الجريمة؛ فقد اكتفت اللجنة بتوصية القضاء بمواصلة التحقيق في هذه «القضية الخطيرة». وبالطبع؛ سيتم اعتباره «عملًا فرديًا» خلال محاكمة «بومعرافي» في مايو ١٩٩٥م.

قرطبي» من منصبه كرئيس للتشريفات[1]، وانتوى فعلاً القيام بعملية تطهير شاملة للعاملين معه. ففي أقل من ثلاثة أشهر؛ عزل «بوضياف» ثلاثة جنرالات من دائرة أصحاب القرار، وهم: «محمد العماري» قائد القوات البرية، و«حسين بن معلم» رئيس قسم الشؤون الأمنية في الرئاسة، و«نور الدين بن قرطبي» رئيس التشريفات. كان عزل هؤلاء، إلى جانب المشاحنات بينه وبين الجنرال «توفيق» (الذي كان ينوي عزله هو الآخر)؛ فضلًا عن موقفه من نزاع الصحراء المغربية، والتحقيقات التي بدأها حول اختلاسات الأموال، وتغيير الحكومة الذي أوشك أن يجريه[2]، ناهيكَ عن الحزب السياسي الذي أزمع تأسيسه تحت اسم «التجمُّع الوطني»، والذي تبخّرت فكرته بمجرد اغتيال الرئيس؛ كل ذلك جعل من «بوضياف» رجلًا يستحق القتل. فبوجود حزب سياسي يدعم شرعيته، مع إخلاصه للوطن، وموهبته الخطابية؛ كل ذلك كان سيدعمه في التخلُّص من أعضاء العصابة المحيطة بسهولة[3]. زيادةً على ذلك، أنه انتوى فتح التحقيق في قضية «مصطفى بلوصيف» من جديد، وهو ما كان يكفي لتلطيخ أقطاب آخرين في النظام؛ حين يثبت أن ذلك الجنرال الذي اتُّهم بالرشوة ، كان ضحية تصفية حسابات شخصية.

إن «عصابة يناير» أو «الينايريين» - نسبة إلى انقلاب يناير ١٩٩٢م - الذين كانوا يخشون ضياع امتيازاتهم؛ قد اختاروا «الطريقة الخشنة» لإزاحة الرئيس. ولإظهار مدى ازدرائهم لشخص «بوضياف»، الذي ظنوا أن بإمكانهم استخدامه كواجهة[4]؛

---

(١) وهو صديق مقرب للجنرال «العربي بلخير».

(٢) حيث كان ينوي استبدال «سيد أحمد غزالي» رئيس الحكومة بـ«سعيد سعدي»، أو «أمين بن عبد الرحمن»؛ المناضل القديم في «حزب الثورة الاشتراكية»، الذي أسسه «محمد بوضياف» في منتصف الستينات لمعارضة «جبهة التحرير الوطني»؛ والذي كان يعيش في المنفى بباريس، ثم صار مستشارًا لرئيس «المجلس الأعلى للدولة» من يناير إلى يوليو ١٩٩٢م.

(٣) تشبه ملابسات «التطهير» الذي أجراه «بوضياف» كثيرًا ملابسات ثورة «السادات» التصحيحية. غير أن «بوضياف» كان أبطأ حركة، وكانت نواياه «علنية» أكثر من اللازم، وربما لم يمتلك الجرأة التي تجعله «يضرب» ضربته دفعة واحدة وبشكل مفاجئ. إلا أن المؤكد أنه افتقد لحنكة «السادات» وخبرته بالمؤامرات! (الناشر)

(٤) كذا ظن ملأ الاتحاد الاشتراكي بـ«السادات»! (الناشر)

أنقل ما قاله لي الجنرال «إسماعين» تأبينًا للفقيد: «عمله البطولي الوحيد هو موته كرئيس دولة»، وهو استهتار شاركه فيه الجنرال «خالد نزار» الذي قال لي حرفيًّا في ديسمبر ١٩٩٤م: «لقد حصل على جنازة رسمية، وهو الشيء الكثير لشخص كان يبيع القرميد»!

سيدشن اغتيال الرئيس «بوضياف» قائمة طويلة من التصفيات لشخصيات عامة؛ أبرزها: «قاصدي مرباح»، و«جيلالي اليابس»، و«طاهر جاووت»، و«محمد بوخبزة»، و«حمود حمبلي»، و«جيلالي بلخنشير»، و«سعيد مقبل»، و«عبد الحق بن حمودة»، و«عبد القادر حشاني».

اغتيال «قاصدي مرباح»

في ١٩٩٣م، كان الخلاف مُستعرًا بين «قاصدي مرباح»، رئيس جهاز «الأمن العسكري» في عهد «بومدين» ورئيس الوزراء السابق (١٩٨٩م)؛ وبين الجنرال «العربي بلخير» وكتلة الجنرالات الفارّين من الجيش الفرنسي. كان «مرباح» يحاول توحيد صفوف المعارضة باتصالاته مع الديمُقراطيين، والإسلاميين، ومع الضباط الأوفياء لمبادئ ثورة ١٩٥٤م؛ وذلك للإطاحة بالجنرالات الذين صادروا السلطة.

وبحسب النقيب «أوڤنون»، من «الحركة الجزائرية للضباط الأحرار»؛ فإنّ رحلة «قاصدي مرباح»، من ١٤ إلى ١٨ أغسطس ١٩٩٣م؛ إلى سويسرا مكّنته من الاتصال بممثلي الأطياف المختلفة للمعارضة في المنفى، لينسّق معهم مشروع ثورة الفاتح من نوفمبر عام ١٩٩٣م. وفي اليوم التالي لعودته إلى «الجزائر»؛ تمّ اغتياله في بُرج البحري، هو وأخيه وابنه «حكيم»[1]، واثنين من حراسه. وقد نفّذ الاغتيال فرقة من خمسة عشر فردًا؛ كانوا مُطّلعين على خط سيره بشكل دقيق. وقد تمّت

(١) أخبر «حكيم»، الضابط في «قسم الاستعلام والأمن»؛ والده عن الأساليب القذرة التي يستخدمها رؤساؤه مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وهو ما مكن رئيس حزب «الحركة الجزائرية من أجل العدل والتنمية»، في شهر مايو ١٩٩١م؛ من تحذير «عباسي مدني» من خطر استغلال العصيان المدني ضد «الجبهة»، وتنبيهه إلى اختراق عملاء «قسم الاستعلام والأمن» لمحيطه المقرب.

تصفية رئيس الحكومة السابق بطريقة احترافية؛ فاختفى القتلة بعد ارتكاب الجريمة مباشرة، وقد استولوا على حقيبة الوثائق التي كانت بحوزته، وتركوا سلاحه.

رُويت تلك العملية، المشفرة تحت اسم «فيروس»؛ بالتفصيل في مقال نُشر عام ١٩٩٩م على موقع «الحركة الجزائرية للضباط الأحرار» على الإنترنت[١]؛ والذي أكد أن القتلة من أفراد «الوحدة ١٩٢»، وتحديدًا من رجال العقيد بشير «طرطاق». ولا أعرف مدى صحة الرواية؛ لأن مصادري تؤكّد أن العملية من تدبير «مديرية الجاسوسية المضادة»، وليس «المديرية المركزية لأمن الجيش»؛ بدليل مشاركة «عبد الله قاسي»، ضابط الصف المدعو «شكيب»؛ عميل «إسماعين» الذي سبق ذكره (راجع الفصل السادس). الراجح هو اشتراك «مديرية الجاسوسية المضادة» و«المديرية المركزية لأمن الجيش» في تصفية «قاصدي مرباح». ومهما يكن الجهاز الذي ارتكب الجريمة؛ فلا خلافَ على أنّها «عملية قذرة» تُضاف لجرائم «قسم الاستعلام والأمن». وكالعادة؛ لم يجر أي تحقيق جدي في الأمر، ونُسبت الجريمة إلى جماعة «مولود حطاب»، الذي سيُقتل بعد ذلك ببضعة أسابيع إثْر معارك داخلية بين الفصائل الإسلامية، بحسب الصحافة الجزائرية؛ ولن يُعثَر على الفاعلين أبدًا.

وقد حاولت مناقشة ذلك الموضوع مع «إسماعيل العماري»، إبان زيارتي للجزائر في سبتمبر ١٩٩٣م؛ فأجابني حرفيًّا بأنه أمرٌ مُتعلقٌ بـ«أمن الدولة»، ومن ثم لم أسترسل حينها في البحث، إذ كانت مرحلة تصفية الحسابات قد بدأت. وأثناء قيامي بزيارة لـ«محمد عباس علالو»، رئيس حزب «الجمعية الشعبية للوحدة والعمل»[٢]؛ تطرقنا إلى الحديث عن اغتيال «قاصدي مرباح»، فأجابني لدهشتي بنفس الجواب: «أمن الدولة»! وفصَّل ذلك بأن «مرباح» كان يريد عقد تحالفات مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» و«حركة مجتمع السلم؛ حمس». كما كان ينوي الذهاب

---

(١) راجع؛ عملية الفيروس في:
www.anp.org/affairekmerbah.htlml

(٢) وهو حزب صغير يقع مقره في «حسين داي».

إلى ليبيا في الفاتح من سبتمبر، بدعوة من «معمر القذافي»؛ لحضور احتفالات ذكرى الثورة الليبية، حيث يلتقي في طرابلس ويُنسِّق العمل مع قادة المعارضة الإسلامية الجزائرية.

إنها ذات العبارات التي قالها لي «إسماعيل العماري»، قبلها بساعة تقريبًا؛ لأدرك حينها أن النظام قد تخلص من «قاصدي مرباح». الرجل النزيه الذي كان قادرًا، مثله مثل «محمد بوضياف»؛ على إحباط مؤامرة الجنرالات الفارّين من الجيش الفرنسي للاستحواذ على «الجزائر».

وقد علمت فيما بعد، بواسطة «محمد إشيرك» الذي عُين مُساعدًا لي في «بون»؛ أن «عبد الله قاسي» قدم مساعدة لوجيستية هامة لقاتلي «قاصدي مرباح»، بإيوائهم في مقر إقامته بالقرب من مدينة «برج الكيفان»؛ وذلك بعد انتهائهم من المهمة. وقد كوفئ «عبد الله قاسي» على صنيعه بمقعد نائب في البرلمان المعيَّن عام ١٩٩٤م، والذي سُمّي بـ«المجلس الوطني الانتقالي». وهكذا، أصبح ضابط صف «الأمن العسكري»، الذي طُرد من «الجيش الوطني الشعبي» بسبب ضلوعه في قضية «قفصة»؛ نائبًا في برلمان جمهورية «الجزائر» الذي يُسيّرهُ مجرمو «عصابة يناير». وبعد الشكوى التي قدمتها ضده أرملة المرحوم «قاصدي مرباح»، على إثر اغتيال زوجها؛ ستتم تصفية «عبد الله قاسي» هو الآخر بشكل غامض في منزله، يوم ٢٤ أغسطس ١٩٩٤م.

تصفية الضباط «المعارضين»

كان للعسكريين أيضًا نصيبهم من الضحايا؛ مثل المقدم «رضوان صاري»، الذي أنشأ «مصلحة الإعلام الآلي» في قيادة القوات البرية بـ«عين النعجة» أثناء الحصار في يونيو ١٩٩١م، وأثناء حالة الطوارئ في فبراير ١٩٩٢م؛ فقد أطلق عليه الرصاص، في ٤ يوليو ١٩٩٣م؛ وهو في طريق عودته من حفل تسليم الرتب لضباط «الجيش الوطني الشعبي» الذين ترقوا حديثًا. أو العقيد «صالح» (اسمه الحقيقي

«جيلالي مراو») مدير «مصلحة التوثيق»، التي تسمى عادة «مصلحة الصحافة»؛ التابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن»، فقد قُتل مع سائقه وحارسه الشخصي، في ١٩ فبراير ١٩٩٥م بـ«القبة» من ضواحي العاصمة؛ بينما كان في طريقه إلى العمل. وكذا الجنرال «محمد بوطيغان»، قائد القوات البحرية؛ الذي قُتل يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥م وهو يهمّ بدخول محل للبقالة في «بئر مراد رايس»، وهو حيّ متاخم لحي «حيدرة»؛ حيث يسكُن وجهاء النظام.

لن أذكر هنا إلا الحالاتِ الإجرامية لعسكريين تمّت تصفيتهم بأيدي النظام، ولن أتطرّقَ للذين سقطوا في معارك الحرب ضد الإرهاب. إن كل الاغتيالات التي لم تتبنَّها أية منظمة؛ قد نسبت تلقائيًّا إلى الإسلاميين، وطبعًا لم تُشكَّل أية لجنة لتقصي الحقيقة، ومعرفة مُرتكبي تلك الجرائم. وهناك عددٌ آخر من الضباط «المعارضين» قُتلوا، سواء في «حوادث عارضة» أو على يد «الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ دون أن يتحدث عنهم الإعلام، وأذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

- الرائد «جابر بن يمينة»، والذي كان يُعارض «إسماعيل العماري»، وقد سبق ذكر قضيته؛ وقد اغتيل في مارس ١٩٩٢م (راجع الفصل الخامس).

- الرائد «مراد مباركي» من «الحراش»، والذي كان يحقق، بطلب من الرئيس «محمد بوضياف»؛ في الجرائم الاقتصادية للعصابة الحاكمة، وقد قُتل في «باش جراح» في يونيو ١٩٩٢م.

- المقدم «محمد مسيرف» المدعو «عبد الرزاق»، وأصله من مدينة «معسكر»؛ وشغل منصب رئيس «مركز البحث والتحقيق» في «تمنراست». قُتل في «وهران» بتاريخ يونيو ١٩٩٢م؛ علي يد شرطي «أخطأ التصويب»، وكان يحقق في قضية «الحاج بتو»؛ أحد أكبر المهربين.

- الرائد «فاروق بومرداس» المدعو «رابح»، رئيس «مكتب أمن القطاع» في «عنابة» وأصله من مدينة «قسنطينة»؛ مهندس محروقات. كان يُعتبر من «كتلة بتشين»، وقُتل في «حادث» عام ١٩٩٣م بيدِ شرطيٍّ؛ وذلك لرفضه منصبًا في «بومرداس» كان اقترحه عليه «إسماعين» عام ١٩٩١م.

- الرائد «هشام»؛ رئيس سابق لـ«مركز البحث والتحقيق» في «بشار»، بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢م؛ ثم نائب مدير «مديرية التوثيق والأمن الخارجي». أصله من مدينة «الشلف»، وقُتل عام ١٩٩٤م في «سيدي موسى»؛ حيث كان هو الآخر يُعتبر من «كتلة بتشين».

- العقيد «عاشور زهراوي»، وقتل في «حادث سيارة» في أغسطس ٢٠٠١م بعد ظهوري على قناة الجزيرة؛ وذلك لأنه عبّر لي علنًا عن دعمه وصداقته. كان «زهراوي» جامعيًّا من «بجاية». انضم إلى المخابرات على يدي، عام ١٩٨٢م؛ حين كان يؤدي خدمته الوطنية بـ«الإدارة الجهوية للخدمات الاجتماعية» في «قسنطينة». وقد كشف عملية اختلاس في التعاونية العسكرية تجاوزت قيمتها ستة ملايين دينار؛ لذا هُدِّدَ بتقديمه للمحاكمة العسكرية، ولم يُنقذه إلا تدخل الرائد «معروف»، المدير الجهوي للأمن العسكري؛ والذي تعرَّض جراء ذلك إلى غضب العقيد «نزار»عام ١٩٨٣م، فأحيل للتقاعُد بعد تعيينه قنصلًا في «أليكانت Alicante». وقد عُين «عاشور زهراوي» بعد ذلك في مكتبي للحماية الاقتصادية، حتى تاريخ إرساله في دورة تدريبية بمدرسة «الأمن العسكري» في «بني مسوس». وفي ١٩٩١م؛ عُيّن في «مديرية التوثيق والأمن الخارجي». وأستطيع الجزم بأنّ العقيد «زهراوي» كان ضابطًا مخلصًا نزيهًا وكفؤًا.

القائمة طويلة، ويصعُب عليَّ استعادة ذكرى كل الأصدقاء الذين قُتلوا غيلة وغدرًا؛ لأنهم رفضوا خدمة عصابة المجرمين الحاكمة.

ضربات قذرة في «ألمانيا»

بمجرد إبعاد الجنرال «فضيل سعيدي» من منصبه، كرئيس «مديرية التوثيق والأمن الخارجي»؛ داخل «قسم الاستعلام والأمن» في يوليو ١٩٩٤م؛ وتعيينه على رأس الناحية العسكرية الرابعة في «ورفلة»، صار للجنرال «إسماعيل العماري» مطلق الحرية في تطبيق سياسته بعد السيطرة على الهياكل العملياتية التابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن»، برغم أنه، من الناحية الرسمية؛ ليس إلا رئيسًا لواحدٍ فقط من الهياكل الثلاثة للقسم: «مديرية الجاسوسية المضادة».

وفي الحقيقة، لم يكن مدير «المديرية المركزية لأمن الجيش»، الجنرال «كمال عبد الرحمن»، الذي ينتمي إلى نفس المدينة التي جاء منها «إسماعيل العماري»؛ ولا المدير الجديد لـ«مديرية التوثيق والأمن الخارجي»، الجنرال «حسان بن جلطي» المدعو «عبد الرزاق تيطوان»[1]؛ يضاهون كفاءة «إسماعيل العماري» في الميدان العملياتي، وتحديدًا في التآمُر والضربات القذرة. فالأوّل جيء به من الجيش النظامي؛ فهو يجيد فنون المدرعات وأعمال السخرة أكثر من فنّ الاستخبارات. في حين كان الثاني رجل صالونات ونوادي، ولذلك تخلى الجنرال «عبد الرزاق» عمليًّا عن صلاحياته لـ«إسماعيل العماري»؛ الذي تضاعفت سفراته إلى الخارج، برغم أن مهمته الأصلية هي الجاسوسية المضادة؛ أي مكافحة «الجواسيس» داخل «الجزائر».

وفي أواخر ١٩٩٤م، عُزز مكتب «الأمن العسكري» الذي أُديره في «ألمانيا»؛ فبدلًا من ثلاثة أفراد على غرار المعمول به حتى ذلك الحين في «ألمانيا» وباقي العالم، باستثناء «فرنسا» لأسباب «تاريخية» معروفة؛ وجدت نفسي مع ثمانية كوادر استخباراتية، برغم أن «الجزائر» ليس لها تعامُلات تقريبًا مع «ألمانيا»[2]! وبما أن عمل ضباطنا كان يستهدف الإسلاميين؛ فقد «انكشفوا» بسرعة حتى صار الدبلوماسيون والموظفون

---

(١) عُيّن في إطار التوازن الجهوي؛ لكونه من الضباط القلائل الذين ينتمون إلى الجنوب.

(٢) فالتبادل التجاري لا يتجاوز ١٪ من الحجم الإجمالي، وحتى في ميدان المحروقات؛ يُفضل الألمان التزود من «روسيا» أو عن طريق ميناء «روتردام» بهولندا.

الألمان يتحدثون عن القنصلية العامة للجزائر في «فرانكفورت» باعتبارها «ثكنة». وحتى عندما حضر الجنرال «عبد الرزاق»، في أبريل ١٩٩٥م، في مهمّة عمل؛ أُرسِل معه الرائد «عمر مرابط» رئيس ديوان الجنرال «إسماعيل العماري».

لم يستوعب جنرالاتنا سبب إغلاق الألمان سفارتهم في «الجزائر» عام ١٩٩٣م. كما استاؤوا من امتناع «بون» عن تسليمهم «أسامة عباسي»[١]، وتركهم الحرية كاملة لـ«رابح كبير»[٢]، لينتقد السلطة الحاكمة في «الجزائر». واعتمادًا على تأييد الفرنسيين، الذين «أدركـوا» الخطر الإسلامي وبادروا إلى قمعه، بسلسلة من عمليات التوقيف والطرد دشّنتها السلطات الفرنسية منذ خريف ١٩٩٣م؛ خطرت للجنرال «إسماعين» فكرة اختلاق « تصفيات داخلية بين إسلاميين» في «ألمانيا»؛ لدفع سلطات «بون» لاتخاذ ردود أفعال مماثلة لتلك التي استُدرجت لها «فرنسا»، وطرد الإسلاميين «غير المرغوب فيهم» خارج حدودها.

لذا؛ اختلق الجنرال «إسماعين» مُبررًا للقيام بأول زيارة رسمية إلى «ألمانيا»، في نوفمبر ١٩٩٤م؛ للاطمئنان على الوضع. وقد كان راضيًا عن طريقة إدارة ملفات الإسلاميين، وكذا عن العمل الحماسي الذي أداه الرائدان «صالح قرماد» و«مخلوف شلوف» المدعو «منصور»[٣]. فأتْبعَ ذلك بزيارات عدة إلى «بون». وفي صيف ١٩٩٥م؛ أطلعني على رغبته في «تصفية الحساب» مع «رابح كبير». وأعترِف أنّي لم

---

(١) ابن «عباسي مدني»، زعيم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ وكان يقطن «أكس لا شابال Ex la Chapelle» منذ ١٩٩٢م. ألقت الشرطة الألمانية القبض عليه عام ١٩٩٣م، وهو عائد من «النمسا»؛ وبحوزته جواز سفر مزور وسلاح ناري. وقد طالبت «الجزائر» بتسليمه بتهمة الضلوع في تفجيرات مطار «الجزائر» الدولي، في ٢٦ أغسطس ١٩٩٢؛ لكنه لم يُسلم لخلو الملف من أي دليل.

(٢) تم توقيف «رابح كبير»، عضو المكتب التنفيذي لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ أوائل عام ١٩٩٢م، وأطلق سراحه بشرط حضوره يوميًا إلى مفرزة الدرك في مدينته. وفي شهر سبتمبر١٩٩٢م، تمكّن من مغادرة البلاد إلى «ألمانيا»؛ حيث أقام في مدينة «كولون». وفي ١٧ سبتمبر ١٩٩٣م، سيختاره رفقاؤه ممثلًا لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الخارج، وهو ما جعل منه ناطقًا باسمها، ومكّنه من عقد العديد من الندوات.

(٣) عُين كلاهما في «فرانكفورت» تحت غطاء نائب قنصل. وقد التحق «مخلوف شلوف» بألمانيا في ١٩٩٤م بعد أن قتل «إرهابيًا» في حي «باب الزوار»، وهي العملية التي قُتل خلالها الرائد «لطفي»، من المصلحة التقنية التابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن»؛ في ظروف غامضة.

أحمل كلامه على محمل الجد؛ فقد كنت أعلم أنّ السلطة تحاول، منذ شهور؛ التحاور مع الإسلاميين.

كان «عباسي مدني» قد أُفرِجَ عنه، وتحسّنت ظروف سجن «علي بن حاج»، وأطلق سراح «عثمان عيساني»، عضو مجلس شورى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ الذي أُرسِل إلى «ألمانيا» سرًّا في يناير ١٩٩٥م، للاتصال بمسؤولي الهيئة التنفيذية لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الخارج.

كما التقى «أحمد مراني»، أحد قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» السابقين وعميل الجنرال «توفيق» (سبق الحديث عنه في الفصل الثالث)؛ مع «عبد القادر صحراوي»، الذي دعاه لزيارته في منزله بمدينة «ديفولز Diepholz» الألمانية، بالقرب من «بريم Brême». كان «صحراوي» من المتعاطفين مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وقد انشق عن «جبهة التحرير الوطني»؛ لينضمّ إلى «الحركة من أجل الديمُقراطية في الجزائر»، التي أسسها الرئيس الأسبق أحمد بن بلة. وقد لعب «عبد القادر صحراوي»، صاحب شبكة العلاقات الواسعة في «ألمانيا»؛ دورًا لا يُستهان به في مساعدة «رابح كبير» وعائلة «مدني» على الاستقرار في «ألمانيا». إذ بفضله تدخّل وزير الخارجية الجزائري، «محمد الصالح دمبري»؛ لدى سفارة «ألمانيا» في «الجزائر»، لمنح التأشيرة لزوجة «عباسي مدني» وابنه في يوليو ١٩٩٥م. وقد شارك صحراوي أيضًا في المفاوضات التي جرت بين «الجيش الوطني الشعبي» و«الجيش الإسلامي للإنقاذ»، والتي بدأت بمجرّد تشكيل «الجيش الإسلامي للإنقاذ» عام ١٩٩٤م.

بيد أنّه حتى في ظلّ مناخ يميل إلى المصالحة، فقد كنت دائمًا أشكّ في وجود عمليات قيد التحضير. ففي خريف ١٩٩٥م، وحين كانت المفاوضات تجري مع «عبد القادر صحراوي» لإيقاف نزيف الدم؛ كان هو يُردّد دائمًا بأنه مُستعد للذهاب إلى «الجزائر» لمقابلة مسؤولي «الجيش الإسلامي للإنقاذ»، لإقناعهم بوضع السلاح. وعندما توصّلنا إلى اتفاق حول المبدأ؛ أخطرت القيادة بالنتائج الإيجابية، ولم يتبقّ إلا ضبط التواريخ وإجراءات الاستقبال، وهو ما لم يكن من اختصاصي.

وقد أرسلت تقريري عن تلك المفاوضات كتابيًّا، في أبريل ١٩٩٥م؛ إلى الجنرال «عبد الرزاق» رئيس «مديرية التوثيق والأمن الخارجي». وطبقًا للمعمول به؛ كان المتوقع أن يصلني منه رد مكتوب، وبدلًا من ذلك فوجئت بمكالمة هاتفية من العقيد «علي بن قدة»، المكنى «إسماعين الصغير»؛ نائب المدير المكلَّف بملف «مجاهدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أوروبا» (سبق الحديث عنه في الفصل السابع). وقد طلب مني «بن قدة» إرسال «عبد القادر صحراوي» إلى «الجزائر»، غير أنّ النبرة والطريقة التي طلب بها ذلك[1]؛ كانت توحي بالشر. وبعد التفكير مليًّا، لم أشأ المخاطرة بإيقاع «عبد القادر صحراوي» في فخٍّ غادرٍ؛ فاتصلت به لأخبره بموافقة القيادة على استقباله في «الجزائر»، ولكني لا أضمن أمنه وسلامته. واقترحت عليه الذهاب إلى «طرابلس» ولقاء ممثلهم هناك، فله في «ليبيا» صداقات متينة؛ ومنها يُمكنه اتخاذ قرار السفر إلى «الجزائر». وقد كان حسن النية؛ فوافق على اقتراحي دون تردُّد.

وبعد أسبوع قابلني في «بون»، وكان مريضًا جدًّا؛ يحقن نفسه بجرعات من الأنسولين لتسكين مرض السكري الذي تمكَّن منه. وقد أخبرني، وهو يضطرم من الغضب؛ بالمعاملة التي لقيها في «طرابلس»، بالرغم من وجود وفد رسمي هناك. فبمجرد ذهابه إلى الموعد؛ أُعطي الأمر باعتقاله وإرساله إلى «الجزائر»، ويعود الفضل في نجاته إلى صديقه وزير الداخلية الليبي.

محاولة اغتيال «عبد القادر صحراوي» و«رابح كبير»

تحت وطأة تلك التجربة؛ قررت عدم المراهنة بمصداقيتي إلا في حالات الثقة المطلقة في النتائج. لم تكن عبارة «تصفية الحساب» مع «رابح كبير» تعني شيئًا بالنسبة لي؛ ذلك أن الرجل لم يكن يُمثل أدنى خطر على النظام في «الجزائر»، بل على العكس؛ صار خطابه مُعتدلًا، وانتقاداتُه للنظام أقل حِدّة. لقد ظل مُدافعًا عن وجهة نظره السياسية بطبيعة الحال، إلّا أنّ ذلك لم يكن يستدعي اللجوء للتصفية الجسدية.

---

(١) «صباح الخير: لحبيب، موافقون؛ تستطيع إرساله في أقرب وقت ممكن. سنعتني به جيدًا؛ سنضبط له ربطة عنقه».

بعد بضعة أسابيع، في سبتمبر ١٩٩٥م؛ عاود الجنرال «إسماعين» الكرة من جديد، وهذه المرة حضر إلى بون «مُتخفيًا». إن رؤية مسؤول على هذا المستوى يتجول خفية في الخارج، كانت مؤشرًا على مدى قذارة الأساليب التي يستعملها «أصحاب القرار» في «الجزائر». فقد حجز الجنرال «إسماعيل العماري» ثلاث غرف في فندق «راينال Rheinallee»، وهو نُزلٌ وضيعٌ جدًّا على بُعد ثلاثين مِترًا من مقر السفارة. وكان مصحوبًا بالعقيد «رشيد لعلالي» المدعو «عطافي»، ثم لحق بهما بعدها بيوم العقيد «علي بن قدة»؛ المكنّى «إسماعيل الصغير». وكلاهما شغل منصب الملحق العسكري في «بون» قبلي، وكان لِكُلٍّ منهما شبكته في «ألمانيا»، ويعرفان الميدان معرفة جيدة.

كان الجنرال «إسماعيل» واضحًا جدًّا تلك المرة؛ فالمطلوب تصفية «رابح كبير» و«عبد القادر صحراوي».

قضى «إسماعين» يومين في دراسة الملفات (السكن، الخرائط، العادات اليومية، المعارف والأصدقاء). كان مُترددًا بين ترويج فكرة «تصفية حسابات» أجنحة مُتناحرة داخل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»[1]، وبين تصويرها كجريمة «بدون دافع»؛ تتعقَّد فيها مهمة المحققين. وقد أراد أن يوكل إليَّ المهمة، كما أفصح في الاجتماع «السري» الذي عقدناه في إحدى غرف فندق «راينال»؛ كما أسلفت. قال: «لحبيب، تكفّل بهذه القضية؛ لك مطلق الحرية في التصرُّف، وسيضع صالح - الرائد صالح قرماد- اثنين من اليوغوسلاف تحت تصرفك إذا ما اخترت الحل الثاني، وإلا فعندي شخص فلسطيني يُمكنه تنفيذ المهمة».

وأمام تصميمه؛ حذرته من العواقب الوخيمة لتلك العملية، والتي من شأنها تدمير صورة «الجزائر» التي نعمل على إنقاذها؛ موضِّحًا أننا لن نلقى تسامُحًا من

---

(١) صراع السلفيين ضد تيار الجزأرة، أو نزاع حول اقتسام الغنائم، أو نزاع بين «رابح كبير» وأبناء «عباسي مدني». وكان مُستعدًّا لتوزيع منشورات وبيانات تؤكد ذلك المعنى، وتتبنى فيها «الجماعة الإسلامية المسلحة» تلك الاغتيالات.

الدولة الألمانية، كما هو الحال في «فرنسا»؛ فشبكات «جبهة التحرير الوطني» في «ألمانيا» تتآكل وتكاد تزول نهائيًا، كما لا يمكن الاعتماد على عون «يوغين فيشنيفسكي Jurgen Wischniewski»[1].

استجمعت كل طاقتي، وتشجعت لإبداء معارضتي الكاملة له، وبلا تردد؛ قائلًا: «آسف! لست الشخص الذي يلزمك للقيام بهذه العملية، إن ضميري وأخلاقي لا يسمحان لي بالتصرُّف كخارجٍ على القانون. إني أعارض مثل هذه الممارسات بصفةٍ مُطلقة». مثل تلك الإجابة كانت كفيلة بإعدامي في الحال؛ لو كنت موجودًا في «الجزائر». لم يؤيدني سوى «عطافي»، الذي قال إنني ربما كنت على حق، وإنه إذا كانت العملية بتلك الخطورة؛ فلا ينبغي المجازفة. أما «إسماعين الصغير»؛ فقد قال مُستهزئًا: «هل صرت جبانًا الآن؟».

سادت بضع دقائق من الصمت؛ قبل أن يُخاطبني «إسماعين» بصوت مرتفع ونظرة صاعقة: «سأسجل رفضك هذا، لكن لا أدري إذا كان الرفض مسألة مبدأ فعلًا، أم بسبب عدم قدرتك على القيام بالمهمة». لا أستطيع الزعم بأن كلماتي كانت رادعة، ولكني حاولت إقناعهم؛ فأضفت بأنه لا «رابح كبير» ولا «عبدالقادر صحراوي» قد حمل السلاح ضد «الجزائر»، فهما يناضلان من أجل مشروع سياسي محدد، وإذا كان لا بد من محاربتهما؛ فيجب أن يتم ذلك ديمُقراطيًا، وبالطرق المشروعة. إن اللجوء إلى الاغتيال السياسي لن يحلّ أزمة «الجزائر»، وأنه يجب علينا التهدئة للوصول إلى حلٍّ سياسي لن يمكن تحقيقه عبر دوامة العنف.

وفي الظهيرة، التحقَ بنا الرائد «صالح قرماد»، نائب القنصل العام في «فرانكفورت»؛ وقد أظهر ابتهاجه أمام «إسماعين» بفكرة الشروع في العمل؛ قائلًا: «لا يوجد أي مُشكِل، سيادة الجنرال؛ تحت يدي اثنان من اليوغوسلاف يستطيعان

---

(١) يعتبر السيد «يوغين فيشنيفسكي»، وزير التعاون السابق وعضو «الحزب الاشتراكي الديمقراطي»؛ من أصدقاء «الجزائر» بسبب ما قدمه من دعم للثورة الجزائرية إبان حرب التحرير، فضلًا عن علاقات الصداقة التي كونها منذ ذلك الوقت مع رجال السلطة في «الجزائر».

إنجاز المهمة في هدوء مقابل عشرة آلاف مارك؛ سيكون عملًا نظيفًا للغاية». ولما وجدته مُندفعًا هكذا أوقفته مُتهكمًا: «أيها الأحمق! لن يقع أي اعتداء على التراب الألماني ما دمتُ أنا موجودًا هنا. لا أريد لمثل قضية مسيلي أو قضية كريم بلقاسم أن تتكرر ثانية[1]»، وفي قرارة نفسي كنت أنوي القول: «أنا من يأمُر هنا، ولا أتلقى الأوامر من إسماعيل العماري»؛ ولكنني لم أجرؤ على التصريح بذلك بسبب التراتبية العسكرية، ولأني كنت من مرؤوسيه سابقًا.

وهكذا؛ رجع الرائد «صالح قرماد» مخذولًا إلى «فرانكفورت» في المساء ذاته. أما نحن، فقد كُنَّا مَدْعوِّين للعشاء لدى السفير «محمد حناش». ولم نعد إلى الموضوع مرّة أخرى إلا بشكل عام في معرض حديث الجنرال «إسماعين»، والذي عبَّر عن قلقه الكبير من نشاط الإسلاميين في «ألمانيا»؛ مُبديًا رغبته في «تأديب» «رابح كبير»! ولا أدري أكانت دبلوماسية السفير، أم حاجة في نفسه؛ هي ما جعله يُبدي موافقته على فكرة الجنرال.

وفي اليوم التالي، غادر مسؤولو «قسم الاستعلام والأمن» الثلاثة «ألمانيا»؛ عائدين إلى «الجزائر». عاد «إسماعيل الصغير» عن طريق «باريس»، أما «إسماعيل» و«عطافي» فقد عادا عن طريق «فرانكفورت»، وذلك دون أن نتطرق ثانية إلى الحديث الذي دار بيننا في تلك الليلة. كنت أعرف أن أيامي بينهم قد صارت معدودة، وأن رؤسائي سوف ينالون مني في أول فرصة.

إفساد كل محاولات الحوار

ساءت علاقاتي مع المسؤولين كثيرًا، وقد كانت متوترة أصلًا. وقد طلبتُ مقابلة الرئيس «اليمين زروال»؛ لأُطلعه على ما يجري، وأمدّه بالأدلة على تلك الأفعال

(١) «كريم بلقاسم» هو أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية، وكان يُدعى «أسد الجبل». قاد الوفد الجزائري خلال اتفاقيات «إيفيان» في مارس ١٩٦٢م. أسس حزب «الحركة الديمقراطية الثورية الجزائرية» بعد انشقاقه على «هواري بومدين» سنة ١٩٦٥م. اغتيل في حجرة بأحد فنادق مدينة «دوسلدورف» الألمانية، على يد عميل لـ«الأمن العسكري»؛ وذلك في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠م.

المنافية للأخلاق وللقانون، وأبيّن له استحالة إيقاف دوامة العنف ما لم يوضع حد لإجرام الجنرال «إسماعيل العماري»؛ الموجه من رئيسه «توفيق» والذي أخطرته بصفة رسمية، ولم يحرك ساكنًا.

كانت «مديرية الجاسوسية المضادة» تعمل في الاتجاه المعاكس لقرارات الرئيس، الذي يسعى لبدء الحوار مع كل القوى - بما فيها الإسلاميون- رافضًا استخدام العُنف للوصول إلى السلطة، أو البقاء فيها. كان اغتيال «رابح كبير» يخدم مخطط «أصحاب القرار»، الذين يريدون إضعاف قدرة «زروال» على مواصلة الحوار. لقد جُنّ الجنرالات الاستئصاليون عندما أعلن «زروال» يوم ٣ مارس ١٩٩٤م عن ذلك الحوار، وأطلقوا موجة من أعمال العنف غير المسبوقة ضد السكّان المدنيين.

تم الاتصال بـ«عبد العزيز بوتفليقة»، بين شهري فبراير ومارس ١٩٩٤م؛ لخلافة «زروال»، وإدارة المرحلة الانتقالية من تنحّي المجلس الأعلى للدولة (الذي ستنتهي ولايته في يناير ١٩٩٤م)، وحتى إجراء انتخابات رئاسية. لكن «بوتفليقة» رفض العرض؛ فقد كان يُريد سُلطة كاملة، بما في ذلك السيطرة على الجيش طبقًا لدستور ١٩٨٩م المعمول به. وقد رفض الجنرالات شروط «بوتفليقة» بطبيعة الحال، فلم يكونوا ليقبلوا أبدًا بتدخُّل مدني في «شؤونهم»[1].

ولما لم يجد «أصحاب القرار» الرجل المثالي لمنصب الرئيس، ونظرًا للوضع الاقتصادي الكارثي للبلاد عام ١٩٩٤م؛ قرّروا الإبقاء على الجنرال «زروال» في منصبه، لكن ظل الشد والجذب بينهم. وقبل انتخاب «زروال» لرئاسة الجمهورية في ٥ نوفمبر ١٩٩٥م، صارت الأوامر والتوجيهات مُتضاربة مُتناقضة؛ فتارةً يكون الحديث عن المصالحة، وتارةً عن الاستئصال؛ حتى لم نعد نعرف حقيقة وجهتنا.

ومن الأمثلة عميقة الدلالة على ذلك؛ أنني شاركت أثناء صيف ١٩٩٥م في لقاء رفيع المستوى في «بون» جمع بين رئيس «مديرية التوثيق والأمن الخارجي»،

---

(١) وقد ندم «بوتفليقة»، حتى إنه لم يتردد في قبول الأمر حين عُرِض عليه ثانية في عام ١٩٩٩م.

الجنرال «حسان بن جلطي» المدعو «عبد الرزاق»؛ والوزير «بيرند شميدباور Bernd Schmidbauer»، مساعد المستشار الألماني «هلموت كول Helmut Kohl»؛ المكلف بتنسيق جهود أجهزة الاستخبارات. وقد استفاض «عبد الرزاق» في عرض جيوستراتيجي مُستفيض حول «الخطر الإسلامي»، وخطر الهجرة غير الشرعية إلى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك لتبرير طلب الدعم من «ألمانيا» في «الحرب ضد الإرهاب» الدائرة في «الجزائر». وقد «زلّ لسانه»، وفضح نواياه الحقيقية وسرائر «أصحاب القرار»؛ حين قال بالحرف: «ساعدونا لوقف زحف الإسلام [وليس الإسلام السياسي] نحو أوروبا». وفي نهاية العرض؛ كان الارتياب واضحًا للغاية على ملامح الوزير الألماني، الذي أجاب محدثه بكل فتور: «لقد استمعت جيدًا لحديثكم، ولكني لم أقتنع به».

كان «إسماعيل العماري» يسعى لإفساد مفاوضات «اليمين زروال» حتى يفرض مفاوضين إسلاميين من عملائه، وهذا ما سيتأكد بعدها في المفاوضات التي جرت بين «الجيش الوطني الشعبي» و«الجيش الإسلامي للإنقاذ».

في بداية نوفمبر ١٩٩٥م؛ تدخلتُ شخصيًّا، بطلب من الجنرال «عبد الرزاق»؛ لدى مسؤولة ديوان وزير أمن المستشار «هيلموت كول»، لمنع «رابح كبير» من حضور ندوة صحفية في «بون» برفقة «لويزة حنون» رئيس «حزب العمال»، و«حسين آيت أحمد» زعيم «جبهة القوى الاشتراكية». وقد عُوِّض «رابح كبير» في ذلك اللقاء بقيادي آخر من «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» هو «عبد الكريم ولد عدة»، الذي قَدِمَ من «بلجيكا». وقد كنت بطبيعة الحال حاضرًا في القاعة طوال الوقت لمتابعة النقاش.

ثم وصلتني، أواخر شهر نوفمبر؛ تعليمات من «قسم الاستعلام والأمن» بمساعدة «أحمد مراني»، وهو عضو سابق في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» مرتبط بالمخابرات؛ لترتيب لقائه مع سياسيين وصحفيين ألمان. كانت التعليمات تقضي بألّا يُمرر إلا ما يريده الجنرالات، وحذف ما عدا ذلك. وأثناء لقائي مع «لوكا دولاتر

«Lucas Delattre» ، مراسل صحيفة «لوموند» الفرنسية في «ألمانيا»؛ قدمت له «أحمد مراني» ليُجري معه مقابلة صحفية في أواخر شهر نوفمبر، موضحًا أنه سيُعيَّن وزيرًا للشؤون الدينية[1]. وقد سألني الصحفي الفرنسي، الذي كنت أعرفه منذ ١٩٩٣م؛ بخُبث: «وستكون أنت أمين ديوانه العام في الوزارة؟»، فأجبته بنفس النغمة: «لا! أفضّل إمساك الخيوط من وراء ستار!»، وهي عبارة الجنرال «إسماعين» المفضلة.

لم يكن الوقت مُناسبًا للنكتة؛ فقد اتخذتْ الأحداث بعد ذلك اللقاء منحًى آخر، واتسع نطاق العمليات التي كانت تستهدف السياسيين. فبعد اغتيال «أبو بكر بلقايد»، الوزير السابق للداخلية في حكومة «قاصدي مرباح»؛ في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥م[2]، امتدت القائمة يوم ٤ مايو ١٩٩٤م إلى «محمد حردي»؛ وزير الداخلية في حكومة «بلعيد عبد السلام» في ١٩٩٢م.

كان الوزيران محسوبين على الاستئصاليين، ومع ذلك لم تُبد «الجماعة الإسلامية المسلحة»، التي كانت تُسارع إلى تبني الاغتيالات؛ أيّ رد فعل تلك المرة. لقد «أرادوا» التخلّص من شاهدين محرجين كانا يعرفان الكثير. كان «بلقايد» من الشخصيات المدنية الأساسية[3] التي راهنت بقوة على تدخُّل الجنرالات، بل لقد عمل مستشارًا لعصابة الفارّين من الجيش الفرنسي. لكنه خطّ شهادة وفاته بيده؛ بانضمامه إلى كتلة «زروال-بتشين». أما «محمد حردي»، فقد خلف «العربي بلخير» في منصب وزير الداخلية في يوليو ١٩٩٢م؛ وكان عليه البتّ في المسائل العالقة التي تركها سلفه، بما فيها القرارات العديدة «غير القانونية»، التي كان «بلخير» قد اتخذها في إطار الحرب ضد الإسلاميين. لقد قُتلا بعد إبعادهما من مراكز اتخاذ القرار.

---

(١) وقد عُين بالفعل ضمن الطاقم الوزاري لحكومة «أحمد أويحي» في يناير ١٩٩٦م.

(٢) وهو الوزير الذي وافق على تأسيس «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

(٣) جنبًا إلى جنب مع «علي هارون» و«سيد أحمد غزالي» وآخرين.

ولاحقًا، سيتم تدبير «وفاة» الجنرال «فضيل سعيدي»، يوم ٤ يوليو ١٩٩٦م؛ في «حادث مرور» مشبوه بدرجة فاضحة.

اغتيال الجنرال «فضيل سعيدي»

أُبعِد الجنرال «فضيل سعدي» من على رأس الاستخبارات الخارجية، رغم كفاءته؛ في يوليو ١٩٩٤م على يد جماعة «بلخير»، فقد أدرك فشل السياسة «الاستئصالية» التي انتهجتها السلطة وقتها لأجل «إنقاذ البلاد»، وكذا لأن «اليمين زروال» قد عرض عليه رئاسة «قسم الاستعلام والأمن». كان «سعيدي» مُعارضًا لـ«الحل الأمني»، وقد اقترح تسليم السلطة إلى المدنيين. ولأنه لم ينتمِ إلى الجيش الفرنسي؛ فقد مثلت مواقفه والتزاماته خطرًا حقيقيًّا على الجنرالات «الفارّين» من الجيش الفرنسي، وحلفائهم. ولذلك كانت علاقة الجنرال «سعيدي» بكتلة الجنرالات غايةً في التوتر. لقد أخبرني الجنرال، في ميونيخ عام ١٩٩٤م؛ بأن فيلّته في «سيدي موسى» تعرضت للسطو، حيث «نقل» اللصوص كل محتوياتها على متن شاحنة؛ على مرأى ومسمع من إحدى قريباته، التي روّعها الأمر. ولو كانوا إرهابيين حقيقيين، لما تركوها حية على الإطلاق. كان ذلك إنذارًا من الجنرالات «الاستئصاليين»، الذين بلغ بهم الحقد حد نسف فيلّته، بواسطة خبراء متفجرات من «مجموعة التدخل الخاصة»؛ لينسب ذلك الفعل - كالعادة - إلى الإسلاميين.

وقد أخبرني الجنرال «سعيدي»، أثناء ذلك اللقاء؛ أنّه كان معارضًا بشدة لاستعمال النابالم ضد الجزائريين. فقد استخدم الجيش ذلك السلاح بالفعل، ابتداءً من عام ١٩٩٣م؛ في الجبال والمناطق الوعرة التي يستعصي على القوات الوصول إليها؛ مثل: «جرجرة» و«جبل زكار» والجبال القريبة من الساحل الجيجلي[1]. وقد تمّت صفقة النابالم، إسرائيلي الصنع؛ بدون موافقة الجنرال «سعيدي»، وابتيع من جنوب أفريقيا في ١٩٩٣م؛ إذ كانت «الجزائر» حينها تخضع لحظرٍ عسكري، فُرِض

(١) تسبب حرق الغابات بالطبع في كارثة بيئية؛ لا سيّما في «جيجل».

عليها إثر توقيف المسار الانتخابي. وقد تمت الصفقة بوساطة العقيد «علي بن قدة» (إسماعين الصغير) وعقيد «قسم الاستعلام والأمن»: «صادق كيتوني» المدعو «طاس»؛ سفيرنا في ذلك البلد. وقد كانا من الضباط الذين عزلهم الجنرال «فضيل سعيدي» إبان رئاسته لـ«مديرية التوثيق والأمن الخارجي».

وقد روى لي «سعيدي» أيضًا أن مسؤولي المخابرات التركية قد كشفوا له، أثناء زيارته لتركيا في بداية عام ١٩٩٤م؛ أن ممثل «الجزائر» في «أنقرة» (وهو نقيب لا أذكر اسمه)، كان على علاقة بالمندوبين المحليين لوكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA). ولقد تأكد ذلك في تحقيق داخلي؛ أنّ النقيب المذكور كان بالفعل عميلًا لـ«وكالة الاستخبارات الأمريكية». فاستدعاه الجنرال «فضيل» إلى «الجزائر»، لطرده من الجيش وتقديمه للمحاكمة العسكرية بتهمة الخيانة العظمى. غير أن النقيب لم يكترث، فقد كان متمتعًا بـ«حماية» الجنرال «توفيق». لقد ساهمت «قضية أنقرة» -وهو الاسم الرمزي لها- بقسطٍ وافر في تسميم العلاقة بين رئيس «قسم الاستعلام والأمن» ورئيس «مديرية التوثيق والأمن الخارجي».

بيد أن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت ما حدث في بداية عام ١٩٩٤م؛ عندما أدرك «فضيل سعيدي» أن «إسماعيل العماري» يتعدى على صلاحياته، ويتحرك في الخارج بشكلٍ غير قانوني. وأحدثت قضية «ليون جوبيه Léon Jopé»، نسبة إلى شرطي سويسري، ردًّ فعلٍ عنيفًا؛ إذ لم يستطع «سعيدي» هضم تجاوز «إسماعين» له ولصلاحياته، لا سيّما بما يعرفه عنه من استعمالٍ للأساليب القذرة. وسأختصر في رواية تلك القضية.

ففي يونيو ١٩٩٤م، سلّم «عبد القادر هبري»، مندوب «الحركة الجزائرية من أجل العدالة والتنمية» في سويسرا[1]؛ الذي كان عميلاً مزدوجًا[2]، سلّم لأجهزتنا

(١) الحزب الذي أسّسه «قاصدي مرباح».

(٢) للشرطة السويسرية و«قسم الاستعلام والأمن» في الوقت نفسه.

تقريرًا بلغه من «ليون جوبيه». ذلك التقرير، المؤرخ في ٢٤ مايو ١٩٩٤م؛ كانت الشرطة السويسرية قد أعدته بنتائج التحقيق الذي قامت به مجموعة التحريات الخاصة بشأن أعضاء «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الموجودين في سويسرا. وبناءً على التقرير، الذي تضمّن أسماء وعناوينَ نشطاء «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» ومَن على علاقة بهم في «الجزائر»؛ أعطى الجنرال «إسماعيل العماري» الأوامر باعتقال وقتل كل الأشخاص الواردة أسماؤهم في هذه القائمة، والموجودين في «الجزائر»؛ لمجرد افتراض صلة تربطهم بـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وذلك دون التدقيق أو التحقق من صحة المعلومات. وهكذا؛ تم اختطاف وتعذيب وقتل أمثال الدكتور «بوشلاغم» دون أي محاكمة.

وبعد ما يُقارب السنتين من إبعاد الجنرال «فضيل سعيدي»؛ سيلقى حتفه في «حادث مرور» غريب وقع له في «ورفلة»، حين كان يستقل سيارة مُصفَّحة من نوع «لانسيا Lancia». سبب الحادث، حسب الرواية الرسمية؛ هو «انزلاق» السيارة وانقلابها عدّة مرات إثر انفجار إحدى عجلاتها. وهو ما يصعُب تصديقه إذا عرفنا أن هذه السيارة المصفحة هي نفس الطراز الذي أنقذ حياة الجنرال «خالد نزار»، من انفجار العبوة الناسفة شديدة المفعول في منطقة «الأبيار» يوم ١٣ فبراير ١٩٩٣م؛ مما اعتبره أكثر الضباط محاولة اغتيال «مزيفة». إن هذا النوع من السيارات مُصَمَّمٌ خصيصًا لمقاومة الانفجار وأيٍّ مشاكل تقنية؛ فثقل الدرع يستبعد احتمال الانزلاق، فضلًا عن أن طريق «ورفلة» تخترق صحراء خاليةً تمامًا من المنعرجات؛ ومن المستحيل أن تنقلب فيها سيارة. وحتى لو افترضنا أن ذلك قد حدث بالفعل، فكيف يمكن تفسيرعدم نجاة أي من مرافقيه؟ ولماذا لم تُشكل أية لجنة للتحقيق في ملابسات الحادث وتحديد أسبابه؟

لقد كانت «حوادث السيارات» أكثر وسائل «قسم الاستعلام والأمن» المستخدمة لتصفية غير المرغوب فيهم، ولا يتطلب الأمر عبقرية لمعرفة من وراء ذلك «الحادث».

وفي الذكرى الخامسة والعشرين لتأميم النفط، ٢٤ فبراير ١٩٩٦م؛ كان الجنرال «فضيل سعدي» قد استقبل كلًّا من الرئيس «اليمين زروال»، و«عبد الحق بن حمودة»؛ الأمين العام لـ«الاتحاد العام للعمال الجزائريين» في «ورفلة». وهو اللقاء الذي تبلورت فيه فكرة إنشاء «حزب الرئيس». فبرغم أن «عبد الحق بن حمودة» كان من أشد المناهضين للإسلاميين؛ إلا أنه كان مُستاءً من انحراف أصحاب القرار، ويلومهم على برنامج التكييف الهيكلي، وخصخصة المؤسسات العمومية، وتسريح أربعمائة ألف عامل. وبمساندته لهم؛ تجلى له فشله في دور المدافِع عن حقوق ومُكتسبات العمال.

وبدعم من نقابة العمال، كان «بن حمودة» سيؤسس حزبًا سياسيًّا لم يكن ليرضى عنه أصحاب القرار؛ لأنهم لن يتمكنوا من السيطرة عليه مباشرة. لقد كانت رغبتهم في حزب سياسي يمثل «الواجهة الديمُقراطية» لحكمهم هو ما دفعهم، قبل ذلك بفترة؛ إلى محاولة السيطرة على «جبهة التحرير الوطني» التي كان «عبد الحميد مهري» يُديرها جاهرًا بمعارضته الصريحة للجنرالات «الفارّين من الجيش الفرنسي». ففي ٣١ يناير ١٩٩٦م، حيكت المؤامرة باستخدام بعض الأعضاء القدامى، لحساب «قسم الاستعلام والأمن»؛ ونجحت في الإطاحة بـ«عبد الحميد مهري» وإعادة «جبهة التحرير الوطني» إلى فراش السلطة.

وبما أن «عبد الحق بن حمودة» قد استمرّ طوال عام ١٩٩٦م في معارضة أصحاب القرار من زمرة «بلخير»، بل شكّك في الرواية الرسمية لـ«حادث» الجنرال «فضيل سعيدي»؛ سيلقى حتفه هو الآخر على يد «إسلاميين» في ٢٨ يناير ١٩٩٧م. لقد كان آخر ما تلفظ به هو: «لقد خانونا». إن تصفية «عبد الحق بن حمودة»، و«فضيل سعيدي» كانت رسالة من «عصابة يناير»، إلى الرئيس «زروال»؛ في فترة حمي فيها وطيس حرب عصابات السُّلطة.

وسيتم «السطو» على مشروع الزعيم النقابي المقتول فورًا، ليتمخض عنه ميلاد تنظيم سياسي، في مارس ١٩٩٧م؛ هو «التجمع الوطني الديمُقراطي»: حزب

مكون من منتمين سابقين لـ«جبهة التحرير الوطني» وبعض التكنوقراط. ولن تمر إلا أشهر قليلة على ظهوره، حتى يحقق فوزًا «كاسحًا» في الانتخابات التشريعية، التي جرت في يونيو١٩٩٧م؛ والانتخابات البلدية في أكتوبر من نفس السنة ، وهو ما سُمِّي بـ«الانتخاب الأمني»؛ والذي جرى بعد موجة المذابح الجماعية الكبرى التي وقعت في صيف ١٩٩٧م. حاول الجنرالات تضليل الرأي العام العالمي بـ«تداول ديمُقراطي» صوري. لكن المراقب الحصيف يدرك بسهولة أن «التجمع الوطني الديمُقراطي» و«جبهة التحرير الوطني» هما وجهان لعملة واحدة.

وتتواصل الاغتيالات

ستتمخض السنوات اللاحقة عن المزيد من الاغتيالات المنسوبة إلى الإسلاميين، أو إلى حوادث المرور؛ لكنها بلا شك تصفيات لأشخاص شكلوا مصادر قلق وإزعاج لعصابات السلطة. وفيما يلي ذكر بعض تلك الاغتيالات:

- في ١٨ يناير ١٩٩٧م، يَقتُل وزير التخطيط «علي حمدي» نفسه خطأ؛ أثناء «صيانة» سلاحه الناري. مثله مثل «أحمد مدغري»[١]، أو العقيد «عباس» في يناير ١٩٦٨م، أو العقيد «سعيد عبيد» في ديسمبر ١٩٦٧م؛ فالحادث أو الانتحار هما الوسيلتان التقليديتان لتمويه الاغتيالات السياسية.

- في ٣٠ يناير ١٩٩٧م، اغتيل الجنرال «حبيب خليل»؛ قائد ناحية عسكرية سابق، ومدير سابق للصناعات الحربية في «وهران». وحسب الإشاعات التي راجت في أوساط «الجيش الوطني الشعبي»؛ فقد اغتيل لأنه امتلك مستندات تفضح اختلاسات في عقود عسكرية تورط فيها: «العربي بلخير» و«خالد نزار» و«عبد المالك قنايزية». وهي عقود أُبرمت خلال الثمانينات؛ للحصول على معدات وآليات وتجهيزات للقوات الجوية.

---

(١) وزير الداخلية خلال سنوات الستينات والسبعينات الذي «انتحر» عام ١٩٧٤م.

- في ٢٥ يونيو ١٩٩٨م، اغتيل المطرب القبائلي «معطوب الوناس» في «تيزي وزو»، وزعمت الرواية الرسمية أن الجريمة ارتكبها مقاتلو «الجماعة الإسلامية المسلحة». لكن في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠م، بثت قناة «+CANAL» الفرنسية تحقيقًا موثقًا[١] يثبت بصفة قطعية مسؤولية «قسم الاستعلام والأمن» عن الجريمة، وتواطؤ بعض قيادات حزب «التجمع من أجل الثقافة والديمُقراطية»؛ الذين أجبروا زوجة المطرب على الإدلاء بتصريحات تُورِّط الجماعات الإسلامية، مقابل تأشيرة الإقامة في فرنسا لها ولأخواتها.

وأخيرًا؛ اغتيل «عبد القادر حشاني»، أهم قيادات «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والذي قاد الجبهة لفوز ساحق في انتخابات ديسمبر ١٩٩١م التشريعية المجهضة؛ اغتيل على الملأ، في قاعة انتظار لدى طبيب أسنان في «الجزائر»؛ يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م[٢]. كان «حشاني» يخيف الجنرالات بحكمته، واستقامته، وحنكته السياسية، ومقدرته القيادية، التي مكنته في ظروف جد سيئة، أواخر عام ١٩٩١م؛ من إعادة توحيد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، التي أثخنتها الخلافات الداخلية والاعتقالات؛ فعقدَ مؤتمرًا للحزب، وقادَ حملة انتخابية ناجحة. وفي أواخر عام ١٩٩٩م، مثلت جهوده، في إعادة تنظيم ما تبقى من «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»؛ تهديدًا كبيرًا للعسكر.

وهناك العديد من القرائن والمؤشرات التي تدعم اتهام «قسم الاستعلام والأمن» بارتكاب تلك الجريمة؛ فالقاتل استخدم كاتمًا للصوت، وهو ما يدُلّ على الخبرة والاحتراف. كما أنّ «حشاني» قد شكا لوزير الداخلية[٣]، قبل بضعة أيام من الجريمة؛ من تحرشات الشرطة، ومن التصرُّفات المشبوهة لشخص يُدعى «نعيم»، حاول ترتيب موعد له مع أحد «الأمراء» الجهاديين في مسجد

---

(١) «L'affaire Lounès Matoub, La Grande Manip «قضية معطوب الوناس؛ المؤامرة المفضوحة»

(٢) يفترض أن فريقًا من «قسم الاستعلام والأمن» كان مكلفًا بحمايته.

(٣) «نور الدين زرهوني»؛ المسؤول السابق في «الأمن العسكري».

بالعاصمة. وقد فاجأ «حشاني» هذا «النعيم» وهو يخرج من مركز الأمن الذي يتبعه حيّه.

وقد اعتُقل القاتل المفترض، «فؤاد بولامية»؛ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٩٩م. لكنّه تراجع عن أقواله أثناء محاكمته، في أبريل ٢٠٠١م؛ مؤكدًا أنه قد «اعترف» بالجريمة تحت التعذيب، وأن الجنرال «توفيق»، رئيس «قسم الاستعلام والأمن»؛ قد عرض عليه «صفقة» تقضي باعترافه بالجريمة، مقابل تخفيف الحكم عليه إلى خمسة عشر عامًا فقط. ونتيجة لتلك المستجدات؛ حُكِمَ عليه بالإعدام في نفس اليوم. وأترك حرية التعليق للقارئ على الحكم الذي نطقت به المحكمة بتلك السرعة.

(١١)

أسلحة الحرب ضد الشعب الجزائري

المذابح والاستهانة المطلقة بالحياة الإنسانية

كنت قد تركتُ الخدمة في جهاز المخابرات عندما وقعتْ مذابح ١٩٩٧م، التي لم تتبنها أبدًا أية جهة، وأشهر تلك المذابح هي التي وقعت في «بوقرة» يوم ٢١ أبريل ١٩٩٧م؛ حيث أعمل «الإرهابيون» السلاح الأبيض في الأهالي طوال ليلة كاملة، وكان معظم ضحايا المجزرة من الأطفال والنساء. ثم مذبحة «الرايس» (بالقرب من «سيدي موسى») يوم ٢٨ أغسطس ١٩٩٧م. ثم التي ارتكبت في «بني مسوس» يوم ٥ سبتمبر ١٩٩٧م، حيث قُتل سبعون شخصًا بالقرب من ثكنات الجيش. ثم مجزرة «بن طلحة»[١]؛ التي ذُبِحَ فيها ما ينيف عن الأربعمائة شخص، ليلة ٢٢ سبتمبر؛ على مرأى من قوات الجيش، التي كانت تُرابِط بالقرب من الموقع وتنتظر الأوامر التي لم تصدر لها أبدًا. كانت تلك الوحدات «تخشى الوقوع في كمين قد يتصيدها في ظلام تلك الليلة»، كما برّر ذلك الجنرال «خالد نزار» فيما بعد.

إن كشف أسباب ودوافع تلك المذابح المروِّعة ليس بالأمر الميسور. إلّا أن المؤكد فيها كلّها هو عدم إمكان نسبتها إلى جماعات إسلامية «حقيقية»، وذلك لسبب بسيط؛ هو أن كل تلك المجموعات «المستقلة» قد تم القضاء عليها في منتصف عام ١٩٩٦م؛ سواء على يد القوات الخاصة مباشرة، أو بواسطة «الجماعة الإسلامية المسلحة»

---

(١) تحدث عنها تفصيلًا شاهد العيان «نصر الله يوس»:
Nesroulah Yous (avec la collaboration de Salima Mellah), Qui a tué à Bentalha, La Découverte, 2000.

الخاضعة لـ«قسم الاستعلام والأمن». ومنذ ذلك التاريخ؛ لم تبق على الساحة أية جماعة «إسلامية» إلا وكانت تحت سيطرة المخابرات، سواء بطريقة مباشرة، أو بواسطة أمير من «قسم الاستعلام والأمن» مثل «جمال زيتوني» و«عنتر زوابري». مَنْ طُمست بصائرهم والمتواطئون مع النظام فقط، هم مَن يعتبرون تلك الجماعات الإرهابية تمثّل نموذجًا تقليديًا لحروب العصابات «ضد النظام»؛ في حين أنّها كانت بلا قيادة، ولا تُكَلف نفسها عناء تبني العمليات التي «تقوم بها»؛ بل تتخلى عنها تمامًا.

إن تلك الجماعات هي التي ارتكبت المجازر التي وقعت غالبيتها في محيط العاصمة؛ في حيّز لا تتجاوز مساحته نصف مقاطعة من مقاطعات «فرنسا»، برغم الوجود الكثيف لقوات الأمن في تلك المناطق، والتي لم تتدخل قط؛ فقد تلقت أوامر عُليا بالتزام الحياد. إن كل مَن يعرفون الجيش الجزائري من الداخل؛ يعرفون أن هذا هو التفسير الوحيد.

إن قرارًا اتُخذ على مستوى «جنرالات الطغمة» كان وراء تلك المأساة، التي بلغت درجة من الوحشية جعلت الكثيرين يعتبرونها أمرًا مستحيلًا، مهما كانت صحة المعلومات التي وصلتهم! إن الحياة الإنسانية لا قيمة لها عند هؤلاء الجنرالات، الذين خَبِرتُهم عن قُرب لمدة طويلة؛ خصوصًا إذا كان ضحاياهم من المتعاطفين مع الإسلاميين. دليل ذلك ما سبق أن ذكرته عن زيارتي لـ«المركز العسكري الرئيس للتحقيق» عام ١٩٩٤م؛ فمذّاك تعوَّد رجال «قسم الاستعلام والأمن» على تعذيب وقتل المواطنين كما لو كانوا مجرد حشرات. وبعد الولوغ في بحر من الدماء؛ صار من المنطقيّ جدًّا أن يستعمل الجنرالات سلاح المذابح لتسوية مشاكلهم «السياسية». كانت تلك المجازر تهدف إلى «معاقبة» المناطق ذات الكثافة «الإسلامية» في المقام الأول، كما كانت «رسالة» توجيه للسكان في الانتخابات المحلية، التي جرت في أكتوبر ١٩٩٧م؛ والتي فاز بها «التجمع الوطني الديمُقراطي»، وهو الحزب الذي أُنشئ قبلها بأشهر قليلة لاستكمال مظاهر «تداوُل» السلطة مع «جبهة التحرير الوطني». فكلاهما تابع للسلطة، وهما بمثابة وجهين لعملة واحدة. لقد رأى «الصقور» أن الخوف من جزاري

«الجماعة الإسلامية المسلحة» سيدفع بسُكّان أطراف المدن والمناطق الريفية(ضحايا الاغتصاب وابتزاز الأموال والاغتيالات) إلى التصويت «الأمني». فقد نجحوا في إيهام الرأي العام بأن الديمُقراطية ما زالت موضعَ تقديرِهم.

غير أنّ الهدف الأهم لتلك المذابح كان توجيه «رسائل» من الجنرالات «الاستئصاليين» إلى كتلة «اليمين زروال»؛ بعد أن صارت المواجهة مفتوحة حول العودة إلى السلم وانهيار الاقتصاد الوطني، خاصة وأن أمور الاقتصاد كانت سببًا في اغتيال النقابي «عبد الحق بن حمودة»؛ بعد أن «سحب ثقته» من الجنرالات.

إنّ إرسال «رسائل» بإزهاق الأرواح البشرية لا يمثل معضلة لمن لا يعتبرون مواطنيهم آدميين. ولذا تواصلت المذابح طوال الأزمة بينهم وبين الرئيس «زروال»، ومنها مذابح «تيارت» و«تيسمسيلت» (أربع وثمانون ضحية في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٧م)، و«غليزان» (أكثر من أربعمائة قتيل في غرة رمضان الموافق ٣٠ ديسمبر ١٩٩٧م)، و«سيدي حامد» بالقرب من «مفتاح» (مائة وثلاثة قتلى في ١١ يناير ١٩٩٨م).

«الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ تنظيم «جهادي» مضاد!

قبل استخلاص عبرة هذه الدوامة الوحشية، التي تُعتبر سلسلة جرائم منظمة ضد الإنسانية؛ أريد أن أعود إلى نقطة أساسية تعرضت لها في المقدمة، وهي «تَغَاضي» الإعلام العالمي عن طبيعة تلك الحرب القذرة. وهو من ناحية يَدُلّ على مدى نجاعة الدعاية السوداء لـ«قسم الاستعلام والأمن»، ومن ناحيةٍ أخرى يكشف التواطؤ الواضح للحكومات الغربية، وفي مقدمتها الحكومة الفرنسية.

وإذا كان من المستحيل تفصيل كل «الضربات القذرة» والمؤامرات الخسيسة في هذا الكتاب؛ فإن النظرة المتفحصة لـ«المسرح السياسي» الجزائري، وسلوك «الجماعات المسلحة»؛ تكفي لتقويض السردية الرسمية بأن ثمّة ديمُقراطية هشّة

تُهدِّدها الأصولية الإسلامية، ويتصدى للدفاع عنها جنرالات جمهوريون أصحاب قيم ومبادئ!

إن الذين سطوا على مقاليد الحكم عام ١٩٩٢م لا زالوا على رأس السلطة بعد أكثر من إحدى عشرة سنة[1]، ويحتلون نفس المناصب الإستراتيجية (الجنرال «نزار» هو الوحيد المبعد)، في حين تغيَّر الرؤساء، ورؤساء الحكومة، والوزراء؛ منذ بداية العشرية الحمراء. ذلك أن «المسؤولين» يظهرون ويختفون تبعًا لرغبة ومخططات «الينايريين»، أصحاب السلطة الحقيقية. وسأكتفي بذكر الحالات الأكثر بروزًا وهي:

- الرئيس «الشاذلي بن جديد»، عُزِل من منصبه بالانقلاب عليه؛ لأنه أراد احترام الدستور، واختار التعايُش السياسي مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

- «محمد بوضياف»، اغتِيل أمام أنظار الملايين من مشاهدي التلفاز؛ لأنه لم يُدرك أنه مجرد واجهة لإنقاذ النظام، وإسباغ الشرعية على «عصابة يناير»؛ وليس قائدًا حقيقيًّا للبلاد.

- الرئيس «علي كافي»، خليفة «بوضياف» على رأس «المجلس الأعلى للدولة»؛ وقد أُبعِدَ عندما انتهت مهمة المجلس في ديسمبر ١٩٩٣م؛ لأنه كان يُعتبر من «الإصلاحيين» الذين بإمكانهم إعادة الاعتبار لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، لو ظل في الحكم؛ كما أن بقاءه لم يكن مفيدًا لـ«عصابة الجنرالات».

- الرئيس «اليمين زروال»، وقد أُقيل من منصبه في سبتمبر ١٩٩٨م؛ لأنه أصر على التفاوض مع بقايا «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

وقد لاحظ العديد من المراقبين المستقلين أن «العنف الأصولي» الذي ضرب السكان المدنيين لم يكن مُنسجمًا سياسيًّا مع الأيديولوجية الإسلامية التي يُفترض أن

---

(١) نُشر الكتاب بالفرنسية لأول مرة عام ٢٠٠٣م، وهو هنا يشير لذلك التاريخ. (الناشر)

يُبررها؛ ذلك أن المستفيد الوحيد والنهائي من أعمال «الجماعات الإسلامية المسلحة» لم يكن الإسلاميين قطعًا؛ فالجماعات الإسلامية المسلحة لم يكن لديها لا مشروع اجتماعي، ولا برنامج سياسي، ولم تطرح أي حلول للبلاد. بل مِنْ أعضائها مَن اشتُهر بارتكاب جرائم القتل والاغتصاب، وتعاطي الكحول والمخدرات، وابتزاز الأموال. وثمة شهادات عديدة ذات مصداقية تؤكد ذلك، خصوصًا بين أعضاء «الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ وهو ما يتنافى بالكلية مع الإسلام الذي يُفترض أنهم يتشدقون بتعاليمه.

وقد بلغ ما عُرف بـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»، التي اشتهرت بمزايدتها في عهد «اليمين زروال» (١٩٩٤- ١٩٩٨م)؛ بلغ بها الأمر حدّ انتقاد قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» على رغبتهم في الوصول إلى حلول سياسية أو تسويات مع السلطة. وهكذا يُلاحظ أن الجماعات الإسلامية المسلحة، وبدلًا من استهداف الجنرالات ونظامهم؛ استهدفت السكان المدنيين العزل، وخاضت معارك دموية ضد التنظيمات الإسلامية الأخرى مثل: «الجيش الإسلامي للإنقاذ» و«الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد». باختصار؛ لقد بذلت الجماعات المسلحة جهدها لعزل الإسلاميين عن السكان، وحرمانهم من كل دعم. إن القراءة السريعة لمنشورات «الجماعة الإسلامية المسلحة» تكشف التقاء أهدافها - بشكلٍ عجيب - مع أهداف الجنرالات الدمويين؛ فليس فيها إلا الانتقادات الحادة والصيغ الرنّانة مثل: «لا مصالحة»، «لا هدنة»، «لا حوار»، «لا رحمة ولا شفقة»[1]!

---

(١) حسب «آلن غرينيار Alain Grignard»، وهو أكاديمي بلجيكي درس خطاب «الجماعة الإسلامية المسلحة»؛ فإن منشورات الجماعة قد حررت كلها بلغة أيديولوجية لا تختلف في شيء عن منشورات الجماعات الماركسية الغربية؛ راجع:

- Alain Grignard, «La littérature politique du GIA algérien des origines à Djamel Zitouni. Esquisse d'une analyse».

في:

- Felice Dasseto (s.i.d), Facettes de l'Islam belge, Academia Bruylant, Louvain-la-Neuve, 1997, pp.69-95.

ويالها من بصيرة! فقد كانت منشورات «الجماعة الإسلامية المسلحة» تحرر في «قسم الاستعلام والأمن» بواسطة عناصر تكوَّنت في «موسكو»، و«براغ»، و«برلين» قبل سقوط الكتلة الشرقية.

كل تلك التناقضات الظاهرة تُعزز تفسيرًا واحدًا؛ أن الحركة التي تقوض مصداقية التنظيمات الإسلامية، وتقطع رؤوس النساء والأطفال، ولا تملك قيادة موَّحَدَة؛ لا يمكن إلا أن تكون حركة «جهادية» مُضادة استُخدِمت لمحاربة الإسلاميين الحقيقيين، الذين دُفِعوا دفعًا إلى حمل السلاح والهروب إلى الجبال، فرارًا من الاحتقار، والقمع، وإرهاب الدولة. إن المدبرين الذين صنعوا مأساة «الجزائر» يمكنهم فعل أي شيء للإبقاء على الفوضى، وضرب الجزائريين بعضهم ببعض، واستئصال كل معارضة جادة قد تهدد امتيازاتهم.

وعلى امتداد تلك السنوات توافد «المراقبون» الأجانب، من الصحفيين والمثقفين والبرلمانيين، الذين تغاضوا عن هذه الحقائق. فهم يأتون إلى «الجزائر» في «زيارات موجهة»، ويُعَاملون بعنايةٍ فائقةٍ في أفخم الفنادق، وتجزل لهم العطايا؛ فلا يستمعون إلا إلى الأشخاص الذين ينتقيهم مضيفوهم الرسميون. ومن ثم فضَّلوا - كسلًا أو خمولًا، أو لا مبالاةً بآلام الشعب، أو تواطؤًا مع الاستئصاليين - ترويج أكاذيب «قسم الاستعلام والأمن» وعملائه في أجهزة الإعلام المحلية.

كما ساهموا أيضًا، بدرجة ما؛ وخاصة في «فرنسا»، في خنق أصوات الذين اكتشفوا عدم تماسُك السردية الرسمية، سواء في «الجزائر» أو في الخارج؛ وعبروا عن شكوكهم بشأن المسؤول الحقيقي عن العنف. وهكذا؛ عبَّر صحفيون وممثلون للمجتمع المدني ومدافعون عن حقوق الإنسان وخبراء في الملف الجزائري؛ عبَّروا عن رأيهم أثناء المذابح الكبرى التي وقعت في عام ١٩٩٧م، وأثبت بعضهم بحجج وأدلة دامغة، لم تجد آذانًا واعية؛ أن «الجماعة الإسلامية المسلحة» هي تنظيمٌ «جهادي» مضادّ يُسيطر عليه «قسم الاستعلام والأمن»[١].

(١) راجع تحليلات وتصريحات هؤلاء المتخصصين مجمّعة في:

- «Halte aux massacres en Algérie», Revue de Presse , Octobre 1997.

على موقع «ألجيريا واتش Algeria Watch»:

www.algeria-watch.org/mrv/mrvmass/halte.html

إستراتيجية الرعب وأطوارها الأربعة

إن من يرى الأشياء بوضوح؛ يُدرِك منذ البداية أن «الجماعة الإسلامية المسلحة» كانت في حقيقة الأمر من صنائع المخابرات الجزائرية. لكن لا بد أن يعيش المرء تفاصيل هذه الحقيقة من الداخل، كما عشتها؛ ليُدرك طبيعة البداية المبكرة لاستغلال قادة «الجيش الوطني الشعبي» و«قسم الاستعلام والأمن» للعنف الإسلامي، ويفهم كيف أدى هذا الاستغلال بأولئك المجرمين، في بضع سنوات؛ إلى تخطيط وارتكاب مجازِر ضخمة.

عند وضع إستراتيجية «خطة نزار»، ديسمبر ١٩٩٠م؛ راعى الجنرالات احتمال لجوء الإسلاميين إلى عصيان مسلح، ولإجهاض المحاولة تركوا كل الخيارات مفتوحة: الاختراق أولًا، ثم السيطرة والتوظيف؛ لإنشاء حركات مضادة تُكلَّف بالأعمال القذرة.

لقد أدى الاختراق، بدءًا من ١٩٩٢م؛ إلى نجاح الكمائن التي استهدفت قيادات الجماعات المسلحة، أثناء اجتماعاتهم في أماكن يُفترض أنها آمنة. وساهم التوظيف في استغلال الأنشطة «التخريبية» لدفع الجماعات الإسلامية إلى ارتكاب أعمال «إرهابية»، وإسْكات وتهميش شريحة اجتماعية هائلة، ودفع كل المعارضين المزعجين للنظام إلى الهجرة. وأخيرًا؛ أدت الأنشطة «الجهادية» المضادة لترويض المواطنين، ومحو «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» من الذاكرة الجماعية، ومعاقبة الذين صوتوا لصالحها في الانتخابات.

إن خلاصة ما أوردته، على امتداد هذا الكتاب؛ هي الأطوار الأربعة لإستراتيجية الجنرالات، وهي:

الطور الأول: بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٣م، ولتبرير توقيف المسار الانتخابي بأثر رجعي؛ لزمَ ممارسة «قمع عشوائي» (اعتقالات بالآلاف ومحاكمات مستعجلة أمام «المحاكم الاستثنائية») لدفع قسم كبير من الشباب إلى التحول نحو العمل المسلح،

جنبًا إلى جنب مع تصفية انتقائية لكل القادة الإسلاميين الأحسن تكوينًا، والأقل قابلية للاحتواء والتجنيد. كانت الأهداف المحددة لتلك الجماعات «الإرهابية»، التي تعرضت للاختراق والتوظيف؛ مزدوجة: اغتيال عناصر من قوات الأمن، حيث تتكفل -بالأصل- وحدات تابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن» بتصفية «المشكوك» في ولائهم للجنرالات من عناصر «الجيش الوطني الشعبي»؛ وكذا اغتيال بعض شخصيات «المجتمع المدني» البارزة، والتي تم ارتكابها بواسطة «قسم الاستعلام والأمن» مباشرة. والهدف من ذلك كلّه هو حشد الجماهير وراء «الينايريين». كان هدف الجنرال «بلخير» وعصابته هو تدجين وتحييد الديمُقراطيين الحقيقيين، المعارضين لتوقيف المسار الانتخابي. وظلوا، برغم «التطهير» الاستباقي لصفوف الجيش، يخشون، وبشكل هيستيري؛ رفضَ قسمٍ من الجيش الانصياع لهم، بل ومحاولة الانقلاب عليهم. وقد توهموا أنه بمجرد تحقُّق أهدافهم؛ سيسهُل القضاء على الجماعات «الجهادية» المصطنعة، لتعود الأمور إلى نصابها.

ولقد حقق الطور الأول كل الأهداف المعينة، لكنه سرعان ما «انتكس» لسببين رئيسين: الأول؛ أن استخدام الجماعات الإسلامية بواسطة إدارات «قسم الاستعلام والأمن»، «مديرية الجاسوسية المضادة» و«المديرية المركزية لأمن الجيش»؛ قد بلغ درجة من التشعُّب صار فيها من الصعب «إدارة» شبكات العنف بغير التباسٍ وتخبُّط. كما أن عددًا من الإسلاميين الذين «تحولوا» تحت التعذيب، وأبدوا استعدادهم للتعاون مع المخابرات؛ سرعان ما «خانوا» النظام وصاروا من ألد أعدائه، وذلك بمجرد أن نالوا حريتهم باللجوء إلى الجبال. وثانيها؛ أن قوات الأمن قد تمادت في ممارساتها الوحشية نتيجة إطلاق يدها، وهو ما دفع بآلاف الشباب، أكثر بكثير مما كان متوقعًا؛ إلى «اللجوء إلى الجبال»، ليتضاعف عداء غالبية أفراد الشعب لـ«عصابة يناير».

وقد دفعهم ذلك الوضع إلى طور جديد، أشدّ عُنفًا؛ امتد من بداية ١٩٩٤م إلى منتصف ١٩٩٦م. وقد تميز ذلك الطور بنوعين رئيسين من العمليات: الأول تجسيدٌ

للمنطق الذي عبَّر عنه الجنرال «إسماعيل العماري»؛ أنه إذا استحال فصل الجماعات المسلحة عن السكان، فيجب العمل على فصل الجماهير عن الإسلاميين. ومن ثمّ استفحل القمع الوحشي الذي تمارسه قوات الأمن ضد السكان المدنيين، ابتداء من ١٩٩٤م. وقد تمخض القمع في تلك المرحلة عن تصفياتٍ واسعة، عشرات الآلاف من الضحايا أغلبهم من الرجال؛ وتضاعف عدد «المفقودين»[1] والقتلى، وتكاثرت سرايا الموت لـ«مكافحة الإسلاميين» (منظمة الشباب الجزائري الحر مثلًا)، وظهرت ميليشيات «شعبية» تم تشجيعها لتتضاعف الانتهاكات.

النوع الثاني من العمليات كان زيادة نشاط «الجماعات الإسلامية المسلحة» التي يُسيطر عليها «قسم الاستعلام والأمن»، بهدف مزدوج هو: إرهاب السكان، والقضاء على كل الجماعات المسلحة المستقلة نسبيًّا، ومنها «الجيش الإسلامي للإنقاذ».

وسيتحقق ذلك كله في منتصف ١٩٩٦م، لكن الجنرالات لن يهنأ لهم بال ولن يهدؤوا؛ بل سينتقلون إلى الطور الثالث من الحرب، باستخدام «العنف الطبيعي» للجماعات الإسلامية التابعة للجيش والمليشيات «الشعبية»، كأداة سياسية؛ ليس لفرض سلطتهم بالرعب فحسب، بل لإدارة الصراعات فيما بينهم أيضًا. وهكذا؛ أمست فروع «المركز الإقليمي للبحث والتحقيق» مكانًا لتخطيط مذابح لقُرى وأحياء بكاملها. أُحصيَ منها على الأقل عشرون مذبحة عام ١٩٩٦م، وحوالي المائة سنة ١٩٩٧م، وقد أسفرت في مجموعها عن آلاف الضحايا؛ رجالًا ونساءً وأطفالًا

---

(١) حسب دراسة أجرتها «ألجيريا واتش Algeria Watch» في مارس ١٩٩٩م؛ تبين أنه من بين ٣٠٨٨ مفقودًا (والحقيقة أن العدد أكبر من ذلك بكثير) ما بين سنة ١٩٩١ و١٩٩٨؛ فإن ٨٦٪ منهم قد اختفوا في الفترة ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٦م.

راجع:

«Les Disparitions en Algérie suite à des enlèvements par les forces de sécurité. Un rapport sur les disparitions en Algérie», Mars 1999

على الموقع: www.algeria-watch.org/fraticle/aw/awrapdisp.html

دون تمييز[1]. وستتواصل تلك السياسة حتى إقصاء «اليمين زروال» في سبتمبر ١٩٩٨م.

وبالتوازي مع هذه البربرية الدموية؛ عمد رؤساء «قسم الاستعلام والأمن»، الذين تزايد انشغالهم بردود فعل القوى الدولية؛ إلى تنظيم انسحاب قسم من جماعاتهم الإسلامية. لذلك سيُبرم الجنرال «إسماعيل» «هدنة» مع «الجيش الإسلامي للإنقاذ»، في أكتوبر ١٩٩٧م؛ وهو الاتفاق الذي سيُستخدم كغطاء «قانوني» لاستصدار عفو عام عن كوادر «قسم الاستعلام والأمن»، الذين افتعلوا الهروب من الجيش لاختراق الجماعات الإسلامية؛ مما سيسمح لاحقًا بإعادة إدماجهم في صفوف «الجيش الوطني الشعبي».

وابتداءً من أبريل ١٩٩٩م، وانتخاب «بوتفليقة» (في الانتخابات التي زورت بإتقان)؛ دُشِّنَ **الطور الرابع**؛ الذي دام أربع سنوات من ذلك التاريخ. وقد عمد فيه أصحاب القرار إلى التخفيف من وتيرة العنف إلى مستوى «بقايا الإرهاب»؛ حيث «انخفض» عدد الضحايا ليتراوح بين المائة والمائتين شهريًّا، وذلك لشلّ السكان بحالة من الرعب الكاسح، إذ لم يكن مسموحًا القيام بأي انتفاضات، فقط حالات محدودة من الاحتجاج ضد البؤس. لقد تقلصت حدة «الجماعات الإسلامية للجيش» عما كانت عليه من قبل، ولم تعد تنشط في الغالب إلا لتحقيق مصالح خاصة. وتُعيد المخابرات تنشيطها دوريًّا لحصد نفوس بريئة من سكان الريف والمجندين الشبان؛ لتكون بمثابة «رسائل» تتبادلها الكتلتان الرئيستان في السلطة: عصابة «بلخير» وعصابة «توفيق»، اللتان انقسمتا منذ العام ٢٠٠١م بشأن سُبل «الخروج من الأزمة»؛ وذلك ليستعرضوا قوتهم أو يوجهوا «رسائل» إلى القوى الدولية –خصوصًا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م – لتبرير طلب الجنرالات

---

(١) راجع:
- Salah-Eddine Sidhoum, Chronologie des massacres en Algérie (1994-2000), Algeria-watch, Mars 2003.

على الموقع: www.algeria-watch.org/mrv/2002/bilan_massacres.html

الدعم والمساعدة، خاصةً في مجال التسليح؛ بذريعة محاربة الإرهاب «الإسلامي» العابر للحدود.

وسيتحول الإرهاب من حينها إلى إرهاب ترتكبه أجهزة «الأمن»، في تناقُضٍ مع مسماها؛ فلم يعد يمُر يوم بدون أن تحمل الصحافة أخبار رجال الشرطة أو الدرك أو جماعات الدفاع الذاتي، الذين تحولوا إلى عصابات للسطو، أو لإقامة الحواجز المرورية للإرهاب، أو لارتكاب جرائم نكراء من كل نوع.

وقود آلة الحرب

هذا العرض المختصر لدوامة الرعب الجزائرية، يجعلها تبدو شيئًا منطقيًّا. بيد أن عشرات الكتب لن تكفي لوصف فداحة المصاب، والجنون الذي نتج عنها، والذي أدى إلى تحطيم روح المجتمع الجزائري، لعدة أجيال قادمة.

ويثير حجم الكارثة تساؤلين مؤرقين هما: كيف استطاع الذين خططوا للجريمة، العثور على كل هؤلاء المتواطئين؟ وما هو السبب الحقيقي الذي دفعهم إلى إراقة دماء مواطنيهم طوال تلك السنوات، بدون أي وازع؛ وإغراق شعبهم في هذا الكم من البؤس؟

على مستوى الجيش؛ كان الشحن الأيديولوجي، لضباط «قسم الاستعلام والأمن» و«الجيش الوطني الشعبي»؛ قد بدأ منذ عام ١٩٩١م، وذلك من خلال التلقين الأيديولوجي، الذي كان له أعظم الأثر على الضباط غير الجامعيين بوجهٍ خاص. لقد صدقوا بسهولة الخطاب المؤسس حصرًا على التخويف، والذي اتخذ من نماذج السودان وإيران أمثلة حية: «ينتظركم مع الأصوليين مصير مماثل لمصير السافاك[1] SAVAK»، أو: «سيقع لكم مثلما وقع في السودان بعد الإطاحة بجعفر النميري، عام ١٩٨٥م؛ حيث أُجري تطهير شامل في صفوف الجيش وفي أوساط

(١) الشرطة السرية في نظام شاه إيران.

المثقفين، وأُعدم الكثيرون، وأُجبر قسم كبير من النخبة على الهجرة». وبعد يناير ١٩٩٢م؛ ساعدت الاغتيالات الموجهة ضد العسكر والشرطة، والتي قامت بها فرق الموت والجماعات الإسلامية لـ«قسم الاستخبارات والأمن»؛ على التحام صفوف الأجهزة الأمنية ضد «الأصولية»، ثم ضد الشعب. وقد أدى هذا الإعداد، مضافًا إليه تصفية الضباط المستعصين على الترويض؛ أدى إلى صنع «وحوش» بكل معنى الكلمة: وحوش على شاكلة العقيدين: «بشير طرطاق» و«مهنى جبار»؛ اللذين ساهما في تحويل مجموعات من العساكر ورجال الشرطة إلى قتلة وجلادين.

على مستوى «النخبة» المدنية؛ استُعمِلَ نمط الإعداد ذاته. فبعد اغتصاب الشرعية «الثورية»، عقب تصفية الضباط «الأمين»[1] القدامى في «الجيش الوطني الشعبي»؛ فرضت عصابة الجنرالات نفسها وصيًّا على المصالح العُليا للوطن. لقد اعتبروا أنهم لم يستمدوا شرعيتهم من الشعب، ومن ثمّ فليس عليهم تقديم أي حساب له[2]. وارتكزت هذه الحصانة، التي تفسر ضخامة واتساع نطاق العنف والقمع الدموي؛ على انتشار شبكات ودوائر التواطؤ في «المجتمع المدني»، فأصبح الولاء لهذا الجنرال أو ذاك شرطًا ضروريًّا لنَيْل أي ترقية أو تقلُّد أية وظيفة في الدولة، أو حتى الاشتغال بمجال الأعمال أو إدارة صحيفةٍ ما.

صارت الرشوة الأدبية أو المالية هي وسيلة أصحاب القرار؛ لشراء سكوت الصحافة، والإنفاق على عملائهم في جميع المؤسسات (القضاء، البرلمان). لقد أمست السلطة في «الجزائر» تساوي الثراء السريع. وصار مدار السلطة هو تقاسُم الثروة بين أصحاب الامتيازات؛ فالنظام يقبل بكل الأيديولوجيات ويتكيف معها، ومن ثم أعاد المتشدقون بالاشتراكية، في سنوات السبعينات؛ صياغة أنفسهم حسب

---

(١) وهم غير الضباط المفرنسين الذين خدموا في الجيش الفرنسي، قبل أن يلتحقوا بالثورة ممن تمت تصفيتهم خلال الستينات بشكل خاص. (المترجم).

(٢) حسب تصريح الجنرال «خالد نزار» في باريس أثناء جلسة المحاكمة في القضية التي رفعها ضد الملازم أول حبيب سواعدية في يوليو ٢٠٠٢م؛ راجع:

- Souaïdia, Le Procès de La Sale Guerre, Op. Cit., P.86.

الطلب: من إسلاميين في الثمانينات، إلى «ديمُقراطيين»، واليوم باتوا ليبراليين! ومع حلول الألفية؛ أصبح بعض الذين كانوا يدعون إلى الاقتصاد الموجه في السبعينات، من أشد المدافعين عن اقتصاد السوق والمتحمسين له.

على النحو نفسه؛ لم تكن مناهضة الإسلاميين، التي بدت كقناعات صادقة لدى بعض المثقفين والسياسيين الفرانكفونيين؛ لم تكن في الواقع سوى شعارات عابرة رفعها واستخدمها «قسم الاستعلام والأمن» بمهارة، ووجهها أساسًا إلى النخبة الفرنسية المتحفزة لاستقبال وتبنّي مثل هذه الشعارات: «اللائكية» و«الجمهورية». خصوصًا عندما يُدعى هؤلاء بـ«الديمُقراطيين»؛ وهي تسمية أخرى، من صنع «قسم الاستعلام والأمن»؛ لمن يُعارضون «النظام الفاسد» وهم جزء منه! والحالة الأبرز والأكثر كاريكاتورية لهذه الازدواجية هي نموذج الوزير الأول «سيد أحمد غزالي»؛ الذي تناولتُ الدور المشبوه الذي لعبه عام ١٩٩١م (راجع الفصل الرابع).

لقد شهد «غزالي»، في يوليو ٢٠٠٢م؛ أمام الدائرة السابعة عشرة في محكمة «باريس» لصالح الجنرال «خالد نزار»، الذي قَاضَى الملازم السابق «حبيب سواعدية» بتهمة القذف، بسبب تصريحه على إحدى قنوات التلفزيون الفرنسي؛ حين قال: «هؤلاء الجنرالات هم السياسيون، وهم أصحاب القرار، وهم الذين شنوا هذه الحرب. هم الذين قتلوا الآلاف بدون سبب، وهم الذين قرروا توقيف المسار الانتخابي؛ إنهم المسؤولون الحقيقيون عما وقع في الجزائر». وقد أكد «غزالي» في شهادته الحماسية أمام المحكمة المذكورة أنه: «على العكس مما ورد في الحديث موضوع القذف؛ فالجزائر لم تكن في يوم من الأيام من جمهوريات الموز، ولا يمكن أبدًا اختزالها في جيش وفي عسكر مُتعطشين للدماء والسلطة؛ يُملون إرادتهم على الأتباع الطبيعيين من المدنيين أصحاب الدور الثانوي في الحياة العامة».

لم تمضِ على الشهادة التي أدلى بها رئيس الحكومة الأسبق إلا ثلاثة أسابيع، حتى صرَّح بعكسها، مُتناسيًا قسمه أمام المحكمة الفرنسية، وذلك في مقابلة أجرتها معه صحيفة أسبوعية جزائرية؛ حيث قال بالحرف الواحد: «توجد في الجزائر سلطة

ظاهرة وأُخرى خفية. إن كل مؤسساتنا صورية، والمؤسسة الوحيدة صاحبة النفوذ الفعلي هي المؤسسة العسكرية. وعندما تُذكر المؤسسة العسكرية؛ فإنما نعني «حفنة» الأشخاص الذين يهيمنون باسم الجيش على الجزائر برمّتها، وليس على المؤسسة العسكرية التي ينتمون لها فقط. إن كل ما قاموا به تم بتواطؤ الطبقة السياسية، وفي إطار عقدٍ مفاده أن: لنا المنصب ولهم السلطة، يعني؛ هم يقررون ونحن مسؤولون عن التنفيذ. إن هذا الفصل بين السلطة والمنصب لا يؤدي إلى أي خير، وليس من شأنه المساهمة في إنشاء دولة حقيقية».[1]

إن هذه الثقافة الغريبة لـ«نخبتنا»، التي تساوي بين الكذب والحقيقة وتجمع بينهما في كفة واحدة؛ كانت بعض الوقود الذي أُضرمت به نار الحرب، ولكن الوقود الحقيقي كان هو المال.

الرشوة عصب النظام

أستعيرُ هنا مقولة ماوتسي تونج؛ إن العصابة التي تُدير البلاد تسير على ساقين هما الرشوة والرعب. لقد نجح النظام بهذين العنصرين في فرض «قانون الصمت» على الواقع المأساوي للحرب، وبشكلٍ يصعُب خرقه.

إن فساد النظام أكبر كثيرًا من مجرد اختلاسات غير مشروعة، أو عمولات خفية يحصل عليها بعض أصحاب القرار القابعين في الظل. إن الفساد الجزائري ليس سببه الخلل في إدارة مؤسسات الدولة فحسب؛ وإنما هو قلب النظام وعصب وجوده. إن الاستحواذ التسلُّطي على مُقدرات البلد هو السبب والغاية من وجود النظام العسكري البوليسي في «الجزائر»، وهو أيديولوجيته الوحيدة وعلة وجوده، ودافعه لارتكاب كل البشاعات التي وصفتها في هذا الكتاب.

(١) الخبر الأسبوعي، عدد ١٧٧، من ٢٠ إلى ٢٦ يوليو ٢٠٠٢م.

والرشوة التي تركزت قديمًا في أيدٍ معدودة وانحصرت داخل الدوائر العليا للسلطة، في ظل النظام المركزي البيروقراطي المسمى اشتراكيًّا؛ اتخذت في عصر العولمة أشكالًا أخرى، وتوسعت لتضُم زبائِنَ جُددًا. وإذا كانت الرشوة قد تطورت، فإنها على عكس الانحرافات المالية في الاقتصاديات المنتجة؛ تكون على حساب السكان والاقتصاد الوطني مجتمعيْن. إذ يجهل هذا النظام (أو يكره) الإنتاج، ولا يعرف إلا التطفُّل السهل؛ المؤسس على السطو والاستنزاف غير الشرعي للريع البترولي، إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري اليوم حصرًا على تصدير المحروقات. فرغم «الحرب القذرة» نجح البلد، خلال عشر سنوات؛ في مضاعفة صادراته من الغاز، واستيراده من السلع الاستهلاكية.

كان ذلك نتيجة التحرير المتوهَّم للاقتصاد؛ الذي «دُشِّنَ»عام ١٩٩٤م تحت رعاية المؤسسات المانحة، وفي مقدمتها «صندوق النقد الدولي». ورغم مليارات الدولارات (أكثر من عشرين مليار دولار بين عامَي ١٩٩٤ و١٩٩٨م) التي حُقِنَت في شرايين الاقتصاد الجزائري؛ لم تُطبَّق أية سياسات خصخصة حقيقية حتى يومنا هذا، ولم يشهد الشعب الجزائري أية سياسة اقتصادية مفهومة. وبرغم المستويات المريحة من احتياطي العملة الصعبة، بفضل زيادة عائدات البترول؛ فإن القاعدة الإنتاجية مُستمرة في التقلُّص والانكماش لفائدة المستوردين «المرضي عنهم»، و«ذوي الامتيازات» التابعين للعسكر.

في مجال الخصخصة؛ كانت التجارة الخارجية هي فقط ما تم تحريره فعلًا. ولكن إذا تفحصنا هذا «التحرير» عن قرب؛ تبيّن لنا أن عمليات الاستيراد ما تزال خاضعة لسيطرة أصحاب القرار؛ وهي السلطة التي تمارسها من خلال شبكات رجال أعمال «مرضي عنهم» (جزائريين أو أجانب)، ومسؤولين كبار يتربعون على رأس بعض الإدارات العمومية «الهامة»؛ مثل: الجمارك، والقضاء، والمالية، والبنوك العمومية والخاصة؛ أجنبية كانت أو جزائرية.

وبالفعل؛ فمَن مِن الجزائريين لم يسمع بقصةٍ واحدة على الأقل عن بواخر تم حجزها في الميناء لأسبابٍ «غير مفهومة»، أو حاويات اختفت من منطقة الجمارك، أو الحكايات المتواترة عن الاعتمادات والقروض البنكية التي توزَّع بالأمر، لمستفيدين سرعان ما يتبخرون؛ لتتولى الخزينة العمومية سداد العجز في ميزانية تلك البنوك. ولا حاجة للتأكيد على أن المستفيدين من هذه القروض، من عملاء «قسم الاستعلام والأمن» وأتباع النظام؛ لا يُلاحَقون قضائيًّا أبدًا.

وبعد بيروقراطية مركزية مُستبدة، يُفرض علينا نمط اقتصاد السوق المتفلِّت؛ بغير قانونٍ يحكمه ولا مؤسسات تُديرُه. في هذا السياق؛ تصبح شفافية ونجاح الخصخصة، في إطار القانون؛ مجرد حلم بعيد المنال. فالمنافسة التي قد تشتعل بسبب التحرير الحقيقي للفاعلين الاقتصاديين؛ ستُنقِص بكل تأكيد من هيمنة هذه المافيا على الاقتصاد، وهذا ما لا يُريده حُكّام الظل بحال. ولا زالت الذاكرة متخمة بالتوترات العنيفة، التي سببها صدور قوانين «تحرير» الاقتصاد في عهد الحكومة الإصلاحية (١٩٩٠-١٩٩١م).

إن النهب هو القاعدة في كل القطاعات؛ من استيراد السلع الاستهلاكية إلى استيراد السلاح، مرورًا بالترخيص للتوكيلات التجارية، وفي مناخٍ أقل ما يوصف به أنه مشبوه. ولعل منح تراخيص تشغيل الهاتف النقال حصريًّا لمستثمرين «أجانب»[1] أوضح مثال على ذلك. إن قواعد اللعبة بسيطة؛ فطريقك إلى البيع في السوق الجزائرية يقتضي من المستثمرين الأجانب رشوة «أصحاب القرار»، بعمولات تتراوح ما بين ٥٪ إلى ١٥٪؛ وهو ما يُعادِل مليار دولار على الأقل كل سنة. ذلك أن رشوة هؤلاء عبارة عن شراكة؛ فالطغاة الجزائريون ورجالهم في الخارج قد كوّنوا شبكات عابرة للحدود، يختلط فيها السياسي بالتُجاري بشكلٍ مشبوه. ولعل أوضح

(١) من أشهر هؤلاء؛ رجل الأعمال المصري «نجيب ساويرس»، الذي «يستثمر» في مناطق الكوارث والانقلابات، على خطى الشركات الأمريكية؛ وقد حصل على امتيازات تأسيس وتشغيل شبكات نقال في «الجزائر» المشتعلة و«العراق» بعد الغزو، وفي أكثر دول أفريقيا توترًا! (الناشر)

مثال على ذلك هي الفضائحُ التي أحاطت بقضية ازدواج أنبوب الغاز مع إيطاليا، في سبتمبر ١٩٩٢م؛ والتي سرعان ما وُئِدتْ باسم «المصلحة العليا للوطن».

يتم إعادة توظيف الأموال تلقائيًا، وبصفة أساسية؛ في أوروبا. وتعرف المؤسسات الدولية، التي تُراقِب التدفُّقات النقدية؛ كل شيء وبدقة متناهية عن ثروات وممتلكات القادة الجزائريين. وتعرف أيضًا قوة الشبكات القابضة والمانحة للعمولات، والعابرة للمتوسط. وتغُض الدول الأوروبية الطرف عن هذه الشبكات، خصوصًا في فرنسا وإيطاليا؛ لأنها تعوض الشبكات الفرنسية- الأفريقية التي استُنفِدَت تقريبًا.

ومنذ عدة سنوات؛ سعى المستشارون والمصرفيون الأجانب، الذين يُعتبرون المديرين الحقيقيين لتلك الشبكات؛ لإقناع القادة الجزائريين بتحديث هياكل توظيف الأموال. فالحرب الدولية على غسيل الأموال تَفرِض قدرًا من التغير للتأقلُم مع المستجدات. وهكذا؛ شهدنا بروزًا سريعًا جدًّا لرجال أعمال وصيارفة ظهروا من العدم، وبغير سابق إنذار؛ ليتداولوا المليارات[1]. ومن ذلك؛ الصعود والسقوط السريعان جدًّا، بين سنتَي ١٩٩٨ و٢٠٠٢م؛ لرجل الأعمال الجزائري «رفيق خليفة»، الذي كانت كل مؤهلاته هي انتماء والده لـ«وزارة التسليح والاتصالات العامة»؛ سلف جهاز «الأمن العسكري». من أين جاءت تلك الأموال؟ وما هي الأرصدة الحقيقية لهؤلاء المستثمرين؟ إن حجم هذه الثروات أقرب للقصص الخرافية منه لقواعد المحاسبة. في ذلك الوقت؛ انكمش الاقتصاد المنتج وأخذ في الاضمحلال، وعمّ الفقرُ البلادَ ليصلَ إلى مستويات غير مسبوقة؛ ففي عام ٢٠٠٢م بلغ عدد الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم حوالي خمسة عشر مليون جزائري؛ أي واحدًا من كل اثنين من السكان.

---

(١) الشيء نفسه تكرر في مصر مع الصعود «المفاجئ» لأحمد عز، وبعض الوجوه الاقتصادية لشبكة «جمال مبارك». (الناشر)

إن الرشوة في هذا النظام المريض ليست ظاهرة فردية وشاذة؛ ولكنها أساس وجوده وعلة بقائه، وغايته الوحيدة من البقاء في الحكم. ذلك أن السيطرة على الاقتصاد، لنهب الثروات العمومية؛ تَضمن تماسُك الأفراد وشبكات المصالح التي دمرت البلاد، كما أن ديمومة النهب تُبرر تنظيم السلطة، وتراتبيتها، وآلياتها لـ«الضبط» الداخلي. إنها حلقة مغلقة.

ولحفظ سيطرتهم على نظام الإثراء الحرام؛ أضرم الجنرالات «الفارون من الجيش الفرنسي»، وحلفاؤهم؛ النارَ في «الجزائر» وأغرقوها في الدماء، وقد أضحى استخدام وتوظيف العنف «الإسلامي» سلاحهم المفضل.

الخلاصة

إن استيفاء الحديث عن «الجماعات الإسلامية المسلحة»، المصنوعة في أروقة «قسم الاستعلام والأمن»؛ ليس بالأمر الهيّن، وذلك بسبب تعدد الأجهزة العاملة، والتكتُّم الذي يحيط بالمهام الموكولة إلى هؤلاء وأولئك. على أنه من المؤكد أن عدد ضحايا «الجماعات الإسلامية المسلحة» التابعة لـ«قسم الاستعلام والأمن» قد تضاعف بنسب مذهلة، وذلك ابتداءً من عام ١٩٩٤م؛ عندما تكوّنت الميليشيات الشعبية وجماعات الدفاع الذاتي وسُلِّحَ المدنيون.

وابتداءً من عام ١٩٩٩م؛ لم تعد «الجماعات الإسلامية المسلحة» تقتل لحساب رؤساء «قسم الاستعلام والأمن» فقط، بل صاروا يقتلون ويسرقون لحساب جماعات المصالح من أباطرة المال، وسماسرة الاستيراد والتصدير والخصخصة، وتجار المخدرات. غير أنهم لم يستهدفوا الجنرالات أبدًا، ولا مسّوا عائلاتهم أو مؤسساتهم أو ممتلكاتهم (الفنادق، الأعمال التجارية، الملاهي الليلية)؛ برغم أنها معروفة للجميع. إن «الجماعات الإسلامية المسلحة» مجرد خادم لـ«العصابة السياسية - المالية»، التي ندّد بها الرئيس «محمد بوضياف».

لقد استغرقني الأمر سنوات عدة لأستوعب ذلك كله، ولأُدْرِك أن «الانحرافات» التي قررت أن أقطع صلتي بها جزئيًا عام ١٩٩٢م، بقبولي منصبًا في الخارج؛ كانت في الحقيقة جُزءًا من «مخططٍ شاملٍ» لاسترقاق بلدي على يد حفنة من الجنرالات.

إن هذا الإدراك هو الذي دفعني إلى إصدار هذا الكتاب، برغم محدودية ما قد يَكشِف. فلئن كانت الأحداث التي سردتها، وكنت من قبل شاهدًا عليها أو شاركت فيها؛ تعتبر أحداثًا استثنائية، فإني أعرف أن أحداثًا أخرى أشد خطورة قد فاتتني. إن فضح الأعمال الإجرامية التي ارتكبها رؤسائي ضد الشعب الجزائري، منذ ١٩٩٠م؛ هو بمثابة الحل للغز كبير، وهو ما قصدت إليه في هذا الكتاب؛ تجميع ما يكفي من الأجزاء لتشكيل صورة واضحة عن المشهد.

وكان لزامًا عليّ، في كل جزء من هذه الصورة؛ أن أفصّل الحديث عن مصادري، وهو ما حتم ذكر اسم وكُنية العديد من ضباط «الجيش الوطني الشعبي» و«قسم الاستعلام والأمن»، الذين تعاونوا معي. وذلك رغم إدراكي أنهم قد يتعرضون للإرهاب، بل إلى القتل على يد رؤسائي السابقين؛ الذين لايتورعون عن ارتكاب أية جريمة لإخفاء آثارهم. ولذلك، فإني أحذر، وبصفة رسمية؛ كلًّا من الجنرالات «العربي بلخير»، و«توفيق»، و«إسماعيل»، وأتباعهم؛ أنهم يتحملون مسؤولية أي «حادث» يمكن أن يودي بحياة أيٍّ من الشهود الذين ذكرتهم. ويجب أن يُدرك الجنرالات أن المعلومات التي كشفتها في هذا الكتاب سيتم توثيقُها، وتدقيقُها واستكمالُها بشهودٍ وفاعلين آخرين، لعبوا أدوارًا مختلفة طوال سنوات الدم؛ فلا جدوى إذن من تصفية «الشهود المحرجين».

ورغم كل ما بذله الجنرالات من جهدٍ لطمس معالم الجريمة، وتشويه معارضيهم، فأحبّ أن أؤكد لهم أن القوى العالمية لن تستمر في غض الطرف عن المأساة الجزائرية إلى الأبد[1]. إن أعظم أمانيّ أن تُشجِّع شهادتي هذه، وهي ليست الأولى من نوعها؛ شهادات أخرى مماثلة. وأن يجلو ذلك الصورة، ويؤدي وضوح الإدراك لأبعاد المأساة إلى تجنيد المسؤولين والمعنيين، من رجال السياسة والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان؛ حتى يدعموا رغبة الأغلبية الساحقة من الجزائريين: كفّ العنف،

---

(١) لا أعرف مصدر هذا الإيمان الميتافيزيقي بـ«القوى العالمية» التي فصَّل المؤلف في تواطئها، وكان يتحدث قبل صفحات قليلة عن اطلاعها على شبكات الإثراء الحرام وصمتها في سبيل العمولات! (الناشر)

والواسطة، والعلاقات المصلحية التي تفرضها حفنة من الجنرالات؛ الذين يُضللون الرأي العام بالخلط المتعمد بين النقد الذي يوجهه لهم أناسٌ شرفاء وطنيون، وبين الهجوم الظالم على مؤسسة الجيش التي يحتمون بها[1].

لقد آن الأوان لوقف هذه المأساة؛ فما ارتكبه هؤلاء الجنرالات من جرائم ضد الشعب الجزائري قد فاق كل حد. أَوَليس من العجيب أن يجعل مثقفون، ممن يسمون أنفسهم «ديمُقراطيين»؛ من أنفسهم مجرد واجهات لهؤلاء؟ أليس من المخزي أن يُصرِّح صحفي، من متزلفي النظام؛ أمام كاميرا التلفزيون الجزائري بقوله: «يتعين العبور على أجساد ثلاثين مليون جزائري لمحاكمة الجنرالات»، وذلك حين طُرِحَ موضوع ملاحقتهم قضائيًّا أمام المحاكم الدولية؛ بتهمة ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية؟

وإذا عرفنا أنّ هؤلاء الجنرالات يزدرون المثقفين، يحقّ لنا أن نتساءل عن أسباب تواطؤ المثقفين؛ أهو ثمرة الإجراء الذي يتبعه مرؤوسي الجنرال «إسماعيل العماري» لاختيار الموالين؟ فهذا الأخير لا يسمح بالترقية إلا لضُباط الصف معدومي الكفاءة و«المنافقين»، في الوقت الذي يُضطهد فيه الضباط الجامعيون المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة، والذين يرفضون التواطؤ والإرهاب، ولا يُترك لهم خيار إلا الذبح على يد «الجماعة الإسلامية المسلحة» أو النفي. وهذا ما حدث في قطاع الاقتصاد أيضًا، حيث يحتل اليوم عشراتُ الآلاف من الجزائريين الأكفاء، ممن كانوا ضحية التعسف والاضطهاد في وطنهم؛ مناصبَ هامة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا، والعديد من الدول الأوروبية. فمن الذي تسبّب في هذا النزيف للعقول، ولماذا؟

---

(١) للأسف؛ المؤلف ابن لهذا النظام حتى النخاع، لذا فهو لا يستطيع تصور ما ارتكبه الجيش الجزائري باعتباره اطرادا طبيعيًا لوظيفة الجيش في الدول ما بعد الكولونيالية، ومن ثم يظل الأمر مقصورًا عنده على فساد «جنرالات فرنسا»؛ برغم أنه تعجب من كثرة المتواطئين قبل عدة صفحات. إنها إحدى صور عبادة الدولة. (الناشر)

آن الأوان لنزع الحصانة التي تتمتع بها هذه الحفنة من المجرمين الذين يهيمنون على الجزائر وثرواتها، كما لو كانت ضيعة خاصة يتقاسمونها فيما بينهم؛ في حين يعيش أغلب الشعب في فقر مدقع يستعصي على الوصف. هذا البلد الذي يبيعه سماسرة السلطة، ويبخسونه قدره باسم مجاراة العولمة ومحاربة الإرهاب الإسلامي؛ حتى يواصلوا الاستمتاع بعمولاتهم الحرام وغسل الأموال القذرة التي يجنونها.

لقد آن الأوان لإيقاف عبث هؤلاء الجنرالات بمؤسسات الجمهورية الصورية التي يستخدمونها لخدمة مصالحهم؛ فتحت سيطرتهم برلمان (ليس سوى أداة لفرض القوانين الجائرة التي يمكنهم دائمًا خرقها وانتهاكها)، وجهاز قضاء، وجيش، وأجهزة إعلام، وخزينة عمومية. إن الأمر مُلحٌّ اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى، لإيقاف محاولات تقسيم الشعب الجزائري؛ تلك التي تضع القبائلي في مواجهة العربي، والإسلاميين في مواجهة اللائكيين، والعروبيين في مواجهة الفرانكفونيين.

لن تُغيّر الانتخابات المتتالية والمزورة أي شيء، ولن تعود بخيرٍ على الحياة اليومية للجزائريين، ولن تقنع الرأي العام العالمي بأن عصابة الجنرالات يقودون البلد إلى طريق الديمُقراطية الحقيقية. إن «شرعية» هذه الانتخابات يرفضها الشعب. لقد صرح «سيد أحمد غزالي»، رئيس الحكومة السابق و«تلميذ» الجنرالات مزدوج الشخصية؛ في يونيو ٢٠٠٢ م تعليقًا على الانتخابات: «هذه مهزلة لن تُفضي إلى أي حل لمشاكلنا الحقيقية. إنها انتكاسٌ للمسار الديمُقراطي الحقيقي، واستمرارٌ لسياسة الإقصاء التي تُمارسها سلطة لا تتوقف عن تأجيج النار باستمرار، دون اعتبار لخطورة تقسيم الجزائريين، وعزل بلاد القبائل عن بقية الوطن. سلطة فاقمت الأزمة بممارساتها، فصارت دوامة شيطانية من المزايدات؛ ففككت أوصال الأمة»[1].

(1) Interview au quotidien Le Matin, 3 juin 2002.

إلى متى سيستمر الأمر على هذا النحو؟

لا شك أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م كانت نعمة على الجنرالات الاستئصاليين؛ الذين وجدوا في تلك المأساة الذريعة المثلى لابتزاز القوى الدولية لتبرئتهم، وألقوا بوِزر «سنوات الدم» على الإسلاميين؛ لتنقية سمعتهم من الجرائم التي ارتكبوها ودبروها وشجعوا عليها. لكني على يقين من حكم التاريخ، وأن الذين أجرموا باسم الدولة سيُحاكمون لا محالة. وكلّي أمل في أن يسهم كتابي بالتعجيل بهذا اليوم.